



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية

الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية التقرير الميداني

الدكتورة إنعام عبد الجواد
مشرقا ومحروا
الدكتور منصور مغاوري
باحثا رئيسيا

الدكتور عادل سلطان
الدكتور فوزي عبد الرحمن
الدكتورة أمل محمود
أحمد عبد الموجود
عبد السلام محمد

الدكتور عاصم الدسوقي
الدكتورة ثريا عبد الجواد
الدكتور كامل عبد المنانك
الدكتور كامل كمال
إحسان سعيد

أحمد كساب



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنايية
قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية

الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية

التقرير الميداني

الدكتورة إنعام عبد الجواد

مشرقا ومحررا

الدكتور منصور مغاوري

باحثا رئيسيا

الدكتور عادل سلطان

الدكتور فوزى عبد الرحمن

الدكتورة أمل محمود

أحمد عبد الموجود

عبد السلام محمد

الدكتور عاصم الدسوقي

الدكتورة ثريا عبد الجواد

الدكتور كامل عبد المالك

الدكتور كامل كمال

إحسان سعيد

أحمد كساب

القاهرة

٢٠٠٨

هيئة البحث

الأستاذة الدكتورة إنعام عبد الجواد المشرف على البحث ، وقامت بكتابة المقدمة وشاركت في كتابة الفصل الثالث وتحرير البحث .

الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي مستشار البحث ، وقام بمراجعته .

الأستاذ الدكتور عادل سلطان عضوا ، وقام بإجراء التحليلات الإحصائية للبحث وإعداد الجداول كما شارك في كتابة الفصل الأول ،

الأستاذ الدكتور منصور مغاوي باحثا رئيسيا ، ومشرفا عاما على العمل الميداني وكتب الفصلين الخامس والثامن .

الأستاذة الدكتورة ثريا عبد الجواد عضوا ، قامت بكتابة الفصل التاسع .

الدكتور فوزي عبد الرحمن عضوا ، قام بكتابة الخاتمة .

الدكتور كامل عبد المالك عضوا ، قام بكتابة الفصل الرابع وشارك في التطبيق الميداني .

الدكتورة أمل محمود عضوا ، وشاركت في كتابة الفصل الثالث وشاركت في التطبيق الميداني .

الدكتور كامل كمال عضوا ، قام بكتابة الفصل السادس .

أحمد عبد الموجود عضوا ، قام بكتابة الفصل السابع وشارك في التطبيق الميداني .

إحسان سميد عضوا ، وشاركت فى كتابة الفصل الثانى وشاركت
فى التطبيق الميدانى .

عبد السلام محمد عبد السلام عضوا ، وشارك فى كتابة الفصل الأول والثانى ،
وشارك فى التطبيق الميدانى .

أحمد السيد كساب عضواً إحصائياً مشاركاً فى الفترة من يونيو ٢٠٠٥
حتى صدور التقرير .

المحتويات

هـ	مقدمة
١	الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة
٢٣	الفصل الثاني : وصف قرى الدراسة
٤١	الفصل الثالث : خصائص عينة الدراسة وأسرها
١٠٩	الفصل الرابع : عمل المرأة الريفية بين المؤثرات الثقافية والضرورة الاقتصادية
١٤١	الفصل الخامس : عمل المرأة في النشاط الزراعي : أشكاله والعوامل المؤثرة فيه
١٩٧	الفصل السادس : عمل المرأة المأجور في قرى الدراسة
٢٤٧	الفصل السابع : عمل المرأة غير المأجور في قرى الدراسة
٢٧٩	الفصل الثامن : المرأة الريفية العاملة والمشروعات الصغيرة
٣٢١	الفصل التاسع : الحماية التشريعية للمرأة الريفية العاملة
٣٦١	خاتمة
٣٦٩	الملاحق : استمارة البحث
٤٠١	دليل القرية
٤٠٥	دليل دراسة حالة نماذج مختارة من المرأة الريفية العاملة

مقدمة *

يمثل العمل الراهن التقرير الثانى والذى أنجز فى إطار بحث الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية . ويعرض للدراسة الميدانية التى تم إنجازها فى هذا السياق . لقد سبق أن نشر التقرير الأول (التقرير النظرى) عام ٢٠٠٥ والذى عد بمثابة إطار تصورى موجه للدراسة الميدانية . ويهنا هنا أن نقدم عرضا موجزا لما ورد فى التقرير الأول من قضايا وما انتهى إليه من استخلاصات حول موضوع البحث لتحقيق قدر من التواصل بين تقريرى البحث .

تناول التقرير الأول عدداً من القضايا النظرية والمنهجية أسهمت فى تعميق فهم أوضاع عمل المرأة الريفية وتحليلها تحليلاً علمياً من خلال رصد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يمر بها المجتمع المصرى متفاعلة مع تأثيرات العولة وما تضمنته من ثورة معرفية وتكنولوجية . وكذا من خلال عرض وتحليل متعمق للدراسات العلمية السابقة حول أوضاع عمل المرأة ، فعلى المستوى الأول تزامنت التحولات الاقتصادية والاجتماعية مع تأثيرات العولة وتداعياتها ، متفاعلة مع الأخذ بسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية والإصلاح الاقتصادى والخصخصة وإطلاق قوى السوق ، والاتجاه نحو اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص دوراً أساسياً فى مقابل تراجع دور القطاع العام ، وامتدت هذه السياسات لتشمل قطاعات عديدة من بينها التعليم والصحة ، وكان أول توجهاتها هو تحرير القطاع الزراعى والعمل بآليات السوق . كما اتجهت إلى تحقيق

* أعدت هذه المقدمة الأستاذة الدكتورة إنعام عبد الجواد ، مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية .

مجموعة من الأهداف ، تركزت فى تخفيض العجز المالى ، وتخفيض الاستخدام نتيجة لخفض الإنفاق الحكومى ، من خلال التراجع عن تعيين الخريجين ، والتوجه نحو ترشيد الدعم ، الذى تقدمه الدولة كجزء من سياسات تقليل تدخلها فى الاقتصاد لصالح الاقتصاد الحر .

كما تفاعلت هذه السياسات مع غيرها من تغيرات عالمية وإقليمية وسبقها وتزايد معها إخفاق فى تحقيق تنمية حقيقية فى المجتمع المصرى بشكل عام وفى الريف بشكل خاص ؛ مما أحدث تغييرات فى أوضاع العمالة وسوق العمل فى مصر ، وأوضاع العمالة الزراعية فى الريف تحديداً ، الأمر الذى انعكس على أوضاع عمل المرأة الريفية ، فقد كان لاستخدام التكنولوجيا أثر فى تقليص العمالة بالاعتماد على الآلات والمعدات التكنولوجية كثيفة رأس المال ، مما أدى إلى خفض العمالة النسائية المستخدمة فى كثير من الحاصلات الزراعية ، وفى أداء معظم العمليات الزراعية ، خاصة عمليات الجمع والحصاد ، وهو ما دفع المرأة الريفية للعمل فيما سُمى بالأنشطة الهامشية فى القطاع غير الرسمى ، وهى أنشطة فى معظمها غير إنتاجية . مما أثر فى مساهمتها فى قوة العمل ، وهذا ما عكسته بيانات تعدادى ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

ومن ناحية أخرى أدت هذه التغييرات بجانب انتشار التعليم وموجات الهجرة النفطية والحضرية بحثاً عن الرزق إلى التراجع النسبى لقطاع الزراعة فى ناتج القرية الإجمالى بجانب انتشار أنشطة غير زراعية كالتجارة ، والصناعات التحويلية والوساطة المالية والعقارات ، كما كان لصدور بعض التشريعات (قانون تحرير العلاقة الإيجارية بشأن الأراضى الزراعية الصادر عام ١٩٩٢) أثر فى إعادة توزيع قوة العمل فى الريف ، خاصة قوة عمل الإناث ، حيث انخفضت نسبة الملتحقات منهن بقطاع العمل فى الزراعة والالتحاق بأنشطة اقتصادية جديدة كالصناعات التحويلية ، وخدمة المجتمع ، والأنشطة التجارية ... إلخ .

كما أدت سياسات تحرير الزراعة وما ارتبط بها من خلل فى هيكل الملكية الزراعية ، وتركز المساحات الكبيرة فى أيدي كبار الملاك ، إلى زيادة معدلات التكاليف الرأسمالية لديهم ، وكان لطبيعة تفتت الحيازات وانتشار الحيازات الصغيرة والمستأجرة أثر كبير فى ضعف التكاليف الرأسمالية فيها ، وهو أمر انعكس على زيادة العمالة بدون أجر داخل الأسرة ، بل وإلى تقليل الطلب على العمالة الزراعية عامة وعلى المرأة الريفية العاملة بأجر تحديداً . كما كان لزيادة معدل النمو السكاني وزيادة أعداد القوى البشرية التى ترغب فى الحصول على فرصة عمل أثر فى ارتفاع معدل البطالة ، والذي كان من آثاره خفض الطلب على العمل عموماً والمرأة الريفية بشكل خاص . مما دفعها إلى العمل فى أنشطة منخفضة الدخل مثل الحياكة بالمنزل ، والاتجار فى السلع الصغيرة ، وإنتاج الأغذية المنزلية إلخ . وهى فى معظمها أنشطة تعتمد عليها المرأة كحل مؤقت لمشكلة البطالة النسائية ، بجانب أن زيادة البطالة أدت إلى زيادة المنافسة على فرص العمل المتاحة مما قلل من القيمة الحقيقية للأجور ، وجعل المرأة الريفية تقبل أعمالاً بأجر أقل إذا ما توافرت أمامها هذه الفرصة .

كما ساهمت هذه السياسات بما تضمنته من آليات فى زيادة حدة الفقر فى الريف المصرى على نحو تعجز فيه الأسر الريفية الفقيرة عامة - والتي تعولها نساء بصفة خاصة - عن توفير الاحتياجات الضرورية للمعيشة ، وما ترتب على ذلك من أضرار تتعلق بالتعليم والعمل والصحة ، الأمر الذى اضطربن فيه إلى العمل كأجيرات لدى الغير بدلا من العمل لحسابهن أو لحساب أسرهن ، وبالتالي حدوث تغيرات فى حجم مساهمتهن فى قوة العمل ، مع الوضع فى الاعتبار ارتفاع نسبة الأمية على مستوى الإناث الريفيات ، مما يحد من قدرتهن على اكتساب المهارات اللازمة للمنافسة فى سوق العمل ، وبالتالي انخفضت قدراتهن التنافسية داخل سوق العمل ، وهو ما أضعف من فرص حصولهن على مهن تتطلب هذه المهارات التى لا تتوافر لكثير منهن ، ويضطرن ذلك للعمل

بمهن متدنية لا تتطلب مهارات معينة ، وهذا يعنى أن عدد الراغبات فى العمل دائما أكبر من فرص العمل المتوفرة . ومع عدم توافر فرص العمل الكافية لجميع الراغبين والراغبات فى العمل ، وضعف الهيكل الإنتاجى عن استيعاب قوة العمل المتزايدة ، يصبح الاتجاه لحل مشكلة البطالة على حساب المرأة ، بمعنى ارتفاع نسب المتعطلات من النساء .

وعلى مستوى تحليل الدراسات السابقة حول قضايا عمل المرأة الريفية حيث ندرة هذه الدراسات ، فإن ما أنجز منها عكس اهتماماً واضحاً بعدد من القضايا مثل تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على سوق العمل المصرى وتأثير هذا على أوضاع عمل المرأة الريفية ، والاهتمام ببعض العوامل البنائية والثقافية المحددة لمساهمتها فى قوة العمل ، وأهم الصعوبات التى تحد من تقدير هذه المساهمة ، إلا أن غالبية ما أنجز من دراسات حول الموضوع تم فى سياق دراسات أخرى لم تول اهتماماً أساسياً بأوضاع عمل المرأة الريفية بشكل مباشر وعميق ، ولم تقدم معالجة متأنية لهذا الموضوع تسمح بفهم كل جوانبه فهما شاملا .

وفى ضوء ما سبق ، طرح التقرير عددا من القضايا النظرية الموجهة للدراسة الميدانية التى نحن بصدددها ، بجانب ما سيطرحه الواقع من شواهد علمية قد تؤكد هذه القضايا أو تدخل عليها تعديلات يمكن أن يفرضها الواقع الاجتماعى بتفاعلاته ودينامياته . القضية الأولى هى ضرورة تناول أوضاع عمل المرأة الريفية من منظور كلى Holistic يرصد جملة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها الريف المصرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وانعكاسها على سوق العمل الزراعى وتغير نمط الإنتاج الريفى فى مجال العمل الزراعى ، والتنوع فى الأنشطة الاقتصادية واتجاه الاستثمارات الجديدة إلى أنشطة غير زراعية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المتغيرات تفاعلت مع متغيرات عالمية ، أعيد فى غضوننا صياغة الكثير من القيم التقليدية

بالريف المصرى فى ظل التحول إلى اقتصاد السوق ، الأمر الذى يتطلب تناول مسألة أوضاع عمل المرأة الريفية على مستوى التحليل الكلى والتحليل الواقعى (لقرى محددة) .

فعلى مستوى التحليل الكلى رصد التقرير لانعكاسات هذه التحولات على أوضاع عمل المرأة الريفية والتي تمتعت فى زيادة أعداد المرأة المعيلة وارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفقر بين النساء ، وانحسار الدور الذى تقوم به المرأة الريفية ، وتزايد اتجاهاتها نحو العمل الزراعى ، كما عكست بيانات تعدادى ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ وضعا تعليميا متدنيا للإناث على مستوى ريف الجمهورية مقارنة بالذكور الريفيين مما يحول دون مساهمتها فى النشاط الاقتصادى بشكل عام ، وبالرغم من أن البيانات عكست ارتفاعا فى عدد العاملات الريفيات عموما فيما بين التعدادين فإن نسبتهن مازالت منخفضة فى مقابل نسبة المتعطلات ممنهن لانخفاض المستوى التعليمى لهن ومايرتبط بذلك من خبرات ومهارات يمكن أن تتاح لديهن للمنافسة فى سوق العمل ، هذا مع تراجع نسبة العاملات فى الزراعة على مستوى إجمالى الريف ، فى الوقت الذى انتشرت فيه أنشطة اقتصادية جديدة تعمل فيها المرأة كالتجارة والبيع والعمل فى الخدمات والصناعات التحويلية والوساطة المالية والعقارات وهى مجالات لم تكن تعمل فيها الإناث من قبل . هذا بجانب ارتفاع مساهمة الإناث الريفيات فى القطاع الخاص باعتباره المصدر المتاح أمام الفاقات لوظائف فى الحكومة .

وعلى مستوى التحليل الواقعى لقرى محددة فهذا ما تم إنجازه فى الدراسة الميدانية والتي أجريت على ٢٤ قرية من قرى الجمهورية وهى الدراسة التى سنقدم لها فى العمل الراهن .

وترتبط القضية الثانية بتقدير مساهمة المرأة الريفية فى قوة العمل مع التركيز على مساهمتها الاقتصادية داخل الوحدة المعيشية أو خارجها بدون أجر وهى المساهمة التى تتجاهلها كثير من الدراسات وتتجاوزها أيضا الإحصاءات

الرسمية . كما ترتبط هذه القضية بالاهتمام بالدور غير المنظور لعمل المرأة الريفية في إطار يأخذ في الاعتبار كل الممارسات والأنشطة التي تمارسها المرأة داخل الأسرة المعيشية أو خارجها بدون أجر ، وهو ما فرض التركيز في الدراسة الميدانية للبحث الزاهن على الدور الإنتاجي والخدمي للمرأة الريفية غير المدفوع الأجر في الأسرة المعيشية لتجاوز رؤية وتصور التعدادات السكانية التي تضع نسبة كبيرة من المرأة الريفية خارج قوة العمل ، وتقوم بتصنيفها باعتبارها ربة منزل دون النظر بعين الاعتبار لعملها في الإنتاج السلي والخدمي الصغير .

وقدمت القضية الثالثة بعدا منهجيا يرى أنه في إطار رصد واقع عمل المرأة الريفية والتعرف على الأبعاد الثقافية المؤثرة فيه يجب أن يوضع في الاعتبار المحاذير المنهجية التي تضعها الثقافة وتسهم - إلى حد كبير - في تضليل المسوح والإحصاءات التي تعكس جهود الإناث في المجتمع الريفي بقصد الاقتراب الواعي من واقع المرأة الريفية وتجاوز الوسائل الكمية في قياس أبعاد هذه الظاهرة ، الأمر الذي فرض عند إجراء الدراسة الميدانية للبحث الزاهن الدمج بين المناهج الكمية والكيفية المتمثلة في الجمع بين الاستبيان وبعض أدوات جمع المادة الكيفية كدليل دراسة الحالة والذي أجرى مع عدد من النماذج للمرأة الريفية العاملة وأيضا دليل لإجراء المقابلات المتعمقة حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لقرى الدراسة .

وبالنسبة للقضية الرابعة والأخيرة فقد ارتبطت بالأوضاع القانونية للمرأة الريفية العاملة لما يوفره القانون من صيانة لحقوق الإنسان في نطاق العمل حيث لا تتوافر تشريعات شاملة يُحتكم إليها لتنظيم علاقات العمل وشروطه وعوائده المادية وغير المادية خاصة للمرأة في القطاع غير الرسمي سواء في الحضر أو الريف .

لذا فقد أولت الدراسة الميدانية التي نعرض لها في التقرير الزاهن اهتماما خاصا بهذه القضايا والتي تحددت أهدافها على النحو التالي :

- ١ - الوقوف على أهم الخصائص الديموجرافية المميزة لقوة عمل الإناث فى الريف المصرى ، وإلى أى حد تسهم هذه الخصائص فى ضعف القدرة التنافسية لهن فى سوق العمل ؟
 - ٢ - التعرف على أهم صور وأشكال عمل المرأة الريفية فى قطاعات العمل المختلفة ، وأيضاً رصد أهم التفاوتات الإقليمية بهذا الشأن .
 - ٣ - تحديد أهم الظروف الاجتماعية والثقافية التى تدعم أو تعوق مشاركة المرأة الريفية فى سوق العمل .
 - ٤ - رصد مدى كفاءة وكفاية الحماية التشريعية المكفولة للمرأة الريفية فى سوق العمل .
 - ٥ - وضع إطار تصورى حول إمكانية تفعيل مشاركة المرأة الريفية بكل صورها فى ضوء الآثار المحتملة للسياسات الاقتصادية .
- ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد البحث على ثلاثة أنواع من البيانات ، الأول عبارة عن بيانات ثانوية ومعلومات متمثلة فى التعدادات والبيانات الرسمية حول قرى الدراسة المختارة ، والثانى بيانات ميدانية من عينة احتمالية طبقية تمثل مجتمع الإناث فى الريف تم اختيارها طبقاً لعدد من المراحل أشير إليها فى متن التقرير بلغ حجمها ٣٠٨٨ مفردة . أما الثالث فهو عبارة عن بيانات كيفية تم الحصول عليها من خلال إجراء العديد من المقابلات المركزة والمتعمقة مع عدد من النماذج الممثلة للأنماط المختلفة للمرأة الريفية العاملة فى قرى الدراسة ، وكذا بعض الإخباريات اللاتى تم اختيارهن وفقاً لأسس سيرد ذكرها فى التقرير . استخدمت الدراسة استمارة استبار مقننة تم تطبيقها على مفردات العينة ، ودليل مقابلة شبه مقنن مع بعض نماذج من الإناث العاملات فى قرى الدراسة ، ودليل دراسة حالة للقرى المختارة خضعت جميعها للشروط والقواعد العلمية المعمول بها عند تصميمها .
- ويقدم التقرير الراهن للنتائج الميدانية التى تم الحصول عليها من عينة

الدراسة ومن حالات الدراسة ، ومن دراسات حالة قرى الدراسة .
لقد أخرج التقرير فى تسعة فصول : خصص الفصل الأول للإجراءات
المنهجية ، والفصل الثانى عن وصف قرى الدراسة ، والثالث يدور حول خصائص
عينة الدراسة وأسررها المعيشية ، والفصل الرابع عن عمل المرأة الريفية بين
المؤثرات الثقافية والضرورة الاقتصادية ، أما الفصل الخامس فقد ركز على
أشكال عمل المرأة فى النشاط الزراعى والعوامل المؤثرة فيه ، والسادس حول
العمل المأجور ، والسابع عن العمل غير المأجور ، وجاء الفصل الثامن ليقدم المرأة
الريفية العاملة والمشروعات الصغيرة ، أما الفصل التاسع والأخير فقد عرض
لأوجه الحماية التشريعية للمرأة الريفية العاملة .
وتتقدم هيئة البحث بالشكر للقائمين على أعمال الكتابة والنسخ بقسم
كمبيوتر النشر بالمركز على الجهد الذى بذلوه من أجل إخراج هذا التقرير على
النحو الملائم . ونخص بالذكر الأستاذة عصمت ناصر المشرفة على القسم .
كما يسر هيئة البحث أن تتقدم بخالص الشكر للأستاذ أسامة أمين
أحمد ، مدير عام المكتب الفنى بالمجالس القومية المتخصصة على ملاحظاته
الدقيقة التى أبدأها أثناء المراجعة اللغوية للبحث .

الفصل الأول *

الإطار المنهجي للدراسة

يقدم هذا الفصل للإطار المنهجي للدراسة الميدانية بالتركيز على تساؤلات الدراسة الرئيسية والفرعية ، والتعريفات الإجرائية ومصادر وأدوات جمع البيانات والعينة وأسلوب اختيارها .

أولاً : تساؤلات الدراسة

فى ضوء أهداف الدراسة ، وفى ضوء أهم القضايا النظرية التى انطلقت منها والمشار إليها فى مقدمة الدراسة ، تحديد التساؤلات الأساسية فيما يلى :

١ - ما أهم الخصائص الديموجرافية المميزة لقوة عمل النساء فى الريف ، وإلى أى حد تسهم هذه الخصائص فى ضعف القدرة التنافسية لهن فى

سوق العمل ؟

٢ - ما صور وظروف عمل المرأة الريفية فى قطاعات العمل المختلفة ؟ وما أهم التفاوتات الإقليمية بهذا الشأن ؟

٣ - ما المحددات الاجتماعية والثقافية التى تؤثر فى أوضاع عمل المرأة فى الريف ؟

٤ - ما مدى كفاءة وكفاية التشريعات والقوانين النافذة فى مجال عمل المرأة الريفية فى توفير الحماية التشريعية لها ؟

* كتب هذا الفصل كل من الأستاذ الدكتور عادل سلطان ، مستشار بالمركز ، والأستاذ عبد السلام محمد ، باحث بالمركز .

- هـ - ما التصورات المستقبلية للسياسات والبرامج التي يمكن أن تسهم في تفعيل كافة صور مشاركة المرأة الريفية ، فى ضوء الآثار المحتملة للسياسات الاقتصادية الراهنة ؟
- وقد تطلبت الإجابة على هذه التساؤلات الموقف على :
- الخصائص الديموجرافية للمرأة العاملة من حيث السن ، والتعليم ، والمهنة ، وشكل العمل ، والدخل ، ومدى ما تسهم به هذه الخصائص فى ضعف القدرة التنافسية لهن فى سوق العمل .
 - الاختلافات الإقليمية فى القطاعات التي تعمل بها المرأة الريفية مثل صور وأشكال عمل المرأة فى قطاع الزراعة سواء لحسابها أو لحساب غيرها ، وفى قطاع المشروعات الصغيرة ، والإنتاج السلعي والخدمي .
 - حجم مساهمة المرأة الريفية فى سوق العمل فى القطاعات المختلفة (القطاع العام ، القطاع الخاص ، القطاع غير الرسمي ... إلخ) .
 - المهن المختلفة التي تعمل بها المرأة الريفية .
 - حجم ودور مساهمة المرأة الريفية فى توليد الدخل داخل الأسرة المعيشية وخارجها (العمل المنظور وغير المنظور أو بأجر أو بدون أجر) .
 - العوامل الثقافية المؤثرة فى أوضاع عمل المرأة الريفية .
 - أشكال عمل المرأة فى النشاط الزراعى والعوامل المؤثرة فيه .
 - ما تحققه القوانين النافذة فى مجال العمل كضمان كافٍ لحماية المرأة الريفية العاملة فى القطاعات المختلفة .
 - أهم المشكلات القانونية التي تواجهها المرأة الريفية العاملة فى سوق العمل الحالى .
 - كيفية تفعيل أدوار وصور مشاركة المرأة الريفية فى ضوء الآثار المحتملة للسياسات الاقتصادية الراهنة .

ثانيا : التعريفات الإجرائية

١- المرأة الريفية العاملة

هى "كل أنثى فى الفئة العمرية التى تقع ما بين ١٥-٦٥ سنة وتقيم فى الريف ، وتمارس عملا فى الزراعة أو الصناعة أو التجارة ، أو الخدمات ، داخل القرية أو خارجها ، داخل الوحدة المعيشية أو خارجها ، بأجر أو بدون أجر ، لحسابها أو لحساب الغير ، سواء كان هذا العمل منتجا للسلع أو الخدمات فى القطاع الرسمى وغير الرسمى ، أو الخاص أو الاستثمارى أو فى الحكومة ، وسواء كان عملا دائما أو مؤقتا أو موسميا " .

٢- عمل المرأة

هو الجهد الذى تبذله المرأة وتستثمر فيه طاقتها اليدوية والذهنية ، وهو يشمل كافة الأنشطة والأدوار الإنتاجية والزراعية والصناعية . ويكون عمل المرأة فى الزراعة إما لدى الأسرة بدون أجر ، أو لدى الغير بأجر ، أو كلاهما . ومن أمثلة هذا النوع من العمل القيام بكافة الأعمال الزراعية ، وتربية الماشية ، والدواجن ، والنحل ، وعمل منتجات الألبان وغيرها من أعمال تتم داخل وخارج الأسرة المعيشية ، مثل تخزين الحبوب ، وتجفيف الخضراوات ، وإعداد الخبز ، وهى أعمال تتم داخل الأسرة .

كما يكون عمل المرأة فى الصناعة بأجر فى الغالب ، سواء كان العمل فى قطاع الأعمال أو القطاع الخاص (الرسمى وغير الرسمى) الصناعيين . أما فى مجال الأنشطة الخدمية ، فيكون عمل المرأة بأجر أو بدون أجر ، سواء فى الحكومة ، أو فى قطاع الأعمال ، أو القطاع الخاص ، فى الأعمال الكتابية والمهنية والتجارية ، وفى الخدمات الشخصية .

ويكون عمل المرأة فى الأنشطة الخدمية لدى الأسرة بدون أجر أو بديلا له (الدخل) سواء داخل المنزل أو خارجه مثل خدمات البيع فى المشروعات الصغيرة التى تملكها الأسرة (محل للبقالة ... مطعم ... إلخ) .

تلك هي التعريفات الرئيسية للدراسة ، إضافة إلى بعض التعريفات الواردة فى فصول الدراسة كل حسب الموضوع الذى تتم معالجته فى الفصل المحدد .

هذا وقد تم تحديد حجم عينة البحث لتبلغ ٣٠٠٠ مفردة وفقا للإمكانات المادية المتاحة للدراسة والتي تم فى ضوئها تحديد هذا الحجم وفقا للمعادلة التالية وذلك فى ضوء نسبة خطأ مسموح بها عند مستوى ثقة محدد وبمعلومية تباين (أو نسبة) أحد المتغيرات فى مجتمع الدراسة ، والذي أدى إلى نسبة خطأ وصلت ٢٣٪ بمستوى ثقة ٩٩٪ اعتمادا على نسبة الأمية فى المجتمع الريفي وهى ٦٣٪ . أما المعادلة فهى :

$$d^2 = \frac{Z_{\alpha/2}^2 pq}{n}$$

$$= \frac{(2.58)^2 (0.368) (0.632)}{3000}$$

$$d = 0.023 \cong 2\%$$

حيث :

$p = ٦٣\%$ ، وهى نسبة الأمية بين نساء الريف المصرى وفقا للتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ .
 $q = ٣٦\% = 1 - p$

هى القيمة المستخرجة من جدول المساحات تحت المنحنى الطبيعي المعياري والمناظرة لمستوى ثقة ٩٩٪ .
 n هى حجم العينة .

ثالثا: العينة

تم اختيار عينة طبقية متعددة المراحل من نساء الريف المصرى واللائي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥-٦٥ عاما بلغ حجمها ٣٠٠٠ مفردة تم اختيارهن على عدة

مراحل بدءاً من تحديد المحافظات ، ومروراً بالوحدات الإدارية الأصغر (المراكز)
فالأصغر (القرى) حتى تم سحب وحدات المعاينة (المرأة الريفية من داخل القرى)
بطريقة عشوائية بحيث تحقق بعض خصائص المجتمع الأصلي مثل الفئات
العمرية ، والحالة الاجتماعية ، والتعليم . ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة مما
يصعب معه تحديد إطاره فقد تم اختيار العينة وفقا لمراحل محددة هي :

المرحلة الاولى

تم تقسيم الجمهورية إلى عدد من الأقاليم الجغرافية طبقا لتشابه سكان كل إقليم
من حيث بعض السمات والأنماط المعيشية والثقافية والتعليمية ... إلخ ، وقد تم
الاعتماد على التقسيم الجغرافي الذي يظهر بشكل واضح في التعدادات العامة
للسكان والإسكان والذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، حيث
تم تقسيم الجمهورية إلى أربعة أقاليم هي : إقليم المحافظات الحضرية ، إقليم
الوجه البحري ، وإقليم الوجه القبلي ، وإقليم محافظات الحدود . وقد تم استبعاد
المحافظات الحضرية لأنها لا تدخل في إطار البحث ، كما تم استبعاد إقليم
محافظات الحدود لمبررين يتعلق الأول بمحدودية عدد السكان فيه ، والثاني يرتبط
بالصعوبات التي تواجه العمل الميداني في الأنحاء المترامية لذلك الإقليم . وبالتالي
فقد تحدد إطار عينة البحث بمحافظات إقليم الوجه القبلي ، ومحافظات إقليم
الوجه البحري .

وقد تم توزيع عينة البحث على إقليمي الدراسة وفقا للوزن النسبي
لكل منهما من حيث عدد النساء الريفيات (١٥ سنة فأكثر) ليكون نصيب
الوجه البحري ١٧٢٠ مفردة والوجه القبلي ١٢٨٠ مفردة وهذا ما يوضحه
جدول (١) .

جدول (١)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة على الوجهين القبلى والبحرى

الإقليم	عدد النساء (١٥ سنة فأكثر)	النسبة	توزيع أفراد العينة
الوجه البحرى	٥٦٤١٣٤٠	٥٧,٣١	١٧٢٠
الوجه القبلى	٤٢٠١٩٥٨	٤٢,٦٩	١٢٨٠
المجموع	٩٨٤٣٢٩٨	١٠٠,٠٠	٣٠٠٠

المرحلة الثانية : اختيار محافظات الدراسة

١ - تم تقسيم الوجه البحرى إلى منطقتين : منطقة شمال وشرق الدلتا وتضم محافظات دمياط والدقهلية والشرقية والإسماعيلية ، ومنطقة جنوب وغرب الدلتا وتضم محافظات القليوبية والمنوفية والغربية وكفر الشيخ والبحيرة ، على أن يتم اختيار محافظتين من كل منهما .

٢ - تم تقسيم الوجه القبلى إلى ثلاث مناطق : منطقة شمال الصعيد وتضم محافظات الجيزة والفيوم وبني سويف ، ومنطقة وسط الصعيد وتضم محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج ، ومنطقة جنوب الصعيد وتضم محافظتى قنا وأسوان ، على أن يتم اختيار محافظة واحدة من كل منطقة ، على أساس أن تلك المناطق تتباين فيما بينها من حيث الخصائص البيئية والثقافية وأيضاً من حيث العادات والتقاليد المرتبطة بأنماط وأشكال عمل المرأة .

٣ - تم اختيار المحافظات من كل منطقة من المناطق المحددة سلفاً ، وفقاً لمحكين : الأول هو نسبة النساء الريفيات الملتحقات بالعمل (١٥ سنة فأكثر) الواردة بالتعداد العام للسكان (١٩٩٦) ، والثانى هو نسبة الأمية من النساء الريفيات بالمحافظة طبقاً لبيانات نفس التعداد .

ووفقاً لهذين المحكين تم اختيار المحافظات ، بحيث تمثل تلك المحافظات المختارة المستوى الأعلى والمستوى الأدنى لتلك المحكات على مستوى كل منطقة ،

فمثلا فى منطقة شمال وشرق الدلتا ، تم اختيار محافظة دمياط التى تمثل أكبر محافظة من حيث الالتحاق بالعمل (١١٦٦٪) ، ومحافظة الشرقية لتمثل أقل محافظة (٦٨٣٪) ، وفى نفس الوقت كانت محافظة دمياط تحظى بأقل نسبة أمية ومحافظة الشرقية بأعلى نسبة أمية . وينفس الطريقة ونفس أساس الاختيار بالنسبة للمنطقة الثانية من الوجه البحرى ، تم اختيار محافظتى المنوفية والبحيرة .

وفى مناطق الوجه القبلى ، تم اختيار أدنى محافظة - فى نسبة الالتحاق بالعمل - من المنطقة الأولى وهى محافظة الفيوم ، ثم محافظة المنيا من المنطقة الثانية لتمثل أعلى نسبة فيها ، وأعلى محافظة أيضا - فى نفس النسبة - من المنطقة الثالثة ، وهى محافظة سوهاج . وقد اتفقت العلاقة العكسية بين نسبة الأمية ونسبة الالتحاق بالعمل فى جميع المحافظات المختارة باستثناء محافظة المنيا ، والتى ربما تعكس المستويات المتدنية لأشكال عمل النساء والتى ترتبط بمستويات دنيا من التعليم (الأمية) .

وبذلك تم تحديد محافظات الدراسة من كل من الوجهين البحرى والقبلى ، وتم توزيع عينة كل إقليم على المحافظات وفقا للوزن النسبى لكل محافظة بالنسبة لعدد النساء الريفيات اللاتى تزيد أعمارهن على ١٥ سنة .

المرحلة الثالثة : اختيار المراكز داخل المحافظات التى وقع عليها الاختيار

بعد تحديد محافظات الدراسة فى المرحلة الأولى ، تم تقسيم كل محافظة إلى الوحدات الإدارية الأصغر ، داخل تلك المحافظات ، حيث تجرى عملية اختيار المراكز وفقا لمحكات موضوعية .

ولكى يأتى تمثيل مفردات العينة بشكل غير متحيز فى محاولة لتخفيض نسبة أخطاء المعاينة ، فقد تم توزيع عينة الدراسة داخل كل محافظة على قرى مركز واحد أو مركزين حسب حجم العينة المختارة من المحافظة ، على أن يعتمد محك اختيار المراكز داخل المحافظات على حساب نسبة التحاق النساء بالعمل

داخل ريف المحافظة ، وكذلك داخل ريف مراكز تلك المحافظة ، ومن ثم يتم اختيار المراكز التى لها أقرب نسب الالتحاق بالعمل إلى نسبة الالتحاق بالعمل داخل المحافظة . فمثلا فى محافظة المنوفية كانت نسبة الالتحاق داخل ريف المحافظة ككل ١٣,٥٪ ، وكان مركز قويسنا ومركز منوف أقرب لهما فى نسبة الالتحاق بالعمل (١٢,٨٣٪ ، ١٤,٥٦٪ على الترتيب) انظر جدول (٢) .

جدول (٢)

نسبة النساء الريفيات الملتحقات بالعمل بمراكز محافظة المنوفية

المراكز	ملتحقات	غير ملتحقات	الجملة	نسبة الملتحقات
مركز شبين الكرم	٢١٠٠٢	٧٣٥٨٦	٩٤٥٨٨	٢٠ ٢٢٫٢
أشمون	٦٢٩١	١٢٥٥٧٤	١٣١٨٦٥	٧٧ ٤
الباجور	١٢٩٩٨	٥٦٠٨٠	٦٩٠٧٨	٨٢ ١٨٫٢
الشهداء	١٢٢١٣	٤٢١٥٤	٥٤٣٦٧	٤٦ ٢٢٫٢
بركة السبع	٦٣١٤	٤٦٧٠٥	٥٣٠١٩	٩١ ١١٫١
تلا	٦٩٥٦	٦٢٦٦٤	٦٩٦٢٠	٩٩ ٩٫٩
قويسنا	١١١١٦	٧٥٥٢٨	٨٦٦٤٤	٨٣ ١٢٫٢
منوف	١٢٤٥٩	٧٣١١٠	٨٥٥٦٩	٥٦ ١٤٫٢
مدينة السادات	٩٤٠	٢٠٧٥٠	٢١٦٩٠	٣٣ ٤٫٣
المنوفية	٩٠٢٨٩	٥٧٦١٥١	٦٦٦٤٤٠	٥٥ ١٣٫٢

المصدر : التعداد العام للسكان ١٩٩٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

وينفس الأسلوب أمكن اختيار المراكز من المحافظات المختارة لعينة

الدراسة .

المرحلة الرابعة : اختيار القرى داخل مراكز الدراسة

تم اختيار قرى الدراسة من المراكز التى اختيرت فى المرحلة السابقة ، على أساس أن يتم اختيار قريتين من كل مركز باستثناء محافظة سوهاج فقد تم اختيار قرية واحدة من كل مركز لظروف التطبيق الميدانى ، حيث تم اختيار القرى الأعلى عددا من النساء اللاتى يقعن فى المرحلة العمرية ١٥-٦٥ سنة . ويوضح جدول (٣) أسماء القرى والمراكز والمحافظات المختارة ونصيب كل وحدة منها من الحجم الكلى لعينة الدراسة .

جدول (٣)

قرى ومراكز ومحافظات الدراسة

حجم العينة	المركز	القريّة	المحافظة
١٥١	ديرب نجم	صفط زريق	الشرقية ٦٠٢
١٥١		طحا المرج	
١٥٠	منيا القمح	العزيزية	
١٥٠		سنهوت	
١٠٥	قويسنا	شبرا بخوم	المنوفية ٤١٥
١٠٥		ميت برة	
١٠٢	منوف	سدود	
١٠٣		منتشية سلطان	
٣٣	مركز دمياط	السنانية	دمياط ١٢٩
٣٣		—	
٣٣	الزرقا	ميت الخولى عبدالله	
٣٠		—	
١٤٥	كفر الدوار	الوسطانية	البحيرة ٥٧٤
١٤٥		كوم البركة	
١٤٢	رشيد	أدفينا	
١٤٢		برج رشيد	
١٠٠	ابشواى	قارون	الفيوم ٣٩٤
١٠٠		العجمين	
٩٧	اطسا	منيا الحيط	
٩٧		تطلون	
١٨٠	بنى مزار	أبو جرج	المنيا ٧١٩
١٨٠		الحسينية	
١٨٠	أبو قرقاص	اتليدم	
١٧٩		بنى عبيد	
٨٠	أخميم	نيدة	سوهاج ١٦٧
٨٧	ساقنة	سفاق	
٣٠٠٠	الإجمالي		

المرحلة الخامسة: اختيار مفردات البحث

تمت الإشارة في بداية عرضنا لتصميم عينة الدراسة إلى أن وحدة المعاينة في هذه الدراسة هي المرأة التي يزيد عمرها على ١٥ سنة ، ومن ثم كان هناك أكثر من تصور أمام هيئة البحث لكيفية اختيار مفردات عينة البحث من نساء الأسرة المعيشية منها :

- ١ - أن يتم اختيار ربة الأسرة فقط من الأسر المعيشية التي وقع عليها الاختيار .
- ٢ - أن يتم اختيار جميع إناث الأسرة المعيشية التي تزيد أعمارهن على ١٥ سنة داخل الأسر المختارة .

- ٣ - أن يتم اختيار ربة الأسرة بالإضافة إلى إحدى الإناث الأخريات (ابنتها أو غير ذلك) بذات الأسرة والتي تقع في نفس الفئة العمرية .
- ٤ - أن يتم اختيار واحدة فقط من إناث الأسرة التي تقع في نفس الفئة العمرية سواء كانت ربة الأسرة أو أى أنثى أخرى داخل الأسرة .

في حالة الطريقة الأولى وهي اختيار ربة الأسرة فقط ، فإنه يمكن أن تتعرض عينة البحث للتحيز بالنسبة لمتغير العمر ، حيث إننا نغفل بذلك شريحة عريضة من الفتيات بالأسرة واللاتي يقعن في نفس الفئة العمرية من غير الطالبات اللاتي يمارسن العمل داخل أو خارج المنزل ، وغالبا ما يكن في فئات عمرية أصغر من فئات عمر ربات الأسر ، ولذلك تم استبعاد سحب مفردات العينة بالطريقة الأولى .

وبالنسبة للطريقتين الثانية والثالثة ، فهناك بعض النواحي الفنية المتعلقة بأسس التحليل الإحصائي ، التي تحتم علينا استبعاد الطريقتين الثانية والثالثة ، حيث تتوافر لدينا وفقا لهاتين الطريقتين بيانات عن الأسرة كحجم الحيازة أو عدد أفراد الأسرة أو دخل الأسرة ... إلخ ، وبيانات متعددة تتعلق بالإناث المختارات من هذه الأسرة ، ولا يجوز في هذه الحالة ربط بيانات الأسرة ببيانات أفراد عدد منها .

ومن هنا فقد اتفق أعضاء هيئة البحث على التصور رقم (٤) . وأمكن تحقيق ذلك بطريقة عشوائية من خلال التنوع فى اختيار المفردات من أسرة إلى أخرى ، فقد تم اختيار ربة البيت بأول أسرة ، ثم الابنة الصغرى (أكثر من ١٥ سنة) من الأسرة الثانية ، ثم الابنة الكبرى من الأسرة الثالثة ، وهكذا . وفى حالة عدم توافر هذا التنوع المتتالى (ابنة أكثر من ١٥ سنة مثلاً) ، تم أخذ المفردة الموجودة بالأسرة (ربة الأسرة) ، ومحاولة تعويض الفئات غير المتوافرة من أسر أخرى .

ولا تتحقق مثل هذه العينة بصورة غير متحيزة إلا من خلال فريق عمل ميدانى مدرب تدريباً جيداً يكون أفراداه من باحثين ومشرفين على مستوى كبير من الكفاءة والخبرة .

ونظراً لعدم توافر إطار شامل وحديث لجميع الأسر المعيشية للقرى المختارة ، وعدم إمكان إجراء رفع شامل لهذه الأطر لضخامة التكلفة واستفراق وقت لارتفاع التكلفة المادية اللازمة ، لذلك تم مايلى :

١ - تقسيم كل قرية أو شياخة إلى عدد من المربعات السكنية (أربعة مثلاً) متخذين من الشوارع الرئيسية هادياً لهذا التقسيم .

٢ - تحديد العينة المطلوب أخذها من كل مربع سكنى ، وذلك بقسمة العينة المخصصة لهذه القرية على عدد المربعات السكنية المكونة له .

٣ - توزيع عينة الأسر المخصصة لكل مربع سكنى على أكبر عدد من شوارع ذلك المربع إن لم يكن جميع الشوارع الرئيسية والفرعية ، حيث يمكن اختيار أسرة واحدة أو اثنتين على الأكثر من كل شارع .

هذا وقد تم توجيه أسئلة الاستمارة إلى الزوجة ربة الأسرة أو الابنة أو زوجة الابن باعتبارها الفرد المسئول داخل الأسرة .

وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء التطبيق الميدانى ظهرت بعض الملاحظات

التي رؤى وضعها فى الاعتبار ليكون تمثيل العينة معبرا عن الواقع الفعلى ، مثل تشابه بعض القرى المختارة فى خصائصها وانخفاض عدد مفردات العينة الذى وقع عليها الاختيار فى كل قرية ، كما فى محافظة سوهاج ، مما استدعى اقتصار العمل الميدانى على قريتين بواقع قرية من كل مركز من المحافظة بدلا من قريتين من كل مركز ، كما هو متبع فى كل مركز من مراكز العينة - كما سبق أن أشرنا .

هذا بجانب أن بعض دراسات الحالة التى وقع عليها الاختيار - كنماذج للمرأة الريفية العاملة - كانت تمثل نماذج فريدة لعمل المرأة الريفية مما تطلب ضمها لمفردات البحث (العينة الكلية) ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة عدد مفردات العينة المقترحة ، خاصة وأن ذلك كان يحدث بعد إتمام التطبيق الميدانى ، ونتج عن ذلك أن ارتفع عدد مفردات العينة فى بعض قرى الدراسة وهذا ما يتفق مع قواعد اختيار العينات .

وقد جاءت العينة فى شكلها الفعلى على النحو التالى :

جدول (٤)

عينة الدراسة النهائية

حجم العينة	القرية	المركز	المحافظة
١٤٥	صفط زريق	دير ب نجم	الشرقية ٦١٠
١٥٨	طحا المرج		
١٥١	العزيزية	منيا القمح	
١٥٦	سنهوت		
١١٦	شبرا بخوم	قويسنا	المنوفية ٤٢٦
٨٥	ميت برة		
١٣١	سدود	منوف	
٩٤	منشأة سلطان		
٦١	السنانية		دمياط ١٣١
٧٠	ميت الخولى عبد الله		
١٤٣	كوم البركة	كفر النوار	البحيرة ٥٩٢
١٤٥	الوسطانية		
٢٠١	أدفينا	رشيد	
١٠٣	برج رشيد		
١٠٥	قارون	ابشواى	الفيوم ٤١٤
١٠٨	العجمين		
٩٩	منية الحيط	اطسا	
١٠٢	تطون		
١٦٧	أبو جرج	بنى مزار	المنيا ٧٣٠
١٦٥	الحسينية		
٢١٠	اتليم	أبو قرقاص	
١٨٨	بنى عبيد		
٩٧	نيدة	أخميم	سوهاج ١٨٥
٨٨	سفلاق	ساقنة	
٣٠٨٨		المجموع	

١٧٥٩

١٣٢٩

رابعاً: أسلوب البحث

جمع البحث عند تحليل البيانات الميدانية ما بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي ، حيث تم استخدام التحليل الكمي في عرض وتحليل البيانات الميدانية التي جمعت من خلال أداة البحث (الاستبان) . أما التحليل الكيفي فقد تم الاستعانة به في تحليل بيانات دراسة الحالة الخاصة بالمرأة ودراسات حالة القرى المدروسة .

خامساً: أدوات جمع البيانات

في ضوء أهداف البحث وتساؤلاته الفرعية وفي ضوء القضايا النظرية التي انطلقت منها الدراسة الميدانية تحددت أدوات جمع البيانات فيما يلي :

- ١ - استمارة استبان مقننة تم تطبيقها على مفردات العينة .
- ٢ - دليل مقابلة شبه مقنن مع بعض نماذج من النساء العاملات بقرى الدراسة .

- ٣ - دليل دراسة حالة لقرى الدراسة .

وتضمنت استمارة الاستبان عدداً من المحاور تغطي غالبية أشكال وأنماط عمل المرأة الريفية على النحو التالي :

- أ - البيانات الأساسية للمبحوثة وأسرتها .
- ب - حيازة الأسرة من الأرض والحيوانات والآلات والمشروعات .
- ج - صور وأشكال عمل المرأة خارج المنزل وداخله .
- د - الأبعاد الثقافية المؤثرة في عمل المرأة الريفية .
- هـ - الحماية التشريعية للمرأة الريفية العاملة .
- و - رؤية مستقبلية حول إمكانية تفعيل أدوار المرأة الريفية العاملة في التنمية .

وقد خضعت استمارة البحث للشروط والقواعد العلمية المعمول بها عند تصميم الاستمارة من حيث الصياغة والصدق والثبات حيث تم تقدير ثباتها وصدقها . وجرى تجربتها على عينة صغيرة قوامها ٢٠ أسرة بطريقة عمدية في

إحدى قرى محافظة القليوبية (قرية إميأى التابعة لمركز طوخ) وتم اختيار شرائح مختلفة من النساء وفقا لأشكال وأنماط العمل المختلفة سواء كان رسميا أو غير رسمي ، داخل المنزل أو خارجه ، بأجر أو بدون أجر .

ولتحقيق مستوى صدق مرتفع من حيث الشكل والمضمون والصياغة المناسبة تم تحكيم الاستمارة ، بالاستعانة بعدد من الأساتذة المتخصصين فى موضوع البحث * ، وأخذت ملاحظاتهم بعين الاهتمام ، وتم تعديل صياغة بعض الأسئلة وإضافة قرى جديدة وحذف بعض آخر . وخرجت الاستمارة بالشكل النهائى المرفق بالملاحق .

كما جرى تقدير ثبات الاستمارة باستخدام أسلوب إعادة الاختبار (Test- Retest) مع حساب نسب الاتفاق لإجابات التطبيق الأول والثانى فى حالة البيانات الوصفية أو حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين فى حالة البيانات الكمية المتصلة كالمتغيرات المتعلقة بالدخل وينود الإنفاق والوقت ... إلخ .

هذا وقد أجريت تجربة الثبات لاستمارة الاستبار على عينة قوامها ٢٠٠ مفردة موزعة على قزيتين : الأولى قرية (النناعية مركز أشمون محافظة المنوفية) بالوجه البحرى ، والثانية (قرية الونايسة التابعة لمركز إطسا محافظة الفيوم) بالوجه القبلى ، مع زيادة ٢٠ مفردة لسد العجز فى الحالات التى من المتوقع عدم استكمالها فى التطبيق البعدى ، لتصبح عينة الثبات ٢٢٠ مفردة . وقد كشفت نتائج تجربة الثبات عن أن حوالى ٨٠٪ من أسئلة الاستمارة كانت قيمة ثباتها أكثر من ٦٠٪ ، وهى نسبة مرتفعة ومقبولة نسبيا .

* تم تحكيم استمارة البحث من كل من الأستاذة الدكتورة محيا زيتون ، أستاذ علم الاقتصاد بكلية التجارة ، جامعة الأزهر ، فرع البنات ، والأستاذ الدكتور محمود عودة ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس ، كلية الآداب ، والأستاذ الدكتور محمد عبد العال ، أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية .

دليل المقابلات شبه المقتنة أو المركزة (Semi-Structured (Intensive) Interview

يفيد استخدام المقابلة - بأنواعها المتعددة - في استخلاص وجهة نظر ورؤى الأفراد أعضاء المجتمع وتفسيراتهم المختلفة حول الموضوع المدروس . ولقد اعتمدت هيئة البحث على إجراء مقابلات شبه مقتنة كداعم إضافي للمقابلة المقتنة عن طريق صحيفة الاستبصار بغرض جمع مزيد من المعلومات والمادة الكيفية التي تسهم في إثراء وتعميق التحليل المقدم للبيانات الكمية ،نتى تم جمعها عبر المقابلات المقتنة ، كما أنها توفر معلومات شديدة التفاصيل والثراء لا يمكن الإحاطة بها من خلال اتباع الأسلوب الأخير فقط .

ولقد كان التوجه هو إجراء العديد من المقابلات المركزة والمتعمقة مع عدد من النماذج الممثلة للأنماط المختلفة للمرأة الريفية العاملة ، وكذا بعض الإخباريات اللاتي تم اختيارهن وفقا لأسس سيرد ذكرها لاحقا ، وكذا بعض المختصين في مجالات اهتمت بها أدلة المقابلة التي تم تصميمها كموجه ومرشد لهذه المقابلات والعنصر الحاسم في المقابلات المركزة أو المتعمقة (Focused or Intensive Interview) كونها تعتمد على دليل موجه للمقابلات لا يضع الأسئلة وفقا لصياغات محددة ، وإنما يترك للباحث حرية اختيار طريقة توجيه السؤال بما يتناسب مع فهم المبحوث أو الإخباري (Informant) ، وكذلك يتيح له حرية التطرق إلى كافة جوانب الموضوع التي يحيط بها دليل العمل إحاطة شاملة وعامة ، مما يسهم في الخروج بكثير من التفاصيل التي تبدو محاولة الوصول إليها عبر الاستبيان شبه مستحيلة .

وجاءت صياغة الدليل الموجه للمقابلة انطلاقا من أهداف البحث وتساؤلاته والقضايا النظرية الموجهة له والتي تمت صياغتها من الأدبيات السابقة في دراسة الموضوع . وتبدو المقابلة دون هذا الدليل غير مجدية . فالباحث إن لم يوجهه هذا الدليل قد يتخبط في توجيه الأسئلة التي يرى أنها ندرج تحت هذا الموضوع ، ويصبح من الأهمية بمكان حسن صياغة هذا الدليل بحيث يكون

- شاملا ، واضحا ومفسرا ، وكذا حسن تدريب الباحثين على تطبيقه .
- ولقد تم تصميم دليلى عمل موجّهين للمقابلة ، اختص الأول بدراسة أحوال القرى محل الدراسة ضمن عينة البحث ، وشمل بنوداً عدة هى :
- ١ - وصف عام للقرية ، من حيث موقعها الجغرافى وملامحها الفيزيائية وتركيبها السكانى باعتبارها السياق التى تعيش فيه المرأة الريفية .
 - ٢ - الأنشطة الاقتصادية الرئيسة فى القرية ، بالتركيز على النشاط الزراعى فيها من حيث : "حجم الأراضى الزراعية - التركيب المحصولى - نظم العمل الزراعى وصوره - تربية الدواجن والماشية - سبل التنمية الزراعية فى المنطقة ... إلخ".
 - ٣ - الخدمات المتاحة بالقرية ، سواء أكانت تعليمية أو صحية أو اجتماعية أو مرافق ... إلخ .
 - ٤ - أنشطة العمل المتاحة بالقرية بالنسبة للذكور والإناث وكذا الأطفال .
 - ٥ - سوق العمل بالقرية - حجمه وأوضاعه مع تقديم وصف للحركة اليومية لخروج الأفراد إلى العمل .
 - ٦ - موقف مجتمع القرية من بعض القضايا ذات العلاقة بالعمل وبخاصة عمل النساء مثل التعليم ، والهجرة الداخلية والخارجية ، والبطالة . وأوضاع تلك القضايا فى القرية من حيث الحجم والاتجاهات الخاصة بالتغير فيها نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الطارئة فى المجتمع المصرى .
 - ٧ - عمل النساء فى القرية - تأريخ لبدائته والعوامل التى أدت إلى ذلك ، وحجم عمالة النساء فى القرية واتجاهات التغير فيه ، وموقف واتجاهات أعضاء المجتمع من عمل النساء فيه .

وجرى جمع المادة الميدانية ضمن هذه البنود من خلال إجراء مقابلات مع المسؤولين التنفيذيين فى القرى محل الدراسة ، والعاملين بمراكز المعلومات التابعة لوزارة الدولة للتنمية المحلية الموجودة فى الوحدات المحلية لهذه القرى ، إضافة

إلى إجراء مقابلات مع بعض الإخباريين من القادة الطبيعيين فى هذه القرى والملمين بأحوال وثقافة مجتمعاتهم . كذلك تم استكمال كثير من بيانات ومادة هذا الدليل عبر الاستعانة بالوثائق والبيانات والإحصاءات المتاحة حول قرى الدراسة والتي توافرت فى الوحدات المحلية لها .

أما دليل المقابلة الثانى فقد وجه إلى نماذج مختارة من النساء الريفيات العاملات وفقا للتعريف الإجرائى الذى أقرته هيئة البحث . وتضمن عدة محاور هى :

- ١ - البيانات الأساسية للمبحوثة ، وتضم متغيرات عديدة مثل السن والحالة التعليمية والعملية ، والحالة الاجتماعية وغيرها .
 - ٢ - خلفية أسرية ، تحوى معلومات عن أفراد الأسرة المعيشية التى تنتمى إليها المبحوثة من حيث نفس المتغيرات السابق الإشارة إليها فى البند السابق .
 - ٣ - خلفية اقتصادية - اجتماعية للأسرة ، حيث تم وضع مؤشرات لقياس المستويات الاقتصادية - الاجتماعية لأسر المبحوثات أهمها :
 - أ - حيازة الأسرة للأراضى الزراعية .
 - ب - حيازة الأسرة للآلات الزراعية والمشروعات الاستثمارية .
- كذلك تضمن بيانات حول أولئك الذين فقدوا أرضهم أو استردوها بتأثير القانون الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية وتأثير ذلك فى أوضاع عمل المبحوثة .
- ٤ - أوضاع العمل الخاصة بالمبحوثة . سواء أكان عملا داخل المنزل أو خارجه ، مأجورا أو غير مأجور .
 - ٥ - بينما تضمن المحور الخاص بظروف وشروط العمل الحالى بنوداً عدة تتناول الأوضاع القانونية لهذا العمل .
 - ٦ - العمل وصراع الأدوار وتركيز خاص على الأدوار الأسرية للمرأة الريفية العاملة ، وكذا على أنوارها الاجتماعية فى مجتمعها .

٧ - القيم المرتبطة بالعمل ، ويتناول الموقف من عمل المرأة سواء داخل الأسرة أو في مجتمع الدراسة ، وتأثير هذه الاتجاهات على أوضاع عمل المرأة .

٨ - أوقات العمل سواء داخل المنزل أو خارجه ، وما طرأ عليها من تغيرات وأسباب ذلك .

٩ - رؤية مستقبلية لأوضاع العمل ومشكلاته وكيفية المواجهة .

١٠- أما المحور الأخير فقد خصص للنساء صاحبات المشروعات الاستثمارية والاقتصادية سواء كانت مشروعات صغيرة أم كبيرة ، لمعرفة أوضاع عمل المبحوثة ، والعقبات التي تواجهها فيه ، وسبل التغلب عليها .

ولقد تم اختيار عدة نماذج من النساء العاملات بلغ عددها "٤٢" نموذجا روعى في اختيارها التنوع ، بحيث تكون ممثلة لمتغيرات ارتأت هيئة البحث أهميتها ، وهى السن والتعليم والمهنة ، وتوزيع المهن مابين القطاعين الرسمي وغير الرسمي ، ونماذج ممن يعملن داخل المنزل عملا منزليا غير مأجور . ولقد جاء توزيع هذه النماذج على محافظات الدراسة كالتالى :

المحافظة	عدد المبحوثات اللاتي تمت مقابلاتهن
الشرقية	٨
المنوفية	٦
دمياط	٤
البحيرة	٨
الفيوم	٤
المنيا	٨
سوهاج	٤
الإجمالى	٤٢

وقد تم انتقاء عدد من النماذج من القرى المختارة التابعة لهذه المحافظات وجاء توزيع هذه الحالات وفقا لمتغير السن على النحو التالى :

الفئة العمرية	الحالات اللائي تمت مقابلتهن
أقل من ٢٠ سنة	٢
٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠	٩
٣٠ إلى أقل من ٤٠	١٧
٤٠ إلى أقل من ٥٠	٩
٥٠ إلى أقل من ٦٠	٥
الإجمالي	٤٢

ويشير مثل هذا الاختيار إلى أن غالبية هذه النماذج إنما توجد في الشريحة من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة وهي الشريحة الأكثر فعالية في سوق العمل بشكل عام وكما تعكسها الإحصاءات والبيانات المتاحة .
أما بالنسبة لمتغير التعليم فقد توزعت المبحوثات كالتالي :

الحالة التعليمية	الحالات اللائي تمت مقابلتهن
أمية	٨
تقرأ ويكتب	٣
مؤهل متوسط	٢٣
مؤهل فوق متوسط	٤
مؤهل عالي	٤
الإجمالي	٤٢

ويبدو ذلك متوافقا مع الأوضاع التعليمية لنساء الريف بشكل عام ولنساء العينة بشكل خاص ، حيث إن غالبية نساء الريف إما أميات أو بالكاد يقرأن ويكتبن أو حاصلات على مؤهل متوسط ، بينما النسبة الأقل لمن تحمل منهن مؤهلات فوق المتوسطة أو عليا .

بينما توزعت المبحوثات وفقا لمتغير المهنة كالتالى :

المهنة	الحالات اللائى تمت مقابلتهم
مزارعة	٤
عاملة (خدمات - بائعة ... إلخ)	٩
موظفة (أعمال كتابية - مدرسة - ممرضة ... إلخ)	١٦
صاحبة مشروع	٢
ربة منزل (تعمل داخل أو خارج المنزل بدون أجر)	١٢
الإجمالى	٤٣

وتبدو بيانات هذا الجدول متوافقة مع توزيع المبحوثات وفقا للمستوى التعليمى ، حيث إن غالبيتهم من الحاصلات على تعليم متوسط فما فوق . كما أن هيئة البحث راعت اختيار نماذج من نساء تعمل بمهن لم يعدها الريف المصرى من قبل مثل الممرضة ومدربة السجاد ومديرة إدارة وصاحبة مشروع استثمارى ، إضافة إلى العاملات الزراعيات أو ربات المنزل ممن يمتهن عملا غير مأجور سواء داخل المنزل أو خارجه .

ولقد جرى تدريب مكثف للباحثين الميدانيين المكلفين بإجراء هذه المقابلات سبقه تجريب لدليل المقابلة من قبل أعضاء هيئة البحث أثناء الدراسة الاستطلاعية وأثناء تجريب صحيفة "الاستبار" .

وقد جرى العمل الميدانى لتطبيق أدوات جمع البيانات (استمارة الاستبار ، دليل المقابلات شبه المقننة ، دليل دراسة القرية) ، فى الفترة من ٣ فبراير إلى ٢٨ مايو ٢٠٠٣ . حيث قام به فريق من الباحثين المديرين وتحت إشراف هيئة البحث .

الفصل الثانى *

وصف قرى الدراسة

يسعى هذا الفصل إلى تقديم وصف عام لقرى الدراسة الميدانية ، عارضا لأهم الأوضاع الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية لها وبشكل أساسى فى ضوء علاقتها بموضوع الدراسة وهو عمل المرأة الريفية ، سواء داخل منزلها أو خارجه وسواء أكان مأجورا أو غير مأجور .

ولقد بلغ عدد قرى الدراسة أربعاً وعشرين قرية توزعت ما بين محافظات سبع ، أربع منها بالوجه البحرى هى الشرقية والمنوفية ودمياط والبحيرة ، وثلاث بالوجه القبلى هى الفيوم والمنيا وسوهاج لتشكل توزيعا يكاد يكون ممثلا لكافة أقاليم الريف المصرى .

هذا وقد تباينت أعداد القرى المختارة فى كل محافظة حسب حجم عينة المحافظة المسحوبة وفقا لأسلوب العينة العشوائية المنتظمة وهى عينة احتمالية طبقية متعددة المراحل ، كما سبق وأن أشير إلى ذلك فى متن التقرير الراهن .

اعتمد الفصل على البيانات التى تم جمعها من خلال تطبيق دليل دراسة حالة القرى بجانب بعض البيانات الرسمية التى تم الحصول عليها من الخريطة المعلوماتية الشاملة المتاحة فى المجالس المحلية بقرى الدراسة .

جمعت قرى الدراسة ما بين قرى أم ذات توابع عدة ، وقرى أخرى صغيرة ضمن هذه التوابع ، وإن كانت الفئة الأولى تمثل غالبية قرى الدراسة . إلا أن

* كتب هذا الفصل الأستاذ عبد السلام محمد ، باحث بالمركز ، والأستاذة إحسان سعيد ، باحثة بالمركز .

الملاحظ أن هذه القرى إنما خالفت ذلك النموذج التقليدى للقرية المصرية والذي طالما أشارت إليه كتابات الجغرافيين من حيث "كونها خلية أولية تكاد تمثل امتدادا رأسيا للأرض السوداء الأفقية ، فنسيجها من تربة مصر مباشرة ، كما تقوم دائما على ربوة مرتفعة حماية من الفيضان ، تجمع وتحل فى آن واحد ، متناقضة الاقتراب عن الماء كشرط للحياة والبعد عنه كشرط للحماية" ^(١) ، لقد خالفت قرى الدراسة هذا النموذج إلى حد بعيد ، فلقد 'تسع نطاق القرى المصرية وتمدد زمامها بشكل كبير بحيث لم تعد مساحة المباني فيها محدودة بما يحيطها من أراض زراعية ، بل امتدت لتجور على هذه الأرض تحت وطأة زيادة الحجم السكانى لها .

كما أن مباني القرية لم تعد - من تربة الأرض السمراء كما كانت منذ زمن طويل ، بل غرست فيها عمارات متعددة الأنوار من المباني الخرسانية ، كما أن كثيرا من مباني هذه القرى يقع على ضفاف المجارى المائية التى صارت مستأنسة لا تفيض ولا تتور - بعد بناء السد العالى فى النصف الأخير من القرن العشرين ، ويبدو ذلك جليا من استعراضنا لمواقع العمران فى قرى الدراسة والتى تقع على ضفاف نهر النيل وفروعه مباشرة .

الموقع الجغرافى لقرى الدراسة

إن الملاحظة الجديرة بالاعتبار هنا أن كل قرى الدراسة تقترب إلى حد كبير من المراكز الحضرية التى تتبعها إداريا ، ولعل هذا يرجع إلى ذلك التقسيم الإدارى الذى صار مركبا بشدة بحيث تنتشر فيه المراكز الحضرية وتوايحها الريفية بشكل كثيف متقارب . فالمسافة لا تزيد على عشرين كيلومترا بين أبعد القرى عن المركز الحضرى التابعة له . كما أن كل القرى تصل بينها وبين المحيط والمراكز الحضرية طرق عدة مرصوفة ، بعضها طرق رئيسة سريعة كتلك التى بين المحافظات بعضها البعض .

كما أن كثيرا من قرى الدراسة تمر بها خطوط للسكك الحديدية وبخاصة فى الوجه البحرى . ومما هو جدير بالملاحظة أيضا أن هناك سهولة فى الوصول للقرى مما يجعل التنقل منها وإليها أمرا ميسورا ، وهو ما ينعكس أثره على انتقال العمالة بصورة دورية منها وإليها . كذلك فإن هذا الأمر جعل من السهل انتقال تلاميذ هذه القرى إلى المدارس والمعاهد والجامعات خارج قريتهم .

والملاحظ كذلك أن قرى الدراسة من حيث تكوينها الإيكولوجى أو الجغرافى تأخذ أحد نموذجين : الأول هو الأكثر شيوعاً وخاصة بين القرى القديمة ، حيث تكون فيها للقرية المصرية والتي وإن بدت للنظرة العابرة ركاما عشوائيا لاشكل له ، فجميع دوربها وطرقاتها الفرعية تزحف من الداخل لتتصل بالطريق الرئيس للقرية والذي عادة ما يحيط بها فيما يعرف بدوائر الناحية . كذلك فإن طرقاتها ودروبها تختنق اختناقا شديدا بعامل اقتصاد المكان وربما أيضا طلبا للظل^(٦) ، ولعل هذا النموذج يسود كما أسلفنا فى غالبية قرى الدراسة مثل قرية شبرا بخوم بمحافظة المنوفية ، وطحا المرج بمحافظة الشرقية ، وصفط زريق بمحافظة الشرقية أيضا ، وغيرها .

أما النموذج الثانى فيسود فى القرى الأكثر حداثة وهى التى نشأت أو نمت نتيجة لشق بعض الطرق السريعة أو الفرعية الواصلة بين القرى الرئيسة (الأم) وبعضها البعض أو بينها وبين المراكز الحضرية ، وفيها يمثل الطريق العمود الفقرى للقرية ومحورها الرئيس وحوله من الجانبين تصطف بيوت القرية ومنشأتها ومؤسساتها المختلفة ، وإليه تؤدى كل الطرق والدروب المختلفة . كما هى الحال فى قرية السنانية بمحافظة دمياط ، وقرية أدفينا بمحافظة البحيرة وغيرها .

وتتشابه الظروف البيئية لقرى الدراسة إلى حد بعيد ، فجميعها قريب من المراكز الحضرية ، وذات تربة طينية سمراء ، وتوجد فيها زراعة كافة المحاصيل الزراعية ، وهى - بالطبع - وفقا لتقسيمها الجغرافى ما بين وجه بحرى ووجه

قبلى تختلف إلى حد ما فى الظروف المناخية ، إلا أن هذا الاختلاف لا يبدو حاداً إلى حد بعيد . كذلك فإن وفرة الخدمات المتنوعة والمرافق فى غالبية قرى الدراسة لا يبدو كذلك معياراً للتمايز بينها ، وإن كان التمايز الوحيد يبدو فى وفرة بعض الموارد الطبيعية فى بعض القرى عما هى الحال فى باقى القرى والذى ينعكس فى سيادة بعض الحرف والمهن والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بهذه الموارد ، كوجود أشجار النخيل فى بعض القرى أو وجود بعض مسطحات مائية كبيرة فى البعض الآخر ، الأمر الذى يؤدى إلى وجود صناعات وحرف تقوم على هذه الموارد مثل صناعة الأقفاص والحبال أو حرفة الصيد على الترتيب .

التركيب السكاني لقرى الدراسة

يشير جدول (١) إلى تعداد السكان فى قرى الدراسة ، ومنه يتضح أن غالبيتها يقع فى نطاق القرى متوسطة الحجم السكاني أو فوق المتوسط ، بل إن كثيراً منها يقترب أو يتجاوز ما اصطلح عليه بعض الجغرافيين وعلماء العلوم الاجتماعية والديموجرافيا فى تعريف القرى باعتبار حجمها السكاني وهو ما يقل عن خمسة وعشرين ألف نسمة (٢٥٠٠٠ نسمة) والذى يمثل حجماً سكانياً لمدينة صغيرة فى رأيهم . ولكن هناك من القرى المصرية ما يفوق هذا الحجم السكاني بكثير ، بل إن كثيراً من القرى الأم إذا ما أضيفت لها توابعها صارت بحجم مدينة متوسطة .

جدول (١)

عدد السكان وتوزيعهم حسب النوع

اسم القرية	عدد السكان	توزيع السكان
نكسور	إناث	
طحا المرج	١٣٠٣٣	٦٩٠٩ ٦١٢٤
العزیزة	٢٦٤٢١	١٣٥٩٤ ١٢٨٢٧
صفط زريق	١٢٩٤٦	٦٤٨٨ ٦٤٥٨
سنهورت	١٩٨٥٣	١٠٢٧٠ ٩٥٨٣
شبرا بخوم	١٩٩٥٣	١٠٣٠٨ ٩٦٤٥
میت برة	٢١٨٩٣	١١٣١٢ ١٠٥٨١
منشأة سلطان	١٨٥٥٤	٩٤٨٥ ٩٠٦٩
سدود	١٨٧٧٢	٩٧٣٢ ٨٩٥٠
میت الخولی عبد الله	١٤٧٦٢	٨٠٣٢ ٦٧٢٨
السنانیة	٤١٥٤٨	٢١٣٣٩ ٢٠٢٠٩
الوسطانیة	٢٣٢٤٦	١١٨٢٣ ١١٤٢٣
إدقینا	١٣٥٦٧	٦٨٩٥ ٦٦٧٢
کوم البركة	٢٣٥٩٠	١٢٢٤٠ ١١٣٥٠
برج رشید	—	— —
قارون	٢٥٥٦٢	١٣٦٤٦ ١٢٣١٦
تطنون	٢٤٥٧٢	١٢٥٨٤ ١١٩٨٨
منية الحیط	—	— —
العجمیین	١٩٥٢٣	١٠٠١٣ ٩٥١٠
الحسینیة	٢٢٠٠٤	١١٢٥٣ ١٠٧٥١
اتلیسدم	٢٣٨٨٩	١٢١٨٣ ١١٧٠٦
أبو جرج	٢٠٩٢٤	١١٠٩٤ ٩٨٣٠
بنی عبید	١٩٣١٥	٩٨٤١ ٩٤٧٤
نیسدة	٨٠٧٦١	٤٢٠٧٢ ٣٨٦٨٩
سفلاق	—	— —

حجم الحيازات الزراعية في قرى الدراسة

يوضح الجدول التالي حجم الحيازات الزراعية في قرى الدراسة ، وكذا عدد الحائزين في كل قرية حسب ما أتيح من بيانات .

جدول (٢)

حجم الحيازات وأعداد الحائزين

المحافظة القريسة	إجمالي الزمام بالفدان	إجمالي المساحة الزراعية (بالفدان)	عدد الحائزين	ملاحظات
طحا المرج	٢٤٣٠	٢٠٥٠	٢٥٨٠	غالبية الحائزين في فئة أقل من فدان (١٩٢٤) حائزا ومن (٥-١) فدان (٦٢٩ حائزا) ، الفئة الأولى تحوز ٨٤٦ فدان ، الثانية ٩٢٢ فدان بما يمثل معا ٨٦,٢% ، من ١٠-٥ أفدنة ، ٢٣ حائزا يملكون ١٥٠ فدان ، ٤ حائزين أكثر من ١٠ أفدنة يملكون ٨٥ فدان .
العزيرية	٣٩٤٥	٣٠١٣	٣٦٠٨	أقل من فدان ٢٦٩٦ حائزا يملكون ٦١١ فدان ، من (٥-١) فدان ٨٤٨ حائزا يحوزون ١٧٦٢ ، من (١٠-٥) أفدنة ٢٣ حائزا يحوزون ٢٩١ فدان ، أكثر من ١٠ أفدنة (٢١ حائزا) يحوزون ٢٤٩ فدان .
صفط زريق	١٩٦٥	١٤٦٥	٢١١٦	أقل من فدان ، عدد الصائنين ١٦٦٣ يملكون ٥٤١ فدان ، من ٣-١ فدان ٣٩٩ حائز يملكون ٦٩٦ فدان ، من ٥-٣ فدان ، ٤٧ حائزا يملكون ١٨٠ فدان ، من ١٠-٥ فدان (٦ حائزين) يملكون ٣٤ فدان ، أكثر من ١٠ أفدنة (حائز واحد) يملك ١١ فدان .
سنهوت	—	—	—	—
شبرا بخوم	٣٢٣٩	٣٠٣٨	٤٦٥٨	٢٧٠٠ حائز أقل من فدان (يملكون ٧٥٠ فدان) ، ٨٩٠ حائز (من ٥-١) أفدنة يملكون ١٩٢٥ فدان ، ٣٠ حائزا (من ١٠-٥) فدان ، أكثر من ١٠ فدان ثلاثة حائزين يملكون ٦٢ فدان .
ميت برة	—	٢٠٨٤	١٧٥٥	أقل من فدان (١٢٠٠ حائز) يملكون ٥٣٥ فدان ، (٥-١) فدان ٥٠٦ حائز يملكون ١٠٥ فدان ، (١٠-٥) فدان ٣٦ حائزا يملكون ٣٣٨ فدان ، ١٠ فدان فاكتر (١٣ حائز) يملكون ٤٧٤ فدان .
منشأة سلطان	٣١٤٤	٢٨٨٠	٢٢٣٣	١٤٢٦ حائزا أقل من فدان يملكون ١٠٤ فدان ، ٦٤٨ حائزا من فدان إلى ٢ أفدنة يملكون ١٠٩٦ ، ١٠٠ حائز يملكون ٢٨٢ فدان من ٥-٣ أفدنة .
سدود	١٨٢٠	١٦٣٩	—	أقل من فدان ١٣١٦٢ حائز يملكون ٥٥٥ فدان .

تابع جدول (٢)

٢٨٧ حائز أقل من فدان (٢١٢ فدان) ، ٢٢١ من فدان إلى ٢ أفدنة (٢٧٤ فدان) ، ٣٤ من (٥-٣) فدان يملكون (١٢٥ فدان) ، ٢٢ من (١٠-٥) فدان يملكون (١٥٢ فدان) ، ٧ عشرة فدان فكثر يملكون (١٠٤ فدان) .	٩٧٧	٥٧٦	١١٤٤	ميت الخولى عبد الله	١
٤٢١ حائز أقل من فدان (١٩٠ فدان) ٣٣٠ حائز من (٢-١) فدان (٥٤٣ فدان) ، ٨٥ حائز من (٥-٣) فدان (٤٦٢ فدان) ، ٥٦ حائز من (١٠-٥) فدان (٥٤٢ فدان) ، ٢٢ حائز عشرة أفدنة فكثر (٥٤٣ فدان) .	٢١٩٢	٩١٤	—	السنانية	٢
أكبر ملكية ٣٠ فدان ، الغالبية للحيازات الصغيرة أقل من فدان ، ومن (٥-١) فدان	٤٦٠	—	—	أدقينا	٣
أقل من فدان ٣٣٦ حائز ، أقل من ٢ فدان ، ٢٢ حائز من (٥-٣) (٧٠ حائز) ، ومن (١٠-٥) ٣٥ حائز ، أكثر من ١٠ فدان (١٠ حائزين) .	١٦٩٥	٧٥٢	٣٩٦٢	برج رشيد	٤
—	٣١٤٩	—	٤٢٢١	كوم البركة	٥
١٧٣١ حائز أقل من فدان ، ١٥٥ حائز (من ٥-١) فدان ، ٢١ حائز عشرة أفدنة فكثر .	٢٥٥٣	١٩٠٧	٢٥٨٩	الوسطانية	٦
٣٦٪ من الحائزين يملكون أقل من فدان .	١٧٢٤٨	٣٤٥٥	٢٢٨٠١	قاريون	٧
٢٦٣١ حائز من فئة أقل من فدان ٨٩٢ من (٥-١) فدان ، ٥٥ حائز من (١٠-٥) فدان .	٣١٢٤	٢٥٦٨	٢٤٥٦	منية الحيط	٨
—	٨٥٠٠	—	٨٥٠٠	تطون	٩
—	١٨١١	١٩٢٦	—	العجمين	١٠
أقل من فدان ٢٠٥٢ حائز! أقل من ٣ فدان (١٩٠ حائز) من (٥-٣) فدان (٣٠ حائز) ، من (٥-١) فدان (٢٨ حائز) ، أكثر من ١٠ فدان (٢٤ حائز) .	٢٤٦٠	٢٣٢٤	—	أنتليد	١١
—	١٥٦٠	—	—	الحسينية	١٢
—	٣٢٧٧	١٢١٩	—	أبو جرج	١٣
—	—	—	—	بنى عبيد	١٤
—	١٢٣٢	—	—	سفلاق	١٥
—	—	—	—	نيدة	١٦

من استعراضنا للبيانات الواردة بالجدول السابق - والتي أتيت لنا - يتضح أن غالبية قرى الدراسة تعد متوسطة من حيث مساحة الأراضي التي تضمها ، ذلك أنها تقع في شريط وادي النيل الضيق ودلتاه والتي ليس لها امتداد أو ظهير صحراوي يسمح بالتوسع مع تزايد عدد سكانها ، إلا في حالة قرى محافظة الفيوم والتي تزيد مساحاتها الزراعية بصورة ملفتة عما سواها من قرى الدراسة كما هي الحال في قرى قارون وتطون والعجمين . أما قرى أدينا بمحافظة البحيرة وميت الخولى عبد الله وبرج رشيد فإن محدودية المساحات الزراعية الموجودة فيها إنما ترتبط بعوامل عدة ، منها طبيعة تضاريس المنطقة كوجود بحيرة إدكو بالقرب من قرية إدينا مما يتيح لها مساحة أرض محدودة صالحة للزراعة ، كذا قرب قرى برج رشيد وميت الخولى عبد الله من سواحل البحر المتوسط أدى إلى نفس الأمر . ولعل صغر المساحات الزراعية بهذه القرى أسهم في انصراف عدد كبير من سكانها إلى العمل بغير الزراعة كالصيد في برج رشيد وإدينا أو العمل بصناعة الموبيليا وإنتاج الطويات وغيرها في قرية ميت الخولى عبد الله .

كذلك فإن الملاحظ من الجدول السابق انتشار الحيازات القزمية أقل من فدان ، فغالبية الحائزين من صغار الملاك والواقعين في هذه الفئة وفي فئة أقل من خمسة أفدنة بل أقل من ثلاثة أفدنة في كثير من القرى . بحيث يكاد يكون متوسط الحيازة للفرد من الحائزين في الفئة الأولى (في بعض القرى) يصل إلى خمسة قراريط فقط .

ولا يختلف الأمر كثيرا في ذات الحيازات الكبيرة مثل قرى محافظة الفيوم ، فقرية قارون التي تبلغ مساحاتها الزراعية ١٧٢٤٨ فداناً (١٠٧١٣ مملوكة للأهالي و٦٥٢٥ أراض مملوكة للدولة) نجد أن ٣٦٪ من حائزيها يقعون في فئة أقل من فدان ، بينما في قرية منية الحيط والبالغ إجمالي مساحتها الزراعية ٢١٢٤ فداناً يبلغ عدد الحائزين فيها ٣٥٦٨ حائزا ؛ من بينهم ٢٦٢١

حائزاً فى فئة أقل من فدان بما يمثل نسبة ٧٣٪ من إجمالى حائزها .
ولعل انتشار هذه الحيازات القزمية والتي يكاد أصحابها أن يكونوا من المعدمين وبخاصة إذا أخذ فى الاعتبار أنها فى الغالب حيازات أسرية (أى مملوكة لأسر أو أرباب أسر لا يقل حجمها فى المتوسط عن ٤-٥ أفراد) ، هذا الانتشار مرده بصورة أساسية إلى تزايد عدد السكان فى الريف المصرى بشكل حاد وكبير مع ثبات نسبي أو حتى تناقص للمساحات الزراعية فى قرى الريف المصرى ، وتفتت الملكيات مع توارثها من جيل إلى جيل ، وإن كان البعض يرجع هذا التفتت إلى سبب أساسى - من وجهة نظره - وهو قوانين الإصلاح الزراعى التى صاحبت ثورة يوليو فى النصف الثانى من القرن العشرين .
إلا أن ما يهمنى فى هذا الصدد أن مثل هذه الحيازات القزمية تستدعى بالضرورة وجود أشكال عدة للعمل الزراعى الأسرى ، والذى يكون جل قوته متمثلة فى الأيدى العاملة من أطفال ونساء الأسر الحائزة لتلك الحيازات الصغيرة للغاية . وهو عمل غالباً ما لا يُتقاضى عنه أجر على نحو ما سيتضح فيما بعد ، بل إنه يعد إضافة أخرى لأعباء متزايدة على كاهل النساء والأطفال فى الأسر الفقيرة . وقد يصل الأمر إلى إلقاء تبعة العمل بهذه الأراضى كاملة على عاتق النساء والأطفال مع هجرة الذكور البالغين للعمل فى المدن المحيطة أو خارج مصر ، أو حتى مع بقاء الذكور للعمل فى قراهم لدى الغير مقابل أجر لغياب الجدوى الاقتصادية من عملهم بمزارعهم ذات المساحات الضئيلة .

التركيب المحصولى والدورة الزراعية فى قرى الدراسة

لم يعد نظام الدورة الزراعية معمولاً به فى قرى الريف المصرى ، وصار متاحاً لكل المزارعين أن يزرعوا ما شاءوا من محاصيل تبعاً للموسم المناخى السائد . لذا فإن التركيب المحصولى فى قرى الدراسة يكاد يتشابه إلى حد كبير ، وهذا التشابه مرده فى الأساس إلى تشابه الظروف المناخية وظروف التربة . والزراعة

فى ريف مصر غالبا موسمية أحدهما شتوى والأخر صيفى ، حيث يزرع فى الأول القمح والبرسيم والفول والعدس والبصل والخضر والفاكهة الشتوية . بينما يزرع فى الثانى الذرة الشامية والذرة الصفراء والأعلاف والخضار والفاكهة الصيفية .

وتشتهر بعض قرى الدراسة بزراعات مميزة مثل قرية العزيزية التابعة لمحافظة الشرقية والتى تشتهر بزراعة الفاكهة كأشجار التين ، والبرتقال ، والمانجو ، والموز ، والجوافة ، فى حين تشتهر قرية ميت الخولى عبد الله التابعة لمحافظة دمياط بزراعة أشجار البرتقال ، والمانجو ، والجوافة ، والموز .

ويبدو الاختلاف فى التركيب المحصولى لادى بعض قرى الدراسة والواقعة فى الوجه القبلى وذلك لظروف ارتفاع درجات الحرارة عنها فى قرى الوجه البحرى حيث نجد زراعات البنجر ، وقصب السكر ، كما توجد زراعات الزيتون والتين فى قرى محافظة الفيوم لارتفاع درجة الحرارة وطبيعة التربة القريبة من الأراضى الصحراوية أو الصفراء .

ومع غياب نظام الدورة الزراعية - كما أشير سلفا - صار متاحا لكل فلاح أن يزرع ما يرغب من محاصيل ، ويكون التفضيل لتلك المحاصيل ذات التكلفة المنخفضة سواء فى الزراعة والخامات أو حتى الخدمة والرعاية أو تلك التى لها ميزة تسويقية فى مصر أو التصدير إلى الخارج مثل زراعات البطاطس وأصناف الخضر الأخرى والخرشوف وغيرها .

ويستتبع سيادة مثل هذه الزراعات وجود فرص متزايدة لعمل الأطفال والنساء سواء فى مراحل الزراعة المختلفة أو حتى فى الإعداد للتسويق الداخلى أو الخارجى ، وذلك لوجود مزايا عدة وتفضيل لهذه الأيدى العاملة على نحو ما سيتضح فيما بعد .

الأنشطة الرئيسة فى قرى الدراسة

لم تعد الزراعة وما يرتبط بها من أنشطة اقتصادية هى مجال النشاط الاقتصادى الوحيد فى القرية المصرية ، وإن كانت تمثل المحور الرئيس الذى تدور حوله أنشطة القرية الاقتصادية وبها يعمل جانب كبير من سكانها . ولقد شهدت القرية فى عقود قليلة ماضية دخول عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية لم تكن القرية يوما مجالا له ، كما أنه لم يكن متخيلا أن تسود مثل هذه الأنشطة داخل القرية المصرية . ونقدم فيما يلى وصفا لأهم الأنشطة الاقتصادية فى قرى الدراسة مع تركيز خاص على الزراعة والصناعات والحرف المرتبطة بها ، إذ إنها ما تزال تمثل المجال الأرحب لمشاركة المرأة الريفية فى سوق العمل - محور اهتمامنا فى هذا التقرير - وكذا نتعرف على أهم تلك المناشط الأخرى التى تعمل بها النساء الريفيات ، وعلى محددات وأشكال مشاركتهن فى سوق العمل من واقع البيانات المتاحة فى دراسات الحالة لقرى الدراسة .

تشير بيانات دراسات الحالة لقرى الدراسة إلى وجود تشابه بين قرى الدراسة فيما يتعلق بما يسودها من أنشطة اقتصادية ، حيث تتسم بالتنوع والبساطة ويكونها تقوم لتفى باحتياجات مجتمع القرية . ويتمثل الاختلاف فى وجود بعض الصناعات المرتبطة بخصوصية بيئة كل قرية - حيث تشتهر بعض القرى بإنتاج منتجات ذات صلة إما بخامات متاحة فيها أو حرف تسود بين أهلها .

أولا: الزراعة

تمثل الزراعة المحور الرئيس الذى يقوم عليه اقتصاد القرية المصرية ، وهى الحرفة التى على أساسها يتخذ التجمع السكانى تعريفه أو تصنيفه ريفيا . وبها يعمل غالبية سكان قرى الريف المصرى بصفة عامة وقرى الدراسة بصفة خاصة ، حيث نجد أن نسبة من يعملون بالزراعة فى قرية مثل طحا المرج بمحافظة الشرقية تصل إلى ٦٠٪ من إجمالى الملتحقين بسوق العمل بالقرية ،

فى حين تمثل هذه النسبة ٥٣٨٪ من إجمالى الملتحقين بسوق العمل فى قرية
السود بمحافظة المنوفية ، الأمر الذى يشير إلى استمرار الزراعة كحرفة رئيسة
فى القرية المصرية .

ولا تمثل هذه النسب الحقيقة إلى حد كبير ، فهى أقل من الواقع بكثير ،
حيث نجد أن نسبة الإناث العاملات بالزراعة فى هاتين القريتين اللتين ضربنا
بهما مثلاً هى ١٦٪ على التوالى من إجمالى العاملين بالزراعة فيهما . وهى
نسبة بجانب الحقيقة ، إذ لا تأخذ فى الحسبان عمل النساء غير المنظور فى هذا
القطاع وكذا عملهن الموسمى فى مراحل الزراعة المختلفة . أيضاً فهى لا تأخذ
فى الاعتبار من هم دون السن من الأطفال الذين يعملون بالزراعة سواء بصفة
دائمة أو موسمية . ومن ثم فإن الزراعة تمثل جانباً كبيراً من مجالات العمل
للأفراد فى القرى المصرية بصفة عامة وقرى الدراسة بصفة خاصة .

ولقد أوضحت بيانات الدراسة الميدانية وجود العديد من الأنشطة
الاقتصادية الأخرى فى بعض قرى الدراسة ، ونسبة العاملين فيها ليست
بالقليلة ، وهى تشكل مجالا متناميا لاستيعاب القوى العاملة فى القرية المصرية .
ولقد تمثلت أهم الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية فيما يلى :

- ورش للصناعات الحرفية واليدوية كورش الميكانيكا والخراطة وإصلاح
السيارات ، والتجارة وإنتاج البلاط وغيرها .
- محال تجارية وخدمية مثل محال البقالة وورش ومشاعل الخياطة والتريكو .
- مشروعات إنتاجية صغيرة مثل المزارع السمكية ومزارع الدواجن ، ونقل
وتخزين الحبوب .
- الغلال وحفظ الخضراوات وتجارة اللحوم ، وإنتاج وتصنيع الألبان ، وهى
صناعات صغيرة ترتبط بالنشاط الزراعى .

ويشير الجدول التالى إلى أهم الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير الزراعية
التي تسود فى قرى الدراسة ، وإن كان كثير منها مرتبطاً فى جانب منها بالعمل
بالزراعة .

جدول (٣)

اهم الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية السائدة فى قرى الدراسة

المحافظة	القرية	الحرف والصناعات التى تنتشر فى القرية
الشرقية	طحا المرج العزيزية	التشييد والبناء . إنتاج البلاط - مصنع مصنوعات جلدية - ملابس جاهزة .
المنوفية	شبرا بخوم ميت برة منشأة سلطان	ورشة لتصنيع الأخشاب - ورش تصليح الأجهزة الكهربائية . مصانع الطوب الطفلى ، ورش تصنيع الأحذية ، نقل المحاصيل والحبوب . ورش إنتاج البلاط .
دمياط	سدود السنانية	سيارات نقل الحبوب والمحاصيل الزراعية . معارض موبيليا ، ورش تصنيع الأثاث والأخشاب ، وإنتاج أسمدة ، مصنع حلويات
البحيرة	برج رشيد	تصنيع الخوص والجريد والأقفاس ، مضارب وفراكات الأرز ، غزل الصوف .
الفيوم	تطسون العجمين منيه الحيط	تجارة الغلال والمحاصيل الزراعية . تصنيع منتجات النخيل كالأقفاس والمقشّات . مناحل - مزارع دواجن .
سوهاج	سفلاق	مجازد لذبح وتصنيع اللحوم

كما يوجد بقرى الدراسة بعض المشروعات الصغيرة التى أنشأها شباب الخريجين وبعض صغار رجال الأعمال مثل مزارع الدواجن والأسماك والمناحل وثلاجات حفظ الخضر ومخازن الحبوب وتصنيع منتجات الألبان وتربية الماشية لإنتاج اللحوم والألبان ... إلخ . إضافة إلى بعض الصناعات والحرف التقليدية مثل إنتاج السجاد والأكلمة الصوفية .

كما يسود بعض الحرف الرئيسة فى كثير من قرى الدراسة وبخاصة الساحلية منها والقريبة من المجرى المائية وهى حرفة الصيد ، مثل قرية برج رشيد والتى يعد الصيد فيها حرفة رئيسة تسبق الزراعة فى انتشارها بين الأهالى ، وكذا تنتشر هذه الحرفة فى قرى العزيزية بمحافظة الشرقية وقارون

بمحافظة الفيوم ، وأتليدم بمحافظة النيا ، وسدود بمحافظة المنوفية ، والسنانية بمحافظة دمياط ، وهى قرى بعضها يقع على مسطحات مائية واسعة كالبحر المتوسط ونهر النيل وبحيرة قارون ، والبعض الآخر يقع على ترع ومجارٍ مائية أخرى كما بينا سابقا ، وهو ما يبرز أثر الموقع الجغرافى فى تحديد أنماط الأنشطة الاقتصادية التى تسود فى بيئة ما .

تقسيم الأنشطة الاقتصادية حسب النوع والسن

يستند تقسيم العمل والمناشط الاقتصادية حسب النوع والسن إلى عدة اعتبارات منها ما هو اقتصادى واجتماعى وما هو ثقافى وحتى بيولوجى ، وتبرز البيانات المجموعة من دراسات حالة قرى الدراسة بعضا من تفاصيل هذا التقسيم نوردها هنا ، على أن يتم تناولها بصورة أكثر تفصيلا فى ثنايا الدراسة وبخاصة ما يتعلق بأشكال مشاركة النساء فى العمل ، ومحددات هذه المشاركة .

١ - الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها الذكور

من واقع بيانات دراسة حالة القرى تبين أن العمل بالزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها الذكور فى جميع قرى الدراسة سواء كان هذا العمل فى الأراضى الملك أو الإيجار أو كان لدى الغير بأجر ، وسواء كان هذا العمل فى أرض الأسرة أو أرض الغير ، ويأتى بعد ذلك من يعملون بالصناعات الحرفية والبيئية والورش الحرفية والمحال التجارية .

وينتشر بين الذكور العمل فى الشحن والتفريغ وقيادة الجرارات وعربات النقل الثقيل والتشييد والبناء . ومن أمثلة القرى التى تنتشر فيها مثل هذه الأنشطة قرى العزيزية وطحا المرج وقارون وأتليدم ونيدة ، كما يمارس الذكور حرفة الصيد بالقرى التى بها شواطئ ساحلية أو مجارٍ مائية كنهر النيل وفروعه والمترع والمصارف مثل قرية العزيزية ، وفى بعض القرى يمارس الذكور الأنشطة الخاصة بالتعدين فى المحاجر كما فى قرية أتليدم .

٢ - الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإناث

من قرى الدراسة يمكن استنتاج أن الزراعة تعد من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل فيها الإناث ويغلب عليها العمل لدى الأسرة بدون أجر أو العمل لدى الغير ، يليها العمل المنزلي بأجر والمتمثل في الأعمال المنزلية التقليدية وتجفيف الخضراوات وصناعة الجبن والزبد وعمل المخللات والمربات وعمل الفريك والكشك وتربية الطيور ورعاية حيوانات الحقل (سواء للاستهلاك المنزلي أو للبيع) .

كما تعمل الإناث خاصة المتعلقات منهن في المجال المؤسسى أو فى بعض المؤسسات الحكومية الخاصة وفى المحال التجارية ، وأيضاً فى إنتاج بعض الصناعات البيئية مثل غزل الصوف كما هى الحال فى قرية "برج رشيد" ، وتصنيع منتجات النخيل فى بعض قرى محافظة الفيوم ، كما تعمل الإناث فى غالبية قرى الدراسة فى مشاغل الخياطة وأعمال التريكو .

٣ - الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأطفال

فيما يتعلق بالأطفال فى قرى الدراسة سواء داخل منظومة التعليم أو خارجها يعمل غالبيتهم بالزراعة خاصة فى مواسم جنى المحاصيل ، سواء داخل الوحدة المعيشية بدون أجر أو خارجها بأجر .

٤ - الأنشطة الاقتصادية التي تجمع بين الذكور والإناث

تتمثل الأعمال التي يمارسها كل من الذكور والإناث معا فى العمل الزراعى ورعاية الحيوانات والتشييد والبناء والعمل الموسمي والحكومى والمحال التجارية ، والعمل بمشروعات الشباب مثل مزارع الدواجن ومصانع الجلود والصناعات البيئية .

وجدير بالذكر أن قيمة الأجر اليومي فى جميع قرى الدراسة تتراوح ما بين ١٠ : ١٥ جنيهات للذكور و ٧ : ١٠ جنيهات للإناث و ٣ : ٥ جنيهات للأطفال ، على أن الأجر يتحدد وفقا لطبيعة العمل ومواسم ذروة العمل حيث ترتفع الأجور فى مواسم جنى المحاصيل مثل القطن وجنى ثمار الفاكهة ، فعلى سبيل المثال يصل

أجر الإناث العاملات فى البناء والتشيد إلى ٧ جنيهات فى اليوم ، إلا أنه فى موسم جنى القطن يرتفع إلى ١٠ جنيهات ؛ أما بالنسبة للأعمال الدائمة فإن أجرهن يصل إلى ٥ جنيهات على اعتبار أنه أجر ثابت ولفترة طويلة .

ويتمثل الثبات فى الأجر فى عدد من الأعمال فى قرى الدراسة مثل العمل فى مصانع الطوب قرية ميت برة فى محافظة المنوفية ، حيث تعمل الإناث فى مصانع الطوب الطفلى ، وأيضاً قرية برج رشيد حيث تعمل الإناث بتصنيع الجريد والأقفاس ، وقرية شبرا بخوم حيث تعمل الإناث بمشروع إنتاج الأكلمة الصوفية ، وفى مزارع الدواجن مما يعكس التمايز فى أجور كل من الإناث والذكور لصالح الذكور .

نستخلص مما سبق ما يلى :

١ - أن العوامل الإيكولوجية تلعب دوراً مهماً فى زيادة معدلات انتشار ظاهرة عمل المرأة فى قرى الدراسة ، فقرب قرى الدراسة من المراكز الحضرية وتمهيد الطرق وسهولة وسائل النقل والمواصلات ووفرة موارد بيئية معينة كالنخيل من بين العوامل التى أدت إلى ظهور حرف معينة فى قرى الدراسة مما يخلق فرصاً متزايدة لعمل المرأة فيها .

٢ - أن كبر حجم السكان فى قرى الدراسة بما لا يتناسب مع حجم الحيازات الزراعية فيها كان عاملاً ضاعفاً يدفع بسكان هذه القرى للعمل خارجها سواء كانوا ذكورا أو إناثا ، كما أن هذا الأمر يزيد من انتشار الحيازات الزراعية مما يخلق مناخاً مناسباً لعمل المرأة الريفية خاصة داخل نطاق الأسرة المعيشية .

٣ - تلعب طبيعة التركيب المحصولى السائد فى قرى الدراسة دوراً فى أوضاع عمل المرأة ومجالاته ، فسيادة المحاصيل النقدية - التى تتطلب عمالة كثيفة ورخيصة مثل الخضراوات والفاكهة - تخلق فرصاً متزايدة أمام عمل المرأة الريفية ، خاصة العمل دون أجر داخل الوحدة المعيشية .

- ٤ - لاتزال الزراعة هي المجال الأرحب لعمل المرأة الريفية وإن كان العمل فى الخدمات يمثل مجالا جديدا ومفتوحا أمام المرأة الريفية ، سواء أكان ذلك فى القطاع المنظم (الحكومى) أو الخاص أو غير المنظم أو غير الرسمى .
- ٥ - تبرز العديد من الأعمال الشاقة التى تمارسها النساء بشكل عام وشبه مقصورة عليهن كبعض أعمال البناء والعمل بالمصانع ومزارع الدواجن وغيرها . كذلك فإن كثيرا من هذه الأعمال تتم فى بيئات لا تتوافر فيها أى اشتراطات للسلامة والأمان مما يعرض هؤلاء النساء لكثير من المخاطر والانتهاكات .
- ٦ - تنخفض أجور النساء بشكل عام بدون مبرر واضح داخل قرى الدراسة حتى وإن تساوت الأعباء وتشابهت طبيعة الأعمال التى يقمن بها مع ما يقوم به الرجال فى نفس المجال .
- لقد أسهمت الأوضاع الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لقرى الدراسة فى إيجاد مناخ عام يرسم ويحدد أوضاع عمل المرأة الريفية وأدوارها فى سياقاتها المختلفة ، مما دعا بالدراسة الراهنة أن تسعى إلى التعرف على هذه الأوضاع من خلال عينة من النساء توزعت على هذه السياقات ، والتى نعرض لخصائصها فى الفصل التالى .

الفصل الثالث *

خصائص عينة الدراسة وأسرها

يهدف هذا الفصل إلى رصد أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة وأفراد أسرها ، والتعرف على أهم خصائص المرأة الريفية العائلة لأسرتها ، بالتركيز على بعض أوضاع عملها . وترجع أهمية رصد هذه الخصائص إلى عدة مبررات أساسية نشير إلى بعض منها هي :

١ - أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية العاملة تعد من بين أهم المؤشرات التي تدعم أو تعوق مشاركة المرأة في سوق العمل ، كما أنها تؤثر في أوضاع عملها واختياراتها المهنية .

٢ - أن رصد بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد أسر العينة يعد توصيفاً لهذه الأسر ولأوضاعها ومواردها البشرية ، ولأهم التغيرات التي طرأت عليها ، كما أنها تعكس السياق البنائي - الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية العاملة - والذي يؤثر بدوره في أوضاع عملها ، وفي تفعيل أنوارها في النشاط الاقتصادي في إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع بعامة والريف المصري تحديداً .

٣ - أن خصائص هذه الأسر تعد بمثابة مؤشرات تساعد في فهم أنماط توزيع

* كتب هذا الفصل كل من الأستاذة الدكتورة إنعام عبد الجواد ، والدكتورة أمل محمود ، حيث قامت الدكتورة إنعام عبد الجواد بكتابة الجزء الخاص بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد أسر العينة ، والدكتورة أمل محمود بعرض خصائص العينة .

الفرص الاجتماعية لأفراد الأسر بين الذكور والإناث وبين الأقاليم الجغرافية ، كما تساعد في تقييم أوضاع عمل المرأة وفرصها المجتمعية وفي تحديد أولويات العمل ، سواء كانت تتعلق بأهداف محددة ، أم فئات ذات أولوية حسب سياقاتها المختلفة .

٤ - يسهم رصد هذه الخصائص في الكشف عن التفاوتات بين الذكور والإناث في -تخصر أو أكثر من عناصر الجهد البشرى في توفير مقومات التنمية البشرية بكل أبعادها ، لما يمكن أن يسهم به ذلك في وضع السياسات والخطط وتوسيع فرص الاختيار في المجالات المختلفة بين الذكور والإناث ، وإزالة المعوقات التي تحول دون التمتع بالفرص المتاحة - تعليمياً وعملاً - وتوفير الآليات اللازمة لتمكين كل منهما وتحقيق المساواة بينهما^(١) .

٥ - أنه إذا كان التغير في خصائص أعضاء الأسر التعليمية والعلمية والمهارية يبدأ من الأسر متفاعلة مع غيرها من وسائط التنشئة الاجتماعية وأساليبها ، فإن رصد هذه الخصائص يساعد في صياغة السياسات الكلية والقطاعية وتحديد أولوياتها ، سواء تعلقت بأهداف تنموية ، أو قطاعات محددة أو فئات اجتماعية - كالمراة الريفية العاملة - ذات الأهمية في استدامة التنمية .

٦ - نظراً لندرة المعلومات والبيانات المتاحة حول المراة العائلة لأسرتها في الريف المصرى ، وبالرغم من تزايد حجمها على مستوى المجتمع ككل ، فقد تطلب ذلك أن نفرد جزءاً من هذا الفصل لرصد بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ، وبعض ملامح أوضاع عملها من واقع بيانات البحث لأسباب عديدة منها ما يلى :

أ - أن المراة العائلة لأسرتها في الريف المصرى تمثل نمطاً نوعياً من أنماط أنوار المراة الريفية ومشاركتها في القرارات الأسرية على مستوى المجتمع المحلى ، وفي المساهمة الاقتصادية ، سواء داخل

الأسرة أو خارجها وهي فى معظمها أمور ذات صلة بتفعيل أنوارها فى هذه المساهمة فى ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على القرية المصرية ، وما ارتبط بها من تراجع معدل الاستثمار ، وزيادة نسبة البطالة ، ونقص السلع والخدمات ، وتدهور الأوضاع المعيشية للأسر^(١) .

ب - أن ظاهرة المرأة العائلة لأسرتها ، وهى وإن كانت غير جديدة فى المجتمع المصرى إلا أنها اكتسبت أهمية فى إطار الآثار السلبية للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بإعادة الهيكلة الرأس مالية ، وما ارتبط بذلك من تفاقم أوضاع الفقر فى مصر ، خاصة فقر المرأة - والمرأة الريفية تحديداً - فتكاد تجمع الدراسات على أن النساء يتحملن العبء الأكبر من الآثار السلبية لهذه التغيرات فى سوق العمل . وفى هذه السياق يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ إلى أن النساء العائلات لأسر أكثر فقراً وأن فقر هذه الأسر يزداد على الأسر التى يرأسها رجل بمعدل مرة ونصف المرة^(٢) ، مما يتطلب تناولها بالدراسة بقصد إدماجها فى التنمية وتفعيل أنوارها فى ظل هذه السياسات وبما يسهم فى رفع المعاناة عنها .

ج - أنه على الرغم من أن هناك مشكلات تتعلق بالتعرف على الحجم الحقيقى للظاهرة ، والذى قد يرجع - كما ذهب بعض الدراسات - إلى افتقار التعريفات المستخدمة لمعايير واحدة ، لعدم وجود تعريف واحد متفق عليه حول المرأة العائلة لأسرتها ، وإسناد مسؤولية الإنفاق فى الأسرة إلى الرجل الذى تنسب إليه الرئاسة عادة ، بغض النظر عما إذا كان يقوم بالفعل بمهامها أم لا ، مما يجعل التعريف غامضاً^(٣) فإن بيانات بحث الإنفاق والاستهلاك لعام ١٩٩٦ أشارت إلى أن الأسر التى تتولى فيها المرأة مسؤولية إعالة الأسرة بالكامل ،

ويتفرد بتحمل العبء الاقتصادى لها تتوزع بصورة أكبر فى الحضر عن الريف بسبب الانتشار النسبى للأسرة الممتدة فى الريف أكثر من الحضر^(٥) ، إذ وصلت على مستوى الحضر ٢١ و١٨٪ مقابل ٢٢ و١٦٪ فى الريف ، وتكاد نسبتها تتقارب فيما بين ريف الوجه البحرى وريف الوجه القبلى^(٦) . ونظراً لندرة الدراسات التى اهتمت بالمرأة العائلة لأسرتها فى الريف ، وأن غالبية ما أنجز من دراسات - فى محدوديتها - كانت فى الحضر ، فقد تطلب ذلك رصد أهم خصائصها وأوضاع عملها فى قرى الدراسة الراهنة لما يمكن أن يسهم به ذلك فى رسم السياسات بقصد تفعيل أدوارها فى إطار التحولات التى يمر بها الريف المصرى ، كما سبقت الإشارة .

د - أن غالبية الدراسات التى اهتمت بالمرأة الريفية العائلة لأسرتها - والحضرية أيضاً - كشفت عن أن الأسر التى تعولها نساء أقل فرصاً من تلك التى يعولها ذكور ، وأن معظم هذا النمط من النساء من الأسر الفقيرة . ويرجع ذلك إلى أن فرصة المرأة العائلة لأسرتها فى الحصول على عمل تكون أقل من الرجل مما يزيد من الاحتمال بأن تظل طاقة معطلة ، وأنه إذا مارست عملاً يكون غالباً فى القطاع غير الرسمى حيث الأجور منخفضة وساعات العمل غير ثابتة ، بجانب ارتفاع عدد المعالين وانخفاض عدد المتكسبين فى الأسر التى تعولها نساء بالمقارنة بالأسر التى يعولها ذكور^(٧) . وفى هذا السياق كشفت دراسة ميدانية أجريت حول مستقبل القرية المصرية عام ١٩٩٢ عن أن الأسر التى تعولها نساء أقل فرصاً فى التعليم ، حيث انخفض المستوى التعليمى لأفرادها أكثر من تلك التى يعولها ذكور ، وأن نسبة الأميات من ربات الأسر أعلى من نسبة آرباب الأسر من الأميين ، وأن متوسط الدخل السنوى لهذه الأسر أقل من مثيله فى

الأسر التي يعولها ذكور ، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدخل في كلا النوعين من الأسر^(٨) .

وفي ضوء ما سبق ، وفي ضوء الأهداف العامة للبحث والتي من بين أهمها رصد الظروف الاجتماعية والأسرية التي تدعم أو تحول دون مشاركة المرأة الريفية في سوق العمل وغيرها من أهداف وردت في هذا السياق ، تحدت أهداف الفصل الراهن فيما يلي :

- ١ - تحديد أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة .
- ٢ - عرض أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لأفراد أسر العينة .
- ٣ - الوقوف على أهم التفاوتات بين الذكور والإناث في عدد من مؤشرات التنمية البشرية ، وأيضاً التفاوتات على مستوى الأقاليم الجغرافية .
- ٤ - التعرف على أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية العاملة لأسرتها في قرى البحث (النساء العائلات لأسر) .
- ٥ - رصد أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية العاملة العاملة لأسرتها في قرى البحث .

التعريفات الإجرائية

١- الأسرة المعيشية

يقصد بالأسرة المعيشية هنا : الأسرة التي تنتمي إليها المرأة الريفية العاملة ، والتي تتألف من مجموعة من الأفراد بينهم رابطة دم ، ويعيشون حياة مشتركة في الإنتاج والاستهلاك وفي القرارات الخاصة بالعمل والاستثمار والادخار ، وهي بذلك قد تكون أسرة نووية ، أو ممتدة ، أو مشتركة .

والأسرة النووية هي التي تتألف من الزوج والزوجة والأبناء (الجيل الأول ، فقط) ، والأسرة الممتدة هي التي تتألف من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين والأبناء المتزوجين والأحفاد ، أما الأسرة المشتركة فهي التي تتألف من الزوج

والزوجة أو أحدهما والأبناء أو من يعولهم رب الأسرة من الأقارب والذين بينهم وبين رب الأسرة رابطة دم - غالبا - أو الإخوة أو بعض الأقارب إن وجدوا . كما يعرف رب الأسرة بأنه : العائل لهذه الأسر سواء كان أباً أو أماً أو أكبر الأبناء . كما تعرف ربة الأسرة بأنها الزوجة التي لها زوج عائل لأسرتها أو ابن أو بنت ، وتشتمل أفراد الأسرة على الأبناء والإخوة أو من يعولهم رب الأسرة من الأقارب .

٢ - المرأة العائلة لأسرتها

هي التي تتولى بشكل دائم إدارة وتبدير شئون الأسرة كاملة ، اقتصاديا ، واجتماعيا ، وترعى مصالح الأسرة وأعضائها من الأبناء أو الإخوة والأقارب من أفراد أسرتها . وهي قد تعمل عملا مأجورا أو غير مأجور داخل الأسرة أو خارجها ، ويأتى تحت هذا التعريف الأرامل والمطلقات وزوجات العاطلين عن العمل ، أو من يرقضون الإنفاق على الأسرة ، والمتزوجة التي هاجر زوجها ، وغير المتزوجة التي توفى والدها أو أحد الوالدين وليس لها ابن أكبر ، وزوجات المرضى والمعاقين والمسجونين والمجندين .

النتائج

أولا : خصائص عينة الدراسة

١ - توزيع العينة حسب فئات السن

ترتبط مساهمة المرأة الريفية فى قوة العمل بالعديد من المتغيرات منها السن ، حيث يسعى المجتمع الريفى خلال مراحل التنشئة الاجتماعية المبكرة للإناث إلى تدريبهن على القيام ببعض الأنوار المتوقعة منهن فى مراحل العمر اللاحقة . والملاحظ هنا أن هذه الإسهامات والأنوار تتباين بعد ذلك وفقا للمرحلة العمرية ، حيث تبلغ ذروتها عندما تبلغ الفتاة سن العشرين ، حيث تصبح زوجة وأما . ويتسع نطاق مشاركتها وإسهاماتها لتواجه متطلبات الحياة فى الوحدة

المعيشية ، وتنحسر الإسهامات فى الأعمار المتقدمة للمرأة الريفية عندما يشب الأبناء ويشكل خاص إذا كانوا ذكوراً ، حيث يتزوجون ويتولى القيام بالجهود بدلاً من الأم زوجات الأبناء وبناتهم .

وعلى مستوى بيانات الدراسة الراهنة ، أفصح الجانب الميدانى منها عن التباين فى مساهمة الإناث وفقاً للمراحل العمرية المختلفة متسقاً بذلك مع الطرح السابق ، ويوضح ذلك بيانات الجدول التالى .

جدول (١)

السن

الجملة		الوجه القبلى		الوجه البحرى		الإقليم	فئات السن
%	ك	%	ك	%	ك		
٩٤	٢٩١	٦٨	٩١	١١٤	٢٠٠	أقل من ٢٠ سنة	
١٥٦	٤٨٢	١٤٨	١٩٧	١٦٢	٢٨٥	- ٢٠	
١٣٧	٤٢٣	١٤٧	١٩٥	١٣٠	٢٢٨	- ٢٥	
١٣٨	٤٢٦	١٣٥	١٧٩	١٤٠	٢٤٧	- ٣٠	
١٣٤	٤١٣	١٤١	١٨٨	١٢٨	٢٢٥	- ٣٥	
١٢٤	٣٨٤	١٢١	١٦١	١٢٧	٢٢٣	- ٤٠	
٨٨	٢٧١	٨٨	١١٧	٨٨	١٥٤	- ٤٥	
١٢٩	٣٩٨	١٥١	٢٠١	١١٢	١٩٧	٥٠ فأكثر	
١٠٠٠	٣٠٨٨	١٠٠٠	١٣٢٩	١٠٠٠	١٧٥٩	المجموع	

كا = ٢٩٤**

وتشير بيانات جدول (١) إلى أن أكبر نسبة من العاملات فى عينة البحث تتركز فى الفئة العمرية (٢٠-٢٥ سنة) حيث بلغت ١٥٦٪ على المستوى الإجمالى . وتراوحت ما بين ١٦٢٪ فى الوجه البحرى مقابل ١٤٨٪ فى الوجه القبلى ، وشكلت الفئة العمرية من (٤٥-٥٠ سنة) أقل نسبة لتصل إلى ٨٨٪ سواء على المستوى الإجمالى أو فى الوجهين البحرى والقبلى . والملاحظ أيضاً انخفاض نسبة العاملات اللاتي يقعن فى فئة السن أقل من

عشرين عاما ، كما هو موضح بالجدول . وتكاد تتساوى نسب من يقعن فى الفئات العمرية التى تتراوح ما بين (٢٥-٤٠) على المستوى الإجمالى ، ويفروق طفيفة بين الوجهين البحرى والقبلى ، والتى تمثل فئات السن الوسطى وهى أكثر الفئات قدرة على العمل . فقد بلغت نسبة من يقعن فى هذه الشريحة من أفراد العينة ٥٢٣٪ ، وكانت هذه النسبة فى الوجه البحرى ٥٢٥٪ ، فى مقابل ٥٤٤٪ فى الوجه القبلى .

وبحساب متوسط السن لدى أفراد العينة تبين أنه كان على المستوى الإجمالى ٣٤٣٪ سنة بانحراف معيارى قدره ١١٥٧ ، وفى الوجه البحرى كان متوسط السن ٣٢٤٦ سنة بانحراف معيارى قدره ١١٦٢ ، وفى الوجه القبلى بلغ متوسط السن ٣٤٧٩ سنة بانحراف معيارى قدره ١١٤٥ ، وبحساب الفرق بين متوسط السن بين الوجه البحرى والقبلى تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوجهين .

نستخلص من ذلك أن المرأة الريفية تبلغ ذروة نشاطها فى العمل فى المرحلة العمرية الشبابية (٢٥-٤٥ سنة) من حياتها ، وبعد هذه المرحلة يبدأ معدل مساهمتها فى العمل فى الانخفاض إلى مستويات أقل فى الفئة العمرية (٤٥-٥٠ سنة) ، كما يلاحظ انخفاض نسبة العاملات من الريفيات فى الفئة العمرية من (١٥-٢٠ سنة) وربما يرجع ذلك إلى أن هذه الفترة هى مدة استكمال التعليم بعد الأساسى لمن يلتحق بالتعليم الثانوى وما بعده . مما يدل على أن تقدم السن لدى المرأة الريفية يكون له تأثير فعال فى خفض نسبة مساهمتها فى قوة العمل كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات ^(٩) .

٢ - توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول (٢)

الحالة الاجتماعية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الحالة الزوجية	ك	%	ك	%	ك	%
لم تتزوج	٤٠٨	٢٣,٢	١٣٣	١٠,٠	٥٤١	١٧,٥
معقود قرانها	١٣	٠,٧	٩	٠,٧	٢٢	٠,٧
متزوجة	١١٨٢	٦٧,٢	١٠٣٣	٧٧,٧	٢٢١٥	٧١,٧
مطلقة	٢٧	١,٥	٢٢	١,٧	٤٩	١,٦
أرملة	١٢٩	٧,٣	١٣٢	٩,٩	٢٦١	٨,٥
المجموع	١٧٥٩	١٠٠,٠	١٣٢٩	١٠٠,٠	٣٠٨٨	١٠٠,٠

كا ٢ = ٩٣,٠**

توضح بيانات جدول (٢) أن غالبية أفراد العينة من المتزوجات ، وإن كانت هذه النسبة ترتفع فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى لتصل إلى ٧٧,٧٪ ، ٦٧,٢٪ على التوالى . أما من لم يسبق لهن الزواج فتكاد ترتفع نسبتهن فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى وبفارق كبير كما هو موضح فى الجدول ، كما بلغت نسبة الأرامل ٨,٥٪ وتكاد تنخفض كثيرا نسبة المطلقات منهن من جملة أفراد العينة ، وقد يمثلن النساء المعيلات للأسر واللاتى بلغت نسبتهن ١٢,٥٪ على مستوى إجمالى العينة .

٣ - العلاقة برب الأسرة

جدول (٣)

العلاقة برب الأسرة

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ربة أسرة	٢٠٧	١١٫٨	١٧٨	١٣٫٤	٣٨٥	١٢٫٥		
زوجة (لرب الأسرة)	١١٠٩	٦٣٫٠	٩٨٥	٧٤٫١	٢٠٩٤	٦٧٫٨		
ابنة	٣٩١	٢٢٫٢	١٥١	١١٫٤	٥٤٢	١٧٫٦		
أخرى	٥٢	٣٫٠	١٥	١٫١	٦٧	٢٫٢		
المجموع	١٧٥٩	١٠٠٫٠	١٣٢٩	١٠٠٫٠	٢٠٨٨	١٠٠٫٠		

$$٧٧٫٩ = ٢ *$$

تتفق بيانات الحالة الاجتماعية مع بيانات جدول (٣) والذي يبين العلاقة برب الأسرة ، حيث تشير إلى أن أكثر من ثلثي العينة زوجات لرب الأسرة وترتفع فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، كما تمثلت الابنة فى هذه الأسر ١٧٫٦٪ من أفراد العينة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى كما هو موضح بالجدول .

وجدير بالذكر أن ١٢٫٥٪ من العينة هن من النساء المعيلات للأسرة ، والتي تفرض الظروف عليهن تحمل تبعات الحياة والانخراط فى الأنشطة الاقتصادية للوفاء باحتياجات أسرهن حيث لا بديل لهن عن ذلك

٤ - توزيع العينة حسب الحالة التعليمية

تعكس بيانات الحالة التعليمية للمرأة العاملة فى الريف ، ظروف وخصائص العمالة المطلوبة والمتوفرة فى سوق العمل ، سواء أكان ذلك فى القطاعات الإنتاجية أو الخدمية والتجارية ، حيث يعد التعليم متغيراً أساسياً فى فهم أوضاع المرأة العاملة بشكل عام وفى الريف تحديداً^(١٠) . فالتعليم يتيح للمرأة فرصة المشاركة فى سوق العمل ، وخاصة إذا كان يلبي احتياجات السوق ، كما

يتيح لها المشاركة فى ظل ظروف ملائمة وأكثر إنسانية ، إذ غالبا ما تكون مشاركة الإناث المتعلّقات فى الإطار المؤسسى الرسمى ، والذي يتمتع إلى حد ما بدرجة من التنظيم والحماية التشريعية . وفى المقابل تصبح مشاركة الإناث الأميات محصورة فى أنشطة اقتصادية معينة ، غالبا ما تفتقد إلى التنظيم والضوابط التشريعية ، ولا يقصد بذلك ضعف مشاركة الأميات ، بل على العكس من ذلك فإنهن يبذلن جهودا مضاعفة قياسا إلى ذلك الجهد الذى يبذل من قبل المتعلّقات ، ولكن يلاحظ أن هذه الجهود تبذل فى أعمال شاقة ومتدنية ، تضطر المرأة لقبولها بسبب انحسار الفرص فى سوق العمل ، وندرة البدائل أمامها .

وتصبح الأمية وانتشارها بين الإناث الريفيات من المشكلات التى تخفى مشاركة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية غير المنظورة ، إذ إن المسوح السكانية غالبا ما لا تهتم بهذه الأنشطة . ويتضح حجم المشكلة إذا عرفنا أن ٥٠٪ تقريبا من عينة الدراسة من الأميات (٣٥٩٪ للوجه البحرى ، ٦٧٫١٪ للوجه القبلى) وهو أمر يعنى تفاوتاً فى نسبة الأميين بين الوجه البحرى والقبلى لصالح الوجه البحرى ، ولقد أسهمت مجموعة من العوامل فى تكريس ظاهرة الأمية بالنسبة للمرأة الريفية ، وبعضها يرجع إلى التصورات الذهنية الكامنة فى عقل أفراد المجتمع الريفى حول الدور المتوقع للبت كزوجة ، وتحملها مسئوليات العمل والمشاركة المبكرة فى الأنشطة الاقتصادية بالنسبة للشرائح الدنيا ، بالإضافة إلى خوف المجتمع عليها من الانحراف فى حالة الخروج للتعليم بالنسبة للوجه القبلى بصفة خاصة . علاوة على ارتفاع تكلفة التعليم الذى أصبح يتم خارج مؤسسات التعليم الرسمية .

وتؤكد بيانات جدول (٤) الطرح السابق والذي يشير إلى توزيع عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية .

جدول (٤)
الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الإقليم	الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
		ك	%	ك	%	ك	%
أمية	٦٣٢	٣٥٩	٨٩٢	٦٧١	١٥٢٤	٤٩٤	
الابتدائية (يقرأ ويكتب)	١٢٨	٧٣	٦٤	٤٨	١٩٢	٦٢	
الإعدادية	٩٦	٥٥	٢٨	٢١	١٢٤	٤٠	
شهادة متوسطة	٥٧١	٣٢٥	٢٤٧	١٨٦	٨١٨	٢٦٥	
شهادة فوق المتوسطة	١٢٠	٦٨	٤٠	٣٠	١٦٠	٥٢	
شهادة جامعية	١٧٥	٩٩	٥٢	٣٩	٢٢٧	٧٤	
شهادة عليا (ماجستير - دكتوراه)	٩	٥	٢	٢	١١	٤	
مازالت في التعليم الإعدادي أو المتوسط	٢٨	١٦	٣	٢	٣١	١٠	
مازالت في التعليم الجامعي	٠	٠٠	١	٠١	١	٠٠	
المجموع	١٧٥٩	١٠٠٠	١٣٢٩	١٠٠٠	٢٠٨٨	١٠٠٠	

ك ٢ = ٣٠.٩٧**

حيث جاءت نصف أفراد العينة من الأميات ، وترتفع هذه النسبة في الوجه القبلي عن الوجه البحري كما هو موضح بالجدول ، ولا يختلف هذا على مستوى إجمالى الريف المصرى حيث ترتفع نسبة الأمية بشكل عام ^(١١) .
ولاشك أن ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد العينة يؤدى إلى نقص قدراتهم ومهاراتهم العملية ومحدودية الأعمال التى يمكن أن يلتحقن بها .
والأمر الملاحظ أن الغالبية من الأميات من أفراد العينة لم يلتحقن بالتعليم ، وهى نسبة ترتفع فى الوجه القبلي عن الوجه البحري (٨٢.٧٪ ، مقابل ٦٩.٥٪ على التوالى) مما يعنى وجود تفاوت بين الوجهين لصالح الوجه البحري كما هو موضح فى جدول (٥) .

جدول (٥)

الاتحاق بالمدرسة

المتغيرات	الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
		ك	%	ك	%	ك	%
دخلت المدرسة	١٩٣	٢٠.٥	١٥٤	١٧.٣	٣٤٧	٢٢.٨	
لم تدخل المدرسة	٤٣٩	٦٩.٥	٧٣٨	٨٢.٧	١١٧٧	٧٧.٢	
المجموع	٦٣٢	١٠٠.٠	٨٩٢	١٠٠.٠	١٥٢٤	١٠٠.٠	

$$٣٧١ = ٢ \times$$

أما نسبة من دخلن المدرسة ولم يستكملن تعليمهن فقد وصلت إلى ٢٢.٨٪ على مستوى إجمالى العينة ، كانت فى الوجه البحرى ٢٠.٥٪ ، وفى الوجه القبلى ١٧.٣٪ كما يبينها الجدول السابق .
وبالنسبة للمتغيرات من أفراد العينة بالتعليم يلاحظ أن الغالبية العظمى منهن تسربن خلال الدراسة الابتدائية فقط والجدول (٦) يوضح ذلك .

جدول (٦)

التوقف عن التعليم

المتغيرات	الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
		ك	%	ك	%	ك	%
الابتدائى	١٧٨	٩٢.٢	١٤٠	٩٠.٩	٣١٨	٩١.٦	
الإعدادى	١٥	٧.٨	١٤	٩.١	٢٩	٨.٤	
المجموع	١٩٣	١٠٠.٠	١٥٤	١٠٠.٠	٣٤٧	١٠٠.٠	

$$٢ \times ٢ = ٠.٢ X$$

وتوضح بيانات الجدول أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تسربن من التعليم الابتدائى (٩١.٦٪) وتكاد نسب المتسربات من هذه المرحلة تقترب فى كلا الوجهين ، أما باقى النسبة (٨.٤٪) فقد تسربن من التعليم الإعدادى ، مع وجود فروق طفيفة فى هذه النسبة بين الوجهين البحرى والقبلى كما هو موضح بالجدول .

وتكاد هذه البيانات تتفق مع البيانات الكلية على مستوى الريف المصرى فيما يتعلق بالحالة التعليمية ، وأيضاً مع نتائج الدراسات التى أجريت حول الريف المصرى ، وأوضحت أن أعلى نسبة تسرب تحدث عادة خلال التعليم الابتدائى ، والذي يفسره البعض فى رغبة الأسرة فى الاستعانة بالأولاد وخروجهم لسوق العمل ، وخاصة الإناث منهم لزيادة الدخل وعدم الاهتمام بتعليمهن ^(١٢) .

وبالنسبة للأميات اللاتى لم يلتحقن بالتعليم من أفراد العينة فيوضحهن جدول (٧) .

جدول (٧)
اسباب عدم الالتحاق بالتعليم

الاسباب	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
للعمل ومساعدة الأسرة	٢٢	٧٣	٩	١٢	٤١	٣٥		
عدم اهتمام الأسرة بتعليم البنات	١٦٤	٣٧٤	٢٣٤	٣١٧	٣٩٨	٣٣٨		
رفض الأسرة تعليم البنات	١١٨	٢٦٩	٢٢٠	٢٩٨	٢٣٨	٢٨٧		
سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة	١١٣	٢٥٧	٢٦٠	٣٥٢	٢٧٣	٣١٧		
أخرى	١٢	٢٧	١٥	٢٠	٢٧	٢٣		
المجموع	٤٣٩	١٠٠٠	٧٣٨	١٠٠٠	١١٧٧	١٠٠٠		

كأ = ٢٤,٩**

ويأتى عدم اهتمام الأسرة بتعليم الإناث فى مقدمة الأسباب التى حالت دون التحاقهن بالتعليم على المستوى الإجمالى بنسبة ٣٣,٨% ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، يلى ذلك سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة (٣١,٧%) وإن كان هذا السبب أكثر فى الوجه القبلى عنه فى الوجه البحرى ، ويأتى بعد ذلك رفض الأسرة لتعليم الإناث ، الأمر الذى يمكن القول فى ضوءه إن هناك عوامل متفاعلة أسهمت فى عدم التحاق أفراد العينة بالتعليم ؛

يأتى فى مقدمتها : عدم اهتمام الأسرة بتعليم الإناث ، وسوء الأحوال الاقتصادية ، ورفض الأسرة تعليم الإناث .

ويتفق ذلك مع غالبية الدراسات التى أجريت فى الريف المصرى حول أسباب عدم التحاق الإناث بالتعليم ، إذ بينت هذه الدراسات أن سبب عدم اهتمام الأسرة بتعليم الإناث يرجع إلى أن الأنثى فى الريف تعد لكى تكون زوجة وأما لأطفالها ، وأن الزواج يمثل السبب الأول فى عدم التحاق البنات بالتعليم ، وأحيانا يكون العمل ومساعدة الأسرة فى زيادة دخلها من أهم أسباب عدم الالتحاق بالتعليم أو عدم استكمال المرحلة التعليمية ، بالإضافة إلى ما يسود المجتمع من ثقافة ذكورية وقيم ثقافية تحول دون التحاق المرأة بالتعليم ، حيث يفضل كثير من الأسر الريفية الذكور على الإناث فى كثير من مناحى الحياة اليومية وعلى رأسها المفاضلة بين الجنسين فى التعليم ، فضلا عن الظروف الاقتصادية المتدنية وزيادة حدة الفقر فى الريف ^(١٣) .

ويسؤال المبحوثات عن أسباب توقفهن عن التعليم ، توضح بيانات جدول (٨) أن نصف أفراد العينة أشرن إلى أن العامل الاقتصادى - متمثلا فى سوء الأحوال الاقتصادية وحاجة الأسرة لعمل المرأة - هو السبب فى التوقف عن التعليم على المستوى الإجمالى ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٥٦% ، ٤٦%) ، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء انتشار الفقر أكثر فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى .

جدول (٨)

أسباب التوقف عن التعليم

الأسباب	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الفشل الدراسى	١٣١	٣١.٤	٤٣	١٧.٥	١٧٤	٢٦.٢		
سوء معاملة المدرسين	٢٥	٦.٠	٩	٣.٧	٢٤	٣.٥		
سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة	١٦٤	٣٩.٣	١٠٨	٤٣.٩	٢٧٢	٤١.٠		
حاجة الأسرة لعمل	٣٠	٧.٢	٣١	١٢.٦	٦١	٩.٢		
أخرى	٦٧	١٦.١	٥٥	٢٢.٤	١٢٢	١٨.٤		
المجموع	٤١٧	١٠٠.٠	٢٤٦	١٠٠.٠	٦٦٣	١٠٠.٠		

ك ٢٣١ = ٢٢٢*

يأتى بعد ذلك فشل المبحوثات فى التعليم (٢٦.٢٪) على مستوى إجمالى العينة ، ويتفاوت واضح بين الوجهين البحرى والقبلى (٣١.٤٪ ، ١٧.٥٪) على التوالى ، وقد يرتبط فشل المبحوثات فى التعليم بسوء الأحوال الاقتصادية للأسرة وحاجة الأسرة لعمل المرأة ، فانشغال المرأة بالأعباء المنزلية وعدم الاهتمام بتعليمها وإعدادها لدورها الأساسى لكى تكون زوجة وأما فى المستقبل ، كلها عوامل تفاعلت وأسهمت فى تعثرها الدراسى مما أدى إلى توقفها عن التعليم . ويندرج تحت هذه المشكلة أيضا تعثر النظام التعليمى فى استقطاب الأبناء ومتابعتهم دراسيا وانخفاض قيمة التعليم ، وقصور دور المدرسة فى إعداد الطالب ، واستكمال جوانب النقص خارج الفصول من خلال الدروس الخصوصية التى تتحمل فيها الأسرة الكثير من التبعات المادية التى قد لا يستطيع أغلبهم تحملها ، مما يضطر الأسرة إلى التضحية بتعليم البنت مقابل الاهتمام بتعليم الولد^(١٤) .

وكانت هناك إجابات أخرى أدلت بها المبحوثات ، منها زواج البنت فى سن مبكرة ، وعدم وعى الأسرة بتعليم الإناث (١٨.٤٪) على المستوى الإجمالى . ويلاحظ أيضا: أن أكثر من ربع أفراد العينة من الحاصلات على الشهادة

المتوسطة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى (٣٢ر٪ ، ١٨ر٪) على التوالى . وقد يرجع توقف العائلات من عينة الدراسة إلى حد الحصول على الشهادة المتوسطة ؛ إلى عدم قدرة الأسر على مواجهة نفقات التعليم ، خاصة تعليم الإناث ، حيث تلجأ الأسر إلى الاكتفاء بحصول الابنة على الشهادة المتوسطة والتي تؤهلها لدخول سوق العمل ، ولأشك أن الاكتفاء بتعليم البنات عند التعليم المتوسط يؤثر فى القدرات والمهارات التدريبية التى يمكن أن تكتسبها المرأة ، الأمر الذى ينعكس على طبيعة الأعمال والمهن التى يمكن أن تلتحق بها .

وتكاد نسبة الحاصلات على التعليم الجامعى بين أفراد العينة تنخفض لتصل إلى ٧ر٪ مع وجود فروق واضحة بين الوجه البحرى والقبلى لصالح الوجه البحرى ، وهو أمر يعكس انخفاض المستوى التعليمى لنساء العينة .

٥ - الحالة العملية

لا يتحدد وضع المرأة ومكانتها فى سوق العمل بمستوى تعليمها فحسب ، لكن تعتبر الحالة العملية من المؤشرات المهمة لهذه المكانة ، فكما كان نصيب المرأة من البطالة كبيراً ، وكما كانت تعمل بدون أجر مرتفع ، دل ذلك على وضع متدنٍ فى سوق العمل ، والعكس صحيح فكما كان نصيبها كبيراً من جملة المشتغلين ، وكما كانت تعمل مقابل أجر كبير أو تدير عملاً لحسابها الخاص ، دل ذلك على وضع ومكانة مرتفعة لها فى سوق العمل^(١٥) .

جدول (٩)
الحالة العملية

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بالأجر عند الغير فقط	٨٩٦	٥٠.٩	٢٦٢	١٩.٧	١١٥٨	٣٧.٥		
صاحبة عمل وتديرينه بنفسك وليس لديك عمال	٢٢٧	١٢.٩	٧٩	٥.٩	٣٠٦	٩.٩		
صاحبة عمل وتديرينه بنفسك ولديك عمال	١٨	١.٠	٦	٠.٥	٢٤	٨.٠		
بدون أجر لدى الأسرة	٦١٨	٣٥.١	٩٨٢	٧٣.٩	١٦٠٠	٥١.٨		
المجموع	١٧٥٩	١٠٠.٠	١٣٢٩	١٠٠.٠	٣٠٨٨	١٠٠.٠		

ك = ٢٥٩٥**

وبقراءة بيانات جدول (٩) تتبين المكانة المتدنية للمرأة الريفية فى سوق العمل ، حيث إن أكثر من نصف العينة (٥١.٨٪) تعمل بدون أجر لدى الأسرة ، وتفاوتت هذه النسبة فيما بين الوجه البحرى والوجه القبلى (٣٥.١٪ ، ٧٣.٩٪) على التوالى ، مما يعنى وجود فروق بين الوجهين فيما يتعلق بالعمل سواء كان مأجورا أو غير مأجور .

ويمكن تفسير ذلك بأن غالبيتهن من ربات الأسر ، وهن من الأميات وليس لديهن أى مهارات تدريبية للعمل خارج المنزل ، بالإضافة إلى الميل نحو الحد من خروج المرأة خارج المنزل بما يتفق والعادات والتقاليد السائدة فى القرية المصرية .

أما من تعمل منهن بأجر عند الغير فقد بلغت نسبتهن ٣٧.٥٪ على المستوى الإجمالى ، بارتفاع ملحوظ فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، كما هو موضح بالجدول .

ومن اللافت للنظر وجود نسبة وإن كانت محدودة من صاحبات العمل اللاتى يدرنه سواء بأنفسهن أو لديهن عمال ، حيث بلغت نسبتهن مجتمعة ١٧.٩٪ على المستوى الإجمالى ، مع وجود فروق طفيفة بين الوجهين البحرى

والقبلى (١٣٩٪ ، ١٠٩٪) لصالح الوجه البحرى ، وهى من الأمور المستحدثة فى القرية المصرية فى ظل التغيرات التى لحقت بالريف المصرى نتيجة تنوع الأنشطة الاقتصادية ، واستحداث مجالات جديدة للعمل ، مع عدم وجود فرص عمل بالأجر لدى القطاع الرسمى أو القطاع الخاص وزيادة حالات المعاش المبكر لبعض العاملين فى الدولة .

٦ - العمل الأساسى

لاشك أن مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى تعد من المؤشرات المهمة لمكانتها الاقتصادية والاجتماعية ، ومع ذلك تسهم المرأة بمعدلات مرتفعة فى هذا النشاط ، ولكن يتم ذلك من خلال ممارستها لمهن ذات مكانة اجتماعية واقتصادية متدنية . لذلك تعد النشاطات التى تمارسها المرأة من المؤشرات المهمة لهذه المساهمة ، إذ تركز عليها غالبية الدراسات التى تناولت عمل المرأة الريفية ، كما يرتبط العائد الذى تحققه المرأة بطبيعة هذه النشاطات^(١٦).

جدول (١٠)

العمل الأساسى

العمل الأساسى	الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٢٤٢	١٣٨	١٢٨	٩٦	٣٧٠	١٢٠	١٢٠
عاملة صناعية أو حرفية	٩٧	٥٥	١٨	١٤	١١٥	٣٧	٣٧
عاملة خدمات	٣٢٥	١٨٥	٦٩	٥٢	٣٩٤	١٢٨	١٢٨
عاملة بناء	٢	٠١	١	٠١	٣	٠١	٠١
أعمال مكتبية وإدارية متوسطة	٢٣٠	١٣١	٩٨	٧٤	٣٢٨	١٠٦	١٠٦
وظائف مكتبية وإدارية عليا	٨٩	٥١	٢٥	١٩	١١٤	٣٧	٣٧
وظائف فنية ومهنية عليا (طبيبة - مهندسة)	١٢٩	٧٣	٤١	٣١	١٧٠	٥٥	٥٥
تاجرة صغيرة	١٣٣	٧٦	٦٤	٤٨	١٩٧	٦٤	٦٤
صاحبة مشروع	٨٣	٤٧	٤٩	٣٧	١٣٢	٣٢	٣٢
أعمال منزلية	٣٩٠	٢٢٣	٨٣٠	٦٢٠	١٢٢٠	٣٩٥	٣٩٥
طالبة	٣٩	٢٢	٦	٥	٤٠	١٥	١٥
المجموع	١٧٥٩	١٠٠٠	١٣٢٩	١٠٠٠	٣٠٨٨	١٠٠٠	١٠٠٠

كا ٢ = ٥٥٧٤**

أوضحت بيانات جدول (١٠) أن أعلى نسبة من أفراد العينة تعمل بالأعمال المنزلية (٣٩,٥٪ أعمال غير منظورة) وإن تفاوتت هذه النسبة بين الوجه البحرى والوجه القبلى كما هو مبين بالجدول . وتتفق هذه النسب مع نتائج دراسة علياء شكرى "حول المرأة فى الريف والحضر" والتي أكدت على أن الطابع الثقافى السائد فى المجتمع الريفى يفرض أنشطة خاصة بالذكور وأخرى للإناث ، فالنساء عليهن القيام بالأعمال المنزلية الأساسية بما فيها من تنظيف وجلب المياه ، والخبيز ، وطهى الطعام ، وحلب اللبن واستخراج مشتقاته ، ويختص الرجال بالعمل الزراعى وغيره من صور النشاط الأخرى التى تعتبر مصدراً للكسب يعتمد عليه فى دخل الأسرة . وبالرغم أن الرجال لا يذكرون صراحة أن المرأة تسهم فى أعمال الزراعة وأنشطة الحقل ، وتعتبر مشاركتها فى هذا المجال من ضمن أدوارها الأساسية المنزلية ، إلا أنها تشارك فى هذا النشاط مشاركة فعالة ، ويعتمد عليها فى العمل الزراعى اعتماداً أساسياً^(١٧) .

جدول (١١)

العمل الثانى

العمل الثانى	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٨٣	١٥,٩	١٩	٣٦,٠	١٠٢	١٠,٢	١٧٠	١٧,١
عاملة صناعية أو حرفية	١٨	٣,٤	٦	٨,٢	٢٤	٢,٤	٤٠	٤,٠
عاملة خدمات	١٨	٣,٤	٢	٢,٧	٢٠	٢,٠	٣٨	٣,٨
عاملة بناء	٠	٠	١	٤,١	١	٠,٢	٢	٠,٢
أعمال مكتبية وإدارية متوسطة	٥	١,٠	٠	٠	٥	٠,٨	٥	٠,٨
وظائف مكتبية وإدارية عليا	٣	٠,٦	٣	٤,١	٦	١,٠	٩	١,٠
تاجرة صغيرة	١٢	٢,٣	٤	٥,٥	١٦	٢,٧	٢٨	٢,٧
صاحبة مشروع	١١	٢,١	٥	٦,٨	١٦	٢,٧	٢٧	٢,٧
أعمال منزلية	٣٦٦	٧٠,١	٣٢	٤٣,٨	٣٩٨	٣٩,٨	٦٦٩	٦٦,٩
طالبة	٦	١,١	١	١,٤	٧	١,٢	١٣	١,٢
المجموع	٥٢٢	١٠٠,٠	٧٣	١٠٠,٠	٥٩٥	١٠٠,٠	١٠٠٠	١٠٠,٠

ك ٢ = ٢٧,٧* (معنوية عند مستوى ٠,٠١) .

وبإضافة نسبة من تعملن منهن في الزراعة ورعاية الحيوانات كمهنة إضافية إلى نسبة من تعملن منهن في الزراعة ورعاية الحيوان كمهنة أساسية ، فإن النسبة تصل إلى ١٥٢٪ من إجمالي عينة البحث .

هذا وترتفع نسبة العاملات منهن في الزراعة ورعاية الحيوانات كمهنة أولى لتصل إلى ١٨٥٪ في الوجه البحري ، مقابل ١١١٪ بالنسبة لإجمالي كل مهنة على حدة ، وهي نسبة تقترب من نصف نسبة الإناث العاملات بالزراعة في الريف المصري والتي تصل إلى ٢٥٧٪ في ريف الوجه البحري ، مقابل ٣٨١٪ في ريف الوجه القبلي .

ويدل على ذلك أن العمل في مجال الخدمات يأتي في المرتبة الثانية بعد الأعمال المنزلية وينسبة ١٢٨٪ ، يليه العاملات في العمل الزراعي ورعاية الحيوانات وينسبة ١٢٠٪ على مستوى الإجمالي ، ويفرق واضحة بين الوجه البحري والوجه القبلي (١٣٨٪ ، ٩٦٪) . وإذا كان العمل في الزراعة قد أتى من بين الأعمال التي تقوم بها المرأة الريفية بعد الأعمال المنزلية ، فإن محيا زيتون تؤكد في دراستها عن "المرأة والتنمية" أن الزراعة تستحوذ على نصيب أكبر من عمالة المرأة في الريف ، وبعدها تأتي باقي الأعمال وينسب متفاوتة ، وعلى مستوى عينة الدراسة الراهنة تأتي بعدها الأعمال المكتبية والإدارية ، والعمل في المشروعات التجارية الصغيرة .

ويمكن تفسير ذلك في ضوء بيانات الحالة التعليمية لأفراد العينة ، والتي تصل فيها نسبة الأمية إلى ٥٠٪ وتفتقر فيها المرأة للمهارات العملية والتدريبية . ولاشك أن أي تحسن في المستوى التعليمي للمرأة سوف ينعكس بطبيعة الحال على الأعمال التي تقوم بها . ولعل المنتبج لأهم التغيرات التي طرأت على المجتمع المصري في السنوات القليلة الماضية ، يلاحظ أن سناك تنوعاً في النشاطات داخل القرية المصرية نتيجة للتعليم ، وانحسار فرص العمل الزراعي بالمعنى المباشر ، والهجرة من القرية سواء داخل مصر أو خارجها^(١٨) . وهذا ما عكسته

بيانات جدولى العمل الأساسى والعمل الثانى ، ولكن هذا التنوع الذى لحق بالمرأة الريفية لم يكن بقوة ما لحق بالمرأة على المستوى العام ، فهناك قيود مازالت تعوق حركتها واندماجها فى سوق العمل ، إلا أن حظ الإناث من هذا التنوع كان محدودا . فالهجرة تنحصر بين الذكور أكثر من الإناث لاعتبارات قيمية أو ثقافية ، كما أن نصيب الإناث الريفيات من التعليم أقل بكثير من نصيب الذكور ، ويسبب هذه الاعتبارات وغيرها ظلت المرأة الريفية محاصرة داخل أعمال بعينها وخاصة تلك التى لا تحتاج إلى درجة كبيرة من التعليم ، أو كما سبق أن ذكرنا - فى بداية هذه الفقرة - انحصرت جهودها فى الأعمال الدنيا وذات العائد النقدى المحدود والأعمال غير مدفوعة الأجر .

٦ - توزيع العينة حسب الدخل

يمثل الدخل أحد مؤشرات المستوى الاجتماعى والاقتصادى بشكل عام ، لارتباطه بالقدرة المادية على إشباع الحاجات الأساسية ، كما أنه يسهم فى تحديد أسلوب الحياة بالنسبة للأسرة والفرد .

جدول (١٢)

الدخل

الوجه القبلى		الوجه البحرى		الإقليم		
الجملة		ك	%	ك	%	
ك	%	ك	%	ك	%	
٥١٩	٣٣.٢	١٤٦	٤٠.١	٣٧٣	٣١.٢	أقل من ١٠٠ جنيه
٦٠.٢	٣٨.٦	١٢٣	٣٣.٨	٤٧٩	٤٠.١	- ١٠٠
٣١٦	٢٠.٣	٦٢	١٧.٠	٢٥٤	٢١.٣	- ٢٠٠
١٢٢	٧.٨	٣٣	٩.١	٨٩	٧.٤	٣٠٠ جنيه فأكثر
١٥٩٩	١٠٠.٠	٣٦٤	١٠٠.٠	١١٩٥	١٠٠.٠	المجموع

ك ١٢.٩ = ٢**

ويستخلص من بيانات جدول (١٢) أن غالبية أفراد العينة تنع فى الفئات الدنيا من الدخل والتى تتراوح ما بين أقل من ١٠٠ إلى أقل من ٢٠٠ جنيه حيث

بلغت نسبتهن ٧١٩٪ ، وترتفع هذه النسبة قليلا فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٧٣٩٪ ، ٧١٣٢٪) على التوالى .

أما من يقعن فى فئة الدخل التى تتراوح ما بين ٢٠٠ جنيه - ٣٠٠ جنيه فقد بلغت نسبتهن ٢٠٣٪ ، بفروق طفيفة بين الوجهين البحرى والقبلى ، كما هو مبين بالجدول . وتكاد تنخفض نسبة من يقعن فى فئة الدخل الأخيرة (٢٠٠ جنيه فاكثُر) لتصل إلى ٧٨٪ ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٩١٪ ، ٧٤٪) ، مما يعنى انخفاض مستوى الدخل لدى أفراد العينة بشكل عام . وتكاد هذه البيانات تتفق مع ما ورد فى تقارير التنمية البشرية المختلفة ، الأمر الذى يدفعهن إلى البحث عن أى عمل يدر دخلاً ، أو المزاوجة بين الأنشطة الاقتصادية لزيادة الدخل ، ففي ظل دخل الأسرة المحدود تقبل المرأة الريفية القيام بالأعمال الشاقة ذات الأجر المنخفض والعمل فى القطاع غير الرسمى ، كـمخرج لها من حالة الفقر الذى تعانیه الأسرة ، ويمثل ذلك بدوره شكلا من أشكال الاستغلال للمرأة فى ظل عدم وجود حماية تشريعية لتنظيم هذه الأعمال .

جدول (١٣)

التصرف في الدخل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أصرفه بالكامل في البيت	٨٤١	٧٠.٤	٢٩٣	٨٠.٥	١١٣٤	٧٢.٧		
أضع جزء في البيت وأصرف الباقي على نفسي	١١١	٩.٣	١٩	٥.٢	١٣٠	٨.٣		
أدخر جزء وأصرف الباقي على نفسي	٣١	٢.٦	٥	١.٤	٢٩	٢.٥		
أدخر جزء وأصرف الباقي في البيت	٦٤	٥.٤	١٢	٣.٣	٧٦	٤.٩		
أدخره كله	٣١	٢.٦	٣	٠.٨	٢٤	١.٦		
أصرفه كله على احتياجاتي	٨٢	٦.٩	٢٨	٧.٧	١١٠	٧.١		
أصرف جزء على نفسي وجزء في البيت وأدخر الباقي	٢٥	٢.٩	١	٠.٣	٢٦	١.٦		
المجموع	١١٩٥	١٠٠.٠	٣٦٤	١٠٠.٠	١٥٥٩	١٠٠.٠		

كا ٢ = ٢٤.٩**

وتوضح بيانات جدول (١٣) أن غالبية أفراد العينة ينفقون الدخل من عملهم بالكامل على متطلبات وحاجات المنزل على المستوى الإجمالي ، وإن كانت نسبة من تتفق منهن الدخل على المنزل في الوجه القبلي أعلى عن مثيلها في الوجه البحري (٨٠.٥٪ ، ٧٠.٤٪) ، وأن أقل نسبة منهن تقوم بادخار الدخل كله (٢.٢٪) على المستوى الإجمالي ، بفروق طفيفة بين الوجه البحري والوجه القبلي (٢.٦٪ ، ٢.٨٪) على التوالي .

ويتفق هذه البيانات مع ما هو متاح من بيانات تقارير التنمية البشرية التي توضح زيادة مشكلة الفقر في الريف ، والتي تجعل من المساهمة الاقتصادية للمرأة أهمية من خلال الأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه ، وتتخذ هذه الإسهامات صوراً عديدة ، كأن تبدو - في شكل مباشر - في صورة نقود تحصل عليها كأجور أو مرتبات ، للإسهام الاقتصادي الذي تقدمه لأسرتها ، أو في شكل غير مباشر من خلال ما تؤديه من أعمال غير مأجورة داخل الأسرة ،

وهي بذلك تسهم فى ميزانية الأسرة وفى تحسين مستواها المعيشى ، حيث تعد النساء أكثر فقراً من الرجال نظراً لكثرة أعباء الحياة ، وتدنى فرص التعليم .

يستخلص من البيانات السابقة ما يلى :

- أن هناك ارتفاعاً فى نسبة النساء المتزوجات من العاملات مقارنة بمثيلاتهن من غير المتزوجات ، مما يعنى أن المرأة المتزوجة تضطر إلى العمل لكى تسهم فى نفقات المعيشة أكثر من المرأة غير المتزوجة . هذا وتشارك المرأة الريفية العاملة فى إعالة أسر العينة ، ونسبة تصل إلى ١٢٥٪ وهى نسبة تكاد تقترب مما هو شائع على مستوى الريف المصرى حيث تصل نسبة النساء العائلات لأسر إلى ١٦١٪ ، وهو أمر يرجع إلى ظروف الأسر الاقتصادية مما يضطرهن إلى الالتحاق والانخراط فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة للوفاء باحتياجات أسرهن .

- أن ارتفاع نسبة الأمية وتدنى المستوى التعليمى من بين العوامل التى يزيد من حجم المعاناة التى تعانيها منها المرأة فى المجتمع الريفى ، حيث يرتبط تدنى المستوى التعليمى بضعف القدرة على اكتساب المهارات التى تتطلبها الحصول على فرص عمل ملائمة ؛ تحقق دخلاً مناسباً يكفى لتغطية نفقات المعيشة .

- انتشار الأمية ، وانخفاض المستوى التعليمى للنساء العاملات فى الريف يشكلان عائقاً أمام حصولهن على فرص عمل مناسبة مما يضطرهن إلى التفكير فى البحث عن أعمال لا تتطلب قدراً عالياً من التعليم والتدريب ، فتتجهز فرص العمل أمامهن فى الأعمال المنزلية ، أى العمل بدون أجر لدى الأسرة ، أو العمل فى بعض الأعمال المجورة فى أدنى السلم الوظيفى ، أو فى الأعمال الهامشية بالقطاع غير الرسمى .

- تعكس البيانات انخفاض دخل المرأة ، وزيادة حجم مساهمتها فى ميزانية الأسرة حيث تشارك الغالبية العظمى من أفراد العينة بكل دخلها فى نفقات

الأسرة ، مما ينعكس على حجم المعاناة التي تعانيها منها المرأة العاملة في الريف من الفقر وتبعاته بمفهومه الواسع ، الفقر المادى وفقر القدرات ، وما يتضمنه من تدنى مستوى قدراتهم إلى الحد الذى يحول دون انتفاعهم بما يقدم لهم من خدمات ، وما يتاح أمامهم من فرص تحسين أوضاعهم ، ومشاركتهن الفعالة فى عملية التنمية وجنى ثمارها .

وفى ضوء تلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية العاملة ، تتجلى محدودية الفرص التعليمية والاختيارات المهنية المتاحة بوجه عام ، وكذلك نوعية هذه الفرص ، مما يستوجب توجيه مزيد من الاهتمام والرعاية الخاصة من قبل الدولة والمؤسسات الاجتماعية نحو هؤلاء النساء ، بهدف إتاحة مزيد من فرص استكمال المراحل التعليمية لتحسين الدخل والخروج من دائرة الفقر والتغلب على مشكلات المرأة العاملة فى الريف لتفعيل مشاركتها فى سوق العمل .

ثانياً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد أسر العينة

تم التركيز فى عرض نتائج الدراسة على بعدين أساسيين : الأول وهو البعد الجغرافى لإطار العينة بقصد الكشف عن التفاوتات بين الأقاليم الجغرافية ، ومن خلاله تمت مقارنة خصائص أفراد الأسر المعيشية فى كل من الوجه البحرى والقبلى ، أما البعد الثانى فقد اهتم برصد أهم التفاوتات بين الذكور والإناث من أفراد الأسر المعيشية . وفيما يلى نقدم عرضاً لأهم خصائص الأسر المعيشية فى قرى البحث .

١ - الصلة برب الأسرة

يمثل أرباب الأسر حوالى ١٦٧٪ من إجمالى أفراد الأسر المعيشية ، وتكاد نسبتهم فى كل من الوجه البحرى والوجه القبلى تتقارب ، وإن كانت النسبة ترتفع قليلاً فى الوجه البحرى كما هو مبين فى جدول (١٤) ، كما تمثل

الزواج نسبة أقل من أرياب الأسر تصل إلى ١٤٧٪ على المستوى الإجمالي وتقترب النسبة في كلا الوجهين ، أما الأولاد ذكوراً وإناثاً فيمثلون أكثر من نصف حجم الأسر المعيشية بنسبة ٥٥٤٪ على المستوى الإجمالي .

غير أن هناك ارتفاعاً في نسبة الذكور عن الإناث ، وهو أكثر وضوحاً في الوجه القبلي ، أما باقى النسب فتتوزع بين الأحفاد والأقارب وغيرهم ممن يعيشون مع الأسر المعيشية التى تنتمى إليها المرأة الريفية العاملة . وتوضح تلك البيانات أن هذه الأسر فى قرى الدراسة - شأنها فى ذلك شأن أى أسرة معيشية فى الريف المصرى - تتألف من أرياب الأسر والأزواج والزوجات والأبناء ؛ يضاف إليها فى بعض الأسر الأحفاد والأقارب ، وتكاد هذه البيانات تتسق مع التعريف الإجرائى للأسر المعيشية والذى سبق أن قدمت له الدراسة فى مقدمة هذا الجزء وغيرها مما ورد فى دراسات سابقة .

جدول (١٤)

المصلحة بسرب الاسيرة

محل الإقامة	الوجه البحري				الوجه القبلي				المصلحة			
	النوع	ذكور	ك	إناث	المصلحة	ك	إناث	الوجه	ذكور	ك	إناث	المصلحة
سرب الاسيرة	١٥١٦	٣١٢	٢٦٢	٢٦٢	١٧٧٨	١٧	١١٤٩	٢٧٤	١٦٩	١٦٩	١٦٩	١٦٩
الزنجية	٤٩	١٠١	١٤٩٦	٢٦٢	٢٦٢	١٥٢	١٤٩٦	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢
ابن أو ابنة	٢٨١٦	٥٧٠	٢٦٤٣	٢٦٤٣	٢٦٤٣	٥٤٥٩	٢٦٤٣	٢٦٤٣	٢٦٤٣	٢٦٤٣	٢٦٤٣	٢٦٤٣
حفيد	٢٠٣	٤١	١٩٢	١٩٢	١٩٢	٣٩٥	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢
إقـتـلـاب	٣٠٧	٦٣	٦٦٣	٦٦٣	٦٦٣	٩٧٠	٦٦٣	٦٦٣	٦٦٣	٦٦٣	٦٦٣	٦٦٣
إقـتـلـاب	٥	١٠	٣٦	٣٦	٣٦	٤١	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
المجموع	٤٨٩٦	١٠٠٠	٥٢٩٢	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

٢ - التوزيع العمري لأفراد الأسر المعيشية

يعد التوزيع العمري للسكان في المجتمع نتاجاً للعوامل المؤثرة في النمو السكاني وهي (المواليد ، والوفيات ، والهجرة) فهو يساعد على فهم دور هذه العوامل في النمو واتجاهه ، وما يرتبط بذلك من دراسة الحالة الزوجية والوضع التعليمي والنشاط الاقتصادي للسكان . وتوضح بيانات جدول (١٥) ما يلي :

أ - ارتفاع نسبة من هم أقل من عشرين عاماً في الأسر المعيشية على المستوى الإجمالي لتصل إلى ما يقترب من النصف تقريباً ٤٩٥٪ . وعلى مستوى الأقاليم الجغرافية بلغت نسبة من يقعون في هذه الفئات العمرية في الوجه البحري ٤٦٢٪ مقابل ٥٣٦٪ في الوجه القبلي ، ووصلت هذه النسبة لدى ذكور الوجه البحري ٤٦٦٪ مقابل ٤٥٩٪ للإناث ، كما كانت لدى ذكور الوجه القبلي ٥٤٢٪ مقابل ٥٢٩٪ للإناث . وتكشف هذه البيانات عن أن هناك ارتفاعاً في نسبة من يقعون في هذه الفئات العمرية في الوجه القبلي مقارنة بالوجه البحري ، كما ترتفع نسبتهم لدى إناث وذكور الوجه القبلي عن مثيلتها في الوجه البحري . وقد يرجع ذلك لارتفاع معدل المواليد في قرى الدراسة ولاسيما في الوجه القبلي ، وهو أمر يعكس ارتفاع نسبة الإعالة في أسر الدراسة كما سنشير بعد قليل .

ب - بلغت نسبة صغار السن من أفراد الأسر المعيشية (أقل من عشر سنوات) ٢١٢٪ على المستوى الإجمالي ، وكانت هذه النسبة بين إجمالي الذكور ٢٢٨٪ مقابل ٢٠٢٪ للإناث ، وتخفض في الوجه البحري إلى ١٨٢٪ مقابل ٢٤٢٪ في الوجه القبلي . وعلى مستوى النوع هناك انخفاض في نسبة الذكور والإناث في الوجه البحري عما في الوجه القبلي ، فتبلغ ١٩٣٪ للذكور مقابل ١٨٢٪ للإناث في الوجه البحري ، ٢٥٤٪ للذكور مقابل ٢٢٩٪ للإناث في الوجه القبلي . وربما يرجع انخفاض نسبة صغار السن في هذه الأسر إلى انخفاض معدلات الخصوبة الكلية على مستوى المجتمع ككل ، حيث تشير

البيانات إلى انخفاض هذا المعدل خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٣ من ٣٥٪ إلى ٣٢٪^(١٩) ، كما قد يرجع انخفاض نسبة صغار السن في هذه الأسر إلى ارتفاع الوعي بالمشكلة السكانية والوعي الصحي بشكل عام .

ج - أما من يقعون في الفئات العمرية التي تتراوح ما بين ٢٠ إلى أقل من ٦٠ عاماً والذين يمثلون قوة العمل المنتجة فإن حجمهم يقترب من النصف تقريباً على مستوى أفراد الأسر المعيشية ، ويتساوى في ذلك كلا الوجهين تقريباً ، وإن كانت هناك فروق ضئيلة في نسبة من يقعون في هذه الفئات من الذكور والإناث على مستوى إجمالي أفراد الأسر المعيشية ، حيث بلغت نسبة الإناث ٤٧٪ مقابل ٤٤٪ للذكور . ولا توجد هناك فروق بين ذكور وإناث الوجه البحري ، بينما ترتفع قليلاً نسبة الإناث عن الذكور في الوجه القبلي (٤٤٪ للإناث مقابل ٤٠٪ للذكور) .

وفي ضوء البيانات السابقة ، وصل متوسط السن لدى أفراد أسر العينة على المستوى الإجمالي لقرى الدراسة ٢٤ سنة بانحراف معياري قدره ١٧٣ سنة . ويرتفع هذا المتوسط قليلاً في أسر الوجه البحري عن أسر الوجه القبلي ٢٥ سنة بانحراف معياري قدره ١٧٥ سنة في الوجه البحري ، ٢٢ سنة بانحراف معياري قدره ١٧٠ سنة في الوجه القبلي . وعلى مستوى النوع بلغ متوسط سن الذكور ٢٥ سنة في الوجه البحري ، ٢٢ سنة في الوجه القبلي . أما الإناث فقد بلغ متوسط السن لديهن ٢٥ سنة في الوجه البحري ، ٢٢ سنة في الوجه القبلي .

نسبة النوع فى الأسر المعيشية

يقصد بنسبة النوع عدد الذكور لكل مائة أنثى ، وقد كشفت بيانات الدراسة عن أن هذه النسبة بلغت بين أفراد الأسر المعيشية ٩٦ر٦٪ ، أى أن كل ٩٦ر٦ ذكراً يقابلهم ١٠٠ أنثى . وبمقارنة هذه النسبة بما ورد فى دراسات سابقة على مستوى الريف ، لوحظ وجود تغير فى نسبة النوع ، فقد بينت دراسة (مستقبل القرية المصرية) والتى سبق وأشير إليها الى أن هذه النسبة بلغت ١٠٧ر٥٪ على مستوى إجمالى الأسر المعيشية بهذه الدراسة ^(٢٠) ، وقد يرجع هذا التغير إلى وجود تغيرات ديموجرافية طرأت على قرى الريف المصرى خلال فترة التسعينيات والتى أنجزت فيه هذه الدراسة وحتى الآن ، إذ إن نسبة النوع تتأثر زيادة ونقصانا ببعض العوامل الديموجرافية كالهجرة الداخلية والخارجية ، وتباين معدلات الوفيات بين النوعين .

الحالة الزوجية

توضح بيانات جدول (١٦) أن أكثر من نصف أفراد الأسر المعيشية فى قرى الدراسة من المتزوجين ، وإن كانت هناك فروق ضئيلة بين كلا الوجهين وبين الذكور والإناث كما هو موضح بالجدول . كما تكشف البيانات أيضاً عن أن أكثر من ثلث أفراد الأسر المعيشية من غير المتزوجين ، وتكاد نسبة المطلقين والمطلقات فى أسر العينة تنخفض بينما وصلت نسبة الأرمال إلى ١ر٦٪ ، ولا توجد فروق تذكر بين كل من الوجه البحرى والقبلى أو بين الذكور والإناث . وفى ضوء متوسط السن لأفراد الأسر من غير المتزوجين وجد أنه ٢٠ر٥٤ سنة على المستوى الإجمالى بانحراف معيارى قدره ١ر٥ سنة ، مما يعنى أنه ليس هناك تأخر فى سن الزواج فى هذه الأسر ، وينسحب ذلك على كل من الوجه البحرى والقبلى .

جدول (١٦)

الحالة الزواجية للأفراد الأسر المعيشية*

المجموع				الوجه القبايلي				الوجه البحري				محل الإقامة			
المجموع	إناث	ذكور	ك	المجموع	إناث	ذكور	ك	المجموع	إناث	ذكور	ك	المجموع	إناث	ذكور	ك
٣٤٢٣	٣٩١٠	٣٢٩٩	٢٠٠١	٣٦٠٣	١٩٠٩	٣٦١٤	١٤٧٣	٢٨٥٦	٧٠٣	٣٤٥٥	٧٧٠	٣٦٩٤	٢٤٣٧	٣٥٠٨	١٢٩٨
٥٨٨	٦٧٠١	٥٥٤٦	٣٣٨٠	٦٢٦٦	٣٣٢١	٦١٣٧	٢٨٩٢	٥٩٢٢	١٤٥٦	٦٤٣٦	١٤٣٦	٥٦٩٩	٣٨٠٩	٥٣٠٣	١٩٩٤
٠٨	٨٩	٦٣	٨٠	٠٢	٩	٠٨	٣٦	٢٢	٣٢	٠٢	٤	٠٨	٥٣	٢٣	٤٨
٦٩	٦٩٠	١٠٢	٦٢٣	٦٧	٦٧	٦٣	٢٨٩	١٠٩	٢١٧	٢٢	٢٢	٦٠	٤٠١	٩٨	٣٥٦
١٠٠	١١٣٩٠	١٠٠	٦٠٨٤	١٠٠	٥٢٠٦	١٠٠	٤٦٩٠	١٠٠	٢٤٥٨	١٠٠	٢٣٢٢	١٠٠	٦٧٠٠	١٠٠	٣٦٢٦
															١٠٠٣٠٧٤

المجموع

* بعد استبعاد من هم دون سن الزواج .

حجم الأسر المعيشية

يعد حجم الأسرة أحد الأبعاد الأساسية التي تسهم في فهم أوضاعها ، فهو من ناحية يساعد في تحديد حجم قوة العمل داخلها ذكوراً وإناثاً ، ومن ناحية أخرى يؤثر في معدل الإعالة وما يرتبط به من أعباء يتحملها أرباب الأسر ، وهى أمور في معظمها تنعكس على أوضاع عمل المرأة عموماً والرفيعة تحديداً .

وقد بلغت نسبة الأسر التي يتراوح حجمها ما بين فرد إلى أقل من أربعة أفراد ٢٧٪ على المستوى الإجمالى ، لكنها ترتفع في الوجه البحرى إلى ٢٩٪ مقابل ١٥٪ في الوجه القبلى . أما باقى الأسر ونسبتهم ١٢٪ فإن حجمها يصل إلى أكثر من تسعة أفراد على المستوى الإجمالى ، وترتفع أيضا هذه النسبة في الوجه القبلى إلى ١٥٪ مقابل ٩٪ في الوجه البحرى .

وفى ضوء هذه البيانات بلغ متوسط حجم الأسر المعيشية ٨٨ فرد بانحراف معيارى قدره ٢٤٥ فرد على المستوى الإجمالى ، وبلغ في الوجه البحرى ٧٧ فرد بانحراف معيارى قدره ٢٣٧ فرد ، مقابل ٦٢٥ فرد في الوجه القبلى بانحراف معيارى قدره ٢٥٣ فرد . مما يعنى الكبر النسبى لحجم الأسر المعيشية فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، وهو أمر ينعكس على نسبة الإعالة عموماً فى هذه الأسر مما يمثل عبئاً مضاعفاً على أرباب هذه الأسر ذكوراً وإناثاً خاصة العائلات لأسر منهن .

كما يمكن تفسير ذلك فى ضوء ما هو شائع فى الريف عموماً وفى الوجه القبلى تحديداً من قيم ثقافية تدعم كثرة الإنجاب وتنتظر للأولاد بمثابة مصدر رزق للأسرة من خلال دفعهم إلى سوق العمل لمواجهة ظروف الفقر الذى ترتفع نسبته فى الوجه القبلى أكثر من الوجه البحرى .

جدول (١٧)
حجم الأسر المعيشية

الحجم	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	%	ك	%	ك	%	
٤-١	٥١٩	٢٩٥	٣٢٨	٢٤٧	٨٤٧	٢٧٤	
٦-٥	٧٣٢	٤١٦	٤٢٩	٣٢٣	١١٦١	٣٧٦	
٨-٧	٣٣٧	١٩٢	٣٦١	٢٧٢	٦٩٨	٢٢٦	
٩ فأكثر	١٧١	٩٧	٢١١	١٥٩	٣٨٢	١٢٤	
المجموع	١٧٥٩	١٠٠.٠	١٣٢٩	١٠٠.٠	٣٠٨٨	١٠٠.٠	

٦٨٦ = ٢ كا

نسبة الإعاقة فى الأسر المعيشية *

ترتفع نسبة الإعاقة فى أسر العينة بشكل عام ، وأسر الوجه القبلى بشكل خاص فقد بلغت ٥٥٧ فرد على مستوى إجمالى الأسر ، أى أن كل ٥٥٥ فرد يعاون مائة فرد وإن كانت هذه النسبة تنخفض فى الوجه البحرى (٤٨٤٢ فرد يعولون ٦٥٧٥ فرد) ، مما يعنى وجود تفاوت بين كلا الوجهين لصالح الوجه البحرى .

جدول (١٨)

نسبة الإعاقة

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	%	ك	%	ك	%	
المعاون	٣٣٣٢	٣٢٦	٣٢٩٨	٣٩٧	٦٦٣٠	٣٥٨	
قوة العمل	٦٨٨١	٦٧٤	٥٠١٦	٦٠٣	١١٨٩٧	٦٤٢	
المجموع	١٠٢١٣	١٠٠.٠	٨٣١٤	١٠٠.٠	١٨٥٢٧	١٠٠.٠	
نسبة الإعاقة *	٤٨٤٢		٦٥٧٥		٥٥٧٣		

* نسبة الإعاقة هى : عدد من هم فى قوة العمل ١٥-٦٥٪ عدد العاملين وهم أقل من ١٥ سنة + من هم أكبر من ٦٥ سنة وبالتالي يمكن حساب نسبتها طبقاً للمعادلة التالية : نسبة الإعاقة = $\frac{\text{عدد الأشخاص المنتجين}}{\text{عدد الأشخاص المنتجين} + 100 \times \text{ماخوذه من عييد المجيد فراج}} \times 100$ ، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، ص ١٨١ .

نمط الأسرة

تعد الأسر النووية هي النمط الغالب في عينة الدراسة على المستوى الإجمالي وفي كلا الوجهين كما هو موضح بالجدول . وتكاد هذه البيانات تتفق مع ما هو شائع في الريف المصري . وإن كان هذا لا ينفي أن الأسر الممتدة مازالت تمثل نسبة ضئيلة كما هو موضح في جدول (١٩) . ويمكن تفسير ذلك في ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على القرية المصرية منذ بداية السبعينيات تحديداً كانتشار التعليم وعمل أفراد الأسر بمهن غير مهنة الزراعة ، كما كان للهجرة أثر في انفراد الأبناء المهاجرين بحياة مستقلة بعد عودتهم من المهجر . وتكاد هذه البيانات تتسق مع العديد من الدراسات التي أجريت حول الريف المصري ، فقد أشارت إحدى هذه الدراسات إلى أن الأسرة النووية هي الشكل الغالب الذي يسود الحياة الريفية وقت إعداد الدراسة المذكورة (١٩٨٢) ، وأن الأسرة الممتدة نمط بدأ يتلاشى من الحياة الريفية تحت ظروف التغير والتحديث (٢١) .

جدول (١٩)

نوع الأسرة

نمط الأسرة	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نووية	١٣٤٦	٧٦.٥	١٠٢٦	٧٧.١	٢٣٧١	٧٦.٨		
ممتدة	٣٤٥	١٩.٦	٢٥٧	١٩.٣	٦٠٢	١٩.٥		
مشتركة	٦٨	٣.٩	٤٧	٣.٥	١١٥	٣.٧		
المجموع	١٧٥٩	١٠٠.٠	١٣٢٩	١٠٠.٠	٣٠٨٨	١٠٠.٠		

$$x = ٠.٣$$

الأوضاع التعليمية

يعد التعليم متغيراً أساسياً في فهم أوضاع الأسر بشكل عام والأسر المعيشية تحديداً ، فهو من ناحية يعد أحد المؤشرات التي تعكس مستوى التنمية البشرية

فى هذه الأسر ، ومن ناحية أخرى يعتبر عنصراً أساسياً فى تحديد مستوى الإنتاج داخل الأسر وخارجها ، وهو من جانب ثالث أحد المؤشرات الدالة على الأداء التتموى خاصة بالنسبة للمرأة الريفية العاملة ، بالإضافة إلى أنه يلعب دوراً أساسياً فى الاختيارات المهنية والقيمية وغيرها من اختيارات داخل الأسرة . وبشكل عام تعكس بيانات جدول (٢٠) وجود تحسن ملحوظ فى نسبة الأمية بالمقارنة بالبيانات الكلية على مستوى الريف المصرى والتي بلغت فيها ٤٩٦٪/ حسب تعداد ١٩٩٦^(٣٧) . فقد وصلت نسبة الأمية على مستوى أفراد الأسر المعيشية (بعد استبعاد من هم دون سن التعليم) إلى ٣٢١٪/ ، ترتفع فى الوجه القبلى إلى ٣٩١٪/ مقابل ٢٦٦٪/ فى الوجه البحرى . وعلى مستوى النوع ترتفع نسبة الأمية لدى الإناث عن الذكور بشكل عام (٢٨٣٪/ للإناث مقابل ٢٥٦٪/ للذكور) . وهى أكثر ارتفاعاً لدى إناث الوجه القبلى ، فبينما بلغت فى الوجه البحرى لدى الذكور ٢٠٦٪/ مقابل ٣١٧٪/ لدى ذكور الوجه القبلى ، كانت بين الإناث فى الوجه البحرى ٣٢٪/ مقابل ٤٦٦٪/ لدى الإناث فى الوجه القبلى ، وهى نسب تقترب أيضاً من نسبة الأمية على مستوى الريف المصرى ذكوراً وإناثاً ، مما يعنى أنه مازالت هناك فروق فى نسبة الأمية بين أفراد الأسر المعيشية فى الوجه البحرى والوجه القبلى وبين ذكور وإناث الوجه البحرى لصالح الوجه البحرى ولصالح الذكور ، وهو أمر يعكس توزيع الفرص التعليمية بين الوجهين وبين الذكور والإناث ، وما يتضمنه هذا التوزيع من عدم تكافؤ هذه الفرص سواء بالنسبة للوجه القبلى والإناث تحديداً .

- وصلت نسبة من يقرأون ويكتبون من أفراد الأسر المعيشية إلى ١٣١٪/ ترتفع قليلاً فى الوجه البحرى إلى ١٤٣٪/ عن الوجه القبلى الذى تبلغ نسبته ١١٧٪/ ، وبين الذكور أكثر من الإناث (١٥٥٪/ ، ١٠٩٪/) ، مما يعنى أيضاً وجود فروق على مستوى الأقاليم وعلى مستوى النوع لصالح الوجه البحرى ولصالح الذكور فى الوجهين .

- أن أكثر من ربع أفراد الأسر المعيشية ٢٦١٪ وصلوا للتعليم أقل من المتوسط فقط ولم يستكملوا تعليمهم العالى ، وتكاد هذه النسبة فى كل من الوجه البحرى والقبلى وبين الذكور والإناث تتقارب ، وقد يرجع ذلك إما لعدم قدرة الأسر على تدبير نفقات التعليم أو رغبة منهم فى إلحاق أولادهم بسوق العمل واعتبارهم مصدر رزق للأسرة .
- وصلت نسبة الحاصلين على التعليم المتوسط ١٨٣٪ ، وترتفع لدى ذكور وإناث الوجه البحرى عن ذكور وإناث الوجه القبلى . وقد يرجع ذلك إلى اضطراب أهل الريف إلى الوقوف بأولادهم عند مرحلة التعليم المتوسط ، إما بسبب انخفاض مجاميع هؤلاء فى الثانوية العامة والتي لا تؤهلهم للاتحاق بالتعليم الجامعى الحكومى أو لرغبتهم فى اختصار مراحل التعليم لعدم قدرتهم على الإنفاق على التعليم الجامعى وإلحاق الأولاد بسوق العمل كما سبقت الإشارة .
- إذا كانت الأمية ، ونسبة الحاصلين على التعليم الجامعى من بين أهم مؤشرات تحقيق النظام التعليمى لأهدافه ، فإنه فى ضوء بيانات الحالة التعليمية لأفراد الأسر والتي وصلت نسبة الأمية فيها إلى ٣٢١٪ ، فإن نسبة الحاصلين منهم على التعليم الجامعى وصلت إلى ٧٤٪ ، وترتفع هذه النسبة قليلاً فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى كما ترتفع لدى ذكور وإناث الوجه البحرى عن ذكور وإناث الوجه القبلى ، مما يعنى انخفاض المستوى التعليمى لأفراد الأسر المعيشية فى الوجه القبلى أكثر من الوجه البحرى ، وبين الإناث أكثر من الذكور . وتتسق هذه البيانات مع نتائج العديد من الدراسات السابقة حول الريف المصرى ، كما أنها تتقارب مع النسب الواردة فى تعداد ١٩٩٦ والذى وصلت فيه نسبة الأمية على مستوى الريف إلى ٤٩٦٪ ونسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية إلى ٢٢٪ ، مع الوضع فى الاعتبار الفرق الزمنى بين تعداد ١٩٩٦ وبين بدء إجراء الدراسة الراهنة فى عام ٢٠٠٣^(٣٢) .

وإذا كانت هذه البيانات قد كشفت عن انخفاض المستوى التعليمى لأفراد الأسر المعيشية ذكوراً وإناثاً ، وأنه مازالت هناك فروق بين الذكور والإناث لصالح الذكور ، فلا شك أن هذا سيؤثر على أوضاع عمل الإناث فى هذه الأسر . فانخفاض المستوى التعليمى ينعكس على مستوى التنمية البشرية لهن مما يؤثر على الخبرات والمهارات المتاحة أمامهن والتي يتطلبها الحصول على فرصة عمل ملائمة ، وعلى طبيعة الأعمال التى يلتحقن بها ، بل يؤثر تأثيراً مباشراً على نوعية المهن وقطاعات العمل التى تتاح لهن والتي لا تتطلب قدراً عالياً من التعليم والتدريب ، وبالتالي تنحصر فرص العمل المتاحة لهن فى الأعمال الهامشية فى القطاع غير الرسمى مما سيؤثر فى أوضاع عملهن خاصة فى ضوء التحولات التى يمر بها الريف المصرى .

الحالة العملية

من بين أهم ما تعكسه الحالة العملية للسكان : مدى استغلال قوة العمل المتاحة وتقسيمها ، ومدى انتشار النشاط المعيشي ، وزيادة نمط الإنتاج العائلي ، ومدى تطور علاقات العمل من حيث نسب أصحاب الأعمال والعاملين لدى الغير بأجر ، بل إنها تعكس اتجاه متوسط حجم عمالة الوحدات الاقتصادية . هذا من جانب ومن جانب آخر فإنه فى السنوات الأخيرة يعبر مستوى واتجاه فئة العاملين لحسابهم الذين لا يستخدمون آخرين عن مستوى واتجاه القطاع غير الرسمى والأنشطة الهامشية ، وإن كان هذا أكثر وضوحاً فى الحضر عن الريف ^(٢٤) . ويوضح جدول (٢١) توزيع أفراد الأسر المعيشية فى قرى الدراسة حسب الحالة العملية ومنه يتبين ما يلى :

١ - أن غالبية أفراد الأسر المعيشية يعملون بأجر (٧٦,٩٪) ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٨٣,٧٪ ، ٧٧,٨٪ على التوالى) ، وعلى مستوى النوع ترتفع نسبة العاملين بأجر من الذكور عن الإناث (٨٢,٥٪ ، ٦٦,٨٪) ، وبشكل عام ترتفع نسبة العاملين بأجر من ذكور كل من الوجه البحرى والقبلى عن الإناث فى الوجهين . وتكاد هذه البيانات تتفق مع بيانات توزيع السكان حسب الحالة العملية على مستوى الريف المصرى حسب تعداد ١٩٩٦ والتي كانت فيه أعلى نسبة للعاملين بأجر ٥٥,٨٪ ، مع الوضع فى الاعتبار الفارق الزمنى بين هذا التعداد ووقت إجراء الدراسة الراهنة ٢٠٠٣ ^(٢٥) ، ويرجع انخفاض نسبة العاملات بدون أجر من أفراد الأسر المعيشية مقارنة بنسبة العاملين من الذكور إلى طبيعة الأعمال التى تقوم بها المرأة داخل المنزل ، مثل العمل فى حقل الأسرة ، وتربية الحيوانات المزرعية وبعض الأعمال الثانوية التى تقوم بها داخل المنزل مثل قرش الحبوب وغربلتها وبعض الصناعات المنزلية كصناعة الألبان ، والتى لا تتقاضى عليها أجراً ، فى حين أن بعض هذه الأعمال

حين يقوم بها الرجل يحصل على أجر فى مقابل أدائها .

- يأتى بعد ذلك أصحاب الأعمال الذين لا يستخدمون أحداً ، والذين بلغت نسبتهم ١١٣٪ على مستوى إجمالى الأسر ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى (١٢٢٪ ، ٩٧٪) على التوالى . وعلى مستوى النوع ترتفع نسبة أصحاب العمل ولا يستخدمون أحداً من الإناث عن الذكور على المستوى الإجمالى ، وعلى مستوى كل من الوجه البحرى والقبلى ، وهؤلاء يمثلون من يعملون فى الزراعة فى القطاع غير الرسمى وأصحاب الأعمال الهامشية ، فمع تناقص نصيب قطاع الزراعة من إجمالى العمالة يمكن إرجاع انخفاض نسبة أصحاب الأعمال الذين لا يستخدمون أحداً إلى تغير نصيب نوى الأعمال الهامشية بفعل التحولات التى يمر بها الريف المصرى ، وارتفاع نسبة من يعملون لحسابهم فقط فى الزراعة مما يرتبط بصغر مساحة الحيازات الزراعية التى تحقق الاكتفاء الذاتى فى العمالة ولا تتطلب العمل لدى الغير بأجر ، أو استخدام الآخرين بأجر^(٣٩) .

- الانخفاض الملحوظ لأصحاب الأعمال ويستخدمون آخرين بأجر ، فبينما بلغت نسبتهم على المستوى الإجمالى ٣٢٪ ، فإن نسبتهم ترتفع فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ٤٣٪ ، ١٤٪ . وعلى مستوى النوع ترتفع قليلاً نسبة الذكور عن الإناث على المستوى الإجمالى (٣٧٪ ، ٢٣٪) ، كما ترتفع أيضاً نسبة من يستخدمون أحداً من الذكور وكذلك الإناث ، وقد يرجع انخفاض هذه الفئة إلى التغيرات التى طرأت على سوق العمل فى القرية خاصة ما يرتبط بقلّة فرص القيام بمشروعات صغيرة ، وعدم القدرة على الحصول على قروض لتمويلها ، والاكتفاء بالوظيفة الثابتة سواء فى القطاع العام أو الحكومى .

- تنخفض أيضاً نسبة من يعملون بدون أجر إلى ٧٣٪ ، وترتفع نسبتهم قليلاً فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ٩٪ مقابل ٤٤٪ . وعلى مستوى النوع

ترتفع نسبة الإناث اللاتي يعملن بدون أجر بالمقارنة بالذكور (١٤٣٪) ،
٣٥٪) ، وينعكس هذا على كل من ذكور وإناث كل وجه على حدة ، حيث
ترتفع نسبة الإناث مقارنة بالذكور كما هو موضح بالجدول . وتعكس هذه
البيانات مدى استغلال قوة العمل المتاحة من أفراد الأسر المعيشية - خاصة
ريبات الأسر والأولاد - وفي العمل في النشاط الزراعي بشكل عام . كما قد
يرجع ارتفاع نسبة من يعملون بدون أجر من الإناث مقارنة بالذكور إلى أن
غالبية من يعملن داخل الأسرة المعيشية أعمالا لا يتقاضين عليها أجراً
باعتبارها أعمالا داخل الأسرة ، وهو أمر يعكس أيضاً مدى استيعاب سوق
العمل للذكور أكثر من الإناث .

جدول (٢١)
الحالة العمالية*

النوع	الرجسـة البـحـريـة				الرجسـة القـبـليـة				الجمالية			
	نكـود	كـ	بـ	الجملة	نكـود	كـ	بـ	الجملة	نكـود	كـ	بـ	الجملة
الحالة العمالية	١١٠	٥١٠	٣١	٢١	٢٠	٨	١٧	٢٨	١٢٠	١٢٠	٤٤	١٧٤
مسابـح عمل												
مسابـح عمل آخريـن												
مسابـح عمل رة	٢١٢	١٠٦	٢١٣	١٤٦	١٢٢	٩٠	١٩٣	١٩٠	٢١٢	٨٩	٢٠٣	٦١٥
يستخدـم أحد												
يعمل بـانـجر	١٥٦٤	٧٧٨	٩٧٢	٢٥٣٦	١٣٢١	٨٨٠٧	٢١٦	٦٧٨	٢٨٨٥	٨٢٥	١٢٨	٤١٧٣
يعمل بـين أجـر	٨٩	٤٢٤	٢٢٣	٢١٢	٢٤	٢٢٣	٥٢	١١٢	١٢٣	٢٥	٢٧٥	٣٩١
مـشـغـل مـعـمل	٣٢	١٦٦	١١	٤٣	١٥	١٢٠	٠	١٥	٤٧	١٢	١١	٥٨
أخـصـري	٢	٠	٦	٨	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٦	٨
الجمـوع	٢٠٠٩	١٠٠٩	١٤٦١	٣٤٧٠	١٤٩٠	١٠٠٩	٤٦٦	١٩٥٦	٤٤٩٩	١٠٠٩	١٩٧٧	٦٢٣٥

* بعد استبعاد من هم خارج قوة العمل ومن هم سن الماشـ ، المتفرعات للعمل المنزل ، الطلبة ، العاجزين عن العمل .

المهنة

تعد المهنة أحد مؤشرات الوضع الاجتماعى والاقتصادى للأسرة ، فهى تعكس مستوى تعليم الأفراد داخل الأسرة وتدريبهم ، وأنواع المهارات المتاحة لهم ، ومقدار ما يتكسبونه ، كما تعكس مدى التفاوت بين الذكور والإناث فى سوق العمل ، وهى فى معظمها تؤثر فى أوضاع عمل أفراد الأسر وأوضاع عمل المرأة وتفعيل أدوارها . وتشير بيانات جدول (٢٢) إلى توزيع أفراد الأسر المعيشية حسب المهنة بعد استبعاد من هم خارج العمل (من هم دون سن العمل ، ومن هم فى سن المعاش ، والمتفرغات للعمل المنزلى ، والطلبة ، والعاجزون عن العمل والذين لا عمل لهم) . ورغم أن مهنة الزراعة كانت دائماً وحتى تعداد ١٩٩٦ تأتى فى مقدمة المهن التى يعمل بها سكان الريف إلا أنها أصبحت تحتل المرتبة الثانية من بين المهن المشار إليها فى الجدول ، مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها الريف ، وانحسار العمل الزراعى بالمعنى المباشر ، وانتشار التعليم ، وفتح مجالات عمل جديدة كالتجارة والاستثمار والعمل فى حرف مستحدثة على القرية . ولعل صدور قانون العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية كان له أثر واضح على انخفاض الاستثمار فى الأرض لارتفاع القيمة الإيجارية لها ، وانخفاض إنتاجيتها ، وعدم كفاية الأرض التى يتاح العمل فيها بالنسبة للمستأجرين مما أدى إلى انحصار العمل فى الزراعة .

وتدل على ذلك العديد من الدراسات التى تشير إلى أن القرية المصرية شهدت تغييراً واضحاً فى التركيب المهنى لسكانها ، وأصبح كثير منهم لا يعملون فى مجال الزراعة ، بل إن بعض الخدمات التى كانت لصيقة بالمدن فقط أصبحت متوافرة فى الريف ، ومن أمثلة ذلك عيادات الأطباء والصيدليات والمحال المختلفة والأنشطة التى انتشرت فى العديد من القرى المصرية^(٢٧) ، مما جعل مهنة الزراعة تحتل المرتبة الثانية بعد مهنة عمال الخدمات التى أتت فى مقدمة المهن التى يعمل فيها أفراد أسر العينة ، سواء على المستوى الإجمالى للأسر أو على

مستوى الأقاليم (٣٩٪ على مستوى الإجمالي ، ٣٨٪ على مستوى الوجه البحرى ، ٤٠.٧٪ على مستوى الوجه القبلى) بينما يعمل أكثر من ربع أفراد الأسر فى مهنة الزراعة ، وترتفع قليلاً نسبة من يعملون فى هذه المهنة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى . يأتى بعد ذلك وبفارق كبير من يعملون فى الوظائف الكتابية (١١٧٪ على المستوى الإجمالي) ويتوزع باقى أفراد الأسر المعيشية على باقى المهن الواردة فى الجدول .

ولاشك أن الوضع التعليمى لأفراد الأسر المعيشية كان له انعكاسه على الهيكل المهنى لهؤلاء الأفراد . فانخفاض نسبة الحاصلين على التعليم الجامعى منهم سواء على المستوى الإجمالى أو على مستوى الأقاليم (٧٤٪ على المستوى الإجمالى ، ٨٦٪ فى الوجه البحرى ، ٤٧٪ فى الوجه القبلى) وارتفاع نسبة الأمية لتصل إلى ٣٢١٪ على المستوى الإجمالى ، ٢٦٦٪ فى الوجه البحرى ، ٣٩١٪ فى الوجه القبلى ، أثر على المهن التى يعمل بها أفراد الأسر المعيشية وجعلها تنحصر فى الخدمات ، والزراعة ، والوظائف الكتابية ، باستثناء نسب ضئيلة تعمل فى بعض الوظائف الفنية العليا أو من يعملون مديرين وأصحاب الأعمال كما هو موضح بجدول (٢٢) .

النشاط الاقتصادي

تكاد بيانات جدول (٢٣) تتسق مع بيانات جدول (٢٢) الخاص بتوزيع أفراد الأسر المعيشية حسب المهن ، حيث أتت نسبة من يعملون في النشاط الخدمي في مقدمة الأنشطة التي يعمل فيها أفراد هذه الأسر بنسبة ٥٦,٣٪ على المستوى الإجمالي ، وترتفع نسبة الإناث اللاتي يعملن في هذا النشاط عن نسبة الذكور (٦٠,٥ ٪ ، ٥٤ ٪ على التوالي) كما ترتفع نسبة من يعملون في هذا النشاط في الوجه البحري عن الوجه القبلي (٥٧,٢ ٪ مقابل ٥٤,٩ ٪ على التوالي) ، وبشكل عام ترتفع نسبة الإناث عن الذكور على مستوى كل إقليم . يأتي بعد ذلك من يعملون في النشاط الزراعي بمعناه العام بنسبة ٢٧,٣ ٪ على المستوى الإجمالي ، وترتفع نسبة الذكور عن الإناث ٢٩,٧ ٪ ، ٢٣ ٪ . ثم يأتي من يعملون في النشاط التجاري ويفارق كبير بنسبة ٨,٤ ٪ على المستوى الإجمالي ، وترتفع نسبة الإناث عن الذكور ١٢,٧ ٪ إناث ٦,١ ٪ ذكور . وبشكل عام ترتفع نسبة الإناث عن الذكور على مستوى كل إقليم خاصة من يعملون في النشاط الخدمي والنشاط الزراعي تحديداً ، ويرجع ذلك إلى انخفاض المستوى التعليمي لأفراد الأسر المعيشية وانخفاضه أكثر لدى الإناث اللاتي لم يحصلن على التعليم الذي يؤهلن للعمل في مجالات أخرى غير مجال الخدمات أو الزراعة أو التجارة .

القطاع

تكشف بيانات جدول (٢٤) عن أن القطاع الخاص يأتى فى مقدمة القطاعات التى يعمل فيها أفراد الأسر المعيشية ونسبة (٦٢٪) ، يلى ذلك نسبة من يعملون فى القطاع الحكومى (٣٤٫٩٪) وليست هناك فروق واضحة بين الذكور والإناث . وتكاد هذه البيانات تتسق مع جملة التغيرات التى طرأت على سوق العمل فى القرية من حيث تشجيع العمل فى القطاع الخاص ، وتقلص نصيب الجهاز الإدارى ، وتراجع الحكومة عن تعيين الخريجين سواء من حملة المؤهلات العليا أو فوق المتوسطة أو المتوسطة منذ أوائل التسعينيات ، ومن جانب آخر فتح باب المعاش المبكر وحالات الاستقالة من القطاع الحكومى للعمل بالخارج أو بالقطاع الخاص^(٢٨) ، بما يتسق مع سياسات الخصخصة والتحرر الاقتصادى التى تنتهجها الحكومة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن .

جدول (٣٤)

توزيع المولدات الكهربائية حسب القطاع

القطاع	الجمالية			النوعية القياسية			النوعية الجيدة			النوع
	الجمالية	أبناك	نكود	الجمالية	أبناك	نكود	الجمالية	أبناك	نكود	
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	
قطاع حكومي	٣٦١	٥٧٨	٣٦١	١٣٠٣	٣٩١	٥٧٨	١٣٠٣	٣٩١	٥٧٨	قطاع حكومي
قطاع أعمال	٧٩	١٧	٥٩	٩٦	١٧	٥٩	٩٦	١٧	٥٩	قطاع أعمال
قطاع خاص	٢٩٢	٨٦٢	٢٩٢	٢٠٥٢	٨٦٢	٢٩٢	٢٠٥٢	٨٦٢	٢٩٢	قطاع خاص
قطاع أجنبي	١٥	٤	١٥	١٩	٣	١٥	١٩	٣	١٥	قطاع أجنبي
الجمالي	٢٠٠٩	١٤٦١	٢٠٠٩	٣٤٧٠	١٤٦١	٢٠٠٩	٣٤٧٠	١٤٦١	٢٠٠٩	الجمالي
القطاع	٣٤٩	١٠٠	٣٤٩	١٩٥٦	١٠٠	٣٤٩	١٩٥٦	١٠٠	٣٤٩	القطاع
نكود	٣١٨	٧٨١	٣١٨	٥٩٢	٣٠٣	٣١٨	٥٩٢	٣٠٣	٣١٨	نكود
أبناك	١١١٤	١١١٤	١١١٤	٤٣٦	٢٠٣	٤٣٦	٤٣٦	٢٠٣	٤٣٦	أبناك
الجمالية	٣٠٣	٥٩٢	٣٠٣	١٣١٣	١٣١٣	١٣١٣	١٣١٣	١٣١٣	١٣١٣	الجمالية
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
٣٤٩	١٨٩٥	٧٨١	٣١٨	٥٩٢	٣٠٣	٣١٨	٥٩٢	٣٠٣	٣١٨	٣٤٩
٣٥	١٣٥	٣٤	١١١	٣٩	٣٠	٣٩	٣٩	٣٠	٣٩	٣٥
٦٣٠	٢٣٦٥	١١١٨	٢٤٢	١٣١٣	١٣١٣	١٣١٣	١٣١٣	١٣١٣	١٣١٣	٦٣٠
٠٦	٣١	٤	٨٠	١٢	٠٦	٠٨	١٢	٠٦	٠٨	٠٦
١٠٠	٥٤٣٦	١٠٠	٣٤٩	١٩٥٦	١٠٠	٣٤٩	١٩٥٦	١٠٠	٣٤٩	١٠٠

دخل الأسرة

بالنظر إلى بيانات جدول (٢٥) يلاحظ أن أكثر من نصف أسر العينة بقليل يقعون في فئة الدخل أقل من ٣٠٠ جنيه شهريا (٥٢١٪) ، في حين أن ٥٦٪ من إجمالي أسر العينة يقعون في فئة الدخل من ٧٠٠ جنيه فأكثر . وفي ضوء هذه البيانات وصل متوسط دخل الأسرة إلى ٣٠٩٢٢ جنيه شهريا على المستوى الإجمالي للعينة بانحراف معياري قدره ٢٥٩٨٥ جنيه . ويكاد هذا المتوسط يرتفع في الوجه البحري عن الوجه القبلي ليصل إلى ٣٦٦٦٠ جنيه شهريا بانحراف معياري قدره ٢٦٧٦٣ جنيه ، مقابل ٢٣٣٢٨ جنيه بانحراف معياري قدره ٢١٣٣٨ جنيه ، مما يعنى وجود تفاوت بين الوجهين في مستويات الدخل ، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات التي أجريت حول الريف المصري^(٢٩) . وإذا وضعنا في الاعتبار الكبر النسبي لمتوسط حجم أسر العينة (سنة أفراد تقريبا) فإن هذا يعنى أن غالبية الأسر التي تنتمى إليها المرأة الريفية العاملة من الأسر ذات الدخل المنخفض ، الأمر الذى ينعكس على أوضاعها عامة وعلى أوضاع عملها تحديداً . فانخفاض دخل الأسرة يدفع المرأة إلى البحث عن عمل يدر دخلاً . بغض النظر عن طبيعة هذا العمل ، مما يضطرها - في ضوء ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض المستوى التعليمي لها - إلى العمل في بعض أعمال البيع في القطاع غير الرسمي أو العمل بدون أجر .

جدول (٢٥)

دخل الأسرة

الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة
فئات الدخل		ك	%	ك	%	%
أقل من ١٠٠ جنيه		٨٧	٤٩	٢٢٨	١٧٢	٣١٥ ١٠٠
١٠٠ -		٢٦٣	١٥٠	٤٤٠	٣٣١	٧٠٣ ٢٢٨
٢٠٠ -		٣٤٩	١٩٨	٢٤٠	١٨١	٥٨٩ ١٩١
٣٠٠ -		٣٧٦	٢١٤	٢١٠	١٥٨	٥٨٦ ١٩٠
٤٠٠ -		٢٦٠	١٤٨	٨٠	٦٠	٢٤٠ ١١٠
٥٠٠ -		٢٠٨	١١٨	٥٨	٤٤	٢٦٦ ٨٦
٦٠٠ -		٨٤	٤٨	٣٢	٢٤	١١٦ ٣٨
٧٠٠ فأكثر		١٣٢	٧٥	٤١	٣١	١٧٣ ٥٦
المجموع		١٧٥٩	١٠٠	١٣٢٩	١٠٠	٣٠٨٨ ١٠٠

$$٣٧٣,٣ = ٢$$

ثالثاً : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء العائلات لأسرهن في عينة الدراسة وبعض أوضاع عملها

بلغ حجم النساء العائلات لأسرهن في قرى البحث ٣٨٥ مبحوثة بنسبة ١٢٥٪ من إجمالي العينة ، كان منهن ٥٣٨٪ في الوجه البحري و٤٦٢٪ في الوجه القبلي . وفيما يلي عرض لأهم خصائص الاجتماعية والاقتصادية .

١- السن

تشير بيانات جدول (٢٦) إلى أن غالبية النساء العائلات لأسرهن في قرى البحث تقع في الفئات العمرية التي تتراوح ما بين ٣٥ إلى أكثر من ٥٠ عاماً (٧٩٪) ، ولا توجد فروق بين كل من الوجه البحري والقبلي (٧٩٪ ، ٧٨٪) على التوالي) ويبدو هذا أمراً منطقياً ، إذ إن غالبيةهن يتولين عبء إعالة الأسرة باعتبارهن الأكبر سناً ، ولا ينفي هذا وجود نسبة - وإن كانت ضئيلة - تقع في فئات السن أقل ٢٥ عاماً قدرها ٢١٪ ، ويبدو أن هذا - وإن كان من الأرقام اللاتي

فقدن عائلتهن مبكراً أو من المطلقات . وفى ضوء بيانات الجدول وجد أن متوسط سن النساء العاملات لأسرهن كان ٤٣ سنة على المستوى الإجمالى .

جدول (٢٦)

النساء العاملات لأسرهن حسب السن

فئات السن	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٢٠ جنية	٦	٢.٩	١	٠.٣	٧	١.٨		
٢٠ -	٣	١.٤	٥	٢.٨	٨	٢.١		
٢٥ -	١٤	٦.٨	١٤	٧.٩	٢٨	٧.٣		
٣٠ -	١٩	٩.٢	١٩	١٠.٧	٣٨	٩.٩		
٣٥ -	٣٢	١٥.٥	٢١	١١.٨	٥٣	١٣.٨		
٤٠ -	٣٤	١٦.٤	٢٦	١٤.٦	٦٠	١٥.٦		
٤٥ -	٣٥	١٦.٩	٢٤	١٣.٥	٥٩	١٥.٣		
٥٠ فأكثر	٦٤	٣٠.٩	٦٨	٣٨.٢	١٣٢	٣٤.٣		
المجموع	٢٠٧	١٠٠.٠	١٧٨	١٠٠.٠	٣٨٥	١٠٠.٠		

ك = ٧.٥ X

متوسط السن

٢ - الحالة الاجتماعية

تشير بيانات جدول (٢٧) إلى أن غالبية النساء العاملات لأسرهن فى قرى البحث من الأرامل (٦٠.٥٪) ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، كما بلغت نسبة المطلقات منهن ٧.٣٪ وهذا يبدو أمراً منطقياً ، فمن بين أهم أسباب إعالة المرأة لأسرتها الترمل والطلاق ، يؤكد ذلك العديد من الدراسات التى كشفت عن أن من أهم أسباب كون المرأة عاتلة لأسرتها الترمل وينسبة ٧.٣٪^(٣٠) . كما تشير بيانات الجدول أيضاً إلى أن أكثر من ربع العينة بقليل من المتزوجات ويعلن أسرهن ، وقد يكون ذلك إما بسبب مرض الزوج أو هجرته للخارج ، فمع زيادة معدلات الهجرة إلى الدول العربية فى فترات سابقة ، تزايدت الأعباء التى تتحملها النساء اللاتى هاجر أزواجهن وتركوا الأسرة لفترات

طويلة تتحمل فيها المرأة - وحدها - تقريباً مسئولية إعالة الأسرة ، بالإضافة إلى تحمل أعباء العمل خارج الأسرة إن وجد ، سواء كان هذا العمل سابقاً على هجرة الزوج أو اضطررتها إليه ظروف غيابه ، مما دفع بعض الباحثين إلى استخدام مصطلح "تأنيث" بعض الأسر المصرية ^(٣١) .

جدول (٢٧)

الحالة الاجتماعية

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لم تتزوج	١٩	٩٢	١	٠.٦	٢٠	٠.٢		
معقود قرانها	١	٠.٥	-	-	١	٠.٣		
متزوجة	٥١	٢٤.٦	٥٢	٢٩.٢	١٠٣	٢٦.٨		
مطلقة	١٩	٩.٢	٩	٥.١	٢٨	٧.٣		
أرملة	١١٧	٥٦.٥	١١٦	٦٥.٢	٢٣٣	٦٠.٥		
المجموع	٢٠٧	١٠٠.٠	١٧٨	١٠٠.٠	٣٨٥	١٠٠.٠		

كأ = ١٨٧**

٣ - الخصائص التعليمية

تعكس الحالة التعليمية للنساء العائلات لأسرهن فى قرى البحث انخفاض المستوى التعليمى لهن ، حيث تشير بيانات جدول (٢٨) إلى أن الغالبية العظمى من الأميات (٧٥.٣٪) ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن البحرى كما هو مبين فى الجدول . كما يلاحظ وجود انخفاض شديد فى نسبة الحاصلات على التعليم الجامعى لتصل إلى ٣.١٪ على مستوى إجمالى النساء العائلات لأسرهن ، وترتفع هذه النسبة قليلاً فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى (٤.٨٪) ، ١.١٪ على التوالى) ، يتفق ذلك مع نتائج الدراسة التى أجريت حول المرأة ربة الأسرة (العائلة لأسرتها ، فى إطار بحث "مستقبل القرية المصرية" ، والتى كشفت أيضاً عن انخفاض المستوى التعليمى لهؤلاء النساء حيث بلغت نسبة

الأمية بينهم ٧٦,٢٪ ونسبة الحاصلات منهن على الشهادة الجامعية ١٣,١٪^(٣٢) ، مما يعنى افتقار المرأة العائلة لأسرتها فى قرى البحث إلى المهارات التعليمية والتدريبية ، أى أنها تعاني فقر القدرات .

جدول (٢٨)
الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمية	١٣٠	٦٢,٨	١٦٠	٨٩,٩	٢٩٠	٧٥,٣		
الابتدائية (يقرأ ويكتب)	١٧	٨,٣	٦	٣,٤	٢٣	٦,٠		
الإعدادية	٧	٣,٣	١	٠,٦	٧	١,٨		
شهادة متوسطة	٢٥	١٦,٩	٧	٣,٩	٤٢	١١,٧		
شهادة فوق المتوسطة	٨	٣,٨	٢	١,١	٨	٢,١		
شهادة جامعية	١٠	٤,٨	٢	١,١	١٢	٣,١		
المجموع	٢٠٧	١٠٠,٠	١٧٨	١٠٠,٠	٣٨٥	١٠٠,٠		

ك = ٣٧٣,٣**

٤- المهنة

تشير بيانات جدول (٢٩) إلى أن ما يقرب من نصف عينة النساء العائلات لأسرهن غير ملتحقات بأى مهنة ، إلا أنهن يتولين الأدوار المرتبطة بالأعمال المنزلية فقط "عمل غير مأجور" ، وترتفع نسبتهن فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٦٢,٩٪ ، ٢٥,٦٪ على التوالي) ، وتشمل هذه الأعمال ما تقوم به النساء من مهام تقليدية داخل الأسرة وخارجها كتربية الأبناء ، والتنظيف وغسل الملابس ، وإعداد الوجبات بجانب بعض الأعمال الأخرى التى لا تتقاضى عليها أجراً (الإنتاج المنزلى) ، كما تشمل أيضاً عملها خارج الأسرة لحسابها أو لحساب الأسرة كالعمل فى الزراعة فى أرض الأسرة أو إنتاج بعض السلع وبيعها فى السوق ، أم كان فى الأنشطة غير الزراعية : إنتاجية كانت أم خدمية .

ومما يدعم ذلك أن الدراسة الراهنة كشفت عن أن نصف النساء العائلات لأسرهن يعملن بدون أجر لدى الأسرة - كما سيتضح ، وهى فى مجملها أعمال يصعب قياسها ضمن مساهمتها فى هيكل المهن . ويرجع البعض ذلك إلى وجود قصور وعدم القدرة على تحديد أقرب إلى الدقة لحساب مساهمة النساء فى هذه الأعمال مما يؤثر فى مساهمتها ويوسمها بالانخفاض ، وإن كانت بعض مسوح العمالة بالعينة اعتبرت أن ممارسة المرأة لبعض الأعمال المنزلية مثل إنتاج سلع لبيعها فى السوق يعد مسوغاً لانخراطها فى قوة العمل ، كما يرجع انخفاض مساهمتها إلى عدم حساب ما تنتجه داخل الأسرة ولا يتم تبادلها فى السوق بقيمة نقدية وما تقدمه من خدمات للأسرة ولا تتقاضى عليه أجراً^(٣٢) ، وهو أمر يجب أن يوضع فى الاعتبار عند حساب مساهمة المرأة سواء فى النشاط الاقتصادي بشكل عام أو فى هيكل المهن بشكل خاص .

كما تتوزع باقى النساء العائلات لأسرهن على المهن الواردة فى الجدول حيث تأتى نسبة من تعمل منهن تاجرة صغيرة فى مقدمة هذه المهن وينسبة ١٥٣٪ وتشمل بيع الخضراوات والفاكهة والطيور ، على سبيل المثال ، أو العمل فى محل صغير للسلع الغذائية ، وتكاد نسبتهن فى كل من الوجه البحرى والقبلى تتفق ، يلى ذلك نسبة من تعمل منهن فى الزراعة ورعاية الحيوانات وينسبة ١٣٪ وترتفع نسبتهن فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى . أما عاملات الخدمات منهن فقد بلغت نسبتهن على مستوى النساء العائلات لأسرهن ١٠٩٪ ويتركز غالبيتهن فى الوجه البحرى ١٥٩٪ ، مقابل ٥١٪ فى الوجه القبلى . هذا وتنخفض نسبة من تعمل منهن فى أعمال مكتبية وإدارية عليا أو متوسطة وأيضاً نسبة من تعمل منهن فى الوظائف الفنية والمهن العليا (طبيعية ، مهندسة ، مدرسة ، محامية ... إلخ) إذ تصل نسبتهن إلى ٢١٪ وغالبيتهن فى الوجه البحرى تقريباً . وتتسق هذه البيانات مع غيرها من بيانات غالبية الدراسات السابقة التى ركزت على طبيعة المهن التى تعمل فيها النساء العائلات لأسرهن ،

والتي انتهت في معظمها إلى أن فرص العمل تنحصر بشكل عام أمام النساء العائلات لأسرهن في الأعمال الهامشية وفي القطاع غير الرسمي^(٣٤)، مما يمكن القول في ضوءه إن المهن التي تعمل فيها النساء العائلات لأسرهن من أفراد العينة تقع في أدنى السلم المهني . ويمكن تفسير ذلك في ضوء انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي لهؤلاء النساء بشكل عام ، الأمر الذي يضطرهن إلى العمل في أعمال لا تتطلب قدراً كافياً من التعليم والتدريب ، وبالتالي تنحصر أمامهن فرص العمل المتاحة في الأعمال المنزلية ، وبعض المهن المشار إليها في الجدول ، ولا يجدن أمامهن سوى القطاع غير الرسمي للعمل فيه ، ونالبا ما يكون هذا العمل في قطاع الزراعة .

جدول (٢٩)

المهنة

المهنة	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجميلة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٣٤	١٦٤	١٦	٩٠	٥٠	١٣٠		
عاملة صناعية أو حرفية	٩	٤٣	٢	١١	١١	٢٩		
عاملة خدمات	٣٣	١٥٩	٩	٥١	٤٢	١٠٩		
أعمال مكتبية ، إدارية متوسطة	٢٣	١١١	١	٠٦	٢٤	٦٢		
وظائف مكتبية ، إدارية عليا	٥	٢٤	٣	١٧	٨	٢١		
وظائف فنية ومهنية عليا	٧	٣٤٠	١	٠٦	٨	٢١		
(طبيبة - مهندسة - ... إلخ)								
تاجرة صغيرة	٣٢	١٥٥	٢٧	١٥٢	٥٩	١٥٣		
صاحبة مشروع	٨	٣٩	٧	٣٩	١٥	٣٩		
أعمال منزلية	٥٣	٢٥٦	١١٢	٦٢٩	١٦٥	٤٢٩		
طالبة	٣	١٤	-	-	٣	٠٨		
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠		

ك٢ = ٧٢٦ **

٥- الحالة العملية

توضح بيانات جدول (٣٠) أن نصف النساء العائلات لأسرهن من أفراد العينة

يعملون بدون أجر لدى الأسرة (٥٠٪) ، وقد سبق وأشرنا إلى طبيعة الأعمال التي يؤديها ، وترتفع نسبة من يعملون بدون أجر لدى الأسرة في الوجه القبلي عن الوجه البحري (٧٠٫٨٪ ، ٣٢٫٤٪ على التوالي) ، وأن ٢٩٫١٪ منهم يعملون بالأجر عند الغير فقط ، وترتفع نسبة هؤلاء في الوجه البحري عن القبلي (٤٣٫٥٪ ، ١٢٫٤٪ على التوالي) ، وأن ٢٠٫٣٪ منهم صاحبات عمل وتديره بنفسها وليس لديها عمال ، وتكاد النسبة بين كل من الوجه البحري والقبلي تتقارب .

جدول (٣٠)

الحالة العملية

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بالأجر عند الغير فقط	٩٠	٤٣٫٥	٢٢	١٢٫٤	١١٢	٢٩٫١		
صاحبة عمل وتديره بنفسها وليس لديها عمال	٤٨	٢٣٫٢	٢٠	١٦٫٩	٧٨	٢٠٫٣		
صاحبة عمل وتديره بنفسها ولديها عمال	٢	١٫٠	-	-	٢	٠٫٥		
بدون أجر لدى الأسرة	٦٧	٣٢٫٤	١٢٦	٧٠٫٨	١٩٣	٥٠٫١		
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠		

ك٦٣٧ = ٢٠٠

٦ - الدخل الشهري للأسرة

تكشف بيانات جدول (٣١) عن أن غالبية أسر النساء العائلات المدمرهن في فئات الدخل الدنيا ، فأكثر من نصف الأسر (٥٢٫٨٪) تقع في فئة الدخل أقل من ٢٠٠ جنيه شهريا ، وأكثر من ثلثيهم يقعون في فئة الدخل التي تتراوح ما بين ٢٠٠ إلى أقل من ٤٠٠ جنيه ، بينما بلغت نسبة من يقعون في فئة الدخل أكثر من ٥٠٠ جنيه حوالي ٧٫٧٪ .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة أجريت حول النساء اللات لأسرهن في العشوائيات في الحضر كشفت عن أن أكثر من نصف عينة الدراسة من هذه

الأسر (٤٠٦٪) يقل دخلها الشهري عن ٢٠٠ جنيه ، وأن ١٪ فقط من هذه الأسر تقع فى فئة الدخل ٥٠٠ جنيه فأكثر^(٣٥) .

وعلى مستوى الفروق بين كل من الوجه البحرى والقبلى هناك ارتفاع فى نسبة الأسر التى تقع فى فئات الدخل الدنيا لأقل من ٢٠٠ جنيه فى الوجه القبلى ٢٦٥٪ مقابل ٤٢٪ فى الوجه البحرى . بينما ترتفع نسبة من يقعن فى فئة الدخل أكثر من ٥٠٠ جنيه فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ١٢١٪ ، ٢٨٪ على التوالى ، مما يعنى أن هناك فروقاً بين كلا الوجهين لصالح الوجه البحرى . ومن بين ما تشير إليه هذه البيانات أنه بجانب فقر القدرات الذى تعانيه المرأة العائلة لأسرتها فإنها تعاني من فقر الدخل ، وهى نتيجة دعمتها العديد من الدراسات سواء على مستوى الريف أو الحضر .

جدول (٣١)

الدخل الشهرى

الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
ك		٪		ك		٪	
أقل من ١٠٠ جنيه		٤١	١٩ر٨	٥٢	٢٩ر٢	٩٣	٢٤ر٢
١٠٠ -		٤٦	٢٢ر٢	٦٤	٣٦ر٠	١١٠	٢٨ر٦
٢٠٠ -		٤٨	٢٣ر٢	٢٨	١٥ر٧	٧٦	١٩ر٧
٣٠٠ -		٢٣	١١ر١	١٩	١٠ر٧	٤٢	١٠ر٩
٤٠٠ -		٢٤	١١ر٦	١٠	٥ر٦	٣٤	٨ر٨
٥٠٠ -		١١	٥ر٣	٢	١ر٧	١٤	٣ر٦
٦٠٠ -		٢	١ر٠	-	-	٢	٠ر٥
٧٠٠ فأكثر		١٢	٥ر٨	٢	١ر١	١٤	٣ر٦
المجموع		٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

متوسط الدخل $\bar{X} = \sum \frac{X}{N}$ كا

٧ - حجم الاسرة

يميل أكثر من نصف الأسر إلى الكبر النسبى ، حيث يتراوح فيها عدد أفراد

الأسرة ما بين خمسة إلى أكثر من تسعة أفراد ، فى حين أن أقل من النصف بقليل يتراوح فيها عدد أفراد الأسرة ما بين فرد إلى أقل من أربعة أفراد . وربما يرجع ارتفاع نسبة الأسر كبيرة الحجم إلى ميل بعض الأسر الريفية لإنجاب الذكور باعتبار الأسرة كبيرة العدد أحد استراتيجيات البقاء ، فالأبناء يمثلون أيدي عاملة سواء لدى الأسرة أو لدى الغير ، هذا على الرغم من أنه فى ظل كبر حجم الأسرة تتجه نسبة الإعالة منها إلى الارتفاع ، مما يمر عبئا مضاعفا على المرأة المعيلة بالذات .

جدول (٣٢)

عدد أفراد الأسرة

عدد الأفراد	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١ - ٤	١١٤	٥٥	١١٤	٥٥	٦٨	٣٨	١٨٢	٤٧
٥ - ٦	٥٥	٢٦	٦٢	٣٤	١١٧	٣٠	١١٧	٣٠
٧ - ٨	٣٠	١٤	٣٢	١٨	٦٢	١٦	٦٢	١٦
٩ فأكثر	٨	٣	١٦	٩	٢٤	٦	٢٤	٦
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

كأ = ١٣٧**

٨ - نوع الأسرة

يستخلص من بيانات جدول (٣٣) أن الأسر النووية هى النمط الشائع فى هذه الأسر (٧٧٪) وأن نسبة الأسر الممتدة تنخفض لتصل إلى ١٩٪ ، وتكاد هذه النسب فى كلا الوجهين تتقارب . ويتسق هذا مع غالبية الدراسات السابقة حيث الأسر النووية هى الشكل الرئيس الغالب الذى يسود الحياة فى الريف الآن ، وأن الأسر الممتدة كنموذج أيضا أخذ فى الانقراض مقابل ذلك .

جدول (٣٣)

نوع الأسرة

نوع الأسرة	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	%	ك	%	ك	%	
نووية	١٦٦	٨٠.٢	١٣٣	٧٤.٧	٢٩٩	٧٧.٧	
ممتدة	٣٧	١٧.٤	٣٨	٢١.٣	٧٤	١٩.٢	
مشتركة (أكثر من أسرة نووية)	٥	٢.٤	٧	٣.٩	١٢	٣.١	
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠	

$$X = ١.٩ \times$$

٩ - حيازة الأسرة من الأرض الزراعية

توضح بيانات جدول (٣٤) أن الغالبية العظمى من أسر النساء العائلات ليس لديها أرض زراعية (٧٩.٧٪) وترتفع نسبة هذه الأسر فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى كما هو موضح بالجدول . وتنخفض نسبة من يملكن أرضاً لتصل إلى ١٠.٩٪ على المستوى الإجمالى ، وإن كانت نسبة هذه الأسر ترتفع قليلاً فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى (١٥٪ مقابل ٦٪) مما يعنى وجود فروق بين أسر الوجه البحرى وأسرة الوجه القبلى .

جدول (٣٤)

حيازة الأسرة من الأرض الزراعية

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	%	ك	%	ك	%	
ملك فقط	٣١	١٥.٠	١١	٦.٢	٤٢	١٠.٩	
إيجار فقط	١٠	٤.٨	١٤	٧.٩	٢٤	٦.٢	
الاثنان معاً	٣	١.٤	-	-	٣	٠.٨	
أرض مؤجرة للغير	٥	٢.٤	٤	٢.٢	٩	٢.٣	
لا يوجد أرض	١٥٨	٧٦.٣	١٤٩	٨٣.٧	٣٠٧	٧٩.٧	
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٣٨٥	١٠٠	

١٠- ملكية الاسرة من الحيوانات المزرعية

توضح بيانات جدول (٣٥) أنه ليس لدى غالبية الأسر حيوانات مزرعية ، بينما بلغت نسبة من يملكون هذه الحيوانات ١٣٪ ، ويتفق فى ذلك كل من أسر الوجه البحرى وأسرة الوجه القبلى .

جدول (٣٥)

ملكية الاسرة للحيوانات المزرعية

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٢٥	١٢,١	٢٥	١٤,٠	٥٠	٢٣,٠	١٣,٠	١٣,٠
لا	١٨٢	٨٧,٩	١٥٢	٨٦,٠	٢٣٥	٨٧,٠	٢٣٥	٨٧,٠
المجموع	٢٠٧	١٠٠	١٧٨	١٠٠	٢٨٥	١٠٠	٢٨٥	١٠٠

ك٣ = ٣.

يستخلص من جملة خصائص وأوضاع أفراد الأسر المعيشية لعينة

الدراسة ما يلى :

١ - هناك ارتفاع فى نسبة الإعاقة فى الأسر المعيشية فى قرى البحث بشكل

عام ، وأسرة الوجه القبلى بشكل خاص ، مما يعنى زيادة العبء على أرباب وريبات هذه الأسر ، الأمر الذى يدفع المرأة إلى العمل سواء داخل المنزل - بجانب أدوارها التقليدية - عملاً غير منظور أو غير مدفوع الأجر ، أو خارج المنزل بأجر ، مما يتوقع منه زيادة قوة العمل النسائية .

٢ - حدث تحسن فى نسبة الأمية بالمقارنة بالبيانات الكلية على مستوى الريف

المصرى ، إلا أنه مازالت هناك فروق فى نسبة الأمية بين أفراد الأسر المعيشية بين الوجه البحرى والقبلى وبين الذكور والإناث لصالح الوجه البحرى ، ولصالح الذكور ، مما يعنى عدم تكافؤ الفرص سواء بالنسبة للوجه القبلى والإناث تحديداً ، الأمر الذى ينعكس على أوضاع المرأة

بشكل عام وعلى أوضاع عملها بشكل خاص .

٣ - هناك انخفاض فى المستوى التعليمى لأفراد الأسر المعيشية ذكوراً وإناثاً ، فأكثر من ربع أفراد الأسر المعيشية وصلوا للتعليم أقل من المتوسط فقط ولم يستكملوا تعليمهم ، وما يقترب من ربعهم توقف تعليمه عند مستوى التعليم المتوسط ، ومازالت هناك فروق بين الوجه البحرى والقبلى وبين الذكور والإناث لصالح الوجه البحرى ، ولصالح الذكور ، مما سيؤثر على أوضاع عمل الإناث داخل هذه الأسر ، حيث أثر انخفاض المستوى التعليمى على خبراتهن والمهارات المتاحة أمامهن التى يتطلبها الحصول على فرصة عمل ملائمة ، وعلى طبيعة الأعمال التى يلتحقن بها ، وعلى نوعية المهن وقطاعات العمل المتاحة لهن ، والتى لا تتطلب قدراً من التعليم والتدريب ، وبالتالي تنحصر فرص العمل المتاحة لهن فى الأعمال الهامشية والقطاع غير الرسمى .

٤ - تعمل غالبية أفراد الأسر المعيشية بأجر وإن كانت نسبة الذكور ترتفع عن نسبة الإناث ، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأعمال التى تقوم بها المرأة داخل المنزل مثل العمل فى حقل الأسرة ، وتربية الحيوانات المزرعية وبعض الأعمال الثانوية وغيرها مما أشير إليه فى متن الدراسة ، والتى لا تتقاضى عليها أجراً ، فى حين أن نفس الأعمال عندما يقوم بها الرجل يتقاضى عليها أجراً . فرغم وجود ذكور وإناث يعملون بدون أجر داخل الأسرة إلا أن النسبة الأكبر منهم من الإناث . ويستنتج من هذا كثافة الاستغلال الواقع على المرأة الريفية سواء خارج المنزل أو داخله .

٥ - برغم أن مهنة الزراعة كانت دائماً وحتى تعداد ١٩٩٦ تأتى فى مقدمة المهن التى يعمل بها سكان الريف ، إلا أنه ومع التغيرات الاقتصادية التى يمر بها الريف المصرى أدت إلى تراجع فرص الاستثمار ومن ثم فرص العمل مما جعلها تنحصر فى مجالى الخدمات والزراعة ، وربما أثر فى ذلك

أيضاً انخفاض المستوى التعليمي لعينة الدراسة ، مما جعل الاشتغال بالأعمال الكتابية يأتى فى مرتبة ثالثة ويفارق ملحوظ مقارنا بالمهنة الأولى والثانية ، فضلا عن أن انخفاض المستوى التعليمى جعل نسبة الفنيين بالعينة محدودة .

٦ - هناك تفاوت فى مستويات الدخل بين أسر الوجه البحرى والقبلى لصالح الوجه البحرى حيث وصل متوسط الدخل الشهرى فى أسر الوجه البحرى إلى ٣٦٦ر٦ جنيه . مقابل ٢٣٣ر٢٨ جنيه لأسر الوجه القبلى ، مما يعنى أن غالبية الأسر التى تنتمى إليها المرأة الريفية العاملة هى أسر ذات الدخل المنخفض ، الأمر الذى ينعكس على أوضاعها عامة وعلى أوضاع عملها تحديداً على نحو ما أسلفنا .

٧ - وبالنسبة للخصائص الاجتماعية للنساء العائلات لأسرهن فغالبية من الأرامل ، ويبدو هذا أمراً منطقياً - كما سبقت الإشارة . كما عكست الحالة التعليمية لهؤلاء النساء انخفاض المستوى التعليمى لهن ، فالغالبية العظمى منهن من الأميات (٧٥٣٪) وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن البحرى ، كما تنخفض نسبة الحاصلات على التعليم الجامعى وإن كانت ترتفع قليلاً فى الوجه البحرى . كما أن ما يقترب من نصفهن لسن ملتحقات بأى مهنة ، إلا أنهن يقمن بالأدوار المرتبطة بالأعمال المنزلية فقط (عمل غير مأجور) وتكاد نسبة هؤلاء تتضاعف فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، وبالنسبة للملتحقات منهن بالمهن المختلفة فتكاد تنحصر فى المهن الهامشية كالعامل فى مجال التجارة (تاجرة صغيرة ، أو اشتغالها فى توزيع السلع الغذائية ، وفى الزراعة ورعاية الحيوانات ، وتنخفض نسبة من تعمل منهن فى الأعمال المكتبية والإدارية العليا أو المتوسطة .

٨ - أن ما سبق يعنى أن غالبية الأسر التى تعولها امرأة فى قرى البحث من

الأسر الفقيرة حيث انخفاض الدخل الشهري للأسرة وعدم وجود حيازة للأسرة من الأرض الزراعية ونسبة (٧٩٪) ، وليست لدى الأسرة حيوانات مزرعية (٨٧٪) ، وارتفاع نسبة الأمية بين النساء العائلات لأسرهن ، وانخفاض المستوى التعليمي لهن ، كما أن غالبيةهن يعملن عملا غير مأجور .

خلاصة القول أن الأسر المعيشية التي تنتمي إليها المرأة الريفية العاملة في قرى الدراسة تعاني الفقر ، سواء على مستوى فقر الدخل حيث انخفاض دخل الأسرة ، مع وجود تفاوت بين الوجه البحرى والقبلى إذ بلغ متوسط دخل الأسرة فى الوجه البحرى ٣٦٦٦٠ جنيه شهريا بانحراف معيارى قدره ٢٦٧٦٣ جنيه ، مقابل ٢٣٢٢٨ جنيه فى الوجه القبلى بانحراف معيارى قدره ٢١٣٣٨ جنيه . أو على مستوى فقر القدرات حيث تعاني هذه الأسر انخفاض المستوى التعليمى لأفرادها ذكورا وإناثا ، إلا أن هناك فروقا لصالح الذكور ، كما أن هناك تفاوتاً بين الوجه البحرى والوجه القبلى لصالح الوجه البحرى . وقد انعكس ذلك على الإناث كإسماى بشرى فى هذه الأسر مما أثر على فرصهن فى سوق العمل ، وعلى أنواع الأعمال التى يشتغلون بها ، وعلى شروط هذا العمل من حيث الأجر وساعات العمل .

المراجع

- ١ - المرأة في مصر ، التقرير الأول ، القاهرة ، المجلس القومي للمرأة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢-٣٤ .
- ٢ - عبد المحسن خليل ، عزة ، النساء وتحديات الفقر في مصر ، مجلة إفريقية عربية ، المجلد رقم (٧) القاهرة ، مركز البحوث العربية والإفريقية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٧-١٥٢ .
- ٣ - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦/٩٥ ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٦ .
- ٤ - حليم سليمان ، نادية وآخرون ، النساء العائلات لأسر في العشوائيات ، دراسة على سكان العشش بالقاهرة ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤-١٥ .
- ٥ - زيتون ، محيا ، المرأة والتنمية ، مناهج نظرية وقضايا عملية ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .
- ٦ - المرأة في مصر ، التقرير الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٩ .
- ٧ - زيتون ، محيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .
- ٨ - عبد الجواد ، إنعام ، المرأة ربة الأسرة في قرى البحث ، في محمود عودة وآخرون ، مستقبل القرية المصرية ، المجلد الثاني ، الدراسة الميدانية ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٠٣-٤٣٨ . وانظر أيضا كلا من أوضاع المرأة الفقيرة في بعض الدول العربية ، دراسة مقارنة (مصر - اليمن - تونس - المغرب) المؤتمر العربي حول المرأة الفقيرة ، الدار البيضاء ٢٠-٢٣ مارس ٢٠٠١ ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٢ ص ٢١ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز الأبحاث والدراسات السكانية ، وضع المرأة والرجل في مصر ، الكتاب الإحصائي السنوي ، القاهرة يناير ٢٠٠٤ .
- ٩ - شكرى ، علياء ، المرأة في الريف والحضر ، القاهرة ، مطبعة العمرانية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٦ .
- ١٠ - عبد الجواد ، إنعام وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية : التقرير النظري ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٥ .
- ١١ - المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .
- ١٢ - شكرى ، علياء ، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع ، القاهرة ، مركز البحوث الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٤ .
- ١٣ - الفرجاني ، نادر ، عمل الأطفال في البلدان النامية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، بدون ناشر ، ص ٩ .
- ١٤ - شكرى ، علياء ، المرأة في الريف والحضر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ .
- ١٥ - زيتون ، محيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٧ .
- ١٦ - المرجع السابق ، ص ١٧٧ .
- ١٧ - شكرى ، علياء ، المرأة في الريف والحضر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

١٨ - رافع ، علياء ، نظرة تحليلية إلى قيمة العمل المنتج في القرية المصرية ، ندوة المسألة الفلاحية والزراعية في مصر ، ٢٨-٢٩ أبريل ١٩٩٩ ، القاهرة ، مركز البحوث العربية والإفريقية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧٢-٢٨٢ .

١٩ - وضع المرأة والرجل في مصر ، الكتاب الإحصائي السنوي ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٤ ، ص ٦٣ .

٢٠ - عبد الجواد ، إنعام ، خصائص الأسر المعيشية وأوضاعها في قرى البحث في محمود عودة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥١ .

٢١ - ليلة ، على ، احتياجات النخل في مصر في القطاع الريفي ، المجلد الثاني ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٦ ، ص ٢٣ .

٢٢ - هذه النسب مأخوذة من جدول رقم (٢) التوزيع النسبي للسكان ١٠ سنوات فاكثر حسب الحالة التعليمية والنوع حسب تعداد ١٩٩٦ ، في إنعام عبد الجواد وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، التقرير النظري ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٠ .

٢٣ - المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

٢٤ - عثمان ، ماجد وآخرون ، السكان وقوة العمل في مصر ، الاتجاهات والتشابكات والآفاق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ميريث للنشر والمعلومات ، ٢٠٠٢ .

٢٥ - مأخوذ من جدول (٤) الحالة العملية والنوع حسب تعداد ١٩٩٦ ، إنعام عبد الجواد وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٦ .

٢٦ - عثمان ، ماجد وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

٢٧ - كامل السيد ، مصطفى وآخرون ، ماذا جرى في الريف المصري ، قضايا التنمية العدد ٢٠ ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ٢٠٠١ ، ص ٨ .

٢٨ - عثمان ، ماجد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

٢٩ - انظر من هذه الدراسات : ليلة ، على ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ وأيضاً إنعام عبد الجواد ، خصائص الأسر المعيشية وأوضاعها في قرى البحث ، في محمود عودة وآخرون ، مستقبل القرية المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٧ .

٣٠ - المرأة في مصر ، التقرير الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٠ .

٣١ - المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٣٢ - عبد الجواد ، إنعام ، المرأة ربة الأسرة ، في محمود عودة وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٩ .

٣٣ - لمزيد من التفصيل حول العمل المنزلي وغير المنزلي للمرأة الريفية ، انظر : كشك ، حسنين ، في إنعام عبد الجواد وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٤-٢٠٥ .

٣٤ - حليم ، نادية وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠ .

٣٥ - المرجع السابق ، ص ٦٤ .

الفصل الرابع*

عمل المرأة الريفية بين المؤثرات الثقافية والضرورة الاقتصادية

من الصعوبة أن نحدد إسهامات أو مشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة الاقتصادية دون الاحتكام إلى الواقع ، ورصد جهودها فى العمل ، إذ إن الإحصاءات الرسمية والمسوح السكانية لم تفصح إلا عن جزء محدود من موقفها من العمل ، ويتأكد لنا ذلك من قراءة تعداد سنة ١٩٩٦ والذي يظهر أن نسبة الملتحقات بالنشاط الاقتصادى فى الريف المصرى قد بلغت ٧٥٪ من إجمالى سكان المجتمع ، كما يفصح التعداد ذاته عن أن مشاركة الإناث تركزت فى بعض القطاعات التقليدية ذات الأجور المتدنية كخدمة المجتمع العامة والزراعة والصيد ، بيد أن الواقع قد يفصح عن جهود مضنية تبذلها النساء الريفيات فى إطار الوحدات المعيشية ، وتجاوزتها أدوات القياس المستخدمة فى المسوح السكانية وذلك لتركيز هذه المسوح على مفهوم العمل الذى يتم فى إطار مؤسسى ، وفى هذا السياق تغفل هذه المسوح الجهود المتباينة للمرأة الريفية والتي تؤدى فى إطار الوحدات المعيشية لإنتاج قيم الاستخدام ، ولإسهام فى دفع عجلة الحياة اليومية بالقرية .

وترجع العديد من الدراسات الأنثروبولوجية ضعف مشاركة النساء الريفيات واختفاء حجم المشاركة الحقيقى من الإحصاءات إلى العوامل الثقافية ،

* كتب هذا الفصل الدكتور كامل عبد المالك ، خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

باعتبارها مسئولة عن حصار المرأة فى حركتها على أرض الواقع ، وتحجيم أدوارها فى الأعمال المنزلية أو البسيطة بالحقل والزراعة أو فى الأعمال المتدنية ، والتي يأنف الذكور من أدائها ، ويفسحون المجال لها فى الأعمال التى ليس لها عائد نقدى . إلا أن العامل الثقافى وحده لا يكفى ليكون مبررا لذلك الحصار فالأمر يتطلب رؤية هذه المشكلة فى سياقها المتعدد الأبعاد - والذى يعد البعد الثقافى واحدا منها - بالإضافة إلى أبعاد أخرى مثل طبيعة النشاط الاقتصادى بالقرية ، وفرص العمل المتاحة ، وسوق العمل ، وأساليب تحديد الأجر ، وغير ذلك من المتغيرات التى تتعلق بالمرأة ذاتها كمستوى التعليم ، والمستوى الطبقي ، والظروف الاقتصادية للأسرة ، والمرحلة العمرية للمرأة .

فقد لوحظ أن المحاذير الثقافية ليست كيانا جامدا فى كل الظروف والأحوال ، فقد تتسم بالمرونة العالية - على سبيل المثال لا الحصر - إذا كانت الأسرة التى تنتمى إليها المرأة فى حاجة إلى جهودها المأجورة لدى الغير ، فالثقافة ليست أداة جامدة بل إنها تساعد أفراد المجتمع على استيعاب المتغيرات الماثلة على أرض الواقع ، وبدون ذلك تصبح الثقافة معوقا للتنمية ، ويتجاوزها الأفراد فى مسلكهم فى الحياة اليومية ، ويبحثون لأنفسهم عن بدائل أكثر مرونة لتساعدهم على استمرار الحياة .

ويلاحظ أن سياق التخلف الذى يصنع وجه الحياة بالقرية المصرية ينطوى على العديد من التناقضات التى تحاصر المرأة الريفية فى ظل سوق العمل غير المنظم ، وفرص محدودة وموسمية للعمل ، وصور معيارية للأدوار وللإنجاز ، وفى هذا السياق يصبح الاحتكام للواقع من الأمور المهمة للكشف عن إسهامات النساء الريفيات . وعلى هذا سوف يتناول هذا الفصل بالتحليل البيانات التى تم الحصول عليها من قرى الدراسة للكشف عن موقف المرأة من العمل فى ظل هذه التناقضات ، وذلك من خلال العناصر التالية :

- ١ - موقف المجتمع الريفي من عمل المرأة .
- ٢ - الموقف من العمل عند بدايته .
- ٣ - موقف المرأة وأسررتها من عملها .
- ٤ - ملامح التمييز بين الذكور والإناث في سوق العمل بالقرية .
- ٥ - الأعمال التي لا تؤديها المرأة الريفية ، وطبيعة هذه الأعمال .

١ - الموقف من عمل المرأة عامة

أوضحت بيانات الدراسة أن موقف المجتمع من عمل المرأة عامة يتشكل طبقاً للعديد من العوامل الثقافية وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، وتنطوي تلك العوامل على أسباب عديدة قد تكون مستعارة من سياقات اجتماعية أو اقتصادية أو نابعة من الثقافة التقليدية المتوارثة .

فقد كشفت البيانات الكمية عن اتجاه الغالبية العظمى من مفردات العينة نحو الموافقة على خروج المرأة للعمل (٢٨٨٥ مفردة بنسبة ٩٢٫٤٪) ، مما يعكس ارتفاع الوعي بين الإناث بحقوقهن في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على الريف عامة وعلى أوضاع المرأة فيه خاصة ، وترتفع هذه النسبة قليلاً في الوجه القبلي عن الوجه البحري (٩٤٫٢٪ ، ٩٢٫٤٪ على التوالي) .

وعن أسباب الموافقة على عمل المرأة من وجهة نظر أفراد العينة ، أتى السبب الخاص بمواجهة نفقات المعيشة ٨٤٫٤٪ في مقدمة هذه الأسباب . وجاء بعده وبفارق كبير السبب الخاص بأن العمل يجعل المرأة تعتمد على نفسها (١٨٫٩٪) وأن العمل يكسبها خبرات اجتماعية جديدة ، ثم يأتي بعد ذلك وبنسب صغيرة الأسباب التي ترى أن العمل يفيد المرأة في إدارة شئون منزلها ، وحسن رعاية أسررتها وأنه يعضد مكانتها داخل الأسرة ، ولا يختلف الأمر كثيراً في الوجه البحري عن الوجه القبلي كما هو موضح بجدول (١) .

جدول (١)

أسباب الموافقة على عمل المرأة

الأسباب	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المساعدة فى مواجهة نفقات المعيشة	١٣٦٩	٨٢٫٦	١٠٠٧٧	٨٧٫٧	٢٤٤٦	٨٤٫٨		
يجعل المرأة تعتمد على نفسها	٢٨٢	٢٣٫١	١٦٣	١٣٫٣	٥٤٥	١٨٫٩		
يعطى المرأة خبرات اجتماعية	٢٦٣	١٥٫٩	٨٩	٧٫٢	٣٥٢	١٢٫٢		
يفيد فى إدارتها لشئون المنزل وأسرتها	١٣٩	٨٫٤	٥٧	٤٫٦	١٩٦	٦٫٨		
يجعل للمرأة كلمة فى شئون المنزل	١٠٢	٦٫٢	٤٥	٣٫٧	١٤٧	٥٫١		
أخرى	٤٣	٣٫٦	١٥	١٫٢	٥٨	٢٫٠		
المجموع	١٦٥٧	—	١٢٢٨	—	٢٨٨٥	—		

ولا يختلف الأمر كثيرا على مستوى البيانات الكيفية على مستوى الحالات المختارة لدراسة الحالة بالوجه البحرى ، والوجه القبلى . حيث اتجهت الغالبية العظمى نحو الموافقة على خروج المرأة لنفس الأسباب التى أشارت إليها البيانات الكمية ، أضيفت إليها أسباب أخرى تشير فى مجملها إلى أن عمل المرأة يحقق لها الحماية ولأولادها خاصة فى حالات الطلاق أو مع وفاة رب الأسرة ، هذا إلى جانب أن العمل يعطى للمرأة قيمة ، ويعد تعصيذا لذاتها ، ويحقق لها الاستقلالية ، ويلبى مطالبها المادية والمعنوية ، ويكسبها خبرات متنوعة خلال احتكاكها وعلاقاتها فى العمل خاصة إذا ما كانت حاصلة على قدر لا بأس به من التعليم . وقد عبرت الحالات عن ذلك فيما يلى :

تقول إحدى المبحوثات : "أنا موافقة بشأن الواحدة تجيب فلوس والرجل ما يتحكمش فيها ، يعنى يبقى لها كلمة فى البيت لما يكون لها دخل موش حقيقى خايفة من غدر الزوج والزمن" .

وتقول مبحوثة ثانية : "أنا موافقة على شغل الستات لأن الست لازم تتثقف ويكون لها دور فى الحياة وعارفة إيه اللى حوالها . بشأن الست اللى قاعدة فى البيت بتكون محبوسة إنما فى الشغل باتكلم أنا وأصحابى ونعرف إيه اللى يحصل فى الدنيا" .

وتؤكد مبحوثة ثالثة بقولها : "يعنى الواحدة تتعلم وفى الآخر تصيغ ده كله وتقعده فى البيت ، ما كان من الأول ولا تتعلم ولا تدخل مدارس ولا تتعب نفسها ، لكن ما دام راحت مدرسة وأتعلمت وتعبت لازم تشتغل وتحقق ذاتها وتعرف الدنيا ماشية إزاي ، ويكون للواحدة قيمة وسط الناس ومكانة فى المجتمع وتعرف تربي أولادها على الطريقة الصحيحة" .

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من موافقة غالبية المبحوثات على عمل المرأة بصفة عامة إلا أن أسباب الموافقة توضح بجلاء أن رؤى المبحوثات لا تعبر عن حقوقهن الأصلية فى الخروج للعمل ، حيث تعكس البيانات الكمية والكيفية العديد من الإسقاطات التى تبين أن العوامل الثقافية تتداخل وتتوارى خلف الجوانب الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى تظهر فى شكل تبريرات نتيجة لظروف اجتماعية أو ضغوط اقتصادية ، ومع هذه التبريرات فإن هذا لا يعنى عدم وجود العوامل الثقافية ولكنها تشكل فى الواقع الجانب الأكبر من الاتجاهات .

ولعل ما سبق يفسر الرؤية الخاصة بالربط بين التعليم والعمل . فكلاهما حق مكفول يعضد الحق الأول - التعليم - الفرص ومجالات الاختيار فى الحق الثانى (العمل) . ولا تقتصر رؤية النساء على تلك الصلة وإنما تعدتها إلى أن تحقيق الذات ومعرفة العالم المحيط واكتساب الخبرات والمكانة الاجتماعية لا تتسنى إلا بالتعليم . وهذه الرؤية وإن كانت تنطوى على أساس صادق - وخاصة أن أسلوب التشغيل أو الإلحاق بالعمل ارتبط بالتعليم دائما فى مصر وفى القطاع الرسمى بها تحديداً - فمازال تعليم الإناث دون المستوى داخل الريف المصرى لارتباط ذلك بعوامل ثقافية مازالت سائدة فى كافة أرجائه .

ويشكل انخفاض المستوى التعليمى وارتفاع معدلات الأمية بين الإناث فى الريف عائقا أمام النساء فى سوق العمل مقارنة بالمستوى التعليمى للذكور بالقرية ، حيث تشير بيانات تعداد ١٩٩٦ إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث إلى

٦٣٣٪ وانخفاضها بين الذكور إلى ٣٦٤٪ . وتتسق هذه البيانات مع ما أظهرته الدراسة الميدانية في البحث الراهن ، حيث بلغت نسبة الأمية على مستوى عينة الدراسة ٤٩٤٪ (وترتفع هذه النسبة في الوجه القبلي لتصل إلى ٦٧١٪ ، مقابل ٣٥٩٪ في الوجه البحري) بينما كانت بين من يعملن من النساء في المهن الدنيا بعينة الدراسة ٣٨٦٪ ، في حين كانت بين ربات الأسر ٥٦٧٪ وهى مهن لا تتطلب قدراً كبيراً من التعليم ، ومن ثم جاءت المهن الدنيا من نصيب النساء والأميات بالريف وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

جدول (٢)

العلاقة بين التعليم ومهن أفراد العينة

المهنة	التعليم		أمية		أقل من متوسط		متوسط		جامعى فأعلى		الجملة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
مهن بنيا	٥٨٨	٢٨٦	١٥٦	٤٥٠	٣٠٨	٣١٥	٢٧	١١٣	١٠٧٩	٢٤٩	
مهن متوسطة	-	-	٢	٦	٣١٨	٣٢٥	٨	٣٤	٣٢٨	١٠٦	
مهن فنية عليا	-	-	-	-	١١١	١١٣	١٧٣	٧٢٧	٢٨٤	٩٢	
صاحبة مشروع	٧٢	٤٧	٢٥	٧٢	٣٢	٣٣	٣	١٣	١٣٢	٤٣	
ربة منزل	٨٦٤	٥٦٧	١٦٤	٤٧٣	٢١٠	٢١٥	٢٧	١١٣	١٢٦٥	٤١٠	
عدد المستجيبين	١٥٢٤	١٠٠	٣٤٧	١٠٠	٩٧٩	١٠٠	٢٣٨	١٠٠	٣٠٨٨	١٠٠	

وما يدعم ذلك أن بيانات الدراسة الراهنة قد كشفت أيضا عن أن غالبية من وافقن على خروج المرأة للعمل للمساعدة في مواجهة نفقات المعيشة كن من الأميات (٩٣١٪) وممن يقعن في فئة الدخل أقل من ٢٠٠ جنيه شهرياً وبالتالي يسهل التأثير عليهن بما هو شائع من ثقافة في المجتمع . وقد أكدت البيانات الكمية أيضا أن غالبية المتعللمات كن من الحاصلات على الشهادة المتوسطة بتخصصاتها المختلفة حيث بلغت نسبتهن ٢٦٥٪ على مستوى إجمالى العينة . وقد يرجع ذلك لسوء الأحوال الاقتصادية مع انخفاض الوعى لدى الأسر بأهمية تعليم الإناث وتفضيل تعليم الذكور عليهن . هذا وقد انعكس ذلك المستوى

التعليمى المنخفض على مستوى تطلعات المرأة الريفية وطموحها ورؤيتها لمكانتها وفقاً للاوضاع السائدة والقبول بنوعية الأعمال المتاحة لها ، والتي غالباً ما تكون فى الأعمال الزراعية أو بقطاع الخدمات أو ترتبط بالاقتصاد المعيشى . وهذا ما يؤكد القول التالى : "احنا واخدين مؤهلات متوسطة ماعدناش تطلعات ولا يعنى حنقول إن احنا عايزين نبقى حاجة" .

وبالنسبة لمن لم يوافقن من مفردات العينة على عمل المرأة فقد تمثلت أسباب عدم الموافقة فى أن عمل المرأة يؤثر سلباً على تربية الأبناء ورعاية الأسرة وأجاب بذلك ما يقترب من النصف على المستوى الإجمالى ، وأن العمل مرهق بالنسبة للمرأة خاصة أنها تقوم بأعبائها المنزلية وأجاب بذلك أكثر من ثلث من لم يوافقن على عمل المرأة ، وارتفعت نسبة هؤلاء إلى ٤٠.٢٪ فى الوجه البحرى مقابل ٣٢.٧٪ فى الوجه القبلى ، وكانت هناك أسباب أخرى أشارت إليها مفردات العينة دار معظمها حول أن العمل عيب للمرأة ، أو أنها (المرأة) للمنزل فقط ، وأنه من العيب على المرأة أن تعمل مع الرجال ، كما يجب عليها إفساح مجال العمل للرجال فقد يكون هناك عائل للأسرة ... إلخ .

جدول (٣)

أسباب عدم الموافقة على عمل المرأة

الأسباب	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يؤثر سلباً على الأسرة (الزوج والأولاد)	٥٢	٥١	٤٧	٤٦	٩٩	٩٩	٨٤	٨٤
العمل داخل البيت وخارجه متعب جداً	٤١	٤٠.٢	٣٣	٣٢.٧	٧٤	٧٤	٣٦	٣٦
الأجر منخفض ولا يتناسب مع غلاء الأسعار	٦	٥.٩	٧	٦.٩	١٣	١٣	٦	٦
علاقات العمل سيئة وتتعبنى نفسياً	٤	٣.٩	٦	٥.٩	١٠	١٠	٤	٤
أخرى	٣٠	٢٩.٦	٢٢	٢١.٨	٤٢	٤٢	٢٠	٢٠
عدد المستجيبين	١٠٢	—	١٠١	—	٢٠٣	—	—	—

وأكدت البيانات الكيفية على ما سبق . وهذا ما يوضحه القول التالى

لإحدى المبحوثات "أنا بقول أن الموظفين يقعدوا من العمل عند سن ٣٥ أو ٤٠ سنة ويخدوا نصف المرتب علشان يسيبوا فرص للشباب . وكمان أنا رافضة فكرة الاختلاط علشان بيعمل مشاكل كبيرة ، وكمان الستات خلقت للبيت وللأسرة ، والشغل بيأثر على الأولاد والبيت" .

وتقول مبحوثة أخرى "أنا موش موافقة على عمل المرأة إلا فى حالة الاحتياج فقط لأن الست شغلها الأهم فى البيت ووسط عيالها ، لأن الشغل موش هيقول لها حاجة غير الناحية المادية" .

ويتضح مما سبق أن المرأة فى ريف مصر قد تؤرقها ضغوط الحاجة الاقتصادية ومسئولياتها فى إدارة شئون حياتها الخاصة ورعاية أسرتها ، كما أن العمل بشكله الراهن لا يحقق لها الإشباع المطلوبة لأنه يتم فى ظروف غير مهيأة .

ولا يختلف الأمر كثيرا على مستوى البيانات الكمية والكيفية بين الوجه القبلى والوجه البحرى فيما يتعلق بالموقف من عمل المرأة عند بدايته ، أو حتى موقف الأسرة من عمل المرأة عما هو عليه فى هذه النقطة (الموقف من عمل المرأة عامة) . وهذا ما نوضحه فيما يلى :

٢ - الموقف من العمل عند بدء العمل

أما عن الموقف من عمل المرأة عند بدايته فقد أوضحت البيانات الكمية عن رضا وسعادة الغالبية منهن عن ذلك ، حيث أشارت إلى ذلك ١٦٤٤ مفردة بنسبة ٩٢٫٨٪ إلى رضائهن عن الخروج للعمل ، ولا يوجد أى فروق فى هذا بين الوجه البحرى ٩٢٫٢٪ والوجه القبلى ٩٢٫٧٪ . بينما أشارت ٧٢٫٢٪ من العينة إلى أنهن كن غير راضيات عند بداية عملهن ولا يختلف الأمر كثيرا فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ٧٢٫٢٪ ، ٦٨٪ . وانحصرت أهم الأسباب الخاصة بالرضا عن العمل عند بدايته فى : الحصول على دخل يساعد فى المعيشة ٧٠٫٦٪ ، وكان التفاوت ملحوظا فيما بين الوجه البحرى والوجه القبلى ٧٢٫١٪ ، ٦٨٫٨٪ على

التوالى . تلى ذلك نسبة من رأين أن العمل يساعد على تحقيق ذات المرأة (٢٣٥٪) ، وكان الاختلاف طفيفا للغاية فيما يتعلق بهذه النسبة فيما بين الوجه البحرى ٢٣٣٪ والوجه القبلى ٢٤١٪ . أما من رأين أن العمل يساعد فى الحصول على مكانة اجتماعية فبلغت نسبتهم ١٤١٪ على المستوى الإجمالى ، وكانت هذه النسبة على مستوى الوجه البحرى ١٣٦٪ وارتفعت قليلا إلى ١٥٧٪ فى الوجه القبلى ، ويوضح هذا ارتفاع درجة الوعى لدى نساء الوجه القبلى فى الوقت الراهن خاصة مع التغيرات الاجتماعية التى طرأت على محافظات الوجه القبلى عامة والريف منها خاصة ، ويؤكد ما سبق على ارتفاع نسبة من رأين أن العمل يعطى خبرات للمرأة .

أما من رأين أن العمل يساعد فى تحقيق درجة من الاستقلال المالى فقد بلغت نسبتهم فى الوجه البحرى ١١١٪ مقابل ٧٩٪ فى الوجه القبلى ، وهذا ما يوضحه جدول (٤) .

جدول (٤)

(أسباب الرضا عن العمل عند بدايته)

الأسباب	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الحصول على نخل يساعد فى المعيشة	٩٣٢	٧٣١	٢٢٨	٦١٨	١١٦٠	٧٠٦		
لتحقيق الذات	٢٩٧	٢٣٣	٨٩	٢٤١	٣٨٦	٢٣٥		
الحصول على مكانة اجتماعية	١٧٤	١٣٦	٥٨	١٥٧	٢٣٢	١٤١		
العمل يعطى خبرة للمرأة	١٧٠	١٣٣	٥٠	١٣٦	٢٢٠	١٣٤		
تحقيق درجة من الاستقلال المالى	١٤٢	١١١	٢٩	٧٩	١٧١	١٠٤		
أخرى	٧٣	٥٧	٢٢	٦٠	٩٥	٥٨		
عدد المستجيبين	١٢٧٥	—	٣٦٩	—	١٦٤٤	—		

وأكدت البيانات الكيفية على ما سبق ، حيث أشارت غالبية المبحوثات إلى رضائهن عن العمل عند بدايته ، وأرجعن ذلك لنفس الأسباب السابقة والتى تبين وجود العديد من العوامل الثقافية المؤثرة على جوانب الحياة الاجتماعية

والاقتصادية فى الريف وبالتالي على عمل المرأة ، هذا إلى جانب أسباب أخرى منها أن الغالبية كن يعملن فى القطاع الحكومى - وطالما كان العمل فى هذا القطاع مفضلاً لدى الغالبية من أبناء المجتمع المصرى بصفة عامة والتراث الثقافى يؤكد ذلك ، وفى ذات الوقت كانت هذه الأعمال بنفس القرى التى يقمن بها ، وهذا من شأنه ألا يؤثر على أنوارهن تجاه أسرهن فيساعدهن على القيام بشئونهن المنزلية ، وذلك يوضح ثقل المهام الملقاة على عاتق المرأة الريفية فى ظل ازدواجية المعايير التى تخلفها العوامل الثقافية السائدة (على النحو الذى توضحه آراء المبحوثات فى هذه النقطة) ، بينما اتجهت آراء المبحوثات إلى أن رضاعهن عن العمل عند بدايته كان راجعاً للنتائج الإيجابية التى ترتبت على التحاقهن بالعمل ، خاصة وأنهن كن يعشن فى ظروف اجتماعية ونفسية قاسية بسبب قسوة العادات والتقاليد التى ألزمتهم بالأعمال المنزلية وما يتصل بها من مشكلات أو راجعة لمشكلات كالطلاق أو عدم وجود عائل لهن .

وهذه بعض آراء المبحوثات التى توضح ذلك :

- تقول إحدى المبحوثات : "أنا كنت مبسوطة عشان هشتغل خصوصاً إن الشغل ده فى الحكومة وكمان فى نفس البلد وأقدر أروح بيتى بسرعة وأجهز المطلوب منى فى البيت على ما جوزى يرجع من الشغل ، وبعدين أهو حاجة تشتغل وقت فراغى بدل قعدة الحريم والقيـل والقال" .
- وتقول مبحوثة أخرى : "ظروفى صعبة بسبب الطلاق وقعدتى فى البيت خلت حالتى النفسية وحشة قوى لأننى كنت بحس إنى ذليلة وكنت حاسة إنى لازم أكون مسئولة عن نفسى وعن بيتى" .

وتعكس هذه الأقوال حالة الحصار والمعاناة التى تعيشها بعض نساء القرية وحاجتهن الماسة إلى العمل بالرغم مما يلقيه ذلك عليهن من تبعات نفسية واجتماعية ، وبشكل خاص الإناث المطلقات أو اللاتى ليس لهن عائل لأسرهن فخروجهن إلى العمل يصبح ضرورة تملئها ظروفهن حتى وإن ترتب على ذلك عدم

رضا المجتمع الذى يعيش فيه . وعلى الجانب الآخر فقد أبدت نسبة ضئيلة ممن شملتهن الدراسة عدم رضائهن عن العمل ، وتعكس مبررات عدم الرضا وعيهن بأن العمل يؤثر سلباً على رعاية الأسرة وشئون الحياة المنزلية والتي تعد مسئولية الإناث فيها شيئاً أساسياً فى الأسرة المصرية عامة وفى الريف بشكل خاص .

بالإضافة إلى عوامل أخرى أشارت إليها المبحوثات بررن من خلالها عدم الرضا ، ومنها ظروف العمل الصعبة ، وكذلك فقدان الحماية الاجتماعية ، والقانونية ، وانخفاض الأجور ، والعبء المضمن فى العمل .

وقد يرجع ذلك إلى أن المرأة لم تهيأ لهذا الدور أو للعمل خارج نطاق الأسرة وانصب الاهتمام على دورها داخل الأسرة ، وهذا ما أشارت إليه نسبة ضئيلة من العينة بلغت ١٩٪ حينما ذهبت إلى أن عدم الرضا عن العمل عند بدايته كان راجعاً إلى عدة أسباب أهمها أن العمل ليس للإناث ، وأن عملهن منبذ ثقافياً واجتماعياً (عار) ، وهذا ما يوضحه الجدول التالى .

جدول (٥)

أسباب عدم الرضا عن العمل عند بدايته

الأسباب	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الإرهاق والتعب	٦٧	٦٦,٣	١٧	٦٣	٨٤	٦٥,٦		
التقصير نحو أفراد الأسرة وشئون المنزل	١٧	١٦,٨	٨	٢٩,٦	٢٥	١٩,٥		
انخفاض الأجور	١٧	١٦,٨	٣	١١,١	٢	١٥,٦		
مضايقات زملاء العمل	٢	٢	٠	٠	٢	١,٦		
أخــــرى	٢٢	٢١,٨	٣	١١,١	٢٥	١٩,٥		
عدد المستجيبين	١٠١	—	٢٧	—	١٢٨	—		

وهذا ما أكدته إحدى الدراسات (عن القيم الثقافية وعمل النساء فى الريف المصرى) والتي أجريت على عدد من قرى الوجه البحرى والوجه القبلى . حينما أشارت إلى أن كثيراً من النساء فى الريف يمتنعن من الخروج للعمل على اعتبار

أنه يمثل عيباً أو عاراً "shameful" للأسر التي تخرج منها هذه النساء^(٣) .
أما على مستوى البيانات الكيفية فكان عدم الرضاء عن العمل عند بدايته
راجعا إلى عدم وجود الحماية الاجتماعية في العمل ، فالغالبية من النساء يعملن
بعقود مؤقتة في العديد من المنشآت ومن الممكن الاستغناء عنهن في أى وقت ،
هذا إلى جانب تدنى الأجور وظروف العمل الذى يعملن به .

تقول إحدى المبحوثات : "موش راضيين لأن العمل بعقد وليس له أى
ضمانات ويمكن نترفتوا في أى وقت ومفيش إجازات حتى المرضى بيتخصم
ومفيش قبض باستمرار وفيه تكس في العمل" .

يتضح مما سبق أن المرأة الريفية في مصر مازالت تعيش - كما أشرنا -
في إطار من المتناقضات ، فالعوامل الثقافية التقليدية مازالت تشغل حيزا كبيرا
في تنظيم شئون حياتها ، وتفرض عليها الكثير من التحريمات الثقافية التي تقلل
من شأنها وتضع القيود أمام حركتها نحو العمل ، وحتى إذا خرجت فإنها تعمل
بوظائف ومهن شاقة ذات أجر منخفض ، مما يؤكد أنها خارج نطاق الحماية
الاجتماعية .

وهذا ما أكدته إحدى الدراسات أيضا حينما أشارت إلى أن برامج التغير
الهيكلى التي شهدتها الكثير من البلدان النامية بداية من ثمانينيات القرن
العشرين قد أدت إلى الاستغناء عن الكثير من العمالة ، وخاصة من النساء في
القطاع العام ، وأيضا في المنشآت الخاصة ، وأسهمت عولة الاقتصاد بالإضافة
لما تقدم في ظهور ما يسمى بتأنيث الفقر وتعميق ظاهرة التمييز على أساس
النوع Gender Inequality ، كما تدهورت ظروف وشروط العمل ، وانتشرت
ظاهرة العمل في بيئة غير آمنة وخاصة في القطاع غير الرسمي والزراعة التي
تعمل فيها النساء بصورة كبيرة ، وأضحى النساء أكثر عرضة للطرد بل كن أول
من فقدن وظائفهن خاصة في الدول التي شهدت تحولات اقتصادية^(٤) .

٣ - موقف الأسرة من عمل المرأة

كشفت البيانات الكمية عن أن هناك ٨٥٫٤٪ من إجمالى العينة رأت أن الأسرة لم تبد أى اعتراض على عمل المرأة مقابل ١٤٫٦٪ أشارت إلى اعتراض الأسرة على ذلك ، وهى نسبة ضئيلة قياسا إلى نسبة الأسر التى لا تعترض على عمل المرأة . وفيما يتعلق بموقف الأسرة الراض لخروج المرأة للعمل على مستوى الأقاليم كانت نسبة من رأين ذلك فى الوجه البحرى ١٥٫٨٪ مقابل ١٠٫٤٪ فى الوجه القبلى ، وقد يرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية غير المواتية للكثير من الأسر فى الوجه القبلى ويدعم ذلك ما أشارت إليه الدراسة الراهنة فى النقطتين الأولى والثانية من هذا الفصل من قبول كثير من الأسر فى الوقت الراهن خروج النساء للعمل لأجل المساعدة فى نفقات المعيشة لغلاء الأسعار وانخفاض الأجور ، وهذا ما أشارت إليه الدراسة - فى أكثر من موضع - بأنه نوع من التبريرات الثقافية للضغوط الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالاعتراض على خروج المرأة للعمل ، أشارت الدراسة إلى أن الزوج كان فى مقدمة الرافضين (من بين أفراد الأسرة) لخروج الزوجة للعمل بنسبة ٣٤٪ على مستوى إجمالى العينة ، منهم ٣٣٪ فى الوجه البحرى مقابل ٣٩٪ فى الوجه القبلى . وجاء بعد ذلك الإخوة الذكور بنسبة قدرها ٢٨٫٢٪ وكان التفاوت طفيفا فى تلك النسبة فيما بين الوجه البحرى والوجه القبلى (٢٨٪ ، ٢٩٫٣٪ على التوالى) . يلي ذلك الأب بنسبة ٢٢٪ ، ويتفق فى ذلك كل من الوجه البحرى والقبلى . وأتت الأم بعد ذلك بنسبة ١٢٫٧٪ . وإذا كانت نسبة الأمهات اللاتى رفضن عمل بناتهن فى الوجه البحرى أكبر منها فى الوجه القبلى (١٣٫٨٪ ، ٧٫٣٪ على التوالى) فإن هذا لا يعنى وجود قدر من الوعى فى إقليم عنه فى الآخر أو العكس بقدر ما يوضح أثر الأوضاع الاقتصادية - على نحو ما أكدته هذا الفصل فيما سبق - فى أحد الأقاليم عنه فى إقليم آخر ، خلف تتوارى العوامل الثقافية خلف كل ذلك أو العكس .

ويُدعم ما سبق أيضا أن الأقارب الذين أتوا في المرتبة الخامسة بين أفراد الأسرة الراضين لعمل المرأة والذين كانت نسبتهن ٨٩٪ على المستوى الإجمالي كانت نسبتهن في الوجه القبلي أعلى وبشكل ملحوظ عنها في الوجه البحري (١٩٥٪ ، ١٩٩٪ على التوالي) ويحمل الرفض في طياته الخوف على المرأة من الخروج إلى العمل ووقوعها ضحية للإحساس بالظروف غير المهيأة التي يمكن أن تعمل فيها .

جدول (٦)
موقف الأسرة من عمل المرأة

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الأب	٤٨	٢٢	٩	٢٢	٥٧	٢٢	٢٢	٢٢
الأم	٣٠	١٣	٣	٧	٣٢	١٢	١٢	١٢
الزوج	٧٢	٣٣	١٦	٣٩	٨٨	٣٤	٣٤	٣٤
أحد الأبناء	١٦	٧	٣	٧	١٩	٧	٧	٧
الإخوة الذكور	٦١	٢٨	١٢	٢٩	٧٣	٢٨	٢٨	٢٨
الأخوات	٥	٢	١	٢	٦	٢	٢	٢
أحد الأقارب	١٥	٦	٨	١٩	٢٣	٨	٨	٨
عدد المستجيبين	٢١٨		٤١		٢٥٩			

وكانت أهم أسباب عدم موافقة الأسرة على خروج المرأة للعمل تتمثل في أن المرأة للبيت فقط بنسبة ٤٤٪ على مستوى إجمالي العينة ، وبلغت نسبة من أشاروا لهذا السبب في الوجه البحري ٤٧٪ مقابل ٢٦٪ في الوجه القبلي ، يلي ذلك أن عمل المرأة عيب ٢٦٪ ، وارتفعت نسبة من رأوا ذلك في الوجه القبلي عنها في الوجه البحري ٤٣٪ ، ٢٢٪ على التوالي ، ويلي ذلك اعتبار أن الاختلاط بالرجال ضار أخلاقيا بنسبة ١٢٪ وكانت غالبية من رأوا ذلك في الوجه البحري بنسبة ١٣٪ ، وفي الوجه القبلي ٩٪ ، وكانت هناك استجابات أخرى أشارت إليها مفردات العينة تمثلت في ضرورة تفرغ المرأة

لرعاية أسرتهما (الزوج والأبناء) ، أو لضعف الأجر الذى تتقاضاه وليست هناك فروق فيما بين الوجهين .

جدول (٧)

اسباب عدم موافقة الأسرة على خروج المرأة للعمل

الاسباب	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المرأة للبيت فقط	١٠٣	٤٧,٢	١١	٢٦,٨	١١٤	٤٤		
الاختلاط بالرجال ضار أخلاقيا	٢٩	١٣,٣	٤	٩,٨	٣٣	١٢,٧		
عمل المرأة عيب	٥١	٢٣,٤	١٨	٤٣,٩	٦٩	٢٦,٦		
الأسرة مش محتاجة	١٤	٦,٤	٢	٤,٩	١٦	٦,٢		
أوقات العمل غير مناسبة	٢١	٩,٦	١	٢,٤	٢٢	٨,٥		
أخرى	٤٣	١٩,٧	٧	١٧,١	٥٠	١٩,٣		
عدد المستجيبين	٢١٨		٤١		٢٥٩			

وأكدت البيانات الكيفية على ما سبق ذكره ، حيث كان الأزواج فى مقدمة الراضين (من بين أفراد الأسرة) لعمل زوجاتهم ، وترجع أسباب رفضهم حسبما أشارت غالبية المبحوثات على مستوى الحالات المختارة إلى : بواعى الشرف والأخلاق ، أو أن العمل يؤثر فى رعايتهن لأسرهن والقيام بواجباتهن المنزلية ، وهى اعتبارات أوجدتها العوامل الثقافية السائدة . ورأت الغالبية أنه فى الوقت الذى وافق فيه العديد من الأزواج على عمل زوجاتهم فإن ذلك كان من أجل المساعدة فى مواجهة نفقات المعيشة ، والغالبية منهن يعملن فى المهن الدنيا حيث بلغت نسبتهن ٨٥,٧٪ وكان دخل أسرهن يقع فى فئة الدخل الأقل من ٢٠٠ جنيه شهريا .

والأمر الذى يمكن ملاحظته أيضا من الجدولين (٨) ، (٩) أن المتغيرات المتعلقة بأن العمل يعطى للمرأة الخبرات الاجتماعية ، ويعضد مكانتها داخل الأسرة ، ويجعلها تعتمد على ذاتها ، ويفيدها فى إدارتها لشئون منزلها قد أتت فى مرحلة تالية مما يؤكد ما انتهت إليه العديد من الدراسات التى ذهبت إلى أن

الثقافة السائدة قد تتيح للمرأة العمل فى بعض الأنشطة فى لحظة تاريخية معينة ، وتبرر ذلك بأنه استجابة لواقع اجتماعى واقتصادى متغير ، وتتوارى أمام ذلك المعوقات التى كانت تحظر عليها ذلك من قبل ، وهذا يوضح أوجه الاستغلال التى تتعرض لها المرأة الريفية ^(٥) .

ويأتى الأقارب بعد ذلك كرافضين لعمل المرأة لاعتبارات ثقافية ترتبط بالعب والكرامة . وتوضح ذلك إحدى المبحوثات بقولها : "خالى كان يقول انتى صغيرة وعيب تخرجى تشتغلى وتبيعى والناس تشوفك وتتكلّمى مع ده وده ، بس أنا قلت له حرام لما أنا ابقى قاعدة واسيب أمى تتعب وتشقى علشان تصرف علىّ وكمان هو ما بيدىناش حاجة" .

ويتأكد لنا هنا مرونة الثقافة فى الاستجابة للمتغيرات الماثلة على أرض الواقع ، وينعكس ذلك فى قبول النسبة الأكبر أو الغالبية العظمى من أفراد العينة لعمل المرأة بسبب الحاجة الاقتصادية بينما تخلف عن استيعاب هذه المتغيرات نسبة محدودة من أفراد الأسر التى شملتها الدراسة ، وظلت تؤرقهم المخاوف حول خروج المرأة إلى العمل وبعدها عن أنظارهم وتعرضها إلى مخاطر ذلك فى مجتمع القرية . فإن الأسباب الحقيقية لموافقتهم ترجع فى الأساس للاستفادة بالدخل من العمل فى توفير متطلبات الأسرة ونفقاتها ، وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية الزوجات اللائى وافق أزواجهن على خروجهن للعمل من أجل المساعدة فى مواجهة نفقات المعيشة كن ينتمين لربات المنزل ٨٩٪ ، وصاحبات المشروعات الصغيرة ٨٩ر٨٪ ، والمهن الدنيا ٨٥ر٧٪ ، والمهن المتوسطة ٧٩ر٣٪ ، وكان دخل أغلب تلك الفئات المهنية ينتمى إلى فئتين : الدخل الأقل من ٢٠٠ جنيه ، وفئة ٢٠٠-٤٠٠ جنيه شهريا حيث بلغت نسبة من يقعن فى هاتين الفئتين ٩٢ر٤٪ ، ٨٤ر٦٪ على التوالى . وتنتمى غالبية تلك الزوجات أيضا إلى الفئة الأقل حظا من التعليم (الأساسى) واللاتى يسهل بالتالى التأثير عليهن من خلال العوامل الثقافية السائدة (وهذا ما أشار إليه الفصل الراهن فى نقطة سابقة) . وما يوضحه الجدولان التاليان :

جدول (٨)

اسباب الموانعة على عمل المرأة طبقا للمهن المختلفة

المهنة	مهن دنيا	مهن متوسطة	فنية	طبية	صاحبة مشروع	دبسة منزل	الإجمالي
الاسباب	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك
المساعدة في مواجهة نفقات المعيشة	٨٨١	٨٥٧	٢٤٥	٧٩٣	١٧٦	٨٩٨	٨٩٠
يجعل المرأة كلمة في شئون المنزل	٥٣	٥٢	١٦	٥٣	٢٦	٤٨	٤٣
يجعل المرأة تعتمد على نفسها	٢٢١	٢١٥	٨٠	٢٥٩	٨٣	١٦٤	١٢١
يعطى المرأة خبرات اجتماعية	١٢١	١١٨	١٧	٢١٧	٧٤	٧٦	١٠٩
يفيد في إدارتها لشئون المنزل وأسرتها	٥٧	٥٥	٣٠	٩٧	٢٧	٦٣	٦٤
أخرى	٢١	٢٠	٦	١٩	١٨	١١	١١
مصادر المستجيبين	١٠٧٨	٢٠٩	٢٦٤	١٧٨	١١٥٦	٢٨٨٥	

جدول (٩)

العلاقة بين اسباب المواقفة على عمل المرأة ووقت الدخل

الاسباب	٢٠ من الدخل		٢٠٠ -		٤٠٠ -		١٠٠ فاكتر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المساعدة في مواجهة نفقات المعيشة	٨٧٧	٩٢٤	٩٣٢	٨٤٦	٤٤٠	٧٧,٥	١٩٧	٧٤,١	٢٤٤٦	٨٤,٨
يجعل للمرأة كلمة في شئون المنزل	٣٥	٣,٧	٥٧	٥,٣	٣٨	٦,٧	١٧	٦,٤	١٤٧	٥,١
يجعل المرأة تعتمد على نفسها	١٠٠	١٠,٥	١٩٨	١٨,٠	١٨٠	٣١,٧	٦٧	٢٥,٣	٥٤٥	١٨,٩
يعطي للمرأة خبرات اجتماعية	٥٧	٦,٠	١٢١	١١,٠	١٠٦	١٨,٧	٦٨	٢٥,٦	٣٥٢	١٢,٢
يقيد في إدارتها لشئون المنزل وأسرتها	٢٥	٢,٧	٧٦	٦,٩	٥٩	١٠,٤	٣١	٩,٨	١٩٦	٦,٨
أخرى	٣	٠,٣	٢٥	٢,٣	١٧	٣,٠	١٣	٤,٩	٥٨	٢,٠
عدد المستجيبين	٩٤٩		١١٠٢		٥٦٨		٢١٦		٢٨٨٥	

٤ - التمييز بين النساء والرجال فى سوق العمل

كشفت البيانات الكمية عن أن نسبة محدودة من العينة بلغت (٧٨٪) أشارت إلى وجود تمييز بين الرجال والنساء بالريف المصرى ، بينما لم تفصح استجابة الغالبية العظمى عن الإحساس بهذا التمييز ، ولا يعنى ذلك أن واقع القرية يشهد حالة من المساواة فى سوق العمل وفرص الحياة بين الذكور والإناث . فتأمل واقع المرأة الريفية والسياق الاجتماعى الذى تعيش فيه يفصح عن أشكال كثيرة من العلاقات التى تدعم فكرة قوامة الذكور على الإناث ، وتلعب التنشئة الاجتماعية المبكرة دورا مهما فى استدماج المرأة لهذه الفكرة فى عقلها ووعيها وقبولها والتعايش معها واعتبارها معيارا سلوكيا مفضلا ، ولا تجد فيه غضاضة فى أغلب الأحيان . والأكثر من ذلك أننا نجد المرأة الريفية تعيد إنتاج هذا النموذج عندما تصبح زوجة وأما وتعمقه فى أبنائها الذكور والإناث ، ويتبدى هنا دور الثقافة فى إحداث التآلف بين المتناقضات التى تحدث فى الواقع داخل نفوس الأفراد ، فالمرأة الريفية تشعر وكأن هذا التمييز هو حالة السواء الاجتماعى ، ومن ثم فهى لا ترفضه بشكل معلن ولا تبديه بشكل معلن حتى تستمر حياتها دون مشاكل ، ومن ثم تصبح إشكالية التمييز بين الذكور والإناث لا معنى لها عند المرأة الريفية ، كما نجدها أكثر وضوحا فى عقل الباحثين عنها لدى أفراد المجتمع الريفى .

وتتمثل أهم أنواع التمييز من وجهة نظر أفراد العينة كما يوضحه جدول (١٠) فى أن الأجور غير متساوية عن نفس العمل ٤٠.٥٪ ، وكان التمييز فيما يتعلق بهذا النوع مرتفعاً فى محافظات الوجه البحرى عنها فى محافظات الوجه القبلى (٤٥٪ مقابل ٢٢.٢٪ على التوالى) وترتفع نسبة من أشرن إلى ذلك فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ٤٥٪ ، ٢٢.٢٪ على التوالى ، ويلى ذلك مايتعلق بتحميل النساء أعباء أكثر من الرجال ٣٤٪ وكان هذا النوع من التمييز مرتفعاً أيضاً لدى محافظات الوجه البحرى عنها فى

الوجه القبلى (٣٥٤٪ مقابل ٢٩٦٪ على التوالى) .

وهناك نسبة قدرها ١٧٥٪ أشارت إلى عدة أشكال من التمييز لصالح الرجال ، من أبرزها تدنى الأعمال التى تسند للنساء ، وسوء معاملتهن أثناء العمل . وارتفعت تلك النسبة فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى بشكل ملحوظ (٣٣٣٪ ، ١٣١٪) على التوالى . وأخيرا أتى ذلك النوع الخاص بالانحياز لبعضعاملات دون وجه حق ١٢٧٪ وبرز ذلك فى الوجه القبلى ٢٥٩٪ مقابل ٩١٪ فى الوجه البحرى . ويتفق ما سبق ذكره مع ما انتهت إليه أيضا نتائج التقرير النهائى لعمالة المرأة الذى يصدره الجهاز المركزى، للتعبئة العامة والإحصاء ، حيث انتهى إلى أن أهم أنواع التمييز ضد المرأة فى المناطق الريفية هو ذلك الخاص بالأجور ٣٤٢٪ ، ويليه الخاص بنوع العمل المسند إلى المرأة ٢٨٪ ، ويتشابه هذان النوعان من التمييز ضد المرأة ، أى إسناد أعمال بعينها للمرأة تختلف عن تلك التى يقوم بها الذكور وهى فى الوقت ذاته نفس الأعمال التى تُقيم بأجر أقل من ذلك الذى يتقاضاه الرجل ^(١) .

جدول (١٠)

أشكال التمييز بين النساء والرجال فى العمل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الأجر غير متساوى عن نفس العمل (لصالح الرجال)	٤٥	٤٥	٦	٢٢٢	٥١	٤٠	٥١	٤٠
تحميل المرأة أعباء أكثر من الرجال	٣٥	٣٥	٨	٢٩٦	٤٣	٢٤١	٤٣	٢٤١
الانحياز لبعض العاملات دون وجه حق	٩	٩١	٧	٢٥٩	١٦	١٢٧	١٦	١٢٧
أخرى	١٣	١٣١	٩	٣٣٣	٢٢	١٧٥	٢٢	١٧٥
عدد المستجيبين	٩٩		٢٧		١٢٦			

ولا يختلف الأمر كثيرا على مستوى البيانات الكيفية والتى أوضحت أن التمييز بين الرجال والنساء يظهر بشكل واضح فى تفاوت الأجور ، وخاصة لن

يعملن فى القطاع الخاص داخل وخارج الريف (لا يختلف الأمر بين الوجه البحرى والوجه القبلى) .

وتشير إحدى المبحوثات إلى ذلك بقولها : "أجر الرجال أكبر من أجر الستات فى الشغل الخاص عشان الستات ما بيحتجوش للأجرة قوى" . ويتضح مما تقدم ذكره أثر المحددات الثقافية على اتجاهات النساء فى الريف المصرى حيث جعلتهن يتقبلن التمييز عن قناعة بل ويجدن ما يبررنه دون أن يشعرن بأثر ذلك على مكانتهن ووضعهن ، والحقيقة أن تلك الرؤى تعبر عن مفاهيم اقتصادية تستعيرها الثقافة الريفية التقليدية من سياق ثقافى مغاير لدواع وتبريرات مختلفة ، إلا أن تلك المفاهيم تسهم بشكل أو بآخر فى تزييف واقع مشاركة النساء الاقتصادية فى الريف المصرى ، بل إنها تكرس تبعية النساء للرجال حيث يقبلن بأن تسند إليهن أعمال متدنية بأجور زهيدة ، ولذلك فالغالبية من النساء الريفيات يعملن فى الزراعة وقطاع الخدمات (على نحو ما أشارت إليه مقدمة هذا الفصل) .

ويتجلى التمييز بين النساء والرجال بصورة واضحة لدى أفراد العينة فى عدة جوانب ، مثل طبيعة الأعمال المتاحة لكل منهما وفرص الحصول عليها ، سواء فى المشروعات الحكومية أو الخاصة ، أو فيما يتعلق بالقروض أو السلف الخاصة بعمل المشروعات وهذا ما سيتضح على النحو التالى :

١- العمل بالمشروعات الحكومية والأهلية

أوضحت البيانات الإحصائية أن هناك بعض الاختلافات فى أشكال التمييز بين النساء والرجال فى العمل بالمشروعات الخاصة بالقطاعات الحكومية والأهلية (الخاصة) فى الريف المصرى ، فكان التمييز لصالح الرجال واضحاً للعمل فى المشروعات الأهلية والحكومية ، وهذا ما أشارت إليه نسبة قدرها ٤٨٪ ، ولا تختلف تلك النسبة كثيراً فى كلا الوجهين ٤٩٧٪ فى الوجه القبلى مقابل ٤٦٧٪ فى الوجه البحرى ، بينما أشار ١٧٪ إلى عدم وجود مشروعات داخل

الريف لاستيعاب عمالة النساء والرجال بها ، وجاءت تلك النسبة مرتفعة قليلا في الوجه القبلي عنها في الوجه البحري (٢٠٤٪ في الوجه القبلي مقابل ١٥٣٪ في الوجه البحري) ، وأشارت نسبة ١٥٩٪ إلى أنه ليس ثمة تمييز لجنس ما في العمل بهذه المشروعات ، وارتفعت هذه النسبة في الوجه البحري عنها في الوجه القبلي بشكل ملحوظ (١٨٪ مقابل ١٣١٪ على التوالي) ، في حين أشارت نسبة ١٢٦٪ إلى عدم إدراكها بوجود تمييز بين النساء والرجال في العمل ، وهذا يؤكد افتقاد النساء للوعي بوجود التمييز ، وتتقارب تلك النسبة في كل من الوجه البحري والوجه القبلي (١٣٣٪ ، ١١٧٪ على التوالي) . وأخيرا أشارت نسبة ٦٪ إلى أن التمييز كان في صالح النساء .

جدول (١١)

التمييز في العمل بالمشروعات الحكومية والأهلية

التمييز	الوجه البحري	الوجه القبلي	الجملة
المتغيرات	٪	٪	٪
الرجال أكثر	٤٦٧	٤٩٧	٤٨
النساء أكثر	٦٧	٥١	٦
لا يوجد فرق	١٨	١٣١	١٥٩
لا أعرف	١٣٣	١١٧	١٢٦
لا توجد مشروعات	١٥٣	٢٠٤	١٧٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وترجع أهم الأسباب التي تميز الرجال عن النساء للعمل بهذه المشروعات إلى حرية الحركة التي يمنحها المجتمع للرجال بشكل يفوق الإناث للعمل خارج المنزل ، في حين تقتصر على العمل المنزلي ، وهذا ما رأته نسبة قدرها ٥١٪ ، ارتفعت بشكل ملحوظ في الوجه القبلي إلى ٦٠٢٪ ، مقابل ٤٤٦٪ في الوجه البحري ، أو تعود إلى ميل أصحاب الأعمال لتشغيل الرجال دون النساء وهذا ما أشارت إليه نسبة قدرها ٢٧٪ على مستوى إجمالى العينة إلا أن هذه النسبة قد

ارتفعت في الوجه البحرى لتصل إلى ٣٣٪ مقابل ١٩٪ في الوجه القبلى فقط ، وقد يكون ذلك راجعاً لطبيعة المشروعات ذاتها حيث تتنوع وتختلف بشكل كبير في الوجه البحرى عنها في الوجه القبلى الذى تقتصر أعمال غالبية النساء فيه على الأعمال الزراعية وقطاع الخدمات (سوف نشير إلى ذلك في هذا الفصل) .

ويلى ذلك الاعتقاد القائل بأن الرجال أقوى جسمياً وهذا ما رآه ٢٠٩٪ ويظهر ذلك بوضوح في الوجه البحرى ٢٥٩٪ عنها في الوجه القبلى ١٤٧٪ ويتسق ذلك مع نتيجة المتغير السابق والذى يتجه فيه أصحاب الأعمال بالوجه البحرى لتشغيل الرجال دون النساء . وأخيراً يأتى السبب القائل بأن طبيعة العمل هى التى تحدد ذلك ١٤٪ وترتفع تلك النسبة بشكل ملحوظ في الوجه البحرى لتصل إلى ١٧٪ فى حين بلغت في الوجه القبلى ٩٧٪ وهذا ما يوضحه جدول (١٢) .

جدول (١٢)

أسباب تمييز الرجال في العمل بالمشروعات الحكومية
والأهلية من وجهة نظر أفراد العينة

الأسباب	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ميل أصحاب الأعمال لتشغيل الرجال	٢٧١	٣٣	١٢٩	١٩	٤٠٠	٢٧	٢٧٠	٢٧
الاعتقاد بأن الرجال أقوى جسمانياً	٢١٣	٢٥	٩٧	١٤	٢١٠	٢٠	٢٠٩	٢٠
العرف عندنا إن الرجال يشتغل برة البيت أكثر من الستات	٣٦٦	٤٤	٣٩٧	٦٠	٦١	٥١	٥١٠	٥١
طبيعة العمل تحدد ذلك	١٤٣	١٧	٦٤	٩	٢٠٧	١٤	١٤٠	١٤
خطورة بعض الأعمال على الستات	٧٠	٨	١٣	٢	٨٣	٥	٥٦	٥
أخرى	٣٢	٣	٢٩	٤	٦١	٤	٤١	٤
عدد المستجيبين	٨٢١		٦٦٠		١٤٨١			

لقد أكدت البيانات الكيفية على ما سبق ، وأشارت إلى أن هناك نشاطاً ملحوظاً للقطاع الأهلى على وجه الخصوص (فى الآونة الأخيرة) فى تدريب وتعليم المرأة الريفية الكثير من المهن خاصة أعمال التلريز والخياطة ومحو الأمية

- على نحو ما سيتضح فى هذا الفصل . وفى الوقت ذاته تراجع دور القطاع الحكومى ، بل لم تكن هناك فى الغالب أية مشروعات له لاستيعاب العمالة سواء من النساء أو من الرجال فيها .

تقول إحدى المبحوثات : "ماfish مشروعات ولا مصانع عشان تشتغل فيها البنات ، وكل اللى موجود مكتبات ، ومحلات بقالة ، وصيدليات ، ودى حاجة خاصة وببشتغلوا فيها أصحابها ، وبالنسبة للجمعيات فيه جمعية تنمية المجتمع ، ودى بتعلم الخياطة بس ، وفيه جمعيات لمحو الأمية وبتشغل البنات اللى معاهم دبلومات" .

ويتضح مما سبق أن الأعمال المتاحة فى الريف المصرى سواء للنساء أو الرجال فى المشروعات الحكومية أو الخاصة تكاد تنحصر فى بعض الجهود الخاصة بالقطاع الأهلى ، وتتركز فى تدريب وتعليم بعض المهن البسيطة ، وتتسم أدوار النساء فيها بالهامشية والضعف .

وإذا كانت البيانات الكمية أو الكيفية توضح نقص الوعى لدى النساء فيما يتعلق بحقوقهن فى العمل مع محدودية الأعمال المتوفرة لهن ، وانحصارها فى عدد من الأعمال المتدنية ذات الأجر المنخفض ، فإنه يمكن رد تلك الأوضاع إلى سيادة الكثير من العوامل الثقافية التى تحد من حركتهن وخروجهن للالتحاق بهذه الأعمال ، بل وتكرس من تبعيتهن للرجال وتؤكد على إلحاقهن بأوار معينة كالأعمال المنزلية أو ذات الأجر المنخفض فى قطاع الخدمات أو فى الزراعة وينسب صغيرة جداً .

وهذا ما أكدته التقرير الصادر عن الأمم المتحدة عن : "المرأة فى العالم" حينما أشار إلى أن المرأة تتجه إلى العمل فى القطاع غير الرسمى (مثلها مثل الرجل) عندما تندر فرص العمل بأجر . وكما يحدث فى القطاع الرسمى من الاقتصاد ، تختلف المرأة والرجل من حيث معدلات الاشتراك والأنشطة ، وفى جميع البلدان الإفريقية يعمل فى القطاع الرسمى أكثر من ثلث الناشطات

اقتصاديا في غير الزراعة ما عدا مصر التي توجد بها أدنى نسبة مثوية (بين البلدان التي تناولها التقرير وهي بورندي ، وزامبيا ، وجامبيا ، والكونغو ، ومالي ، ومصر) من العاملات بالقطاع غير الرسمي حيث تصل نسبة من يعملن في هذا القطاع ٣٪ فقط مقابل ٢١٪ للرجال الذين يعملون في نفس القطاع ^(٧) .

ب - فرص الحصول على القروض والسلف لعمل المشروعات

امتد نطاق التمييز بين الذكور والإناث إلى العديد من مجالات الحياة ومنها القروض والسلف لعمل المشروعات حيث كانت فرص الرجال أعلى منها لدى النساء ، وهذا ما رأته نسبة قدرها ٤٩ر١٪ على مستوى العينة المختارة كانت في الوجه البحري ٥٠٪ ، في حين بلغت ٤٧ر٩٪ في الوجه القبلي . وأشارت نسبة قدرها ٢٦٪ إلى عدم إدراكهن لذلك مما يؤكد مقولة نقص الوعي لدى النساء في الريف بالكثير من حقوقهن ، ويظهر ذلك بشكل مرتفع وبصورة صغيرة في الوجه القبلي عنها في الوجه البحري (٢٨ر٧٪ ، ٢٤٪ على التوالي) . بينما أشارت نسبة قدرها ١٧٪ إلى أنه ليس ثمة فروق مميزة بين النساء والرجال بشأن الحصول على القروض لعمل المشروعات ، وإذا كانت هذه النسبة ترتفع بشكل ملحوظ في الوجه البحري لتصل إلى ٢٠ر٤٪ فإنها تتضاءل في الوجه القبلي لتصل إلى ١٢ر٤٪ فقط .

وأخيرا فإن هناك نسبة قدرها ٧ر٩٪ أشارت إلى أن التمييز كان في صالح النساء بشأن ذلك . وترجع أهم أسباب تمييز الرجال على النساء في الحصول على القروض والسلف من وجهة نظر العينة إلى العرف السائد في المجتمع الريفي الذي يتيح للرجال دون النساء أخذ القروض والسلف ، وهذا ما أشارت إليه ٣٦ر٩٪ من أفراد العينة ، وترتفع هذه النسبة في الوجه البحري إلى ٤١ر٩٪ مقابل ٢٩ر٩٪ في الوجه القبلي ، ومع ذلك فهو أهم سبب بين الأسباب الخاصة بالحصول على القروض والسلف في ريف هذا الإقليم (الوجه القبلي) . وأتى بعد ذلك أسباب منها : قلة خبرة النساء في الحصول على القروض

٢٧٤٪ ، وتخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد ٢٧٢٪ وهذا يوضح الأوضاع الاجتماعية التي تؤكد قلة الوعي وعدم خبرة النساء في هذا المجال وغياب الحماية لهن . ويؤكد ما تقدم ما أشارت إليه النسبة التالية وقدرها ٢٢٨٪ بعدم وجود ضمانات كافية للاقتراض ، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ في الوجه القبلي إلى ٢٨١٪ مقابل ١٨٩٪ في الوجه البحري . وهذا ما يوضحه الجدول التالي .

جدول (١٣)

(سبب تمييز الرجال في الحصول على القروض والسلف لعمل المشروعات)

الأسباب	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
تخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد	٢٦٦	٢٠.٢	١٤٦	٢٣.٠	٤١٢	٢٧.٢	
عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض	١٦٦	١٨.٩	١٧٩	٢٨.١	٣٤٥	٢٢.٨	
قلة خبرة الستات في الحصول على القروض	٢٦٩	٣٠.٦	١٤٦	٢٣.٠	٤١٥	٢٧.٤	
العرف عندنا إن الرجال هم اللى بياخذوا السلف والقروض	٣٦٩	٤١.٩	١٩٠	٢٩.٩	٥٥٩	٣٦.٩	
أخرى	٤٠	٥.٤	٣٠	٤.٧	٧٠	٤.٦	
عدد المستجيبين	٨٨٠		٦٣٦		١٥١٦		

والحقيقة أن هناك أوجهاً عديدة لاستغلال النساء في الحصول على القروض فالغالبية منهن يفشلن في مشروعاتهن ، ويكون ذلك راجعاً في الغالب إلى استيلاء أزواجهن على الأموال المخصصة لهذه المشروعات (القروض) وذلك لشراء سلع أو أشياء بديلة ، ويعمل بعض الأزواج للحصول على القروض من خلال زوجاتهم حتى ينأوا بأنفسهم عن أية مساهمة جنائية في حالة عدم السداد ، وتوجه هذه المساءلات لزوجاتهم بدلاً منهم . وذلك يوضح بجلاء غياب الحماية للمرأة الريفية مع قلة الوعي وسيطرة العديد من العوامل الثقافية التي تسهم في استمرار استغلالها وتبعيتها للرجل ، مما يؤثر على حجم مشاركتها في سوق العمل الرسمي وغير الرسمي .

٥ - طبيعة الأعمال التي تقوم بها المرأة الريفية

أشارت العديد من الدراسات إلى أن طبيعة العمل الذي تقوم به المرأة ، وخاصة في المجتمعات التقليدية والريفية ، لا تتحدد بالرجوع إلى جوانب أو اختلافات فسيولوجية ، وإنما تتحدد في الأساس من خلال الثقافة السائدة أي من خلال القيم والتقاليد والعادات والمعتقدات ، وذلك في إطار ما يسمى بتقسيم العمل داخل المجتمعات .

والغالبية من النساء في الريف على مستوى العينة مازالت تقوم بالأعمال غير المنظورة (غير مدفوعة الأجر) ، وخاصة ما يتعلق بالأعمال المنزلية والزراعية ، سواء لدى أسرتها أو لدى الغير ، بنسبة ٣٩٪ ، ١٢٪ على التوالي والقلة منهن التحقن ببعض الأعمال المكتبية والإدارية العليا داخل المؤسسات الحكومية أو لدى القطاع الخاص بنسبة ٣٧٪ ، وذلك راجع في الأساس كما أشرنا إلى الثقافة السائدة والمهارات والخبرات والمستويات التعليمية والتي تتم في إطار هذه الثقافة أيضا .

المبحوثات (٣٩٦٪) إلى أن النظرة إلى هذه الأعمال مازالت تحتل مرتبة أدنى في رؤى الثقافة الريفية السائدة برغم التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة عامة ونساء الريف المصرى منه خاصة ، والملاحظ أن هذه الأعمال لدى نساء الوجه البحرى والوجه القبلى وإن كان الفارق النسبى بينهما طفيفا (٣٨٨٪ مقابل ٤٠٦٪ على التوالى) .

وتأتى بعد ذلك مجموعة الأعمال التى تقع غالبيتها خارج نطاق الريف ، والأعمال التجارية ، وأعمال النظافة ، والكوافير ، والمطاعم ، والفن بأنواعه ... إلخ . وهذا ما أشارت إليه نسبة قدرها ٢٤٩٪ ترتفع قليلا فى الوجه البحرى إلى ٢٦٧٪ عنه فى الوجه القبلى ٢٢٥٪ . ويلى ذلك أعمال التشييد والبناء ١٩٦٪ والتى ترتفع نسبتها قليلا أيضا فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى (٢٠٧٪ مقابل ١٨١٪ على التوالى) ثم أعمال العتالة ١٧٢٪ . وإذا كانت تلك النسبة ترتفع بشكل ملحوظ فى الوجه البحرى ٢٢٦٪ فإنها تنخفض فى الوجه القبلى إلى ١٠٪ فقط ، بل وتأتى فى الترتيب الخامس بين الأعمال التى تعد معيبة للنساء عند الالتحاق بها . والملاحظ أيضا أن هناك أعمالاً مماثلة كقيادة السيارات أو أعمال السباكة ١٤٩٪ يرفضها الوجه البحرى بصورة ملحوظة (٢١٧٪) فى حين تأتى بنسبة طفيفة فى الوجه القبلى ، وعلى العكس من ذلك لوحظ أن الأعمال الزراعية بأجر تعتبر معيبة للنساء فى الوجه القبلى ٢٢٣٪ فى حين تنخفض النسبة فى الوجه البحرى لتصل إلى ٦٩٪ فقط ، وهذا ما يوضحه جدول (١٥) .

جدول (١٥)

الاعمال التي لا تؤديها المرأة

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعمال البناء والتشييد	٣٦٤	٢٠.٧	٢٤٠	١٨.١	٦٠.٤	١٩.٦		
أعمال القتالة	٣٩٧	٢٢.٦	١٣٣	١٠.٠	٥٣.٠	١٧.٢		
العمل فى مزارع البواجن	٧٠	٤	٥٦	٤.٢	١٣.٦	٤.١		
الاعمال الزراعية بأجر	١٢١	٦.٩	٣٠.٩	٢٣.٣	٤٣.٠	١٣.٩		
قيادة السيارات	٣٨١	٢١.٧	٨٠	٦	٤٦.١	١٤.٩		
الصيد	٢٦٣	١٥.٥	٤٠	٣	٣٠.٣	٩.٨		
السباكة	٣٨٤	٢١.٨	٧٧	٥.٨	٤٦.١	١٤.٩		
الخدمة فى المنازل	٦٨٢	٣٨.٨	٥٤٠	٤٠.٦	١٢٢.٢	٣٩.٦		
أخرى	٤٦٩	٢٦.٧	٢٩٩	٢٢.٥	٧٦.٨	٢٤.٩		
عدد المستجيبين	١٧٥٩		١٣٢٩		٣٠.٨٨			

وأكدت البيانات الكيفية أيضا على المعنى السابق ، حيث أشارت إلى أن الكثير من المحددات الثقافية السائدة فى الريف المصرى قد أسهمت فى تهميش أدوار المرأة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، حينما حددت طبيعة الأعمال التى أوكلت للمرأة وحرمتها من القيام بأعمال أخرى لدواع ومبررات ترتبط بعادات وتقاليد وقيم موروثه ، مما أثر بشكل مباشر على مشاركتها بفاعلية فى قوة العمل ، بل انعكس ذلك أيضا على أوضاع التنمية داخل الريف خاصة وعلى المجتمع القومى عامة ، وذلك على اعتبار أن المرأة تمثل نصف المجتمع وطاقة هائلة مهكرة لمبررات ثقافية غير واعية .

تقول إحدى المبحوثات : "البلد هنا بلد ريفى يعنى نظرة الناس للمرأة تقليدية ، الست ما تقدرش تقف فى قهوة أو فى ورشة ، أو تعمل فى المعمار إن المكان برضه هو الذى بيحدد شغل الرجل وشغل الست والناس بتبقى تقول ده عيب" . وتقول مبحوثة ثانية : "الرجالة شايفين إن الست اللى تشتغل وجوزها عايش بيقى عيب قوى" .

وتشير ثالثة إلى أن : "الخدمة فى المنازل عيب قوى والناس بتبص لها نظرة موش كويسة ، كمان العمل فى التجارة والمسلح والبناء وخلافه" . ويتضح من الأقوال السابقة أن حركة المرأة الريفية وعملها وأنشطتها مرتبطة بالثقافة السائدة ونظرة هذه الثقافة لها مقابل الرجل ، فهناك العديد من العوامل الثقافية التى تكبل المرأة وتفرض عليها أعمالا محددة وتحرم عليها القيام بأخرى لدواعى "العيب" دون تبرير منطقى لذلك . غير أن تلك الرؤية تعبر ويصدق عن موقف الرجال من عمل الإناث ؛ فإذا كان خروج المرأة للعمل سوف يؤثر على مكانة الرجال وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية فإنه من السهل إضفاء نوع من التحريم الثقافى على حركة المرأة وأنشطتها خارج المنزل ، وبالتالي استمرار تبعيتها لهم وضعف استقلاليتها ، مما يؤثر على مشاركتها بفاعلية فى سوق العمل وينعكس ذلك على كل جوانب حياتها .

وهكذا تفاعلت مجموعة من العوامل فى صياغة موقف المرأة الريفية من العمل بالقرية ؛ بعضها اقتصادى يتعلق بسوق العمل والفرص المتاحة للذكور والإناث ، والتحولات التى طرأت على نمط الإنتاج بالقرية ، والبعض الآخر اجتماعى يتعلق بالمسؤوليات الملقاة على المرأة الريفية كأُم وكربة بيت وأسلوب إعدادها للأدوار التى يتوقعها المجتمع لها - سواء داخل إطار الوحدة المعيشية أو خارجها - وموقعها من التعليم . والبعض الثالث يتعلق بتوزيع الأدوار بين الذكور والإناث ومنظومة القيم المتعلقة بعمل المرأة . والتصورات المثالية عن دور المرأة والرجل .

ولقد أفصحت الدراسة الميدانية عن رغبة الإناث فى الخروج إلى العمل ، واقتناعهن بأهميته ، بالرغم من المسؤوليات الملقاة عليهن باعتبار أن أعمال المنزل ورعاية الأسرة جزء أساسى منها ، حتى وإن خرجت المرأة إلى العمل المجاور . خاصة وأن ضغوط الحياة الاقتصادية فرضت عليها القيام بهذه الأدوار ، لوعيهن بأهمية العمل فى تحقيق عائد مادى يدعم مكانتهن بالمجتمع والأسرة ، ويجعلهن

أكثر قدرة فى الاعتماد على أنفسهم ، كما ترى فى ذلك التخلص من أسر الذكور وسيطرتهم عليها .

ورغم كثافة هذه الإسهامات التى تقوم بها المرأة الريفية سواء داخل المنزل أو خارجه بدون أجر إلا أنها لا تظهر بوضوح فى الإحصاءات الرسمية لقصور أدوات القياس المستخدمة فى ذلك ، ولأن جهود المرأة الريفية تتم معظمها فى إطار الوحدات المعيشية وفى إنتاج قيم الاستخدام لا التبادل .

المراجع

- ١ - انظر : شكرى ، علياء وآخرون فى : المرأة فى الريف والحضر ، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ . وأيضا عبد الرحمن ، فوزى ، الأنثروبولوجيا الاقتصادية ، القاهرة ، مطبعة الفجر الجديد ، ١٩٩٢ .
- ٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ .
- ٣ - Hopkins, Nicholas S., Cultural Values and Women's Work in Rural Egypt, Symposium on Culture and Agriculture (21-24 May), Cairo, The Egyptian National Commission for Unesco, 1995, p. 3.
- ٤ - غمزال ، إلهام ، مساهمة المرأة العربية فى عملية التنمية ، التحديات .. الطموحات ، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية ، ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠ ، القاهرة ، المجلس القومى للمرأة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠ .
- ٥ - عبد الرحمن ، فوزى ، العوامل الثقافية المؤثرة فى عمل المرأة الريفية ، فى : إنعام عبد الجواد وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، (التقريرالنظري) ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٢ .
- ٦ - زملوك ، ملك ، التقرير النهائى لعمالة المرأة ، مشروع نظام المعلومات العامة ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٥-٣٦ .
- ٧ - الأمم المتحدة ، المرأة فى العالم "اتجاهات وإحصاءات" ، إحصاءات ومؤشرات اجتماعية ، السلسلة كاف ، الرقم ١٢ ، ١٩٩٥ ، ص ص ١١٥-١١٦ .

الفصل الخامس*

عمل المرأة فى النشاط الزراعى اشكاله والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر العمل فى النشاط الزراعى واحداً من أهم عناصر الإنتاج ، إذ بدوره لا يمكن تحقيق أهداف القطاع الزراعى لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبيرة فى الاقتصاد القومى باعتباره يعد من الركائز الأساسية للبناء الاقتصادى والاجتماعى ، إذ يسهم بنصيب وافر فى التنمية الشاملة وتزداد أهميته حيث يرتبط به أكثر من نصف السكان إنتاجا وتسويقا وتصنيعا ، وهو من المصادر الرئيسة للغذاء والكساء والعمالة ، وهو القطاع الذى تعقد عليه الآمال فى سد الفجوة الغذائية^(١) وبالرغم من هذا فإن القطاع الزراعى ينفرد بعدد من السمات والمشكلات الناتجة عن طبيعة العمل فيه^(٢) منها :

١ - أنه القطاع الذى تحكم علاقات العمل فيه عادات وتقاليد تختلف بحسب الزمان والمكان وطبيعة العمل .

٢ - أن العمل فى هذا القطاع يعتمد إلى حد كبير على أسس واعتبارات عائلية تتسع وتكبر فى مفهومها لتشمل الانتماء للقرية الواحدة .

٣ - أن طبيعة العمل الزراعى فى كثير من الأحيان تكون موسمية أو مؤقتة ، لا تأخذ صفة الديمومة والاستمرار سوى فى أعمال الرى الدائم ، ومزارع

* كتب هذا الفصل الدكتور منصور مغاورى حسن ، مستشار المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

تربية الأسماك ، ورعاية الحيوانات المزرعية ، والعمل على الآلات الميكانيكية الزراعية ، وأعمال التصنيع الزراعى .

٤ - أن الاعتماد على الآلات والمعدات التكنولوجية كثيفة رأس المال يؤدي إلى تقليص العمالة ، وخفض العمالة النسائية المستخدمة فى كثير من الحاصلات الزراعية ، وفى أداء معظم العمليات الزراعية ، وخاصة عمليات الجمع والحصاد .

٥ - أن استخدام الآلات والمعدات التكنولوجية الحديثة يحتاج إلى حيازات كبيرة الحجم ليكون أكثر نفعاً ، وأن الاتجاه الآن إلى تصنيع آلات زراعية تناسب الحيازات متوسطة الحجم ، واقتصادية فى استهلاكها للوقود مع انخفاض تكلفتها الاستثمارية .

لقد أثرت هذه السمات فى تفاعلها مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها الريف المصرى فى مساهمة المرأة الريفية فى قوة العمل مما انعكس على زيادة البطالة فى الريف المصرى ، وأدى إلى ظهور الاختلال الشديد بين العرض والطلب ، الأمر الذى ساعد على زيادة نسبة العاملات الزراعيات بدون أجر داخل الأسرة ، بل وإلى تقليل الطلب على العمالة الزراعية عامة وعلى المرأة الريفية العاملة بأجر تحديداً فى الزراعة ، بالرغم من أن هذه التغيرات دفعت كثيراً من الإناث للعمل كنجيرات لدى الغير بدلا من العمل لحسابهن أو لحساب أسرهن فى النشاط الزراعى ، وهو ما ترتب عليه تعدد أشكال وأنماط العمل الزراعى الذى تقوم به المرأة الريفية فى هذا المجال ، وتأثره بكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، سواء تلك التى ارتبطت بالمتغيرات التى يمر بها الريف المصرى أو بالسمات العامة لهذا القطاع والسابق الإشارة إليها ، إضافة إلى الظروف والأوضاع الاقتصادية الأسرية للمرأة العاملة فيه .

لذلك يهدف الفصل الراهن إلى التعرف على أشكال عمل المرأة الريفية فى

النشاط الزراعى فى قرى الدراسة ، والوقوف على أهم العوامل المؤثرة فى ذلك .
ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية هى :

١ - الوقوف على طبيعة الأعمال الزراعية التى تؤديها المرأة الريفية فى النشاط الزراعى وتحليل أدائها فيه على ضوء مكان العمل ، سواء فى أرض الأسرة أو أرض الغير ، والعائد المادى من هذه الأعمال .

٢ - رصد تأثير استخدام التكنولوجيا الحديثة كأحد العوامل المؤثرة للعمل بالنشاط الزراعى ، وتحديد أكثرها استخداما وعلاقة ذلك بالظروف الأسرية للعائلة كحيازة الأسرة من الأرض الزراعية ، ونوعية المحاصيل - التركيب المحصولى - التى تزرعها الأسرة ، وحياتها من الحيوانات المزرعية .

٣ - تحديد بعض العوامل المسؤولة عن التمييز وعدم المساواة بين المرأة والرجل فى النشاط الزراعى باعتبارها من بين المؤثرات فى أوضاع عملها فى الزراعة ، بقصد استشراف بعض الرؤى المستقبلية حول تفعيل أدوارها فى هذا النشاط .

أولا : التعريفات الإجرائية

١ - النشاط الزراعى

يقصد به الجهد البشرى المبذول (العمل) فى الإنتاج الزراعى النباتى والحيوانى وكافة الأعمال والخدمات المرتبطة بهما ، مثل العمل فى الزراعة وما يرتبط به من عمليات خدمة الإنتاج الزراعى ، وأيضا العمل فى تربية ورعاية الحيوانات المزرعية خاصة ما يتعلق بتغذيتها وتنظيفها وحلبها .

٢ - المرأة العاملة فى النشاط الزراعى

هى كل أنثى تقع فى الفئة العمرية من ١٥ سنة إلى ٦٥ سنة وتشارك عملا فى مجال النشاط الزراعى ، سواء كان هذا العمل بأجر أو بدون أجر داخل الأسرة المعيشية أو خارجها .

٣ - التكنولوجيا الحديثة

يقصد بها استخدام الاكتشافات العلمية الحديثة فى كافة أوجه النشاط الزراعى ، بقصد زيادته كما وكيفا أو كليهما أو الحد من تكلفة هذا الإنتاج أو إنتاجه فى ظروف زمنية ومناخية أفضل ، وهى تشمل الخبرة الفنية سواء كانت فى مجال الزراعة أو تربية الحيوان ورعايته ، كما تشمل أيضا مستوى التقدم الفنى فى أداء العمليات الزراعية ، وتطوير مواعيد وأساليب هذه العمليات لخدمة الإنتاج الزراعى والحيوانى بصورة أفضل ، وتشمل أيضا استخدام التقاوى المنتقا والمخصبات الكيماوية بأنواعها (التسميد) والمبيدات الحشرية والفطرية وهرمونات النمو وطرق الري الحديثة ، مثل الري بالرش أو التنقيط أو الري المحورى ، كما أنها تعنى استخدام الآلات الزراعية الحديثة لإحكام أداء العمليات الزراعية من حيث توقيتاتها وأساليبها الملائمة ^(٣) .

٤ - التركيب المحصولى الإجبارى

تحدد الرقعة المخصصة لإنتاج كل الزروع المقرر إنتاجها سنويا وفقا للمحددات والقيود المفروضة على الاقتصاد القومى المصرى بصفة عامة ، والزراعى بصفة خاصة ^(٤) . وكاستجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية وفى إطار آليات السوق الحر فى الإنتاج والتسويق وبما يحقق للمزارع أعلى عائد صافى ممكن ، تم إلغاء التركيب المحصولى الإجبارى وإحلال التركيب المحصولى التأشيرى الذى يسترشد به المزارع فى اتخاذ قراراتهم الإنتاجية السليمة ، مما استلزم أن يكون هذا التركيب ديناميكيا (متغيراً) وليس استاتيكيًا ثابتا .

وتنقسم المحاصيل إلى المحاصيل التقليدية والمحاصيل النقدية ، ويتركز التركيب المحصولى عادة فى نوعين من المحاصيل هى : المحاصيل التقليدية التى يقصد بها المحاصيل التى تزرع أساسا لتأمين احتياجات الأسرة الغذائية واحتياجات الحيوانات المزرعية من العلف ، ومن أمثلتها الذرة ، والقمح ، والشعير ، والبرسيم ، والفول .

أما المحاصيل النقدية فهي التى تزرع بغرض تسويقها والحصول على العائد النقدى منها ، وهى تشمل الخضر والفاكهة اللازمة لسد الاحتياجات الغذائية ، بجانب دورها فى التصنيع الزراعى والتسويق والتصدير .

ثانياً : أهم النتائج

بلغ إجمالى عدد العاملات فى النشاط الزراعى (الزراعة ورعاية الحيوانات سواء كان عملهن الأساسى أو الثانى ٤٧٢ مبحوثة بنسبة ١٠٠٪ ، وصل هذا العدد إلى ٣٢٥ مبحوثة بنسبة ١٠٠٪ فى الوجه البحرى مقابل ١٤٧ مبحوثة بنسبة ١١١٪ فى الوجه القبلى بالنسبة لإجمالى كل وجه على حدة .

لذلك فقد اعتمد الفصل الراهن على بيانات هذه الشريحة كإطار عام لهذا الفصل . وتجدر الإشارة إلى أن حجم العينة يتغير طبقاً لمتغيرات الدراسة أثناء عملية تحليل البيانات ، حيث يختلف حجم العاملات منهن حينما يتعلق الموضوع بحيازة أو عدم حيازة أسرة العاملة لأرض زراعية (٤١٣ مفردة بنسبة ٨٧٪) أو حيازة حيوانات مزرعية (٣٩٩ مفردة بنسبة ٨٤٪) كذلك بالنسبة للتركيب المحصولى (نوع المحصول الذى تزرعه أسرة العاملة ٣٠٧ مفردة بنسبة ٦٥٪) ، (٤٣٣ مفردة للعاملات بالزراعة والإنتاج الحيوانى معا بنسبة ٩١٪) ، (٢٠٧ مفردة فى العمل فى مجال رعاية الحيوانات فقط بنسبة ٤٣٪) . وفيما يلى عرض لأهم النتائج .

١ - المرأة الريفية العاملة في النشاط الزراعي طبقا لمكان أداء العمل

١ - اثر حيازة الاسرة من الارض الزراعية على مجالات الاعمال الزراعية وحجم التعاملات بها

جدول (١)

توزيع الإناث الريفيات اللاتي يعملن (عمالا زراعية طبقا لنوع العمل . ومكانه

مكان العمل	في أرض تحويزها الأسرة		في أرض الغير		في أرض الأسرة وفي أرض الغير		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
نقاوة الحشائش	٢٢٧	٨٤ر١	٩٤	٧٤ر٦	١٤	٨٢ر٤	٣٣٥
جمع الثمار	٢١٥	٧٩ر٦	١٠٧	٨٤ر٩	١٤	٨٢ر٤	٣٣٦
زراعة الحبوب والشتل	١٦٦	٦١ر٥	٧١	٥٦ر٣	١٢	٧٠ر٦	٢٤٩
تربيط ونقل المحاصيل	١٦٠	٥٠ر٣	٦١	٤٨ر٤	١٢	٧٠ر٦	٢٢٣
تسميد الأرض	١٥٧	٥٨ر١	٥٦	٤٤ر٤	١١	٦٤ر٧	٢٢٤
جنى القطن	١٢١	٤٤ر٨	٨٧	٦٩ر٠	١٤	٨٢ر٤	٢٢٢
تخزين وتسويق المحاصيل	١٦٥	٦١ر١	٤٢	٣٣ر٣	٩	٥٢ر٩	٢١٦
دراس المحاصيل	١٣٠	٤٨ر١	٤٨	٣٨ر١	١١	٦٤ر٧	١٨٩
نقاوة بودة القطن	٩٧	٣٥ر٩	٦١	٤٨ر٤	٦	٣٥ر٣	١٦٤
تفريية	٩٨	٣٦ر٣	٤٠	٣١ر٧	١٠	٥٨ر٨	١٤٨
رى الأرض	١١٤	٤٢ر٢	٣٢	٢٥ر٤	٥	٢٩ر٤	١٥١
عزيق الأرض	١٠٢	٣٧ر٨	٣١	٢٤ر٦	٤	٢٣ر٥	١٣٧
أعمال مبيدات	٦١	٢٢ر٦	٢٤	١٩ر٠	٦	٣٥ر٥	٩١
جملة التعاملات بالاعمال الزراعية	٢٧٠	٤٥ر٥	١٢٦	٣٠ر٥	١٧	٤ر١	٤١٣
							١٠٠

تشارك المرأة الريفية العاملة فى الزراعة فى جميع العمليات الزراعية بنسب متفاوتة ، وجاء فى مقدمة هذه العمليات جمع الثمار يليه نقاوة الحشائش ثم زراعة الحبوب والشتل وتربيط ونقل المحاصيل ، ثم تأتى بعد ذلك باقى العمليات وينسب أقل كما هو وارد فى جدول (١) وإن كانت الأعمال المرتبطة بالمبيدات هى أقلهم من حيث ممارسة المرأة لها (٢٢٪) وذلك لخطورتها على صحتها. هذا وقد تباينت درجة ممارسة المرأة لهذه الأعمال طبقا لمكان العمل ، إذ أتى فى المقدمة عملية جمع الثمار فى أرض غير أرض الأسرة وأيضا بالنسبة لمن تعمل فى أرض الأسرة وأرض الغير ، وإن كانت عملية نقاوة الحشائش أتت

فى مرتبة أولى من بين الأعمال التى تؤديها المرأة فى أرض الأسرة يليها عملية جمع ثمار المحصول . ويستخلص من هذا الجدول أن العمل فى أرض الأسرة بصفة عامة يفوق العمل فى أرض الغير فى كثير من الأعمال الزراعية . مما يعنى أن حياة أسرة العاملة لأرض زراعية يؤثر فى توفير فرص عملها وإن كانت بدون أجر كما سيتضح فيما بعد .

ب - أثر حياة الأسرة من الأرض الزراعية على الأعمال الزراعية بأجر

جدول (٢)

توزيع الإناث الريفيات العاملات بالعمل الزراعى بأجر طبقاً لنوع العمل ومكانه

العمل	مكان العمل		فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نقاوة الحشائش	١٥	٦٦	٨٥	٩٠	١	٧	١٠١	٣٠	٣٦	٣٠
جمع الثمار	١٨	٨٤	٩٩	٩٢	٤	٢٨	١٢١	٣٦	٣٦	٣٦
زراعة الحبوب والشتل	١٠	٦٠	٥٩	٨٣	١	٨	٧٠	٢٨	٢٨	٢٨
تربيط ونقل المحاصيل	١١	٦٩	٤٩	٨٠	٢	١٦	٦٢	٢٦	٢٦	٢٦
تسميد الأرض	٨	٥٨	٤٧	٨٣	١	٩	٥٦	٢٥	٢٥	٢٥
جنى القطن	١٠	٨٣	٧٩	٩٠	١	٧	٩٠	٤٠	٤٠	٤٠
تخزين وتسويق المحاصيل	١٠	٦١	٣٠	٧١	١	١١	٤١	١٩	١٩	١٩
دراس المحاصيل	٨	٦٢	٤٠	٨٣	-	-	٤٨	٢٥	٢٥	٢٥
نقاوة بودة القطن	٦	٦٢	٥٥	٩٠	٢	٣٢	٦٣	٢٨	٢٨	٢٨
تذرية المحاصيل	٦	٦١	٢٣	٨٢	-	-	٣٩	٢٦	٢٦	٢٦
رى الأرض	٨	٧٠	٢٥	٧٨	١	٢٠	٢٤	٢٢	٢٢	٢٢
عزيق الأرض	٨	٧٨	٢٣	٧٤	١	٢٥	٣٢	٢٣	٢٣	٢٣
أعمال مبيدات	١	١٦	١٦	٦٦	-	-	١٧	١٨	١٨	١٨

* % بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل (تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا إلى تكرار البند نفسه فى جدول (١))

تتخفص نسبة العاملات بأجر فى أرض الأسرة بشكل ملفت للنظر حيث تبلغ أعلى نسبة ممن تحصل على أجر مقابل عملها فى أرض الأسرة فى عملية جمع الثمار وجنى القطن (٨٤٪) ، (٨٣٪) على التوالى ، حيث تلجأ بعض الأسر إلى تقديم عائد لأفراد الأسرة من الإناث سواء كان هذا العائد نقدياً أو عينيًا . بينما ترتفع نسبة العاملات بأجر فى حالة عمل المرأة خارج حياة الأسرة

ارتفاعا كبيرا يبلغ أعلاه فى عمليات جمع الثمار وجنى القطن ونقاوة الحشائش ونقاوة دودة ورق القطن ... إلخ ، بينما تبلغ نسبة من يعملن فى أعمال مرتبطة بالمبيدات بأجر فى أرض الغير إلى حوالى ثلثى العاملات بأجر .

وهو أمر يعنى أن المرأة الريفية العاملة فى الزراعة وفى إطار محدودية فرص العمل المتاحة لها ، وتحت ضغط الظروف المعيشية وانخفاض قدراتها التعليمية والتدريبية تضطر لقبول بعض الأعمال الزراعية الشاقة لدى الغير . بأجر .

ج- اثر حيازة الأسرة من الأرض الزراعية على الأعمال الزراعية بدون اجر

جدول (٣)

توزيع الإناث الريفيات العاملات بالعمل الزراعى بدون اجر طبقا لمكان العمل

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نقاوة الحشائش	٢١٠	٧٧,٨	٩	٧,١	٥	٢٩,٤	٢٢٤	٥٤,٢
جمع الثمار	١٩٤	٧١,٩	٨	٧,٥	٢	١٤,٣	٢٠٤	٦٠,٧
زراعة الحبوب والشتل	١٥٤	٩٢,٨	١٢	١٦,٩	٢	١٦,٧	١٦٨	٦٧,٥
تربيط ونقل المحاصيل	١٤٧	٩١,٩	١٢	١٩,٧	٢	١٦,٧	١٦١	٦٩,١
تسميد الأرض	١٤٧	٩٣,٦	٩	١٦,١	١	٩,١	١٥٧	٧٠,١
جنى القطن	١٠٨	٨٩,٢	٨	٩,٢	١	٧,١٥	١١٧	٥٢,٧
تخزين وتسويق المحاصيل	١٥٤	٩٣,٣	١٢	٢٨,٦	٣	٣٣,٣	١٦٩	٧٨,٢
دراس المحاصيل	١٢٢	٩٣,٨	٨	١٦,٧	٣	٢٧,٣	١٣٣	٧٠,٤
نقاوة دودة القطن	٩٠	٩٢,٨	٦	٩,٨	٣	٥٠,٠	٩٩	٦٠,٤
تذرية المحاصيل	٩٢	٩٣,٩	٧	١٧,٥	٢	٢٠,٠	١٠١	٦٨,٢
رى الأرض	١٠٥	٩٢,١	٧	٢١,٩	٢	٤٠,٠	١١٤	٧٥,٥
عزيق الأرض	٩٣	٩١,٢	٨	٢٥,٨	—	—	١٠١	٧٣,٧
أعمال مبيدات	٥٨	٩٥,١	٨	٣٣,٣	١	١٦,٧	٦٧	٧٣,٦

* % بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل [تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا إلى تكرار البند نفسه فى جدول (١)] .

وعلى عكس جدول (٢) يبين جدول (٣) أن غالبية الإناث الريفيات العاملات فى الإنتاج الزراعى يعملن بدون أجر فى أرض الأسرة ، مما يعنى أن العمل

بدون أجر هو الأكثر شيوعا بين الإناث الريفيات عموما ، خاصة فيما يتعلق برى المحاصيل ودراسها وتخزينها وتسويقها .

كما يشير الجدول إلى أن العمل بدون أجر يمثل أيضا الأكثر شيوعا بين نساء العينة ، سواء كان في أرض الأسرة أو أرض الغير ، أو الاثنين معا . ويأتى فى مقدمة هذه الأعمال تخزين وتسويق المحاصيل ، ثم أعمال الرى ، فعزيق الأرض ، فاعمال المبيدات ، وأعمال تسميد الأرض ، وتربيط ونقل المحاصيل ، فاعمال التذرية إلى آخر ما يوضحه الجدول . والملفت للنظر أن الغالبية العظمى من مفردات العينة يقمن ببعض الأعمال المرتبطة بالمبيدات وينسب مرتفعة فى أرض الأسرة بدون أجر ، تأتى بعدها نسبة من يعملن فى عملية جمع الثمار . هذا فى الوقت الذى تقل فيه نسبة العاملات بدون أجر لدى الغير فى الأعمال المرتبطة بالمبيدات (٣٣٪) ، (٧١٩٪) فى جمع الثمار ، بينما تقل نسبة العاملات بدون أجر لدى الغير وتبلغ أعلاها فى أعمال المبيدات (٣٣٪) ، ثم تخزين وتسويق المحاصيل (٢٨٦٪) ، وتصل إلى أدناها فى نقاوة الحشائش (٧١٪) ، بينما تمثل الأعمال المرتبطة بالمبيدات الحشرية أكثر أنواع العمل الزراعى الذى تقوم به الإناث الريفيات بدون أجر سواء كان ذلك فى أرض الأسرة أو أرض الغير ، مما يعنى أنه بالرغم من تعدد الأعمال التى تقوم بها المرأة فى الزراعة وشمولها كافة مجالات العمل فيها إلا أنها تؤديها بدون أجر ، بل إن الأمر يصل إلى أنها تؤدى بعض هذه الأعمال لدى الغير بدون أجر كنوع من المزاولة أو المجاملة .

د - أثر حيازة الأسرة من الأرض الزراعية على العمل بأجر وبدون أجر

جدول (٤)

توزيع الإناث الريفيات العاملات بالعمل الزراعى * سواء بأجر أو بدون أجر طبقا لمكان العمل

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
نقارة الحشائش	٢	٠.٩	-	-	٨	٥٧.١	٣٠
جمع الثمار	٣	١.١	-	-	٨	٥٧.١	٣٣
زراعة الحبوب والشتل	٢	١.٢	-	-	٩	٧٥.٠	٤٤
تربيط ونقل المحاصيل	٢	١.٢	-	-	٨	٦٦.٦	٤٣
تسميد الأرض	٢	١.٣	-	-	٩	٨١.٨	٤٩
جنى القطن	٣	٢.٥	-	-	١٢	٨٥.٧	٦٨
تخزين وتسويق المحاصيل	١	٠.٦	-	-	٥	٥٥.٦	٢٨
دراس المحاصيل	-	-	-	-	٨	٧٢.٧	٤٢
نقارة بودة القطن	١	١.٠	-	-	١	١٦.٧	١٢
تذرية المحاصيل	-	-	-	-	٨	٨٠.٠	٥٤
رى الأرض	١	٠.٩	-	-	٢	٤٠.٠	٢٠
عزيق الأرض	١	١.٠	-	-	٣	٧٥.٠	٢٩
أعمال مبيدات	٢	٣.٣	-	-	٥	٨٢.٣	٧٧

* % بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل (تكرار كل بند فى هذا الجدول منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (١)).

تعكس بيانات جدول (٤) محدودية الإناث العاملات بالزراعة ممن يجمعن ما بين العمل بأجر وبدون أجر فى أرض الأسرة مقابل بعض العمليات الزراعية ويأتى فى مقدمتها عملية جنى القطن ، ثم أعمال المبيدات وتسميد الأرض وعزقها ، وزراعة الحبوب والشتل ودراس المحاصيل ... إلخ ، مما يعنى ندرة من تجمع منهن ما بين العمل المنجور وغير المنجور فى العمل الزراعى ، إن قيام المرأة الريفية ببعض الأعمال الزراعية قد يكون بأجر أو بدون أجر وهو أمر يؤثر فى محدودية أداء العمل الزراعى عن طريق المزاولة والذى كان أكثر انتشارا فى فترات سابقة فى الريف المصرى ، خاصة فى ذروة العمل الزراعى .

* قصد بذلك الإناث الريفيات اللاتى يجمعن ما بين العمل بأجر وبدون أجر .

٢- أثر نوع المحصول على نسبة المشتغلات بالأعمال الزراعية

١- الأعمال الزراعية وحجم العاملات بها وفقا لنوعية المحاصيل التي تزرعها الأسر

جدول (٥)

توزيع الإناث الريفيات العاملات بالعمل الزراعى طبقا لنوع المحاصيل التي تزرعها أسرهما

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
العمل	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نقاوة الحشائش	٢١٠	٨٣,٣	١٤	٧٠,٠	٣١	٨٨,٦	٢٥٥	٨٣,١
جمع الثمار	٢٠١	٧٩,٧	١٦	٨٠,٠	٣٠	٨٥,٧	٢٤٧	٨٠,٥
زراعة الحبوب والشتل	١٥١	٥٩,٩	١٢	٦٠,٠	٢٧	٧٧,١	١٩٠	٦١,٩
تربيط ونقل المحاصيل	١٥٣	٦٠,٧	١٢	٦٠,٠	١٧	٤٨,٦	١٨٢	٥٩,٣
تسميد الأرض	١٤٩	٥٩,١	١٣	٦٥,٠	٢١	٦٠,٠	١٨٣	٥٩,٦
جنى القطن	١٣٣	٥٢,٨	٣	١٥,٠	١٥	٤٢,٩	٦٥	٢١,٩
تخزين وتسويق المحاصيل	١٥١	٥٩,٩	١٣	٦٥,٠	٢١	٦٠,٠	١٨٥	٦٠,٣
دراس المحاصيل	١٣٣	٥٢,٨	٤	٢٠,٠	١٤	٤٠,٠	١٥١	٤٩,٢
نقاوة بودة القطن	١٠٢	٤٠,٥	٢	١٠,٠	١١	٣١,٤	١١٥	٣٧,٥
تدريب	١٠١	٤٠,١	٤	٢٠,٠	٢٤	٦٨,٦	١١٩	٣٨,٨
رى الأرض	٩٩	٣٩,٣	١١	٥٥,٠	١٥	٤٢,٩	١٢٥	٤٠,٧
عزيق الأرض	٩٦	٣٨,١	٩	٤٥,٠	٨	٢٢,٩	١١٣	٣٦,٨
أعمال مبيدات	٦٥	٢٥,٨	٥	٢٥,٠	٩	٢٥,٧	٧٩	٢٥,٧
العاملات بالأعمال الزراعية	٢٥٢	١٠٠,٠	٢٠	١٠٠,٠	٣٥	١٠٠,٠	٣٠٧	١٠٠,٠
المجموع (%)	-	٨٢,١	-	٦٥	-	١١,٤	-	١٠,٠

تشارك المرأة الريفية فى كافة العمليات الزراعية المتعلقة بالمحاصيل التقليدية أو النقدية أو الاثنان معاً ، حيث جاءت نقاوة الحشائش فى المرتبة الأولى من بين الأعمال التى تقوم بها الإناث الريفيات العاملات فى الزراعة ، يلى ذلك جمع الثمار ، ثم زراعة الحبوب والشتل ، ثم تخزين الحبوب وتسويق المحاصيل وتربيطها ونقلها، وتسميد الأرض ، وينسب تتراوح ما بين ٨٣,١٪ ، ٢٥,٧٪ ، وكانت الأعمال المرتبطة بالمبيدات أقلها حيث لا تقبل عليها الإناث نظرا لخطورتها على الصحة . كما يوضح الجدول أيضا أن الأعمال الزراعيـة تباينت فى الترتيب طبقا لنوع المحاصيل التى تزرعها أسرة المبحوثة من حيث إنها محاصيل نقدية أو

تقليدية ، فقد جاءت نقاوة الحشائش فى المرتبة الأولى من بين الأعمال التى تقوم بها الإناث لدى غالبية الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية (٨٣,٣٪) ، بينما كان جمع الثمار فى المرتبة الأولى من حيث إقبال الإناث اللاتى تزرع أسرهن محاصيل نقدية (٨٠٪) ، وهكذا ، مما يعنى أن نوع المحصول الذى تزرعه الأسرة يؤثر فى العمليات التى تؤدىها المرأة الريفية حيث تحتاج المحاصيل التقليدية فى زراعتها إلى أيد بشرية أكثر فى كثير من الأعمال ، على سبيل المثال فى نقاوة الحشائش ، بينما ترتفع حاجة المحاصيل النقدية إلى الأيدى العاملة فى بعض الأعمال كعملية جمع وجنى الثمار مما يتيح فرص عمل للمرأة داخل الأسرة وخارجها .

ب- أثر نوع المحصول على مجالات الأعمال الزراعية بالجر

جدول (٦)

توزيع الإناث العاملات بالعمل الزراعى بالجر طبقاً لنوع المحاصيل التى تزرعها الأسرة

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
العمل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نقاوة الحشائش	٢٣	١١,٠	١	٧,١	٢	٦,٥	٢٦	١٠,٢
جمع الثمار	٣٢	١٥,٩	٢	١٢,٥	٤	١٣,٣	٣٨	١٥,٤
زراعة الحبوب والشتل	١٣	٨,٦	١	٨,٣	١	٣,٧	١٥	٧,٨
تربيط ونقل المحاصيل	١٥	٩,٨	١	٨,٣	-	-	١٦	٨,٨
تسميد الأرض	١٥	١٠,١	١	٧,٧	٢	٩,٥	١٨	٩,٨
جنى القطن	١٨	١٣,٥	٢	٦٦,٧	١	٦,٧	٢١	١٣,٩
تخزين وتسويق المحاصيل	١٢	٨,٠	٢	١٥,٤	-	-	١٤	٧,٦
دراس المحاصيل	١١	٨,٣	١	٢٥,٠	١	٧,٤	١٣	٨,٦
نقاوة بودة القطن	١٥	١٤,٧	١	٥,٠	-	-	١٦	١٣,٩
تذرية	١٠	٩,٩	١	٢٥,٠	١	٤,٢	١٢	١٠,٨
رى الأرض	١١	١١,١	١	٩,١	-	-	١٢	٩,٦
عزيق الأرض	٩	٩,٤	١	١١,١	-	-	١٠	٨,٨
أعمال مبيدات	٤	٦,٢	١	٢٠,٠	١	١١,١	٦	٧,٦
مجموع العاملات بالأعمال الزراعية	٢٥٢	-	٢٠	-	٣٥	-	٣٠٧	-

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل [تكرار كل بند فى هذا الجدول منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٥)] .

يبين جدول (٦) انخفاض نسبة العاملات بأجر في الزراعة سواء في المحاصيل التقليدية أو النقدية أو الاثنين معاً انخفاضاً شديداً ، كما أن هناك تبايناً في قيام النساء بهذه الأعمال ، فقد جاء في المركز الأول نسبة من تعمل منهن في عملية جمع الثمار بأجر (٤٥ر٨٪) ، يلي ذلك نسبة من يعملن في نقاوة دودة ورق القطن ، وجنيه (٩٣ر٩٪) ثم عملية التذرية (٨ر١٠٪) ، وجاء تسميد المحاصيل في نهاية هذه العمليات (٨ر٩٪) ... إلخ ، كما تـ 'ينت نسب من تعمل منهن طبقاً لنوع المحاصيل ، فقد كان جنى القطن من أكثر الأعمال الزراعية التي تمارسها الإناث في المحاصيل النقدية (٦٦ر٧٪) ، بينما كان جمع الثمار من أكثر الأعمال الزراعية التي تمارسها الإناث عند زراعة المحاصيل التقليدية (٩٥ر٩٪) ، وفي الأسر التي تزرع النوعين من المحاصيل (١٣ر٣٪) .

مما يعنى أن التركيب المحصولي يؤثر في عمل المرأة في الزراعة بأجر ويدون أجر حيث يسود العمل بدون أجر في الأسر التي تزرع المحاصيل التقليدية ، بينما يكون العمل بأجر في الأسر التي تزرع المحاصيل النقدية ، كما أن نوع المحصول يؤثر أيضاً في نوع العمليات التي تؤديها المرأة العاملة في الزراعة بأجر ويدون أجر ، وهو أمر يؤدي إلى محدودة فرص العمل بأجر للمرأة الريفية خاصة في حالة زراعة الأسرة للمحاصيل التقليدية .

ج- أثر نوع المحصول على مجالات الأعمال الزراعية وعدد العاملات بدون أجر

جدول (٧)

توزيع الإناث العاملات بالعمل الزراعي بدون أجر طبقاً لنوع المحاصيل التي تزرعها الأسرة

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	العمل
	ك	%	ك	%	ك	%		
نقاوة الحشائش	١٧٧	٨٤,٣	١٣	٤١,٩	٢٩	٩٣,٦	٢١٩	٨٥,٩
جمع الثمار	١٦٠	٧٩,٦	١٤	٤٦,٧	٢٤	٨٠,٠	١٩٨	٨٠,٢
زراعة الحبوب والشتل	١٢٨	٨٤,٨	١١	٤٠,٧	٢٥	٩٢,٦	١٦٤	٨٦,٣
تربيط ونقل المحاصيل	١٣٠	٨٥,٠	١١	٦٤,٧	١٥	٨٨,٢	١٥٦	٨٥,٧
تسميد الأرض	١٢٤	٨٣,٢	١٢	٥٧,١	١٨	٨٥,٧	١٥٤	٨٤,٢
جنى القطن	١٠٢	٧٧,٠	١	٦,٧	١٢	٨٠,٠	١١٥	٧٦,٢
تخزين وتسويق المحاصيل	١٣٣	٨٨,١	١١	٥٢,٤	٢١	١٠٠,٠	١٦٥	٨٩,٢
دراس المحاصيل	١١٥	٨٦,٥	٣	٢١,٤	١٢	٨٥,٧	١٣٠	٨٦,١
نقاوة بودة القطن	٨٥	٨٣,٣	١	٩,١	١١	١٠٠,٠	٩٧	٨٤,٤
تذرية	٨٤	٨٣,٢	٣	١٢,٥	١٢	٥٠,٠	٩٩	٨٣,٢
رى الأرض	٨٥	٨٥,٩	١٠	٦٦,٧	١٥	١٠٠,٠	١١٠	٨٨,٠
عزيق الأرض	٨٤	٨٧,٥	٨	١٠,٠	٧	٨٧,٥	٩٩	٨٣,٦
أعمال مبيدات	٥٤	٨٣,١	٥	٤٤,٤	٨	٨٨,٩	٦٦	٨٣,٥
مجموع العاملات بالأعمال الزراعية	٢٥٢	-	٢٠	-	٣٥	-	٣٠٧	-

• % بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل (تكرار كل بند فى هذا الجدول منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٥)).

يبين جدول (٧) أن العمل الزراعي بدون أجر هو الأكثر شيوعاً لدى أفراد العينة حيث تمارسه الغالبية من الإناث الريفيات فى كثير من الأعمال الزراعية ، يأتى فى مقدمة هذه الأعمال عمليات تخزين وتسويق المحاصيل (٨٩,٢٪) ثم الرى (٨٨٪) وزراعة الحبوب والشتل (٨٦,٣٪) ، كما يبين الجدول ارتفاع نسبة العاملات بدون أجر فى حالة زراعة الأسرة للمحاصيل التقليدية وانخفاضها فى حالة المحاصيل النقدية ، وربما يرجع ذلك إلى حاجة النوعية الأولى من المحاصيل إلى العمل البشرى أكثر من المحاصيل النقدية حيث ترتفع الحاجة إلى استخدام الآلات الزراعية والتكنولوجية فيها .

د - اثر نوع المحصول على مجالات الاعمال الزراعية وحجم العاملات بها بأجر وبدون أجر

جدول (٨)

توزيع الإناث العاملات بالعمل الزراعى بأجر وبدون أجر طبقاً لنوعية المحاصيل التى تزرعها الأسرة

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نقاوة الحشائش	١٠	٤٨	-	-	-	-	١٠	٣٩
جمع الثمار	٩	٤٥	-	-	٢	٦٧	١١	٤٥
زراعة الحبوب والشتل	١٠	٦٦	-	-	١	٣٧	١١	٥٨
تربيط ونقل المحاصيل	٨	٥٢	-	-	٢	١١٨	١٠	٥٥
تسميد الأرض	١٠	٦٧	-	-	١	٤٨	١١	٦٠
جنى القطن	١٣	١٠٠	-	-	٢	١٣٢	١٥	٩٩
تخزين وتسويق المحاصيل	٦	٤٠	-	-	-	-	٦	٣٢
دراس المحاصيل	٧	٥٣	-	-	١	٧١	٨	٥٣
نقاوة بودة القطن	٢	٢٠	-	-	-	-	٢	١٧
تذرية	٧	٦٩	-	-	١	٤٢	٨	٦٧
رى الأرض	٣	٢٠	-	-	-	-	٣	٢٤
عزيق الأرض	٣	٣١	-	-	١	١٢٥	٤	٣٥
أعمال مبيدات	٧	١٠٨	-	-	-	-	٧	٨٩
مجموع العاملات بالأعمال الزراعية	٢٥٢	-	٢٠	-	٣٥	-	٣٠٧	-

* بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل [تكرار كل بند فى هذا الجدول منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٥)].

يوضح جدول (٨) انخفاض نسبة الإناث العاملات فى العمليات الزراعية بأجر وبدون أجر انخفاضاً شديداً ، إذ تصل أعلى نسبة منهن بين من يعملن فى جنى القطن (٩٩٪) ، وفى أعمال المبيدات (٨٩٪) ، والتذرية (٦٧٪) ، والدراس (٦٪) ، وزراعة الحبوب والشتل (٥٨٪) ، وتتعدى العمليات التى تقوم بها المرأة بأجر وبدون أجر فى المحاصيل النقدية ، مما يدل على أن العمل فى هذه المحاصيل إما أن يكون بأجر أو بدون أجر فقط ، أما بالنسبة للأسر التى تزرع المحاصيل النقدية والتقليدية فيمثل جنى القطن أكثر المحاصيل التى تعمل فيها النساء بأجر وبدون أجر ، مما يعنى أن جنى القطن يحتاج إلى أيد عاملة

كثيرة سواء كانت بأجر أو بدون أجر ؛ وبذلك فإن نوع المحصول يحدد طبيعة الأعمال التي تؤديها الإناث وشكل العائد من هذه الأعمال .

٣ - أثر مكان العمل على أشكال عمل المرأة الريفية العاملة التي تعمل في أعمال ذات صلة بالزراعة (و تربية وخدمة الحيوانات

جدول (٩)

(أشكال عمل المرأة الريفية بالزراعة وتربية الحيوانات طبقا لمكان العمل

العمل	مكان العمل		في أرض الأسرة		في أرض الغير		في أرض الأسرة وفي أرض الغير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عمل دائم	١٣٨	٥١٩	٢٦	٢٠٦	٧	٤١٢	١٧١	٤١٤		
عمل موسمي	٨٤	٣١٩	٦٤	٥٠٨	٦	٢٥٣	١٥٤	٣٧٣		
عمل مؤقت	٧	٢٦	٥	٤٠	-	-	١٢	٢٩		
عمل متقطع	٤١	١٥٢	٣١	٢٤٦	٤	٢٣٥	٧٦	١٨٤		
مجموع العاملات	٢٧٠	١٠٠٠	١٢٦	١٠٠٠	١٧	١٠٠٠	٤١٣	١٠٠٠		
المجموع %	٢٧٠	٦٥٤	١٢٦	٣٠٥	١٧	٤١	٤١٣	١٠٠		

يوضح جدول (٩) أن النسبة الأكبر من النساء يعملن عملا دائما في الزراعة ، يلي ذلك نسبة من يعملن عملا موسميا ، ثم من يعملن عملاً متقطعاً وتكاد تنحصر نسبة من تعمل منهن عملاً مؤقتاً . وغالبا ما يتركز العمل الدائم في أرض أسرة (٥١٩٪) ، بينما ينخفض كثيرا (٢٠٦٪) في حالة العمل لدى الغير . ويحدث العكس بالنسبة للعمل الموسمي حيث بلغت نسبة من تعمل منهن عملا موسمياً لدى الغير (٥٠٨٪) ، وإذا أُضيف إلى ذلك العمل المؤقت والمتقطع فإن النسبة تصل إلى أكثر من ثلاثة أرباع العينة ، مما يعني أن العمل في الزراعة موسمي ، وأن الطلب على عمل النساء يزداد في المواسم الزراعية خاصة العمل في أرض الغير . كما أن نسبة من يمارسن العمل في أرض الأسرة وأرض الغير ، سواء كان موسمياً أو متقطعاً ، تصل إلى (٤٨٨٪) ، وهو ما يؤكد أن

موسمية العمل تشتد في أوقات الذروة لدى الأسر التي تحوز أرضاً والأسر التي لا تحوز أرضاً ، وأن طبيعة العمل في القطاع الزراعي في كثير من الأحيان تكون موسمية أو مؤقتة ، ولا تأخذ صفة الديمومة أو الاستمرار سوى في بعض الأعمال مثل أعمال الري ورعاية وخدمة الحيوانات المزرعية ، وعادة ما تكون في أرض الأسرة . مما يؤثر على الفرص المتاحة في العمل الدائم أمام المرأة الريفية .

٤ - أثر نوع المحصول على شكل العائد منه

جدول (١٠)

العائد من العمل بالزراعة وتربية الحيوانات طبقاً لنوعية المحاصيل التي تزرعها الأسرة

نوعية المحصول	محاصيل		الاثنان		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نقدى	١٥٥	٤١٧	١١	٤٥٨	٢٥	٦٧٦
عيني	١٦	٤٣	٣	١٢٥	١	٢٧
الإثنين معا	٩	٢٤	-	-	٤	١٠٨
لايوجد أجر	١٩٢	٥١٦	١٠	٤١٧	٧	١٨٩
المجموع	٣٧٢	١٠٠٠	٢٤	١٠٠٠	٣٧	١٠٠٠
					٤٣٣	١٠٠٠

تكشف بيانات جدول (١٠) عن أن ما يقارب من نصف العاملات الريفيات لا يحصلن على أجر نظير عملهن (٤٨٣٪) ، بينما بلغت نسبة اللائي يحصلن على أجر نقدى (٤٤١٪) ، وأن نسبة العاملات بأجر نقدى في الأسر التي تزرع المحاصيل النقدية ترتفع عن نسبة العاملات بأجر نقدى في الأسر التي تزرع المحاصيل التقليدية . وعلى العكس ترتفع نسبة العاملات اللائي يعملن بدون أجر في الأسر التي تزرع المحاصيل التقليدية ، عن نظيرتها في الأسر التي تزرع المحاصيل النقدية ، كما هو مبين بالجدول ، مما يعني أن زراعة المحاصيل النقدية

تسهم فى توفير عائد مالى يساعد على دفع أجور الإناث العاملات نقديا ، فى الوقت الذى تكون فيه زراعة المحاصيل التقليدية بهدف سد استهلاك الأسرة من هذه المحاصيل . وبالتالي ترتفع نسبة العاملات بدون أجر ، وخاصة فى حالة إذا ما أضيفت إليهن نسبة العاملات فى المحاصيل النقدية والتقليدية معا . وهو أمر يوضح أن زراعة المحاصيل التقليدية تساعد فى الاستحواذ على عمل النساء ، وغالبا ما يكون بدون أجر ، هذا برغم أنه لا يتم تسجيل هذه الأعمال فى الإحصاءات الرسمية - والتي تعكس مساهمة المرأة فى العمل وتقوم بإدراج العاملة الزراعية بدون أجر خارج قوة العمل - دون النظر بعين الاعتبار إلى قيمة هذا العمل وأثره على دخل الأسرة^(١٠) .

٥ - اثر نوع المحصول على أشكال عمل المرأة الريفية العاملة فى الزراعة (أو تربية وخدمة الحيوانات طبقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها الأسرة

جدول (١١)

أشكال عمل المرأة الريفية طبقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها الأسرة

نوعية المحاصيل	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
العمل	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عمل دائم	١١٩	٤٧,٢	٨	٤٠,٠	٢٠	٥٧,١	١٤٧	٤٧,٩
عمل موسمي	٨٣	٣٢,٩	٧	٣٥,٠	١٤	٤٠,٠	١٠٤	٣٣,٩
عمل مؤقت	٤	١,٦	٢	١٠,٠	١	٢,٩	٧	٢,٣
عمل متقطع	٤٦	١٨,٣	٣	١٥,٠	-	-	٤٩	١٦,٠
مجموع العاملات	٢٥٢	١٠٠,٠	٢٠	١٠٠,٠	٣٥	١٠٠,٠	٣٠٧	١٠٠,٠
المجموع	-	٨٢,١	-	٦,٥	-	١١,٤	-	١,٠

ويوضح جدول (١١) أن ما يقارب من نصف الإناث العاملات فى الزراعة وتربية وخدمة الحيوانات يعملن عملا دائما ، وأن أكثر من ثلثهن يعملن عملا موسميا ، ثم العمل المتقطع وينسبة ١٦% ، هذا على الرغم من محدودية حجم

الحيازات سواء كانت ملكاً أو إيجاراً ، مما أثر في ضعف التكتيف الرأسمالي فيها ، وهو أمر انعكس على زيادة اعتماد الأسرة على أفرادها من الإناث ، وخاصة أن عملهن يكون بدون أجر . كما كشف الجدول عن أن غالبية أسر العينة تزرع المحاصيل التقليدية (٨٢١٪) ، مقابل (٦٥٪) تزرع المحاصيل النقدية ، أما النسبة الباقية (١١٤٪) فهي تجمع بين زراعة المحاصيل النقدية والتقليدية . هذا وترتفع نسبة الإناث اللاتي يعملن عملاً دائماً في المحاصيل التقليدية عن مثيلتها في المحاصيل النقدية بينما تنخفض نسبة الإناث اللاتي يعملن في المحاصيل التقليدية سواء كان عملاً موسمياً أو مؤقتاً ، وربما يرجع ذلك إلى زيادة اعتماد الأسر التي تزرع المحاصيل النقدية على الآلات الزراعية والتكنولوجيا الحديثة مما يقلل من حاجتها للعمالة الدائمة ، ويكون اعتمادها على العمالة غير الدائمة (موسمية ، مؤقتة) ، مما يقلل من فرص العمل المتاحة أمام المرأة الريفية .

٦ - أثر نوع المحصول على مدة عمل المرأة الريفية

جدول (١٢)

توزيع العاملات في الأعمال الزراعية (وخدمة الحيوانات

طبقاً لعدد أيام العمل في الشهر . ونوع المحصول الذي تزرعه الأسرة

نوعية المحاصيل		محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع		أيام العمل
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
٥٢	٢٠.٦	٧	٢٥.٠	٩	٢٥.٧	٦٨	٢٢.١	أسبوع (١-٧ أيام)		
٦٩	٢٧.٤	٤	٢٠.٠	٥	١٤.٣	٧٨	٢٥.٤	٨ - ١٥ يوم		
٢٤	٩.٥	٢	١٠.٠	٤	١١.٤	٣٠	٩.٨	١٦ - ٢٣ يوم		
١٠٧	٤٢.٥	٧	٣٥.٠	١٧	٤٨.٦	١٣١	٤٢.٧	(٢٤-٣٠ يوم)		
٢٥٢	١٠٠.٠	٢٠	١٠٠.٠	٣٥	١٠٠.٠	٣٠٧	١٠٠.٠	المجموع الكلي		
-	٨٢.١	-	٥٦.٠	-	١١.٤	-	١٠.٠	المجموع ٪		

تأتى الإناث الريفيات اللائى يعملن شهراً كاملاً فى مقدمةعاملات منهن ، بينما أتت من تعمل منهن مدة تتراوح ما بين يوم واحد وأسبوع فقط فى المرتبة الثانية ٢٢,١٪ ، وأن نسبة اللائى يعملن لمدة تتراوح بين ٢٤ يوماً وشهراً كاملاً لدى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية تفوق نسبة اللائى يعملن فى حدود هذه المدة لدى الأسر التى تزرع محاصيل نقدية كما هو مبين بالجدول . وأن ما يقارب من النصف منهن يعملن لدى أسر تزرع المحاصيل التقليدية والنقدية معا ، مما يعنى أيضا حاجة المحاصيل التقليدية لعدد أيام من العمل البشرى تفوق حاجة المحاصيل النقدية من أيام العمل ، رغم اعتماد الأسر التى تزرع محاصيل نقدية على الآلات الزراعية والتكنولوجيا ، مما يحد من فرص العمل المتاحة خاصة أمام المرأة .

ثالثاً: تأثير التكنولوجيا الزراعية على عمل المرأة الريفية

١ - الهدف من استخدام التكنولوجيا الزراعية

جدول (١٣)

الهدف من استخدام التكنولوجيا الزراعية فى أرض أسر العاملات

فى الزراعة والإنتاج الحيوانى

أسباب استخدام الآلات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك
توفير الوقت والجهد	٢٨٩	٨٥.٥	١٧٢	٧٢.٠	٤٦١	٧٩.٩	
توفير النفقات	٩٠	٢٦.٦	٤٦	١٩.٢	١٣٦	٢٣.٦	
إنتاج العمل الزراعى	٦٨	٢٠.١	٥٥	٢٣.٠	١٢٢	٢١.٣	
عدم كفاية من تعمل بالزراعة فى الأسرة	٦٦	١٩.٥	٢٤	١٠.٠	٩٠	١٥.٦	
ندرة العمالة الزراعية فى المنطقة	٢١	٦.٢	٧	٢.٩	٢٨	٤.٩	
كبر حجم الحيازة	٧	٢.١	١	٠.٤	٨	١.٤	
عدم وجود حيوانات فى الأرض	٢٦	٧.٧	٨	٣.٣	٣٤	٥.٩	
أخرى	٣	٠.٩	٦	٢.٥	٩	١.٦	
عدد المستجيبات	٣٣٨	-	٢٣٩	-	٥٧٧	-	

أتى توفير الوقت والجهد الهدف الأول من بين أهداف استخدام التكنولوجيا على المستوى الإجمالى للأسر ، يليه توفير النفقات ثم الرغبة فى إتقان العمل الزراعى ، يليه الهدف الخاص بعدم كفاية الأيدي العاملة فى الأسرة ، وإن كانت هناك أهداف أخرى وينسب بسيطة أشارت إليها أفراد العينة لتوفير النفقات والرغبة فى إتقان العمل الزراعى . ويكاد ترتب هذه الأهداف ينسحب على كل من أسر الوجه البحرى والوجه القبلى ، ويأتى بعدها باقى الأهداف على مستوى الوجهين . مما يعنى ميل هذه الأسر نحو استخدام التكنولوجيا الزراعية - إذا كانت متوافرة لديها - مما يقلل فرص العمل المتاحة أمام العمالة الزراعية بشكل عام وأمام المرأة الريفية تحديداً .

٢ - التكنولوجيا الزراعية المستخدمة فى إنتاج المحاصيل التقليدية والنقدية

١ - الأسر التى تستخدم الآلات الزراعية

جدول (١٤)

أسر المبحوثات التى تستخدم الآلات الزراعية (التكنولوجيا) فى الزراعة

طبقاً لنوعية المحصول المنزوع

نوع المحصول الآلة الزراعية	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جرار زراعى	٤٦٩	٥٨٩	٢٥	٤٤٦	٣٣	٥٦٩	٥٢٧	٦٦٩
دراسة (آلة دراس المحاصيل بقريتها)	٤٢٨	٥٣٧	١٨	٣٢٩	٣٠	٥١٧	٤٧٦	٥٩٧
آلة رى نقالى	٤٢٨	٥٣٧	٢٥	٤٤٦	٣٤	٥٨٦	٤٨٧	٦١٩
ماكينة تدريه	٣٦١	٤٥٣	١٥	٣٦٨	٢٧	٤٦٦	٤٠٣	٥٠٦
عزاقه ميكانيكية	٣١٥	٣٩٥	١٧	٣٠٤	١٨	٣١٠	٣٥٠	٤٣٩
آلة رى ثابتة	٣٧٣	٤٦٨	٢٠	٤١٩	٢٧	٤٦٦	٤٢٣	٥٢٩
محراث ميكانيكى	٣٨٦	٤٨٤	١٩	٣٣٩	٢٣	٣٩٧	٤٢٨	٥٢٧
موتور رش	٣٧٧	٤٧٣	٣٦	٤٦٤	٢٩	٥٠٠	٤٣٢	٥٤٢
مقطورة جرار	٣٩٣	٤٩٣	٢٢	٣٩٣	١٩	٣٢٨	٤٣٤	٥٤٥
كومباين	١٩١	٢٤٠	٧	١٢٥	١٣	٢٢٤	٢١١	٢٦٥
إجمالى الأسر التى تزرع المحاصيل وتستخدم الآلات	٧٩٧	٨٧٥	٥٦	٦١	٥٨	٦٤	٩١١	١٠٠

يوضح جدول (١٤) أن آلات الري سواء كانت ثابتة أو متنقلة هي أكثر الآلات استخداما لدى أسر العاملات الزراعيات إذ يبلغ مجموع المستجيبات هذين النوعين من الآلات الميكانيكية ٥٣١٪ ، ١١١٪ ، بما يعادل ١٠٠.٩٪ ، وقد جاء الجرار الزراعى فى المرتبة الثانية بالنسبة للآلات الأكثر استخداما ، يليه ماكينة الدراس والتذرية ثم باقى الآلات الواردة فى الجدول ، وتأتى آلة الكومباين أقل الآلات استخداما على مستوى العينة الكلية ربما لارتفاع التكلفة الاستثمارية لها . كما يلاحظ من الجدول ارتفاع نسب استخدامات الآلات الزراعية بصفة عامة فى المحاصيل التقليدية عنها فى المحاصيل النقدية ، وربما يرجع ذلك إلى أن الأخيرة لا تحتاج إلى استخدام الآلات الزراعية كثيرا إلا فى مرحلة الجنى أو الحصاد .

ب- ملكية الأسر من الآلات الزراعية

جدول (١٥)

توزيع أسر المبحوثات التى تحوز آلات زراعية وتستخدمها فى الأرض طبقا لنوعية المحصول

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
الآلة الزراعية	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
جرار زراعى	١٥	٣٢	٣	١٣.٠	٢	٦.١	١٠	٣.٨
آلة دراس وتذرية (دراسة)	٧	١٦	٢	١١.١	١	٣.٣	٢٠	٢.١
آلة رى نقالى	٧٣	١٧.١	٩	٣٦.٠	١١	٣٢.٤	٩٣	١٩.١
ماكينة تذرية	٧	١٩	١	٦.٧	٤	١٤.٨	١٢	٢.٠
عزاقة ميكانيكية	٩	٢٩	١	٥.٩	١	٦.٥	١١	٣.١
آلة رى ثابتة	٥٥	١٤.٥	١٢	٥٢.٢	١٠	٣٧.٠	٧٧	١٨.٢
محراث ميكانيكى	١٣	٣.٤	٥	٢٦.٣	٢	٨.٧	٢٠	٤.٧
موتور رش	١٠	٢.٧	٤	١٥.٤	٢	٦.٩	١٦	٣.٧
مقطورة جرار	٨	٢.٠	٣	١٣.٦	١	٣.٥	١٢	٢.٨
كومباين	٢	١.١	-	-	-	-	٢	١.٠

* ٪ بالنسبة لعدد الأسر التى تستخدم الآلة الزراعية [تكرار كل بند من بنود الآلات منسويا لتكرار البند نفسه فى جدول (١٤)] .

يبين جدول (١٥) انخفاض ملكية الآلات الزراعية لدى أسر العينة بصفة عامة ، وأن آلات الري تعتبر أكثر الآلات المملوكة سواء كانت آلات ري نقالى أو آلات ري ثابتة ، أما باقى الآلات فقد تراوحت نسبة المالكين لها ما بين (٤٧٪) للمحراث الميكانيكى ، و (١٠٠٪) للكومباين . كما يلاحظ ارتفاع نسب من يحوزون هذه الآلات ارتفاعا كبيرا لدى الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية عنها لدى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية ، وهو مايدل على أن هذه الأسر تستخدم الآلات الزراعية التى تمتلكها فى زراعة وخدمة المحاصيل التى تزرعها ، مما يعكس ارتفاع اعتماد هذه الأسر على المعدات والآلات التكنولوجية كثيفة رأس المال ، ويؤدى هذا الاستخدام إلى خفض العمالة النسائية المستخدمة فى كثير من الحاصلات الزراعية ، وخاصة عملية الجنى أو الحصاد .

ج- تآجير الآلات الزراعية التى تحوزها الأسرة للغير

جدول (١٦)

توزيع أسر المبحوثات التى تحوز آلات زراعية وتستخدمها فى الأرض وتؤجرها للغير (طبقاً لنوعية المحصول المنزوع)

الآلة الزراعية	نوع المحصول		محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنتان معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
جرار زراعى	٨	١٧	-	-	٣	٩	١١	٢١		
دراسة (آلة دراس وتذرية)	٤	٩	-	-	١	٣	٥	١١		
آلة ري نقالى	٥	١٢	١	٤٠	٢	٩	٨	١٦		
ماكينة تذرية	٧	١٩	-	-	٤	١٨	١١	٢٧		
عزاقة ميكانيكية	٤	١٣	-	-	١	٦	٥	١٤		
آلة ري ثابتة	٣	٨	-	-	١	٣	٤	١٠		
محراث ميكانيكى	٤	١٠	-	-	٢	٧	٦	١٤		
موتور رش	٤	١١	١	٢٩	١	٥	٦	١٤		
مقطورة جرار	٨	٢٠	-	-	-	-	٨	١٨		
كومباين	٣	١٦	-	-	-	-	٣	١٤		

* ٪ بالنسبة لعدد الأسر التى تستخدم الآلة الزراعية (تكرار كل بند من بنود الآلات منسوباً لتكرار البند نفسه فى جدول (١٤)).

يكشف جدول (١٦) عن انخفاض نسب الأسر التي تمتلك آلات زراعية تستخدمها في أراضيها وتوَجِّرها للغير بصفة عامة سواء كانت هذه الأسر تزرع المحاصيل التقليدية أو النقدية ، وأن أكثر هذه الآلات التي تستخدم وتوَجِّر للغير هي ماكينة التذرية ، حيث إن الأسر الأكثر استخداما لهذه الآلة هي التي تزرع كلا النوعين من المحاصيل سواء النقدية أو التقليدية (١٤٨٪) ، بينما كانت آلة الري النقالي من أكثر الآلات استخداما وتُجِير للغير لدى الأسر التي تزرع المحاصيل النقدية ، وكذا كان الأمر بالنسبة لموتور الرش (٣٩٪) في مقابل (١٢٪) ، (١١٪) لكل من آلة الري النقالي ، وموتور الرش لدى الأسر التي تزرع المحاصيل التقليدية . وهو أمر يعني أن استخدام الآلات الزراعية يؤثر على الفرص المتاحة لعمل المرأة في كل من المحاصيل التقليدية والنقدية ، إلا أن هذا التأثير يكون أكثر بالنسبة للأسر التي تحوز الآلات الزراعية حيث لا تلجأ إلى تأجير هذه الآلات للغير .

د - استئجار الآلات الزراعية

جدول (١٧)

أسر المبحوثات التي تعمل بالزراعة و تستأجر آلات زراعية لاستخدامها في الأرض
(طبقا لنوعية المحصول)

نوع المحصول		محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		البُتين معا		المجموع	
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٤٤٦	٩٥١	٢٢	٨٨٠	٢٨	٨٤٩	٤٩٦	٩٤١	٩٤١	٩٤١
٤١٧	٩٧٤	١٦	٨٨٩	٢٨	٩٣٣	٤٦١	٩٦٩	٩٦٩	٩٦٩
٣٥٠	٨١٨	١٥	٦٠٠	٢١	٦١٨	٣٨٦	٧٩٣	٧٩٣	٧٩٣
٣٤٧	٩٦١	١٤	٩٣٣	١٩	٧٠٤	٣٨٠	٩٤٣	٩٤٣	٩٤٣
٣٠٢	٨٥٩	١٦	٩٤١	١٦	٨٨٩	٣٣٤	٩٥٤	٩٥٤	٩٥٤
٣١٥	٨٤٥	١١	٤٧٨	١٦	٥٩٣	٢٤٢	٨٠٩	٨٠٩	٨٠٩
٣٦٩	٩٥٦	١٤	٧٣٧	١٩	٨٢٦	٤٠٢	٩٣٩	٩٣٩	٩٣٩
٣٦٣	٩٦٣	٢١	٨٠٨	٢٦	٨٩٧	٤١٠	٩٤٩	٩٤٩	٩٤٩
٣٧٧	٩٥٩	١٩	٨٦٤	١٨	٩٤٧	٤١٤	٩٥٤	٩٥٤	٩٥٤
١٨٦	٩٧٤	٧	١٠٠	١٣	١٠٠	٢٠٦	٩٧٦	٩٧٦	٩٧٦

* ٪ بالنسبة لعدد الأسر التي تستخدم الآلة الزراعية [تكرار كل بند من بنود الآلات منسوباً لتكرار البند نفسه في جدول (١٤)] .

يلاحظ من جدول (١٧) أن الغالبية العظمى من أسر العينة تعتمد على الآلات الزراعية المستأجرة في أداء العمليات الزراعية المختلفة في المحاصيل التي تزرعها بنسب تبلغ أقصاها (٩٧,٦٪) في آلة الكومباين ، ويرجع ذلك كما اتضح من الجدولين السابقين إلى انخفاض ملكية هذه الآلة لدى كثير من أسر العينة ، بينما تمثل آلات الري الثابتة أقل الآلات التي تستأجر ، وربما يرجع هذا إلى أن هذا النوع من الآلات لا يمكن أن يستأجر إلا في محيط الأرض الزراعية القريبة من الآلة الثابتة . كما يوضح هذا الجدول أيضا أن الأسر التي تزرع المحاصيل التقليدية أكثر استخداما للآلات الزراعية المستأجرة ، وربما يرجع هذا أيضا إلى أنها أقل تملكا لهذه الآلات ، وبالتالي فهي تعتمد على استئجار الآلات التي تحتاجها ولا تمتلكها ، وهو ما يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه ، حيث إن اللجوء إلى استئجار الآلات الزراعية يؤثر في مساهمة المرأة في العمليات الزراعية وغيرها .

رابعا : اثر حيازة أسر العينة للحيوانات المزرعية على عمل المرأة الريفية في الزراعة

جدول (١٨)

توزيع الإناث العاملات في الزراعة أو تربية وخدمة الحيوانات المزرعية طبقا لملكية أسرهن من الحيوانات

العمل	حيازة حيوانات		عندها حيوانات		ليست عندها		المجموع
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
أعمال زراعية	٥٠	١١,٧	١٥٦	٨٨,٦	٢٠٦	٢٤,١	
رعاية الحيوانات (المواشى)	١٨٤	٤٢,٩	٨	٤,٦	١٩٢	٣١,٧	
أعمال زراعية وتربية وخدمة الحيوانات	١٩٥	٤٥,٤	١٢	٦,٨	٢٠٧	٣٤,٢	
المجموع	٤٢٩	٧٠,٩	١٧٦	٢٩,١	٦٠٥	١٠٠	

تعمل أكثر من ثلث نساء العينة في الأعمال الزراعية ، وتعمل نسبة تقترب منهن في تربية وخدمة الحيوانات المزرعية ، ومثلهما يعمل في المجالين معا . هذا

رغم أن نسبة الأسر التي تحوز حيوانات مزرعية أكثر من ضعف نسبة الأسر التي لا تحوز هذه الحيوانات ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة التعاملات بالأعمال الزراعية كثيرا لدى الأسر التي ليست عندها حيوانات مزرعية بمقارنتها بالأسر التي تحوز حيوانات مزرعية ، والعكس صحيح ، إلا أنه يلاحظ انخفاض نسبة من يحزن حيوانات مزرعية ويعملن في هذا المجال ، وبالطبع يكون هذا العمل لدى الغير وبأجر ، مما يوضح أن المرأة الريفية نظرا لانخفاض فرص العمل أمامها تقبل العمل لدى الغير ، ويكون ذلك بأجر . كما ارتفعت نسبة التعاملات برعاية الحيوانات المزرعية (٤٢٩٪) لدى الأسر التي تحوز هذه الحيوانات ، وإذا أخذنا في الاعتبار نسبة اللاتي يعملن في المجالين معا (٤٥٤٪) ، فإن نسبة التعاملات برعاية الحيوانات ترتفع لتصل إلى (٨٨٣٪) ، مما يوضح بجلاء أن عمل المرأة الريفية في مجال رعاية الحيوانات المزرعية يرتبط بحياتها أو حياة أسرته للحيوانات المزرعية ، وهو نوع من العمل تميل الإناث الريفيات إلى تفضيله لأسباب عديدة من بينها أن هذا العمل لا يستدعي خروجها من المنزل ، بما يتفق مع التقاليد والعادات الشائعة في المجتمعات الريفية التقليدية التي تضع قيمها الثقافية حدودا على عمل الإناث خارج المنزل .

١- أثر حياة أسر التعاملات للأراضي الزراعية على نوعية أجرهن

جدول (١٩)

نوعية أجر التعاملات في الزراعة أو رعاية الحيوانات المزرعية طبقا لمكان العمل

مكان العمل	في أرض الأسرة		في أرض الغير		في أرض الأسرة وفي أرض الغير		المجموع	
العسل	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نقدي	١٤١	٥٢٢	٩١	٧٢٢	١٣	٧٦٥	٢٤٥	٥٩٣
عيني	١٥	٥٦	٧	٥٦	-	-	٢٢	٥٣
نقدي أو عيني	٤	١٨	٢٠	١٥٩	٣	١٧٦	٢٧	٦٥
بدون أجر	١١١	٤٠٧	٨	٦٣	١	٥٩	١١٩	٢٨٨
المجموع	٢٧٠	٦٥٤	١٢٦	٣٠٥	١٧	٤١٣	٤١٣	١٠٠

يسود الأجر النقدي نظير عمل الإناث في الزراعة أو خدمة الحيوانات المزرعية لدى عينة الدراسة ، فأكثر من نصف العاملات يحصلن على أجرهن نقديا بينما تتخفص نسبة من تحصل منهن على أجرها نقديا أو عينيا . كما أن ما يقارب ثلثهن لا يحصلن على أجر ، سواء كان نقديا أو عينيا إذ يعملن بدون أجر ، سواء كان ذلك العمل لدى الأسرة (٤٠.٧٪) ، أو لدى الغير (٦.٣٪) . هذا وترتفع نسبة من تحصل منهن على أجر نقدي إذا كان العمل في أرض الغير (٧٢.٢٪) ، مقابل (٥٢.٢٪) إذا كان العمل في أرض الأسرة ، و (٧٦.٥٪) إذا كان العمل في أرض الأسر وأرض الغير . وهو ما يوضح أن الغالبية من الإناث العاملات في الزراعة أو خدمة الحيوانات المزرعية يحصلن على أجورهن نقديا في الغالب . مما يعنى أن مكان العمل (في أرض الأسرة أو أرض الغير ، لا يؤثر فقط في كون العمل بأجر بل يؤثر أيضا في شكل هذا الأجر ، بمعنى أن العاملة التي تعمل لدى الغير تحصل على أجرها في الغالب نقديا ، أما التي تعمل في أرض الأسرة فإنها تحصل على أجرها عينيا إذا دفع لها أجر .

٢- رعاية الحيوانات المزرعية وأثرها على عمل المرأة الريفية

١- أنواع العمل في مجال رعاية الحيوانات وعلاقته بحياتها

جدول (٢٠)

توزيع الإناث العاملات بتربية ورعاية الحيوانات طبقا لنوع هذا العمل

والملكية أسرهن لحيوانات مزرعية

نوع العمل	حياسة حيوانات مزرعية		عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
تغذية الحيوانات المزرعية	٢٥٦	٩٣.٩	١٥	٧٥.٠	٣٧١	٩٣.٠	
ال حلب	٣٢٥	٨٥.٨	١١	٥٥.٠	٣٣٦	٨٤.٢	
تنظيف الحظيرة	٣٣٠	٨٧.١	١٤	٧٠.٠	٣٤٤	٨٦.٢	
المجموع	٣٧٩	٩٥.٠	٢٠	٥٠	٣٩٩	١٠٠.٠	

تمثل تغذية الحيوانات المزرعية أكثر المجالات التي تعمل فيها الإناث العاملات في رعاية الحيوانات ، وتنخفض هذه النسبة قليلا لدى الأسر التي ليست عندها حيوانات مزرعية ، وكذلك الحال في كل من مجالى الحلب ، وتنظيف الحظيرة ، ويدل هذا على أن حياة الأسرة لحيوانات مزرعية يساعد في توفير فرص عمل للمرأة الريفية داخل الأسرة ، وإلا ستضطر للعمل في هذا المجال لدى الغير .

ب - العمل في مجال رعاية الحيوانات بأجر وعلاقته بحياة الأسر لهذه الحيوانات

جدول (٢١)

توزيع الإناث العاملات برعاية وخدمة الحيوانات بأجر
طبقا لحياة أسرهن لحيوانات مزرعية

نوع العمل	حياة حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
تغذية الحيوانات المزرعية	٥	١٠٤	٧	٤٦٧	١٢	٣٢
الحلب	١	٠٣	٤	٣٦٣	٥	١٥
تنظيف الحظيرة	٧	٢٢	٦	٤٢٩	١٣	٣٨

• % بالنسبة لعدد العاملات في كل عمل [تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار العمل نفسه في جدول (٢٠)] .

ترتفع نسبة العاملات في تربية وخدمة الحيوانات بأجر لدى الأسر التي لا تحوز حيوانات مزرعية في كافة مجالات هذا العمل ، بينما تنخفض نسبة العاملات بأجر إذا كانت أسرة العاملة تحوز حيوانات مزرعية . ويدل هذا على أن عدم حياة أسرة العاملة الريفية لحيوانات مزرعية يجعلها تسعى لممارسة هذا العمل بأجر لدى الغير ، بنسب تبلغ ٤٦٧% ، ٤٢٩% ، ٣٦٣% بالنسبة لتغذية الحيوانات المزرعية ، وتنظيف الحظيرة ، والحلب على التوالي . وتمثل هذه المجالات فرص عمل أمام المرأة الريفية لزيادة دخلها ، وخاصة إذا كانت تحوز هي أو أسرتها هذه الحيوانات .

ج - العمل فى مجال رعاية الحيوانات بدون أجر وعلاقته بحياسة الأسرة لهذه الحيوانات

جدول (٢٢)

توزيع الإناث العاملات بتربية ورعاية الحيوانات بدون أجر

طبقا لحياة أسرهن لهذه الحيوانات

العمل	حياسة حيوانات مزرعية		عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
تغذية الحيوانات المزرعية	٣٣٧	٩٤.٧	٧	٤٦.٧	٣٤٤	٩٢.٧	
الحلب	٣١٤	٩٦.٦	٦	٣٦.٤	٣٢٠	٩٥.٢	
تنظيف الحظيرة	٣١٥	٩٥.٥	٧	٥٠.٠	٣٢٢	٩٣.٦	

* % بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل (تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار العمل نفسه فى جدول (٢٠)).

تعتبر عملية حلب الحيوانات من أكثر الأعمال التى تقوم بها المرأة التى تعمل بدون أجر (٩٥.٢٪) ، يليها العمل فى تنظيف الحظيرة (٩٣.٦٪) ، و٩٢.٧٪ لتغذية الحيوانات ، وتنخفض هذه النسب كثيرا لدى أسر العاملات التى ليست عندها حيوانات مزرعية ، فنجد أن بعضهن يؤدين هذا العمل لدى الغير بدون أجر ، وقد يكون هذا العمل لدى الأسرة الممتدة ، حيث إن الأسرة النووية غالبا لا تمتلك حيوانات خاصة بها ، وهو أمر يعنى أن عمل المرأة الريفية فى تربية الحيوانات وخدمتها يكون أغلبه بدون أجر ، ولهذا تتجاهله الإحصاءات الرسمية وتسقطه من الأعمال التى تؤديها الإناث فى الريف المصرى .

د - العمل في مجال رعاية الحيوانات بأجر وبدون أجر وعلاقته بحياسة الأسرة لهذه الحيوانات

جدول (٢٣)

توزيع الإناث العاملات بتربية وخدمة الحيوانات بأجر وبدون أجر

طبقاً للملكية أسرهن لحيوانات مزرعية

العمل	حياسة حيوانات مزرعية		عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تغذية الحيوانات المزرعية	١٤	٣٩	١	٦٧	١٥	٤٠		
الحلب	١٠	٢٠	١	٩١	١١	٣٣		
تنظيف الحظيرة	٨	٢٤	١	٧١	٩	٢٦		

• % بالنسبة لعدد العاملات في كل عمل (تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار العمل نفسه في جدول (٢٠)).

تنحسر نسبة العاملات اللاتي يؤدين عمليات تربية وخدمة الحيوانات بأجر أو بدون أجر وسواء كانت أسرهن تحوز أو لا تحوز حيوانات مزرعية ، حيث بلغت ٤٠٪ بالنسبة لعملية التغذية ، ٣٣٪ بالنسبة لحلب الحيوانات ، ٢٦٪ بالنسبة لتنظيف الحظيرة ، وأن هذه النسب ترتفع لدى الأسر التي لا تحوز حيوانات مزرعية ، وربما يرجع الارتفاع النسبي الطفيف في نسبة العاملات في هذا المجال بأجر أو بدون أجر إلى أن بعضهن يعملن في هذا المجال بأجر لدى الغير ، وخاصة في الأسر التي لا تحوز حيوانات مزرعية ، إذ تمثل عملية الحلب بأجر وبدون أجر ٩١٪ من إجمالي العاملات في عملية الحلب ، وهو أمر يعنى أن العمل في رعاية الحيوانات المزرعية التي تحوزها الأسرة يقلل من إمكانية حصول المرأة العاملة على أجر من هذا العمل لذاتها ، الأمر الذي يعد توفيرا للأجر الذي قد تدفعه الأسرة للعاملات من خارج أفرادها .

٣- مكان العمل فى الزراعة ورعاية الحيوانات وعلاقته بحيازة اسرة المبحوثة للحيوانات

جدول (٢٤)

مكان العمل فى الزراعة ورعاية الحيوانات المزرعية طبقا لمكان العمل
وللملكية الاسرة لحيوانات مزرعية

العمل	حيازة حيوانات مزرعية		عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فى أرض الأسرة	١٩٨	٨٠.٨	٧٢	٤٢.٨	٢٧٠	٦٥.٤		
فى أرض الغير	٣٥	١٤.٣	٩١	٥٤.٢	١٢٦	٣٠.٥		
فى أرض الأسرة وأرض الغير	١٢	٤.٩	٥	٣.٠	١٧	٤.١		
المجموع	٢٤٥	٥٩.٣	١٦٨	٤٠.٧	٤١٣	١٠٠		

تشير البيانات إلى ارتفاع نسبة العاملات فى الزراعة ورعاية الحيوانات فى أرض الأسرة لدى الأسر التى تحوز حيوانات مزرعية ، وتكاد تنخفض إلى أقل من النصف لدى الأسر التى لا تحوز حيوانات مزرعية ، هذا ويمثل العمل فى أرض الأسرة ما يقرب من الثلثين ، بينما يمثل أقل من الثلث بقليل فى أرض الغير ، حيث ترتفع نسبة العاملات فى هذا المجال لدى الأسر التى لا تحوز حيوانات مزرعية (٥٤.٢٪) ، وتنخفض نسبة العاملات فى أرض الغير إذا كانت الأسرة تحوز حيوانات مزرعية (١٤.٣٪) ، كما تنخفض أيضا نسبة العاملات فى أرض الأسرة وأرض الغير لدى الأسر التى ليست عندها حيوانات (٣٪) فى مقابل ٤.٩٪ لدى الأسر التى لديها حيوانات مزرعية . ويعنى هذا أن حيازة الأسرة للحيوانات المزرعية تؤدى إلى تركيز عمل الإناث فى أرض الأسرة وفى رعاية حيواناتها ، بينما يزداد العمل لدى الغير إذا كانت الأسرة لا تحوز أرضا زراعية ، وهو ما يؤكد على أن حيازة الأسرة للحيوانات المزرعية من شأنه أن يوفر بعض فرص العمل للمرأة داخل الأسرة مما يقلل من الاعتماد على العمل المنأجر فى الأسرة .

٤- علاقة ملكية الأسر لحيوانات مزرعية بنوع العمل الذى تمارسه الإناث فى الزراعة ورعاية الحيوانات

جدول (٢٥)

توزيع الإناث العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات طبقاً لنوع العمل وملكيتها أسرهن للحيوانات المزرعية

حياسة الحيوانات	عندها حيوانات مزرعية		ليست عندها حيوانات مزرعية		المجموع	
العمل	ك	%	ك	%	ك	%
عمل دائم	١٢٨	٥٢,٢	٤٣	٢٥,٦	١٧١	٤١,٤
عمل موسمى	٨٠	٣٢,٧	٧٤	٤٤,٠	١٥٤	٣٧,٣
عمل مؤقت	٤	١,٦	٨	٤,٨	١٢	٢,٩
عمل متقطع	٢٣	١٣,٥	٤٣	٢٥,٦	٧٦	١٨,٤
المجموع	٢٤٥	١٠٠	١٦٨	١٠٠	٤١٣	١٠٠

يوضح جدول (٢٥) أن نسبة الإناث اللاتى يعملن عملاً دائماً تمثل ٤١,٤% من جملة الإناث العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات ، بينما ترتفع نسبة العاملات عملاً غير دائم (موسمى ، مؤقت ، متقطع) ، وكذا ترتفع نسبة العاملات بعمل دائم إذا كانت الأسرة عندها حيوانات مزرعية لتصل إلى ٥٢,٢% وترتفع نسبة العاملات عملاً غير دائم لدى الأسر التى لا تحوز حيوانات مزرعية ، مما يدل على أن حيازة الحيوانات المزرعية تحتاج إلى عمالة دائمة أكثر لرعاية هذه الحيوانات ، ويفضل العمل غير الدائم الذى يعتمد على موسمية عمليات النشاط الزراعى ومتطلبات كل محصول بذاته إذا كانت الأسرة لا تحوز هذه الحيوانات .

٥ - مجالات العمل فى رعاية الحيوانات المزرعية وعلاقته بحيازة أسرة العاملة لأرض زراعية

جدول (٢٦)

توزيع الإناث العاملات فى مجال رعاية الحيوانات المزرعية طبقا لمكان العمل

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تغذية الحيوانات	١٥٤	٩٠.١	٢٣	٩٢.٠	١٠	٩٠.٩	١٨٧	٩٠.٣
الطب	١٣٦	٧٩.٥	١٧	٦٨.٠	٨	٧٢.٢	١٦١	٧٧.٨
تنظيف الحظيرة	١٤٢	٨٣.٠	٢١	٨٤.٠	١٠	٩٠.٩	١٧٣	٨٣.٦
المجموع	١٧١	٨٢.٦	٢٥	١٢.١	١١	٥.٣	٢٠٧	١٠.٠

ترتفع نسبة العاملات برعاية الحيوانات المزرعية فى كافة مجالاتها بنسب تبلغ أقصاها فى تغذية الحيوانات (٩٠.٣٪) ، وأدناها فى عملية الطب (٧٧.٨٪) ، بينما كانت عملية تنظيف الحظيرة فى الموقع الوسط (٨٣.٦٪) ، وأن هذه النسب تتقارب سواء كان العمل لدى الأسرة أو لدى الغير أو فى الاثنين معا (أرض الأسرة ، وأرض الغير) مما يعنى أن حيازة الأسرة للأرض الزراعية لا تؤثر بشكل مباشر فى نوعية عمل المرأة فى مجال رعاية الحيوانات .

١ - مجالات العمل فى رعاية الحيوانات المزرعية بأجر وعلاقته بحيازة الأسرة من الأرض الزراعية

جدول (٢٧)

توزيع الإناث العاملات فى مجال رعاية الحيوانات المزرعية بأجر طبقا لمكان العمل

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تغذية الحيوانات	٢	١٣	٨	٣٤.٨	١	١٠.٠	١١	٥.٩
الطب	١	٧	٣	١٧.٦	١	١٢.٥	٥	٣.١
تنظيف الحظيرة	١	٧	٨	٣٨.١	١	١٠.٠	١٠	٥.٨

• ٪ بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل [تكرار كل بند من بنود العمل متنسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٢٦)] .

يكاد عمل المرأة في مجال رعاية الحيوانات المزرعية بأجر لدى الأسر التي لديها أرض زراعية ينخفض ، وربما يعكس ذلك ارتفاع نسب العاملات من الأسر بدون أجر . كما بينت النتائج أن العمل في هذا المجال بأجر يكون لدى الغير بنسب أكثر ارتفاعا ، وأن نسبة من العاملات الإناث تعمل في مجال تغذية الحيوانات لدى الأسرة ولدى الغير تبلغ ١٠٪ ، وفي مجال حلب الألبان (١٢٥٪) ، بينما ترتفع نسبة العاملات بأجر لدى الغير وخاصة في عملية تنظيف الحظيرة (٣٨١٪) ، وفي تغذية الحيوانات (٣٤٨٪) . مما يعنى أن حيازة الأسر للأرض الزراعية تسهم في قيام المرأة برعاية وتربية الحيوانات نظرا لتوفر الأعلاف الضرورية لهذه التغذية ، مما ينعكس على عدم حصول المرأة الريفية على أجر مقابل هذا العمل ، بينما تحصل على أجر مقابل أداء هذا العمل إذا ما تم في خارج حيازة الأسرة ، وأن عدم حصولها على أجر يعتبر مجالا آخر من مجالات عملها لا تسجله الإحصاءات الرسمية مما يؤدي إلى انخفاض حجم مساهمتها . الأمر الذي يتطلب أن تحسب جميع الأنشطة التي تقوم بها المرأة سواء في النشاط الزراعي أو في رعاية الحيوانات ضمن مساهمة المرأة في التعدادات الرسمية .

ب - مجالات العمل في رعاية الحيوانات المزرعية بدون أجر وعلاقته بحيازة الأسرة من الأرض الزراعية

جدول (٢٨)

توزيع الإناث العاملات في مجال رعاية الحيوانات بدون أجر طبقا للمكان الذي يمارسن به العمل

مكان العمل	في أرض الأسرة		في أرض الغير		في أرض الأسرة		في أرض الغير		المجموع
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
تغذية الحيوانات	١٤٨	٩٦٫١	١٣	٥٦٫٥	٩	٩٠٫٠	١٧٠	٩٠٫٩	
الحلب	١٣٢	٩٧٫١	١٣	٧٦٫٥	٧	٨٧٫٥	١٥٢	٩٤٫٤	
تنظيف الحظيرة	١٤٠	٩٨٫٦	١٢	٥٧٫١	٩	٩٠٫٠	١٦١	٩٣٫١	

* ٪ بالنسبة لعدد العاملات في كل عمل [تكرار كل بند من بنود العمل متنسويا لتكرار البند نفسه في جدول (٢٦)]

سبق أن أوضحنا أن العمل في رعاية الحيوانات المزرعية بدون أجر يتركز في غالبته لدى الأسر التي تمتلك أرضا ؛ وبالتالي فإنها تعتمد على أفراد الأسرة للعمل في رعاية الحيوانات المزرعية بدون أجر ، وتبلغ أقصاها (٩٨٦٪) في تنظيف الحظيرة ، ويعدّها تأتي تغذية الحيوانات (٩٦١٪) ، ثم عملية حلب (٧٦٥٪) ، وترتفع نسبة العمل بدون أجر في مجال رعاية الحيوانات سواء كان لدى الأسرة أو لدى الغير عن نسبة من يعملن لدى الأسرة فقط ، كما هو موضح في الجدول .

ويستخلص من هذا الجدول أن هناك علاقة وثيقة بين حيازة الأسرة لأرض زراعية وحيازتها لحيوانات مزرعية ، مما يوسع فرص العمل أمام المرأة الريفية في هذين المجالين ، والتي غالبا ما تكون بدون أجر دون حسابها في مساهمة المرأة الريفية أيضا .

ج - مجالات العمل في رعاية الحيوانات المزرعية بأجر وبدون أجر

جدول (٢٩)

توزيع الإناث العاملات في مجال رعاية الحيوانات بأجر وبدون أجر

طبقا لمكان العمل

نوع العمل	مكان العمل		في أرض الأسرة		في أرض الغير		في أرض الأسرة وفي أرض الغير		المجموع
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
تغذية الحيوانات	٤	٢٠٦	٢	٨٧	-	-	٦	٣٢	
الحلب	٣	٢٢	١	٥٩	-	-	٤	٢٥	
تنظيف الحظيرة	١	٧	١	٤٨	-	-	٢	١٢	

٥. ٪ بالنسبة لعدد العاملات في كل عمل (تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار البند نفسه في جدول (٢٦))

تدعم بيانات هذا الجدول ما سبق ، خاصة ما يتعلق بانخفاض نسبة العاملات اللاتي يجمعن بين العمل بأجر أو بدون أجر في مجال رعاية الحيوانات

المزرعية . إذ تشير بيانات جدول (٢٩) إلى أن ٢٦٪ من العاملات في أرض الأسرة في مجال تغذية الحيوانات مقابل ٨٧٪ في أرض الغير . وكذا الحال في كل من عمليتي الحلب ، وتنظيف الحظيرة . إلا أنه يلاحظ انعدام عمل الإناث في رعاية الحيوانات اللائي يعملن بأجر أو بدون أجر معا في هذا العمل سواء كان لدى الأسرة أو لدى الغير ، وهو ما يدل على أن العمل بأجر يتركز لدى الغير ، وأن العمل بدون أجر يتركز في العمل لدى الأسرة .

د - اثر حيازة الأسرة لأرض زراعية على نوع العمل في رعاية الحيوانات المزرعية

جدول (٣٠)

توزيع الإناث العاملات برعاية الحيوانات المزرعية

طبقاً لنوع العمل ومكانه

نوع العمل	مكان العمل		في أرض الأسرة		في أرض الغير		في أرض الأسرة وفي أرض الغير		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
دائم	١٣٣	٧٧,٨	١٢	٤٨,٠	٨	٧٢,٧	١٥٣	٧٣,٩		
موسمى	١٤	٨,٢	١١	٤٤,٠	-	-	٢٥	١٢,١		
مؤقت	٣	١,٨	-	-	-	-	٣	١,٤		
منقطع	٢١	١٢,٣	٢	٨,٠	٣	٢٧,٣	٢٦	١٢,٦		
المجموع	١٧١	٨٢,٦	٢٥	١٢,١	١١	٥,٣	٢٠٧	١٠٠		

يأتى العمل الدائم في مجال رعاية الحيوانات في مقدمة الأعمال لدى غالبية الإناث اللائي يعملن في هذا المجال (٧٣,٩٪) ، يأتى بعده ويفارق كبير العمل المنقطع (١٢,٦٪) ، والعمل الموسمى (١٢,١٪) . وعلى العكس ينحسر العمل المؤقت (١,٤٪) انحساراً شديداً ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملات عملاً دائماً في رعاية الحيوانات لدى الأسر التي لديها أرض ، مقابل انخفاض نسبتهن إذا كان العمل في أرض الغير ، كما يرتفع العمل الموسمى (٤,٤٪) لدى الغير عنه لدى الأسرة (٨,٢٪) ، وهو ما يدل على أن العمل لدى الغير في رعاية الحيوان

يتركز فى العمل الموسمى أو المنتقطع معا وينسبة ٥٢٪ . الأمر الذى يوضح أن فرص العمل لدى الغير فى مجال رعاية الحيوانات المزرعية بأجر تكون موسمية ومتقطعة وليست دائمة مما يؤثر على عدم الاستقرار فى الدخل ، وهو أمر ينعكس على دخل الأسرة .

٦ - العلاقة بين نوعية المحاصيل التى تزرعها الأسرة ومجالات العمل فى رعاية الحيوانات

جدول (٣١)

نوعية العمل برعاية الحيوانات طبقاً لنوعية المحاصيل التى تزرعها الأسرة

نوع المحصول العمل	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تغذية الحيوانات المزرعية	٢٦٥	٩٣٫٦	٩	٨١٫٨	٢٢	٨١٫٥	٢٩٦	٩٢٫٢
الطب	٢٥٢	٨٩٫١	٧	٦٣٫٦	١٥	٥٥٫٦	٢٧٤	٨٥٫٤
تنظيف الحظيرة	٢٤٦	٨٦٫٩	٩	٨١٫٨	١٨	٦٦٫٧	٢٧٣	٨٥٫١
المجموع	٢٨٣	-	١١	-	٢٧	٢٧	٣٢١	-

تعد تغذية الحيوانات المزرعية من أهم الأعمال التى تؤديها الغالبية العظمى من الإناث العاملات فى هذا المجال ، يليها الطب ، وتنظيف الحظيرة . كما ترتفع نسب العاملات فى هذه المجالات لدى الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية بالمقارنة بالأسر التى تزرع المحاصيل النقدية ، وبالنسبة يرجع ذلك إلى أن محاصيل الأعلاف (سواء كانت البرسيم أو أى محصول علف أخضر آخر مثل الدراوة) لا تعتبر من المحاصيل النقدية ، إذ تعتبر الأولى من المحاصيل التقليدية التى توفر إمكانية تربية الحيوانات لدى هذه الأسر ، وبالتالي يرتفع عدد الإناث العاملات فى هذا المجال لدى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية . كما يلاحظ أيضاً ارتفاع نسب العاملات فى مجالى الطب وتنظيف الحظيرة لدى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية عنها لدى الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية بصفة عامة ، ويرجع ذلك إلى توافر الأعلاف ضمن المحاصيل التقليدية - كما سبق وأشرنا-

وهذا يعنى أن زراعة المحاصيل النقدية تقلل من فرص عمل المرأة فى مجال تربية ورعاية الحيوانات ، بينما توفر المحاصيل التقليدية فرص عمل للإناث أكثر فى هذا المجال ، مما يتطلب العودة إلى زراعة المحاصيل التقليدية لما لها من دور ملحوظ فى زيادة فرص عمل المرأة ، وسد الفجوة الغذائية على مستوى المجتمع ككل والأسرة تحديداً .

١ - اثر نوعية المحاصيل الزراعية التى تزرعها أسرة المبحوثة على مجالات العمل فى رعاية الحيوانات بأجر

جدول (٣٢)

العمل بأجر فى رعاية الحيوانات المزرعية طبقاً لنوعية المحاصيل التى تزرعها الأسر

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تغذية الحيوانات المزرعية	٧	٢٦	-	-	١	٤٦	٨	٢٧
الحلب	٢	٨	-	-	-	-	٢	٧
تنظيف الحظيرة	٧	٢٩	-	-	١	٦	٨	٢٩

* % بالنسبة لعدد العائلات فى كل عمل (تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٢١))

تنخفض بشكل ملحوظ نسبة العائلات بأجر فى رعاية الحيوانات خاصة فى عملية تنظيف الحظيرة لأنه كثيراً ما لا يلقى قبولا من إناث الأسر ، بينما يوجد هذا العمل فى الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية ، وينسب قليلة ، والأمـر نفسه بالنسبة للأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية والنقدية معا نظرا لأنها تزرع جزءاً من أراضيها محاصيل تقليدية ، والباقى محاصيل نقدية مما يمكنها من تربية ماشيتها على الأعلاف التى تزرعها ضمن المحاصيل التقليدية ، وهنا تؤكد مرة أخرى على أن المحاصيل التقليدية من شأنها أن تتيح فرص عمل وبالأذات للمرأة فى الأسرة بجانب سد حاجاتها من الغذاء ، عن طريق تمكينها من تربية الماشية على الأعلاف التى تزرعها .

ب - اثر نوعية المحاصيل الزراعية التي تزرعها اسرة المبحوثة على مجالات العمل فى رعاية الحيوانات بدون أجر

جدول (٣٣)

العاملات برعاية الحيوانات بدون أجر
طبقاً لنوع المحاصيل التي تزرع

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
تغذية الحيوانات المزرعية	٢٤٩	٩٤.٠	٩	١٠٠.٠	٢٠	٩٠.٩	٢٧٨
الحلب	٢٤٣	٩٦.٤	٧	١٠٠.٠	١٥	١٠٠.٠	٢٦٥
تنظيف الحظيرة	٢٣٥	٩٥.٥	٩	١٠٠.٠	١٧	٩٤.٤	٢٦١

* % بالنسبة لعدد العاملات فى كل عمل {تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار البند نفسه فى جدول (٣١)}

تعمل الغالبية العظمى من العاملات فى رعاية الحيوانات بدون أجر ، وتبلغ أعلى نسب لهن فى عملية الحلب (٩٦.٧٪) ، يليها العمل فى تنظيف الحظيرة (٩٥.٦٪) ، ثم فى تغذية الحيوانات المزرعية (٩٣.٩٪) . كما أن كل الإناث لدى الأسر التى تزرع محاصيل نقدية تعمل فى رعاية الحيوان بدون أجر بنسبة ١٠٠٪ فى جميع أوجه رعاية الحيوانات سواء تغذية أو حلب أو تنظيف الحظيرة ، بينما هناك نسبة من الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية تستعين فى رعاية الحيوانات بالعمل المأجور ، وهى أمور تؤكد على ما سبقت الإشارة إليه بشأن تأثير زراعة المحاصيل التقليدية على خلق فرص للعمل ، وإن كانت بدون أجر .

ج - اثر نوعية المحاصيل الزراعية التي تزرعها أسرة المبحوثات على مجالات العمل في رعاية الحيوانات بأجر وبدون أجر

جدول (٣٤)

العاملات بأجر وبدون أجر في رعاية الحيوانات طبقاً لنوع المحصول المزروع

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الإثنين معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تغذية الحيوانات المزرعية	٩	٣ر٤	-	-	١	٤ر٦	١٠	٣ر٤
الحلب	٧	٢ر٨	-	-	-	-	٧	٢ر٦
تنظيف الحظيرة	٤	١ر٦	-	-	-	-	٤	١ر٥

* % بالنسبة لعدد العاملات في كل عمل (تكرار كل بند من بنود العمل منسوبا لتكرار البند نفسه في جدول (٣١))

تمثل العاملات برعاية الحيوانات بأجر وبدون أجر لدى الأسر التي تزرع محاصيل تقليدية نسباً ضئيلة جداً تتراوح ما بين (٣ر٤٪) في تغذية الحيوانات المزرعية ، و (١ر٥٪) في تنظيف الحظيرة ، ولا يوجد هذا العمل في الأسر التي تزرع المحاصيل النقدية لعدم اهتمامها بتربية الحيوانات نظراً لعدم توفر الأعلاف والتي تصنف غالباً من بين المحاصيل التقليدية .

خامساً : عدم تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث وأثره على فرص العمل المتوافرة للمرأة الريفية

كشفت العديد من الدراسات عن أن عدم تكافؤ الفرص في توزيع الإمكانات من الموارد الإنتاجية سواء كانت استثمارية أو استهلاكية أو خدمية ؛ طبيعية أو مصنعة ، وعدم تمكن المرأة الريفية من امتلاك أراض أو ضمان حياتها ، تسبب في عدم مقدرتها في الحصول على القروض أو التمتع بعضوية الجمعيات التعاونية ، مما يحد من مقدرتها على ممارسة أنشطة اقتصادية أو حيازة مشاريع مدرة للدخل ، ويضعها في نهاية طابور العمالة الباحثة عن عمل .

لذا سوف نركز في هذا الجزء من الفصل على مناقشة مدى الاستفادة إناث

العينة من القروض بالمقارنة بالذكور ، وأسباب وجود التمييز بينهما فى الحصول على هذه القروض ، وأوجه الاختلاف بينهما فى العمل وأسبابه .

١- القروض والسلف وإمكانية الحصول عليها طبقا لمكان عمل العاملات الريفيات

جدول (٣٥)

توزيع العاملات الريفيات طبقا لوجهة نظرهن فى الاستفادة أكثر

من القروض وعلاقة هذا بحياسة أسرهن من الاراضى الزراعية

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة وفى أرض الغير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الذكور أكثر	١٣١	٤٨.٥	٤٩	٣٨.٩	١٠	٥٨.٨	١٩٠	٤٦.٠
الإناث أكثر	١٨	٦.٧	١٢	٩.٥	٢	١١.٨	٣٢	٧.٧
لا يوجد فرق	٤٥	١٦.٧	١٧	١٣.٥	١	٥.٩	٦٣	١٥.٣
لا أعرف	٧٦	٢٨.١	٤٨	٣٨.١	٤	٢٣.٥	١٢٨	٣١.٠
لا توجد لديها مشروعات	٢٧٠	١٠٠	١٢٦	١٠٠	١٧	١٠٠	٤١٣	١٠٠
مجموع المستجيبات	٢٧٠	٦٥.٤	١٢٦	٣٠.٥	١٧	٤.٠	٤١٣	١٠٠

ترتفع نسبة العاملات فى الزراعة ورعاية الحيوانات المزرعية واللائى يرين أن الرجال يستفيدون من القروض والسلف أكثر من النساء ، بينما انخفضت نسبة من أشارت منهن إلى أن الإناث هن المستفيدات أكثر ، هذا بجانب أن نسبة تقارب ثلثهن لا يدركن وجود فرق فى إمكانية حصول الذكور أو الإناث على القروض مما يعنى عدم تعاملهن مع مصادر الحصول على القروض ، وأن أغلبهن لا يحصلن على هذه القروض بالفعل ، وترتفع نسبتهن بين العاملات لدى الغير ، وبذلك فإن أهم ما يشغلهن هو الحصول على فرصة عمل بأجر لدى الغير . وقد ارتفعت نسبة من ذكرن أن الذكور أكثر استفادة من القروض بين العاملات فى أرض الأسرة (٤٨.٥٪) ، مقابل (٣٨.٩٪) بين العاملات لدى الغير ، وارتفعت هذه الفئة أكثر بين العاملات لدى الأسر ولدى الغير (٥٨.٨٪) ، وربما يرجع ذلك

إلى أن العوامل لدى الأسرة ولدى الغير تقل فرص سعيهن للحصول على القروض لعمل مشاريع مدرة للدخل ، بسبب توافر فرص عمل فى أرض الغير ، مما يعنى أن هناك تمييزا بين الرجل والمرأة فى إمكان الحصول على القروض ، الأمر الذى يقلل من تمكين المرأة من ممارسة أنشطة اقتصادية مدرة للدخل .

٢- أسباب التمييز بين الذكور والإناث فى الحصول على القروض والسلف لصالح الذكور

جدول (٣٦)

أسباب حصول الذكور على القروض والسلف لعمل مشروعات أكثر من الإناث

طبقا لوضع أسرة المبحوثة من حيث عمل المبحوثة فى أرض الأسرة

(و فى أرض الغير أو الاثنين معا)

الأسباب	مكان العمل		فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		وفى أرض الغير		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
تخوف الإناث من الاقتراض لعدم القدرة على السداد	٣٤	٣٦.٠	٢٠	٤٠.٨	٨	٨٠.٠	٦٢	٣٢.٦	
عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض	٢٤	١٨.٣	١١	٢٢.٤	٨	٨٠.٠	٤٣	٢٢.٦	
قلة خبرة الإناث فى الحصول على القروض	٢٦	١٩.٨	٢٣	٤٦.٩	٥	٥٠.٠	٥٤	٢٨.٤	
العرف عندنا إن الرجال هما اللى يباخذوا السلف والقروض	٦٩	٥٢.٧	١٤	٢٨.٦	٦	٦٠.٠	٨٩	٤٦.٨	
أخرى تذكر	٥	٣.٨	-	-	١	١٠.٠	٦	٣.٢	
مجموع المستجيبات	١٣١	-	٤٩	-	١٠	-	١٩٠	١٠٠	

يلعب العرف السائد فى المجتمع الدور الرئيس فى عدم حصول المرأة على القروض والسلف ، مما يعنى أن القيم الثقافية تلعب دورا رئيسا فى عدم تمكين المرأة الريفية من الحصول على الموارد سواء كانت الطبيعية أو المادية ، إذ تبين النتائج أن ٤٦.٨٪ من العوامل يرجع أسباب تمييز الرجال فى الحصول على القروض والسلف إلى أن العرف السائد هو أن الذكور هم الذين يحصلون

عليها ، وقد كانت نسبة المؤيدات لهذا الرأى لدى العاملات فى أرض الأسرة (٥٢٧٪) وهى تفوق كثيرا (٢٨٦٪) لدى العاملات فى أرض الغير . وجاءت نسبة من أوضحن أن تخوف الإناث من الاقتراض لعدم القدرة على السداد (٣٢٦٪) كسبب ثان للتمييز بين الذكور والإناث فى الحصول على القروض ، وقد ارتفعت نسبة العاملات فى أرض الغير واللائى أيدن هذا الرأى (٤٠٨٪) مقابل (٢٦٠٪) من العاملات فى أرض الأسرة ، وربما يعكس هذا أن العاملات فى أرض الغير لايسطعن الحصول على هذه القروض لعدم وجود الضمانات التى يتطلبها الحصول على هذه القروض ، ولذلك يتخوفن من عدم المقدرة على السداد . كما جاءت قلة خبرة الإناث بالقروض كسبب ثالث لهذا التمييز (٢٨٩٪) ، وتبين ارتفاع نسبة من أيدن هذا الرأى لدى العاملات فى أرض الغير (٤٦٩٪) مقابل (١٩٨٪) لدى العاملات فى أرض الأسرة . وجاءت نسبة العاملات اللائى أرجعن هذا التمييز إلى عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض كسبب رابع (٢٢٦٪) ، وتبين ارتفاع نسبتهن لدى العاملات فى أرض الغير (٢٢٤٪) مقابل (١٨٣٪) لدى العاملات لدى الأسرة . ومن هذا يتبين أنه إذا كانت الأسرة تحوز أرضا زراعية فإن إمكان حصول الإناث على القروض والسلف تكون مرتفعة ، وبذلك تقل فجوة التمييز بينهن فى هذا لإمكان تزايد حقهن فى الحصول على القروض والسلف ؛ التى تساعدهن فى الاستفادة من هذه المشاريع من خلال توفير فرص العمل .

٣- مدى إمكانية الحصول على القروض والسلف طبقا لنوع المحاصيل التى تزرعها
أسرة العاملة فى الزراعة ورعاية الحيوانات

جدول (٣٧)

مقارنة بين الإناث والذكور فى مدى الاستفادة من القروض حسب نوع المحصول

نوع المحصول المستفيد من القروض	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الرجال أكثر	٢٩٦	٤٩٧	٣١	٥٥٣	٣٧	٦٣٨	٤٦٤	٥٠٩
الإناث أكثر	٥٣	٦٦	٢	٣٦	١	١٧	٥٦	٦٢
لا يوجد فرق بين الرجال والنساء	١٢٤	١٥٦	١٤	٢٥٠	٩	١٥٥	١٤٧	١٦١
لا أعرف	٢٢٤	٢٨١	٩	١٦١	١١	١٩٠	٢٤٤	٢٦٨
المجموع	٧٩٧	٨٧٥	٥٦	٦١	٥٨	٦٤	٩١١	١٠٠

وصلت نسبة العاملات اللاتى ذكرن أن الذكور يحصلون على القروض والسلف أكثر من الإناث إلى مايزيد بقليل على نصف عينة العاملات فى الزراعة ورعاية الحيوانات المرعية ، كما أن أكثر من ربعهن لا يعرفن بوجود تمييز فى هذا الإطار بين الذكور والإناث ، بينما أيدت ١٦١٪ منهن عدم وجود فرق . هذا وترتفع نسبة المؤيدات لهذا التمييز لدى العاملات اللاتى تزرع أسرهن محاصيل نقدية (٥٥٣٪) ، وربما يرجع ذلك إلى أن الأسر التى لديها محاصيل نقدية هى التى يمكن للإناث فيها الحصول على القروض لارتفاع المقدرة على السداد ، وذلك تتمكن الإناث منهن من تكوين رأى بوجود فرق من عدمه فى إمكان الحصول على القروض عند التقدم للحصول عليها ؛ يؤيد ذلك أيضا ارتفاع نسبة من ذكرن عدم وجود فرق بين الذكور والإناث لدى العاملات الزراعيات اللاتى تزرع أسرهن المحاصيل النقدية (٢٥٪) ، ومن هذا يتضح أن نوعية المحصول المنزرع تحدد - بنسبة كبيرة - مدى وجود تمييز بين الذكور والإناث فى الحصول على القروض ؛ لأنها تتيح التعامل مع مصادر الإقراض من بنوك

ومؤسسات الإقراض ، ويكشف هذا عن أن نوع المحصول يحدد فرص العمل أمام المرأة الريفية .

٤- أسباب حصول الذكور على القروض والسلف أكثر من الإناث طبقاً لنوعية المحاصيل المنزرعة

جدول (٣٨)

توزيع عينة الدراسة طبقاً لوجهة نظرهن حول
أسباب حصول الذكور على القروض والسلف أكثر من الإناث
ووفقاً لنوعية المحاصيل التي تزرعها أسرة العاملة في الزراعة

نوع المحصول	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%	
تخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد	١٠١	٢٥.٥	٨	٢٥.٨	١٥	٤٠.٥	٢٦.٧
عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض	٨٨	٢٢.٢	٦	١٩.٤	٦	١٦.٢	٢١.٦
قلة خبرة الإناث في الحصول على القروض	١٠٧	٢٧.٠	٤	١٢.٩	٨	٢١.٦	٢٥.٦
العرف عندنا إن الرجال هما اللذان يبايخون القروض	١٦٩	٤٢.٧	١٥	٤٨.٤	١٣	٣٥.١	٤٢.٥
أخرى تذكر	١٦	٤.٠	١	٣.٢	١	٢.٧	٣.٩
مجموع المستجيبات	٣٩٦	٨٥.٣	٣١	٦.٧	٣٧	٨	٤٦.٤

كشفت البيانات عن ارتفاع نسبة المؤيدات للرأى القائل بأن العرف السائد هو أن الذكور هم الذين يأخذون القروض كسبب أول للتمييز بين الإناث والذكور فى حق الحصول عليها ؛ وترتفع نسبة هذا التأييد لدى العاملات اللاتى تزرع أسرهن محاصيل نقدية (٤٨.٤٪) مقابل (٤٢.٧٪) لدى العاملات اللاتى تزرع أسرهن محاصيل تقليدية . كما جاءت نسبة المؤيدات للرأى القائل بتخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد كسبب ثان (٢٦.٧٪) لهذا التمييز ، بينما

كانت نسبة من أرجعن وجود هذا التمييز لقلة خبرة الإناث فى المرتبة الثالثة من بين هذه الأسباب (٢٥٦٪) ، وارتفعت نسبة المؤيدات لهذا رأى بين العاملات فى أسر تزرع المحاصيل التقليدية عنها لدى اللاتى تزرع أسهرن المحاصيل النقدية ، مما يوضح أن زراعة المحاصيل النقدية تتيح فرصة أكبر لمعرفة طرق الحصول على القروض والسلف ، ومن ثم توفر للمبحوثة إمكان تكوين رأى حول تقييم فرص الحصول عليها ، وتتيح المقارنة بين الذكور والإناث فى هذا الأمر . وقد يكون هذا بديلا للمرأة العاملة التى تعمل فى أرض الأسرة خاصة الأسر التى تزرع المحاصيل النقدية - حيث محدودية فرصها فى العمل - كما سبق وأشرنا ، فحصلوها على هذه القروض يمكنها من عمل مشاريع إضافية مما يتيح لها فرص عمل أكثر .

٥ - (وجه الاختلاف بين الذكور والإناث فى العمل

جدول (٣٩)

توزيع عينة الدراسة طبقا لإيهن حول

(وجه الاختلاف بين الذكور والإناث فى العمل ووفقا لمكان العمل

مكان العمل		فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		فى أرض الأسرة		المجموع	
ك		%		ك		%		ك	
وجه الاختلاف بين الذكور والإناث فى العمل									
الأجر غير متساوى عن نفس العمل لصالح الرجال		٣	٢٢٣٢	٣١	٨٦١	٥	٨٣٣	٣٩	٧٦٥
تحميل المرأة أعباء أكثر من الرجال		٤	٤٤٤٤	٤	١١١	١	١٦٧	٩	١٧٦
الانحياز لبعض العاملات دون وجه حق		١	١١١	١	٢٨	١	١٦٧	٣	٥٩
أخرى تذكر		١	١١١	-	-	١	١٦٧	٢	-٣٩
المجموع		٩	-	٣٦	-	٦	-	٥١	-

كشفت البيانات عن أن الأجر غير المتساوى عن نفس العمل لصالح الذكور كان فى المرتبة الأولى من بين أوجه الاختلاف فى المعاملة بين الذكور والإناث ، وقد زادت حدته فى حالة العمل فى أرض غير أرض الأسرة ، إذ بلغت نسبة من ذكرو أن الأجر غير متساوٍ بين الذكور والإناث (٨٦١٪) ، وقد كان تحميل المرأة لأعباء أكثر من الرجال فى المرتبة الثانية من بين أوجه هذا الاختلاف (١٧٦٪) ، إلا أن هذا الأمر كانت نسبته أكثر فى حال العمل فى أرض الأسرة (٤٤٤٪) مقابل (١١١٪) فى حالة العمل فى غير أرض الأسرة ، وربما يرجع ذلك إلى ترك الرجال العمل فى أرض الأسرة للإناث ، وذلك لعملهم لدى الغير وهذا يعنى أن حيازة الأسرة لأرض يزيد من أعباء العمل على المرأة ، ويوسع فجوة التمييز بينها وبين الرجل فى العمل بدون أجر .

٦ - اثر نوعية المحصول على الراى بوجود اختلاف فى العمل بين الإناث والذكور

جدول (١٠)

توزيع عينة الدراسة طبقاً لرايهم فى مدى وجود
اختلاف فى المعاملة بين الإناث والذكور فى العمل
ووفقاً لنوع المحاصيل التى تزرعها أسرة العاملة

مكان العمل	محاصيل تقليدية		محاصيل تقنية		الاثنان معا		المجموع		الإجابية
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
نعم	٣٥	٧٥	٢	٦٤	٢	٤٢	٤٠	٧١	
لا	٣٢٣	٦٨٧	٣٣	٧٠٢	٣١	٦٦٠	٣٨٧	٦٨٦	
لا يوجد رجال فى العمل	١١٢	٢٣٨	١١	٢٣٤	١٤	٢٩٨	١٣٧	٢٤٣	
المجموع	٤٧٠	٨٣٣	٤٧	٨٤	٤٧	٨٣	٥٦٤	١٠٠	

يؤيد أكثر من ثلثى العاملات بالزراعة ورعاية الحيوان الراى القائل بعدم وجود اختلاف فى المعاملة بين الذكور والإناث ، بينما الأقلية هى التى أقرت بوجود هذا الاختلاف (٧١٪) ، وقد تقاربت النسب بين العاملات بالنسبة لنوعية

المحاصيل - نقدية وتقليدية ، وأن الفروق بين العوامل الزراعية طبقا لنوعية المحاصيل كانت صغيرة جدا ، ومن ذلك نرى أن نوع المحصول لا يؤثر كثيرا على طبيعة المعاملة بين الإناث والذكور في العمل .

٧ - (وجه الاختلاف بين الذكور والإناث في العمل طبقا لنوعية المحاصيل

جدول (٤١)

توزيع عينة الدراسة طبقا لرايهم حول
(وجه الاختلاف بين الذكور والإناث في العمل
ووفقا لنوع المحاصيل التي تزرعها الأسرة

وجه الاختلاف	محاصيل تقليدية		محاصيل نقدية		الاثنان معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأجر غير متساو عن نفس العمل لصالح الذكور	١٠	٢٨.٦	١	٥.٠	١	٥.٠	١٢	٣.٠
تحمل المرأة أعباء أكثر من الذكور	١٩	٥٤.٣	١	٥.٠	١	٥.٠	٢١	٥٢.٥
الانحياز لعرض العاملات	٥	١٤.٣	-	٥.٠	-	-	٥	١٢.٥
نوع وجه حق أخرى تذكر	٥	١٤.٣	١	-	-	-	٦	١٥.٠
مجموع المستجيبات	٣٥	-	٢	-	٢	-	٤٠	-

جاءت نسبة من يرين أن تحميل المرأة الريفية العاملة في الزراعة ورعاية الحيوانات المزرعية بأعباء أكثر من الذكور كأول مظهر من مظاهر الاختلاف في المعاملة بين الذكور والإناث في العمل ، مع اختلاف بسيط بين نسبة العاملات اللاتي تزرع أسرهن محاصيل نقدية ، والنسبة المقابلة لها لدى الأسر التي تزرع محاصيل تقليدية . بينما جاء الأجر غير المتساوي كثاني مظهر من هذه المظاهر ، كما ارتفعت نسب العاملات اللاتي أشرن إلى الرأي القائل بتحميل المرأة أعباء أكثر من الرجل لدى الأسر التي تزرع محاصيل تقليدية أكثر من نسبتهم داخل الأسر التي تزرع محاصيل نقدية ، وربما يرجع ذلك لزيادة الأعمال التي تحتاجها

المحاصيل التقليدية ، وعلى عكس ماسبق يؤثر نوع المحصول في عبء العمل مما يؤدي إلى تحميل المرأة الريفية العاملة أعباء أكثر من الرجل .

٨ - اثر حيازة الاسرة من الارض الزراعية على الراى بوجود اختلاف فى المعاملة بين الإناث والذكور فى العمل

جدول (٤٢)

توزيع عينة الدراسة طبقا لوجهة لرايهن فى مدى وجود اختلاف فى المعاملة بين الإناث والذكور فى العمل طبقا لمكان العمل

مكان العمل	فى أرض الأسرة		فى أرض الغير		الاثنان معا		المجموع		الإجابة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
نعم	٩	٤٢	٣٦	٣٠.٨	٦	٣٦.٢	٥١	١٤.٨	
لا	١٣١	٦٢.١	٧٣	٦٢.٤	١٠	٥٨.٨	٢١٤	٦٢.٠	
لايوجد اختلاف فى العمل	٧١	٣٣.٦	٨	٦.٨	١	٥.٩	٨٠	٢٣.٢	
المجموع	٢١١	٦١.٢	١١٧	٣٣.٩	١٧	٤.٩	٣٤٥	١٠٠	

راى ما يقارب ثلثى العاملات بالزراعة ورعاية الحيوان بأنه لا يوجد اختلاف فى المعاملة بين الذكور والإناث ، أما من أشرن إلى وجود هذا الاختلاف فقد بلغت نستيهن (١٤.٨٪) ، وربما يرجع عدم وجود اختلافات فى هذا النوع من العمل طبقا لراى الأغلبية إلى أن العمل الزراعى بطبيعته عمل محدد ومعلوم ، وأنه فى الغالب يعتمد على العمالة الأسرية ، لذلك يلاحظ انخفاض نسبة من أشرن بوجود هذا الاختلاف بين العاملات الزراعيات فى أرض الأسرة (٤.٣٪) كثيرا عن نسبة العاملات فى أرض الغير (٣٠.٨٪) ، والعاملات فى أرض الأسرة وأرض الغير (٣٦.٣٪) ، كما توضح النتائج أن حوالى ثلث العاملات فى أرض الأسرة لا يعمل معهم الذكور ؛ وهو أمر يعنى أنه إذا كان عمل الإناث داخل الأسرة فإنه غالبا ما يحدث تقسيم للعمل بين الإناث والذكور ، ولا تشترك الإناث مع الذكور فى نفس العمل ، وبذلك تؤثر حيازة الأسرة من الأرض الزراعية فى

وجود تخصص وتقسيم للعمل بين الإناث والذكور ، بعكس الحال إذا ما كانت الأسرة لا تحوز أرضا زراعية ، وهى أمور تساعد فى معظمها على إتاحة فرص عمل للمرأة داخل الأسرة ، بالإضافة إلى إمكان تقسيم العمل بينها وبين الرجل .

الخلاصة

تحدد هدف الفصل الراهن فى التعرف على أشكال عمل المرأة الريفية فى النشاط الزراعى فى قرى الدراسة ، والوقوف على أهم العوامل المؤثرة فى ذلك خاصة ما يتعلق بطبيعة الأعمال الزراعية التى تؤديها المرأة فى هذا النشاط ، ورصد تأثير استخدام التكنولوجيا الحديثة كأحد العوامل المؤثرة فى العمل بالنشاط الزراعى ، وتحديد أكثرها استخداما ، كما هدف إلى تحديد العوامل المسؤولة عن التمييز وعدم المساواة بين المرأة والرجل فى هذا النشاط ، بقصد استشراف بعض الرؤى المستقبلية حول تفعيل أوارها فيه ، ومن جملة البيانات السابقة يمكن رصد أهمها فيما يلى :

- ١ - انحسار فرص العمل الزراعى أمام المرأة الريفية ، إذ بلغت نسبة العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات المزرعية ١٥٣٪ من إجمالى عينة البحث .
- ٢ - أن البطالة المقنعة منتشرة بين العاملات الزراعيات ، وتشتد حدتها فى ريف الوجه القبلى عنها فى ريف الوجه البحرى ، وأن أكثر من ثلاثة أرباع العينة يمارسن العمل لمدة تقل عن الشهر .
- ٣ - أن حيازة أسر المبحوثات لأرض زراعية تؤدي إلى زيادة فرص العمل أمام المرأة الريفية داخل الأسرة ، إلا أن فرص العمل المتوافرة تكون فى الغالب إما موسمية أو مؤقتة نظرا لطبيعة العمل فى القطاع الزراعى الذى يتسم بالموسمية . وأن نسبة العاملات عملا دائما تبلغ ٤١٪ من إجمالى عينة العاملات بالزراعة ورعاية الحيوان .
- ٤ - أن حجم حيازة أسر العاملات لأرض زراعية يؤثر على عمل المرأة الريفية حيث تعمل ٦٥٪ منهن فى أرض الأسرة ، مما يعنى أن حيازة الأسرة

لأرض زراعية تعد مصدرا لتوفير فرص عمل للمرأة الريفية إلا أنها في الغالب تكون بدون أجر ، لأنه عمل فى أرض الأسرة .

٥ - تعدد وتنوع النشاطات التى تؤديها المرأة فى مجال الزراعة ورعاية الحيوان إذ تشارك فى جميع العمليات الزراعية منذ بدء الزراعة حتى جنى المحصول وتسويقه ، وإن كانت أقل الأعمال التى تقبل عليها المرأة هى التى تتعلق برش المبيدات لخطورته ، كما أن عمل المرأة فى أرض الأسرة يفوق العمل فى أرض الغير فى كثير من هذه الأعمال ، إلا أنه نظرا لانخفاض حجم الحيازات وضيق فرص العمل أمام المرأة الريفية فى أرض الأسرة ، وضغط الظروف الحياتية والمعيشية ، تضطر المرأة الريفية إلى العمل لدى الغير بأجر .

٦ - أن الأعمال الزراعية التى تمارسها الريفيات تتباين طبقا لنوعية المحاصيل التى تزرعها أسر العاملات (محاصيل تقليدية أو نقدية) ، إذ تحتاج الأولى إلى أيد عاملة بشرية كثيرة تتمثل أعلى نسبها فى نقاوة الحشائش ، بينما كانت أعلى نسبة للمحاصيل النقدية فى جمع الثمار ، وجنى القطن ، كما ترتفع نسبة العاملات بدون أجر لدى الأسر التى تزرع محاصيل تقليدية ، بعكس الحال لدى الأسر التى تزرع محاصيل نقدية حيث ترتفع نسبة استخدام الآلات الزراعية والتكنولوجية فى زراعة هذه المحاصيل .

٧ - يتسم عمل المرأة فى الزراعة بالموسمية ، ويشتد فى أوقات الذروة ، وتستحوذ المحاصيل التقليدية على أعلى نسبة من العاملات الزراعيات ، وغالبا ما يكون عملهن بدون أجر ؛ ولا يتم حسابه فى الإحصاءات الرسمية ضمن الأنشطة التى تؤديها المرأة ، حيث ينظر إلى المرأة الريفية التى تعمل بدون أجر على أنها خارج قوة العمل ، دون النظر بعين الاعتبار لقيمة هذه الأعمال كبديل لدخل الأسرة . وفى هذا الصدد نشير إلى أنه يمكن استخدام أسلوب تكلفة الفرصة البديلة لتقدير قيمة هذا العمل وأثره

على دخل المرأة الريفية وأسرتها .

٨ - كشفت الدراسة عن أنه كلما زاد استخدام الآلات والتكنولوجيا الزراعية انعكس ذلك على انخفاض اعتماد الأسرة على أفرادها من الإناث ، أو على العمالة الدائمة فيها ، ويزداد توجه الأسرة إلى زراعة المحاصيل النقدية ، وبالتالي تعتمد على العمالة الفنية المدربة والموسمية أو المؤقتة ، وبالطبع تكون بالأجر النقدي .

٩ - أوضحت النتائج أن غالبية أسر العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات تلجأ إلى استخدام الآلات الزراعية بغرض توفير الوقت والجهد ، وتوفير النفقات ، وإتقان العمل ، وبسبب قلة أو عدم كفاية الأيدي العاملة بالزراعة من أفراد الأسرة ، وعدم وجود حيازة من الحيوانات المزرعية التي يمكن استخدامها في العمل ، ولندرة العمالة الزراعية في القرية ككل ، وخاصة في أوقات الذروة ، ولحجم الأسرة من حيازة الأرض الزراعية .

١٠- بينت الدراسة ارتفاع نسبة الأسر التي تستخدم الآلات الزراعية في المحاصيل التقليدية نظرا لحاجتها الكبيرة للعمالة البشرية ، والتي يتم تعويضها باستخدام هذه الآلات ، بعكس ما هو متوقع ، فقد تبين انخفاض نسبة الأسر التي تستخدم الآلات الزراعية في زراعة المحاصيل النقدية حيث لا تحتاج هذه النوعية من المحاصيل إلى استخدام الآلات الزراعية كثيرا إلا في مرحلتى الجنى والحصاد .

١١- أن غالبية أسر العينة لا تحوز آلات زراعية وكانت أعلى الآلات تملكا هي آلات الري ، وأقلها الكومباين نظرا لارتفاع تكلفتها الاستثمارية . وبالتالي تلجأ هذه الأسر إلى استئجار الآلات الزراعية .

١٢- أن استخدام الآلات الزراعية سواء كانت ملكا أو إيجارا يؤدي إلى خفض العمالة المستخدمة ، وخاصة عمالة الأطفال والإناث .

١٣- يرتبط عمل المرأة الريفية في مجال رعاية الحيوانات المزرعية بحيازة

أسرتها لهذه الحيوانات ، والذي يرتبط بدوره بحياسة الأرض الزراعية . ونظرا لانخفاض نسبة أسر العاملات الحائزات سواء لأرض زراعية أو حيوانات مزرعية ؛ فإن نسبة العاملات لدى الغير بأجر ترتفع . هذا ويسود العمل الدائم فى مجال تربية ورعاية الحيوانات بعكس العمل المؤقت أو الموسمى الذى تنخفض فيه نسبة العاملات فى هذا المجال .

١٤- تنحسر نسبة العاملات بأجر فى مجال رعاية الحيوانات بسبب أن أغلبهن يعمل لدى الأسرة ، ولاتلجأ الأسرة إلى الاستعانة بعمالة خارجية إلا فى أعمال لا تلق قبولا لدى إناث الأسرة ، مثل تنظيف الحظائر وخاصة إذا كانت الأسرة من بين الأسر ميسورة الحال وهو ما لا يتوافر فى كثير من أسر العاملات بالزراعة .

١٥- يؤثر نوع المحاصيل التى تزرعها أسر العاملات على عمل الإناث فى مجال رعاية الحيوانات بطريقة غير مباشرة ، إذ يتوافر لدى الأسر التى تزرع المحاصيل التقليدية الأعلاف التى تربي عليها هذه الحيوانات ، وبالتالي تزداد مشاركة الإناث فى الأعمال التى تنتمى إلى هذا المجال ، بعكس الحال فى حالة زراعة المحاصيل النقدية حيث لا تتوافر الأعلاف ، ولا تهتم هذه الأسر بتربية الحيوانات المزرعية .

١٦- وبالنسبة للتمييز بين الإناث والذكور وعدم تكافؤ الفرص بينهما فى الحصول على القروض والعمل ، فقد تبين أن من بين أسباب هذا التمييز عدم المساواة فى توزيع الإمكانات من الموارد الإنتاجية ، وعدم التمتع بحق الحصول على السلف والقروض ، مما يقلل من فرص عمل الإناث خاصة فى مجال المشروعات الريفية الصغيرة - موضوع الفصل السادس من التقرير الراهن ، حيث أشارت أكثر من نصف عينة العاملات الزراعيات إلى أن العرف السائد فى القرية هو أن الذكور هم الذين يحصلون على السلف والقروض .

١٧- تؤثر حيازة الأسرة فى بعض أشكال عمل المرأة فى الزراعة ورعاية الحيوانات ، وفى تقسيم العمل بينها وبين الرجل فى النشاطات المختلفة فى هذا المجال ، فى حين أنه فى حالة عدم وجود حيازة للأسرة فإن المرأة تضطر إلى العمل لدى الغير فى أى أعباء دون تقسيم للعمل بينها وبين الرجل ، وقد تتحمل بأعباء إضافية تفوق ما يسند للرجل من أعمال مما يعكس نوعا من التمييز ضدها .

١٨- أن التركيب المحصولى يؤثر فى زيادة الأعمال الموكلة للمرأة مما يخلق نوعا من التمييز بينها وبين الرجل خاصة فى حالة زراعة المحاصيل التقليدية حيث حاجة هذه المحاصيل لأيد عاملة أكثر من مثيلتها من المحاصيل النقدية ، كما أن هذه الأخيرة تتيح إمكان حصول المرأة الريفية على القروض والسلف التى يمكن استثمارها فى مشاريع توفر فرص عمل لها . مما يعنى أن التركيب المحصولى يؤدى فى حالة زراعة المحاصيل التقليدية إلى وجود تمييز بين الرجل والمرأة ، فى حين أن زراعة المحاصيل النقدية تقلل من فجوة هذا التمييز .

١٩- تتمثل أوجه التمييز بين الرجل والمرأة فى العمل فى عدم المساواة فى الأجر عن نفس العمل ، أو بتحميل المرأة بأعباء أكثر ، أو عملها لساعات أطول من الرجل ، وأن الرجال كثيرا ما يتركون العمل فى أرض الأسر للإناث لأنه بدون أجر ، ولأن التقاليد والقيم الثقافية قد تقيد عمل المرأة خارج أسرتها على أن يعمل الرجال لدى الغير بأجر .

خلاصة القول أن الأعمال التى تؤديها المرأة الريفية فى النشاط الزراعى - خاصة فى مجال الزراعة ورعاية الحيوانات - تعددت وتفاوتت ما بين العمل داخل الأسرة وخارجها بأجر أو بدون أجر ، هذا على الرغم من أن كثيرا من الأعمال التى تؤديها المرأة الريفية بدون أجر غالبا ما تتجاهلها الإحصاءات الرسمية ولا تدخل ضمن التقييم الاقتصادى لنشاطاتها ، مما يتطلب ضرورة تقدير قيمة

هذه الأعمال ، ووضعها فى الاعتبار عند قياس مساهمتها فى الاقتصاد القومى .
لقد أسهمت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على القرية
المصرية منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن* فى التأثير سلبا على الأعمال التى
تؤديها المرأة الريفية فى الزراعة ، كما أدت إلى تقليص فرصها التعليمية
والتدريبية ، ساعد فى ذلك أيضا عدم حياة الأسرة لأرض زراعية أو لحيوانات
مزرعية ، واستخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال ، الموفرة للعمل البشرى . لقد
تفاعل هذا مع الاتجاه نحو زراعة المحاصيل النقدية خاصة فى الحيازات كبيرة
الحجم ، ومع خصوصية وسمات القطاع الزراعى والذى يتسم العمل فيه
بالموسمية ، ومايسوده من ثقافة تميل إلى تمييز الرجل عن المرأة مما أسهم فى
تهميش المرأة الريفية وجعلها من "الشرائح الأكثر فقرا" .

إن الأمر يستدعى ضرورة الاهتمام بالمرأة الريفية من خلال تنميتها تنمية
بشرية ، والعمل على تمكينها من الموارد الإنتاجية ، مع توفير حزمة متنوعة من
المشروعات الاقتصادية الصغيرة ، وتوفير إمكان حصولها على قروض لتمويل
هذه المشروعات بشروط وتسهيلات ميسرة فى الضمانات ؛ بما يسهم فى تفعيل
أدوارها فى التنمية والحد من فقرها .

* لمزيد من التفصيل حول هذه التغيرات انظر : إنعام عبد الجواد وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل
المرأة الريفية ، التقرير النظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ،
ص ٢٠ الفصل الثالث .

المراجع

- ١ - المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ، الدورة التاسعة والعشرون ، ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، القاهرة ، ص ص ٢٠-٢٥ .
- ٢ - منظمة العمل العربية ، العمل فى قطاع الزراعة فى الدول العربية ، القاهرة ، مكتب العمل العربى ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣-٦ .
- ٣ - سالم ، محمد حمدى ، محددات تطور التكنولوجيا والإنتاجية الزراعية فى بعض دول شمال إفريقيا ، المؤتمر الدولى السابع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، ٢٧ مارس - ١ أبريل ١٩٨٢ ، القاهرة ، المجلد الخامس - التطبيقات فى الإحصاء الزراعى ، جامعة عين شمس ، ص ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .
انظر أيضا :
- حسن ، منصور مفاورى ، أثر التكنولوجيا الحديثة على الإنتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربية مع الإشارة بصفة خاصة لمحافظة المنيا ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ١٩٩١ ، غير منشورة ، ص ص ٢٦-٢٧ .
- ٤ - هجرس ، إبراهيم سعد ، الزراعة فى مصر (١٩٥٢-١٩٨٠) ، فى : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، المجلد الخامس ، البناء الاقتصادى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية ، ١٩٨٥ ، ص ص ٣٦-٣٩ .
انظر أيضا :
- أبو مندور ، محمد ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، كتاب المحروسة (١٨) ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، الطبعة الاولى ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ص ٢٨٩-٢٩١ .
- ٥ - مصر ، تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٥ ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى .

الفصل السادس *

عمل المرأة المهاجرة في قرى الدراسة

يركز هذا الفصل على العمل المهاجر لدى عينة الدراسة ، والذي ظل لفترات طويلة قاصراً على الرجل ، في حين تتوارى الجهود المضيئة للمرأة خلف الجدران لتشكل نمطاً من الاقتصاد غير المنظور في ظل سياق ثقافي اجتماعي لا يحض على خروجها للعمل . لكن أمام تأثير الحاجة الاقتصادية للدخل المتولد عن العمل جمعت المرأة بين العمل المهاجر وغير المهاجر للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة . وانعكس انخراطها في تلك الأعمال على مكانتها الاجتماعية ، في إطار نظام رأسمالي عالمي يحترم الأفراد بحسب قدراتهم على كسب المال^(١) .

وعلى الرغم من انخفاض معدلات مساهمة المرأة الريفية في سوق العمل ، إلا أنها بدأت تأخذ خطأً بيانياً تصاعدياً مع مرور الوقت^(٢) ، نتيجة تداخل وتشابك وتزامن جملة متغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية عالمية ومحلية من بينها انتشار التعليم ، والعملة وما تضمنته من ثورة تكنولوجية ، وسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية والإصلاح الاقتصادي ، والتراجع النسبي لقطاع الزراعة في ناتج القرية وما صاحبه من انتشار أنشطة غير زراعية ، وصدر بعض التشريعات الخاصة بتحرير العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية^(٣)

* كتب هذا الفصل الدكتور كامل كمال ، خبير في قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

والهجرة - كل هذا وغيره مما يضيق المقام عن ذكره - أسهم فى إعادة توزيع قوة عمل النساء وجعل المرأة الريفية تلتحق بالوظائف المكتبية المتوسطة والعليا وفى الخدمات بالقطاع الحكومى والخاص ، بالإضافة إلى الأعمال الهامشية منخفضة الدخل فى القطاع غير الرسمى .

ويقصد بالعمل المأجور هنا الجهد الذى تبذله المرأة الريفية وتستثمر فيه طاقتها البدنية والذهنية ، وهو يمثل كافة الأنشطة الإنتاجية والزراعية والصناعية مقابل أجر ، سواء كان هذا العمل منتجا للسلع أو للخدمات فى القطاع الرسمى وغير الرسمى أو الخاص الاستثمارى ، وسواء كان عملا دائما أو مؤقتا أو موسميا^(٤) . ووفقا لهذا التعريف بلغ عدد العاملات بأجر ١١٥٨ عاملة بنسبة ٣٧٪ من إجمالى عينة الدراسة .

ويهدف هذا الفصل إلى مايلى :

أولا : التعرف على صور وأشكال عمل المرأة بأجر بشكل عام ، وفى قطاع الزراعة بشكل خاص .

ثانيا : العوامل التى تؤثر فى عمل المرأة المأجور فى قرى الدراسة .

ويتطلب تحقيق هذين الهدفين الوقوف على :

أ - أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمن يعملن بأجر وتشمل السن ، والحالة الاجتماعية ، والحالة التعليمية ، والمهنة ، والقطاع ، والدخل الشهري .

ب - التعرف على ملامح أسر العاملات بأجر بالتركيز على الصلة برب الأسرة ، ونمط الأسرة ، وحجم الأسرة ، والسن ، والحالة الزوجية ، والتعليم ، والحالة العملية ، والقطاع ، والنشاط الاقتصادى ، والمهنة ، والدخل الشهري .

ج - رصد تأثيرات العمل المأجور على تربية الأبناء .

د - مدى رضا المبحوثات عن عملهن المأجور .

هـ - أهم ملامح الحماية القانونية للمرأة العاملة بأجر في قرى الدراسة .
وقد تم الاعتماد في هذا الفصل على البيانات الكمية للبحث حيث بلغ حجم
العاملات عملا مأجورا في قرى البحث (١١٥٨ مفردة) ، كان منهم (٨٩٦ مفردة
بنسبة ٧٧٪ في الوجه البحرى ، ٢٦٢ مفردة بنسبة ٢٢٪ في الوجه القبلى)
هذا بجانب البيانات الكيفية المستقاة من دراسات الحالة التى أجريت على نماذج
من المرأة الريفية التى تعمل عملا مأجورا في قرى البحث .

أولا: خصائص العاملات بأجر

١- السن

جدول (١)

السن

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ٢٠ سنة	١٢٢	١٤٫٧	٢٩	١١٫١	١٦١	١٣٫٩
٢٠ -	١٦٣	١٨٫٢	٤٠	١٥٫٣	٢٠٣	١٧٫٥
٢٥ -	١٢٢	١٣٫٦	٤٨	١٨٫٣	١٧٠	١٤٫٧
٣٠ -	١٣١	١٤٫٦	٣٨	١٤٫٥	١٦٩	١٤٫٦
٣٥ -	١١٠	١٢٫٣	٣٨	١٤٫٥	١٤٨	١٢٫٨
٤٠ -	١٣٧	١٥٫٣	٣٥	١٣٫٤	١٧٢	١٤٫٩
٤٥ -	٦٥	٧٫٣	٢٣	٨٫٨	٨٨	٧٫٦
٥٠ فأكثر	٣٦	٤٫٠	١١	٤٫٢	٤٧	٤٫١
المجموع	٨٩٦	٧٧٫٤	٢٦٢	٢٢٫٦	١١٥٨	١٠٠

يستخلص من بيانات الجدول مايلى :

١ - تتوزع العاملات بأجر في قرى الدراسة على فئات السن المختلفة وينسب
مقاربية . وإن كان هناك انخفاض في نسبة من يقعن في فئات السن
الأكبر والتي تتراوح ما بين ٤٥ إلى أكثر من ٥٠ سنة (١١٫٧٪) ، وتكاد
هذه النسبة بين الوجه البحرى والقبلى تتقارب . وقد يفسر ذلك - استمرار

من تعمل منهن بأجر - فى ضوء انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة كما سيتضح بعد قليل مما يدفع العاملات منهن إلى الاستمرار فى القطاع الخاص رغم تقدم السن وصعوبة العمل .

ب - أن غالبية النساء العاملات بأجر يقعن فى فئات السن التى تتراوح ما بين ٢٥ إلى أقل من ٤٥ عاما (٥٧٪) وهى فئات تتسق وسن العمل المأخوذ به فى البحث الراهن (١٥-٦٥ سنة) وفى التعدادات الرسمية بشكل عام . ويبدو هذا أمرا طبيعيا ، إذ إن غالبية من حصلن على التعليم المتوسط أو التعليم الجامعى ، وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٦٠-٧٪ ، ٥٥-٨٪ على التوالى) .

ج - الأمر الملفت للنظر أن نسبة من تقع منهن فى فئات السن التى تتراوح ما بين أقل من ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة بلغت (٣١٤٪) ، ويبدو أن هؤلاء إما ممن تسربن من التعليم الابتدائى أو الإعدادى ، أو ممن حصلن على التعليم المتوسط وفوق المتوسط والتحقن بالعمل المأجور .

د - كشفت البيانات عن أن متوسط سن العاملات بأجر كان ٣١٣ سنة ، ويزداد متوسط السن زيادة طفيفة فى ريف الوجه القبلى ٣١٩ سنة مقارنة بريف الوجه البحرى ٣١٢ سنة .

٢ - الحالة الاجتماعية

جدول (٢)

الحالة الاجتماعية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لم تتزوج	٣٠٧	٣٤٣	٦٠	٢٢٩	٣٦٧	٣١٧
معقود قرانها	٧	٨	٢	٨	٩	٨
متزوجة	٥٢٢	٥٨٣	١٨١	٦٩١	٧٠٣	٦٠٧
مطلقة	١٦	١٨	٧	٢٧	٢٣	٢٠
أرملة	٤٤	٤٦	١٢	٤٦	٥٦	٤٨
المجموع	٨٩٦	٧٧٤	٣٦٢	٢٢٦	١١٥٨	١٠٠

أ - بشكل عام ترتفع نسبة المتزوجات من النساء العاملات بأجر وإن كانت نسبتهن أكثر في الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، وقد يرجع ذلك لانخفاض دخل الأسر في الوجه القبلى كما سيوضح ، وزيادة حجم الأسرة في ريف الوجه القبلى ، مما يضطر المرأة المتزوجة للخروج للعمل لمساعدة الزوج على تحمل أعباء المعيشة . وفي هذا السياق أكدت بعض حالات الدراسة "أنهن كن يبذلن جهودا أقل قبل الزواج وتنوعت وتعددت أنشطتهن بعد الزواج بسبب المسئوليات التى تفرضها عليهن أدوارهن كزوجات وريات بيوت وأمهات لأطفال" .

ب - أما غير المتزوجات فقد بلغت نسبتهن ٣١٪ وهى ترتفع فى الوجه البحرى مقارنة بالوجه القبلى لانتشار الزواج المبكر إلى جانب نسق القيم السائد فى الوجه القبلى الذى يرفض خروج المرأة غير المتزوجة للعمل . فقد أشارت بعض حالات الدراسة إلى "أن هناك نساء غير متزوجات يؤدين أنشطة أكثر من تلك التى تؤديها كثير من المتزوجات" خصوصا فى المستويات الاقتصادية المنخفضة التى تجبرهن ظروفهن الاقتصادية على أدائها باعتبارهن مصدرا أساسيا للدخل فى الأسرة .

ج - تنخفض نسبة العاملات بأجر من الأراامل والمطلقات إذ تصل نسبتهن إلى ٧٣٪ وتكاد النسبة فى ريف الوجه القبلى والبحرى تتقارب ، ويمارسن أنشطة متعددة بحكم وضعهن كمسئولات عن أسر تتولى جميع شئونها .

٣- الحالة التعليمية

جدول (٣)
الحالة التعليمية

الجملة	الوجه القبلى		الوجه البحرى		الإقليم		التعليم
	ك	%	ك	%	ك	%	
١٥٥	١٨٠	٢٠,٦	٥٤	١٤,١	١٢٦	١٤,١	أمية
٣٣	٣٨	١٥	٤	٣,٨	٣٤	٣,٨	الابتدائية (يقرأ ويكتب)
٤٣	٥٠	١٥	٤	١٥	٤٦	١٥	الإعدادية
٤٦٣	٥٣٦	٤٨,٥	١٢٧	٤٥,٦	٤٠٩	٤٥,٦	شهادة متوسطة
١١٨	١٣٧	١٣,٤	٣٥	١١,٤	١٠٢	١١,٤	شهادة فوق متوسطة
١٦٣	١٨٩	١٣,٤	٣٥	١٧,٢	١٥٤	١٧,٢	شهادة جامعية
٨	٩	٨	٢	٨	٧	٨	شهادات عليا (ماجستير - دكتوراه - ...)
١٦	١٨	-	-	٢٠	١٨	٢٠	ما زالت فى التعليم الإعدادى أو المتوسط
١	١	-	-	٤	١	٤	ما زالت فى التعليم الجامعى
١٠٠	١١٥٨	٢٢,٦	٢٦٢	٧٧,٤	٨٩٦	٧٧,٤	المجموع

أ - يعد التعليم متغيرا مهما يؤثر على نوعية المهن التى تشغلها المرأة ، فهو يلعب دورا فى الاختيارات المهنية ويتيح الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالقطاع الرسمى^(٥). وقد كشفت البيانات عن انتشار العمل المنجور بين ذوى الشهادات المتوسطة فما يقرب من نصف النساء العاملات بأجر توقفن بتعليمهن عند الشهادة المتوسطة (٤٦,٣٪) وقد يرجع ذلك إلى التوسع فى التعليم الفنى والتجارى والتحاق معظم بنات الريف به باعتباره أقرب الطرق للحصول على الوظيفة الحكومية ، وأنه تحت وطأة الظروف الاقتصادية وحاجة الأسرة لعملمهن تلجأ الأسر إلى الاكتفاء بالتعليم المتوسط - خاصة بالنسبة للإناث - وليست هناك فروق تذكر بين الوجهين البحرى والقبلى (٤٥,٦٪ ، ٤٨,٥٪ على التوالى) .

ب - أما الحاصلات على الشهادة الجامعية فقد بلغت نسبتهن ١٦,٣٪ ويبدو هذا أمرا منطقيا إذ إن الشهادة الجامعية تؤهل للحصول على عمل منجور

فى الحكومة أو القطاع الخاص . وتفتح الباب أمام أصحابها للعمل فى مهن ليست هامشية ، وتكاد نسبة الحاصلات على الشهادة الجامعية ترتفع فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، وقد يرجع ذلك لانتشار التعليم الجامعى فى الوجه البحرى أكثر منه فى الوجه القبلى .

ج - بلغت نسبة الأمية (١٥ ٪) وهى نسبة منخفضة مقارنة بنسبة الأمية لدى الإناث على مستوى الريف فى تعداد ١٩٩٦ ، وتزداد النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى فهى (٢٠٦ ٪ ، ١٤١ ٪ على التوالى) ويرتبط ذلك بالعوامل الثقافية التى تفضل تعليم الذكور على الإناث ، ويدعم ذلك انخفاض الدخل وزيادة عدد أفراد الأسرة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى .

٤- العمل الأساسى

جدول (٤)

العمل الأساسى

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٨٧	٩٧	٢٥	٩٥	١١٢	٩٧
عاملة صناعية أو حرفية	٥٣	٥٩	١٠	٣٨	٦٣	٥٤
عاملة خدمات	٢٨٤	٣١٧	٦٥	٢٤٨	٣٤٩	٣٠١
عاملة بناء	١	١	١	٤	٢	٢
أعمال مكتبية وإدارية متوسطة	٢٢٤	٢٥٠	٩٢	٣٥١	٣١٦	٢٧٣
وظائف مكتبية وإدارية عليا	٨٩	٩٩	٢٥	٩٥	١١٤	٩٨
وظائف فنية ومهنية عليا (طبية ، مهندسة)	١٢٦	١٤١	٢٧	١٤١	١٦٣	١٤١
تاجرة صغيرة	٦	٧	٢	٨	٨	٧
صاحبة مشروع	-	-	١	٤	١	١
لا ينطبق	١٩	٢١	١	٤	١٢	٢٦
المجموع	٨٨٩	٧٧٨	٢٥٩	٢٢٢	١١٤٠	١٠٠

أ - ترتبط المهنة بالمستوى التعليمي للفرد ، وتشير بيانات الدراسة إلى وجود نوع من التباين المهني داخل هذه الشريحة . فقد احتل العمل في مجال الخدمات المرتبة الأولى في السلم المهني للنساء العاملات بأجر حيث يعمل ثلثهن تقريبا في هذا المجال . والذي يعد الملجأ الأساسي للنساء اللاتي يُجِدْنَ القراءة والكتابة فقط والحاصلات على الشهادة الإعدادية ، بل وإنه في ظل صعوبة التوظيف وتخلي الدولة عن تعيين حملة الشهادات المتوسطة قد يلجأ البعض منهن إلى العمل في مجال الخدمات .

ب - جاءت في المرتبة الثانية مجموعة المهن المكتبية والإدارية المتوسطة ، فما يقرب من ثلث النساء العاملات بأجر يلتحقن بتلك المهن ويعد ذلك نتيجة مباشرة للارتفاع النسبي لحملة المؤهلات المتوسطة لهذه الشريحة في عينة الدراسة . كما سبقت الإشارة في سياق الخصائص التعليمية للعاملات بأجر بلغت نسبة الحاصلات على الشهادة المتوسطة منهن ٤٦,٣٪ . وتكاد ترتفع نسبة اللاتي يعملن منهن في المهن المكتبية والإدارية .

ج - وترتفع النسبة في الوجه القبلي مقارنة بالوجه البحري (٣٥,١٪ ، ٢٥٪ على التوالي) ويمكن تفسير ذلك أيضا في ضوء ارتفاع نسبة الحاصلات على تعليم متوسط في الوجه القبلي عن الوجه البحري كما هو موضح في جدول (٣) .

د - لقد انعكس المستوى التعليمي للمرأة العاملة بأجر في قرى الدراسة على نوعية المهن اللاتي التحقن بها ، حيث أوضحت البيانات أن ٢٢,٩٪ منهن يعملن في الوظائف الفنية والمهنية العليا (طبية ، مهندسة ، مدرسة ، محامية ... إلخ) ، والوظائف المكتبية والإدارية العليا ، وهي مجالات تتطلب مستويات تعليمية مرتفعة (جامعي وما فوق الجامعي) وتكاد نسبة العاملات بتلك المهن تتقارب في كلا الوجهين (٢٤٪ ، ٢٣,٦٪ على التوالي) مما يعني عدم وجود فروق بين الوجهين .

هـ - إذا كان العمل المنجور فى الزراعة ظل لفترات ليست بعيدة يأتى فى المرتبة الأولى من بين الأعمال التى تقوم بها النساء فى الريف ، إلا أنه مع انتشار التعليم والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على القرية المصرية احتلت مهنة الزراعة مرتبة متأخرة بالنسبة للعاملات بأجر (٩٧٪) من إجمالى العاملات بأجر ، يأتى بعد ذلك من يعملن فى بعض الصناعات الحرفية والأعمال المنزلية وهى فى معظمها أعمال لا تتطلب قدرا من التعليم أو المهارات .

و - تبين من الجدول أن عمل المرأة مازال مقصورا على مجالات محددة يعتقد أنها تتفق وطبيعتها مثل الخدمات والأعمال المكتبية والإدارية ، وتظل مساهمتها فى الأعمال الصناعية والحرفية محدودة للغاية (٥٤٪) ، وتزيد النسبة فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (٥٩٪ ، ٥٣٨ على التوالى) .

٥- العمل الثانى

جدول (٥)

العمل الثانى

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٣٠٤	٣٣٩	٢٨	١٠٧	٣٣٢	٢٨٧
لا	٥٩٢	٦٦١	٢٣٤	٨٩٣	٨٢٦	٧١٣
المجموع	٨٩٦	٧٧٤	٢٦٢	٢٢٦	١١٥٨	١٠٠

فى ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية انتشرت ظاهرة الالتحاق بمهن أخرى بجانب المهنة الأصلية واقتصر هذا الوضع فى البداية على الذكور ، ومع تزايد الأعباء الاقتصادية على كاهل الأسرة أصبحت النساء تمارسن مهناً ثانية بجانب المهنة الأساسية . وقد تبين من الجدول أن ٢٨٧٪ من العاملات بأجر

يقمن بعمل آخر بجانب عملهن الأساسى . وترتفع نسبة هؤلاء فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع مستوى المعيشة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، بجانب تأثير العوامل الثقافية التى قد تحول دون غياب المرأة لفترات طويلة عن الأسرة فى ريف الوجه القبلى .

٦- طريقة الحصول على العمل

جدول (٦)
طريقة الحصول على العمل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	%	ك	%	ك	%	%
عن طريق إعلان فى الصحف	٤٦	٥٢	١٧	٧٠	٦٣	٥٥	
عن طريق مكتب العمل	٤٢١	٤٧١	١١١	٤٥٧	٥٣٢	٤٦٨	
عن طريق مقاول الانقار	٥٥	٦٢	١٩	٧٨	٧٤	٦٥	
عن طريق واسطة	٣٥	٣٩	١٢	٤٩	٤٧	٤١	
البحث عن العمل بنفسها	١٤٤	١٦١	٤١	١٦٩	١٨٥	١٦٣	
عن طريق أحد الأقارب أو الأصدقاء	١٨٦	٢٠٨	٤٠	١٦٥	٢٢٦	١٩٩	
عملت مشروع بنفسى	٢	٢	٢	٨	٤	٤	
أعمل بأرض الأسرة	٤	٤	١	٤	٥	٤	
المجموع	٨٩٣	٧٨٦	٢٤٣	٢١٨	١١٣٦	١٠٠	

تشير البيانات إلى أن ما يقرب من نصف العاملات عملا مأجورا حصلن على عملهن عن طريق مكاتب القوى العاملة ويرتبط ذلك بميل معظم أفراد المجتمع عامة والمرأة خاصة إلى انتظار الوظيفة الحكومية الذى كان يتم فيما سبق بطريقة آلية بعد الحصول على المؤهل الدراسى . وتكاد هذه النسبة تتقارب فيما بين الوجه البحرى والقبلى ، وكانت الوسيلة الثانية للحصول على العمل هى مساعدة الأقارب للمبحوثة ١٩٩٪ ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى .

وهناك من أخذت منهن مبادرة البحث على فرصة عمل ، سواء عن طريق

البحث بنفسها ١٦٣٪ ، أو متابعة إعلانات الصحف ٥٠٪ ، وإقامة مشروع خاص ٤٪ . ويفسر انخفاض نسبة من أخذن مبادرة البحث عن عمل في ضوء نقص التعليم والقدرات والمهارات المتوافرة لدى هذه الشريحة ، علاوة على المتغيرات الثقافية التي تعتبر أن بحث المرأة عن عمل شيء مهين لها وللأسرة . فمن الأفضل الانتظار إلى أن تتاح فرصة عمل حكومية وإن اضطرت للعمل فإنها تبحث عنه على استحياء .

٧- القطاع

جدول (٧)

القطاع

القطاع	الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
في الحكومة	٥٢١	٥٨١	١٧٦	٦٧٢	٦٩٧	٦٠٢
في قطاع الأعمال	١٣	١٥	٤	١٥	١٧	١٥
في القطاع الخاص	٣٦٢	٤٠٤	٨٢	٣١٣	٤٤٤	٣٨٣
المجموع	٨٩٦	٧٧٤	٢٦٢	٢٢٦	١١٥٨	١٠٠

أ - على الرغم من انتهاء الحكومة لسياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي - منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن - وما ارتبط بذلك من تشجيع القطاع الخاص وتراجع الحكومة عن تعيين الخريجين^(١) إلا أن الأمر الملاحظ أن هناك ما يقرب من ثلثي أفراد العينة - ممن يعملون بأجر - يعملون في القطاع الحكومي . وتكاد ترتفع هذه النسبة في ريف الوجه القبلي عن ريف الوجه البحري . وقد يرجع ذلك إلى أن القطاع الحكومي يضم مهناً تقبل عليها المرأة وعلى رأسها التدريس والأعمال الإدارية والكتابية ، ويوفر هذا القطاع ظروف عمل ملائمة لها ، خاصة فيما يتعلق بإجازات رعاية الطفل والأسرة مما يجعل المرأة أكثر قدرة على

التوفيق بين عملها خارج المنزل ومسئولياتها داخله . كما أن القطاع الحكومي لا يميز عند التعيين بين الإناث والذكور ، وهذا يعنى أن فرص العمل بالقطاع الحكومي تكون متاحة للإناث على قدم المساواة مع الذكور (٧) .

ب - يعمل أكثر من ثلث النساء العاملات بأجر فى القطاع الخاص ، ومعظمهن من الداخلات الجدد إلى سوق العمل (حملة المؤهلات المختلفة والثلاثى لم يجدن فرص عمل بالحكومة) . ويعمل معظمهن فى القطاع الخاص المنظم داخل المنشآت (مكتب محام ، مصنع صغير ، محل بقالة ... إلخ) وترتفع نسبتهن فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (٤٠ر٤٪ ، ٣١ر٣٪ على التوالى) .

ج - تعمل نسبة ضئيلة جدا (١٥٪) فى قطاع الأعمال ، ويرجع ذلك لتوقف هذا القطاع عن النمو من حيث عدد المؤسسات الكبيرة والتوسع وبالتالي تقلص دوره فى إيجاد فرص عمل جديدة . هذا إلى جانب أن خصخصة كيانات اقتصادية تعنى انخفاضاً فى نصيب قطاع الأعمال وزيادة مضاعفة لفرص العمل فى القطاع الخاص بصورة مباشرة .

٨ - الدخل الشهرى

جدول (٨)

الدخل الشهرى

الجملة	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الإقليم
	ك	٪	ك	٪	فئات الدخل
٢٨٦	٣٢٨	٣٥١	٨٨	٢٦٩	أقل من ١٠٠ جنيه
٣٩٩	٤٥٧	٣٢٥	٨٢	٤٢٠	- ١٠٠
٢٣٨	٢٧٢	٢٢٢	٥٦	٢٤٢	- ٢٠٠
٧٧	٨٨	١٠٣	٢٦	٦٩	٣٠٠ جنيه فأكثر
١٠٠	١١٤٥	٢٢٠	٢٥٢	٧٨٠	المجموع

تشير بيانات الجدول إلى أن أكثر من ثلثي أفراد العينة ممن يعملون بأجر ينفق دخلهم بالكامل في البيت . وترتفع هذه النسبة في ريف الوجه القبلي عن الوجه البحري (٧٢,٥٪ ، ٦٥,٤٪ على التوالي) . وقد يفسر ذلك في ضوء انخفاض المستوى الاقتصادي في الوجه القبلي ، بينما أشارت ١٠,٣٪ إلى أنهم ينفقون فقط جزءاً من دخلهم الشهري في البيت والجزء الباقي ينفقونه على احتياجاتهم الخاصة .

أما باقي النسبة فقد أشارت بعضهن إلى أنهم ينفقون دخلهم على احتياجاتهم الشخصية ، والبعض الآخر يدخر جزءاً وينفق الباقي في البيت ، وبعض ثالث يدخر هذا الدخل بأكمله ، وينسب قليلة ، مما يعني أن حاجة الأسرة للدخل المتولد عن عمل المرأة يجيء تحت وطأة الظروف الاقتصادية ، وهو ما يؤكد على أن العوامل الثقافية توارثت خلف الحاجة الاقتصادية ، كما سبق وأشار في الفصل الخامس من التقرير الراهن .

ثانياً: الملامح الديموجرافية والاجتماعية للأسر العاملات بأجر

١- حجم الأسرة

جدول (١٠)

حجم الأسرة

الإقليم	الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٤-١	١٦١	١٨,٠	٣٦	١٣,٧	١٩٧	١٧,٠
٥-٧	٤٨٨	٥٤,٥	١٤٥	٥٥,٣	٦٣٣	٥٤,٧
٨ فأكثر	٢٤٧	٢٧,٥	٨١	٣١,٠	٣٢٨	٢٨,٣
المجموع	٨٩٦	٧٧,٤	٢٦٢	٢٢,٦	١١٥٨	١٠٠

تكشف غالبية الأدبيات المتصلة بدراسة الأسرة في الريف المصري عن أن الأسر لا ترغب في إنجاب أقل من طفلين ، وتزود عدد قليل من الأسر نحو

إنجاب عدد كبير من الأطفال^(٨)، ويتسق ذلك مع البيانات الواردة في جدول (١٠)، فقد بلغ متوسط حجم الأسرة لدى عينة الدراسة حوالي ٧.٠ نسمة/أسرة، ويرتفع هذا المتوسط في الوجه القبلي ليصل إلى ٦.١ نسمة/أسرة، بينما ينخفض في الوجه البحري ليصل إلى ٦.٠ نسمة/أسرة. وقد يرتبط ذلك بارتفاع المستوى التعليمي في ريف الوجه البحري وأيضاً بالارتفاع النسبي للدخل في الوجه البحري. كما تلعب العوامل الثقافية دوراً في الاتجاه نحو زيادة الإنجاب في الوجه القبلي، وبمقارنة هذه النسب بمتوسط حجم الأسرة طبقاً لبيانات تعداد ١٩٩٦ - والذي وصل إلى ٥ نسمة/أسرة على مستوى الريف - يتبين ارتفاع متوسط حجم أسر العاملات بأجر في عينة الدراسة.

ويشير توزيع الأسر حسب عدد أفرادها والمبين في جدول (١٠) إلى أن أكثر من نصف أسر العاملات بأجر (٥٤٧٪) ينتمين إلى أسر يتراوح عدد أفرادها من ٥-٧ أفراد، وتكاد نسبة هذه الأسر في الوجه البحري والوجه القبلي تتقارب فهي (٥٤٪، ٥٥٣٪ على التوالي)، كما أن ٢٨٣٪ من أسر العينة ينتمين إلى أسر كبيرة الحجم ٨ أفراد فأكثر، وترتفع النسبة في ريف الوجه القبلي مقارنة بريف الوجه البحري فهي (٣١٠٪، ٢٧٥٪ على التوالي)، مما يمكن القول في ضوءه بأن الميل نحو تنظيم الأسرة لا يرتبط بمتغير العمل، فهو في معظم الأحوال يرتبط بعوامل ثقافية أكثر من ارتباطه بالعمل أو التعليم، كما أن عمل المرأة الريفية المنجور ينتشر بصورة أكبر بين الأسر كبيرة الحجم لتدني الأوضاع الاقتصادية لتلك الأسر مما يدفع المرأة لبيع قوة عملها في سوق العمل لتجنب الفاقة.

٢- نمط الأسرة

جدول (١١)

نمط الأسرة

نمط الأسرة	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نووية	٧٢٧	٨١١	٢٠٦	٧٩٨	٩٣٦	٨٠٨		
ممتدة	١٦٩	١٨٩	٥٣	٢٠٢	٢٢٢	١٩٢		
مشتركة (أكثر من أسرة نووية)	-	-	-	-	-	-		
المجموع	٨٩٦	٧٧٤	٢٦٢	٢٢٦	١١٥٨	١٠٠		

تتعدد أنماط الأسر وتختلف ما بين أسر نووية وممتدة وأخرى مشتركة ، وقد ظلت الأسرة الممتدة هي النمط الغالب فى القرية لفترات طويلة ، إلا أن هذا الشكل بدأ يتراجع بفعل التغيرات والتحولات التى مر بها الريف المصرى منذ منتصف السبعينيات ليحل محله نمط الأسرة النووية ، ويكاد يتسق هذا مع بيانات جدول (١١) حيث تنتمى الغالبية العظمى من أفراد العينة ممن يعملن بأجر إلى أسر نووية (٨٠.٨٪) وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه البحرى عن الوجه القبلى (٨١.١٪ ، ٧٩.٨٪ على التوالى) . ويرتبط انتشار نمط الأسر النووية بحجم الأسرة - انظر جدول (١٠) ، فمع انخفاض نسبة الأسر ذات الأعداد الكبيرة والتى ربما تكون أسرة ممتدة يسود نمط الأسر النووية . وما زالت الأسر الممتدة موجودة على مستوى أسر هؤلاء النساء وإن كانت بنسب أقل (١٩.٢٪) ، وتزيد النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٢٠.٢٪ ، ١٨.٩٪ على التوالى) . ويفسر تراجع الأسر الممتدة بانتشار التعليم ، والهجرة ، وعمل المرأة المأجور ، وتفتت الملكية الزراعية ، والمحاكاة الريفية للحياة الحضرية نتيجة الاتصال الثقافى بأشكاله المختلفة وما يرتبط بكل هذا من رغبة الشباب فى الاستقلال عن كنف الأسرة الممتدة .

٣- الصلة برب الأسرة

جدول (١٢)

الصلة برب الأسرة

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
رب الأسرة	٨٩٠	١٧,٨	٢٥٢	١٦,٠	١١٤٢	١٧,٤		
الزوجة	٧٩٠	١٥,٨	٢٣٧	١٥,٠	١٠٢٧	١٥,٦		
ابن أو ابنة	٢٨٠٥	٥٦,١	٩٣٤	٥٩,٣	٣٧٣٩	٥٩,٩		
حفيد	١١٢	٢,٢	٣٢	٢,٠	١٤٤	٢,٢		
أقارب	٢٨٧	٧,٧	١١٩	٧,٦	٥٠٦	٧,٧		
أخرون	١٦	٣	٢	١	١٨	٣		
المجموع	٥٠٠٠	١٠٠	١٥٧٦	١٠٠	٦٥٧٦	١٠٠		

يتبين من الجدول أن مايزيد على نصف أفراد أسر العاملات بأجر أبناء لرب الأسرة وغالبيتهم بالطبع من غير المتزوجين ، وترتفع النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٥٩,٣% ، ٥٦,١%على التوالى) ، ويبدو هذا أمرا منطقيا حيث ترتفع نسبة الفئات العمرية أقل من عشرين عاما فى ريف الوجه القبلى كما هو مبين بجدول السن .

كما تشير البيانات إلى أن ١٧,٤% من أفراد الأسر المعيشية هم أرباب للأسر ، وتكاد النسبة فى ريف الوجهين تتقارب ، وقد بلغت نسبة الزوجات ١٥,٦% وتتقارب النسبة فى ريف الوجهين أيضا . وهناك نسب بسيطة تتوزع عليها باقى صلة القرابة برب الأسرة مثل الأقارب ٧,٧% والأحفاد ٢,٢% وغالبا ما يقيم هؤلاء داخل أسر ممتدة ، ولا توجد فروق تذكر بين الوجهين البحرى والقبلى فيما يخص هذه النسب .

جدول (١٣)

السن

السن	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ١٠ سنوات	٨٦٥	١٧,٢	٣٤٢	٢١,٧	١٢٠٧	١٨,٣		
١٠ -	١٤٣٧	٢٨,٦	٤٩٠	٣١,١	١٩٢٧	٢٩,٢		
٢٠ -	٩٠١	١٨,٠	٢٨٥	١٦,٤	١١٥٩	١٧,٦		
٣٠ -	٥٩٥	١١,٩	١٠٧١	١٠,٨	٧٦٦	١١,٦		
٤٠ -	٦٩٥	١٣,٩	١٧٥	١١,١	٨٧٠	١٣,٢		
٥٠ -	٣١٧	٦,٣	٨٦	٥,٥	٤٠٣	٦,١		
٦٠ فأكثر	٢٠٨	٤,١	٥٥	٣,٥	٢٦٣	٤,٠		
المجموع	٥٠١٨	١٠٠	١٥٧٧	١٠٠	٦٥٩٥	١٠٠		

أفادت البيانات الإحصائية لأفراد أسر العائلات بأجر بأن متوسط أعمارهم ٢٣,٨٣ سنة ، ويتقارب متوسط السن بين ريف الوجهين البحرى والقبلى فهو (٢٥,٤١ سنة ، ٢٣,٠٦ سنة على التوالى) . وتنخفض أيضا نسبة الإعاقة ٤٩,٦٪ بين أفراد أسر العينة مقارنة بنسبة الإعاقة على مستوى الريف المصرى والتي بلغت ٨٦,٢٪ فى بيانات تعداد ١٩٩٦ . وهناك تفاوت كبير فى نسبة الإعاقة بين الوجهين البحرى والقبلى ، سواء كان ذلك على مستوى عينة الدراسة (٤٦,١٪ ، ٦١,٥٪ على التوالى) أو فى بيانات التعداد ١٩٩٦ والتي بلغت ٩٧,٦٪ فى ريف الوجه القبلى ، ٧٨,٣٪ فى ريف الوجه البحرى .

ويتبين من استقراء بيانات الجدول تركيز أعلى نسبة ٢٩,٢٪ فى الفئة العمرية من ١٠ سنوات إلى أقل من ٢٠ سنة ، وتزيد النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى ٣١,١٪ ، ٢٨,٦٪ على التوالى ، وربما يفسر ذلك بانتشار الزواج المبكر وسيطرة العوامل الثقافية التى تحض على زيادة الإنجاب فى ريف الوجه القبلى .

ويشكل عام يمكن تقسيم أفراد أسر العاملات بأجر على ثلاث مراحل عمرية ، تمثل الفئة الأولى المرحلة العمرية التي يقل سنهم عن ٢٠ سنة ونسبتهم ٤٧ر٥٪ ، وترتفع النسبة في ريف الوجه القبلي ٥٢ر٨٪ عن الوجه البحري ٤٥ر٨٪ ، وهذا مايفسر انخفاض نسبة الإعالة في ريف الوجه البحري حيث إن نسبة كبيرة من هذه الفئة خارج قوة العمل بحكم السن أو الالتحاق بالتعليم . وتضم الفئة الثانية متوسطى السن من ٢٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة وتبلغ نسبتهـم ٤٨ر٥٪ ، وترتفع نسبتهـم في ريف الوجه البحري ٥٠ر١٪ فى مقابل ٤٣ر٨٪ فى ريف الوجه القبلي . وتشمل الفئة الثالثة كبار السن ٦٠ سنة فأكثر ، وتبلغ نسبتهـم ٤٪ بين أفراد الأسر ، وهى نسبة تقل عن نسبة كبار السن الواردة فى تعداد ١٩٩٦ ، والتي بلغت ٥ر٥٪ . وتزداد نسبة كبار السن على مستوى العينة فى ريف الوجه البحري ٤ر١٪ عن ريف الوجه القبلي ٣ر٥٪ ، فى الوقت التى أظهرت بيانات التعداد سالف الذكر أن فئة كبار السن تزداد زيادة صفيفة فى ريف الوجه القبلي مقارنة بريف الوجه البحري (٥ر٨٪، ٥ر٣٪ على التوالي) .

٥ - الحالة الزوجية

جدول (١٤)
الحالة الزوجية

الإقليم	الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
الحالة الزوجية	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لم يتزوج	١٣٥٧	٤٠.١	٣١٢	٣٤.٣	١٦٦٩	٣٨.٨
متزوج	١٨١١	٥٣.٥	٥٣٩	٥٩.٢	٢٣٥	٥٤.٧
مطلق	٢٧	٠.٨	١١	١.٢	٣٨	٠.٩
أرمل	١٩٣	٥.٧	٤٨	٥.٣	٢٤١	٥.٦
المجموع	٣٣٨٨	١٠٠	٩١٠	١٠٠	٤٢٩٨	١٠٠

تكشف البيانات عن أن أكثر من نصف أفراد أسر العينة من المتزوجين ، وترتفع هذه النسبة في ريف الوجه القبلي مقارنة بريف الوجه البحري (٥٩٢٪ ، ٥٣٥٪ على التوالي) ، ويعزى ذلك لانتشار الزواج المبكر في الريف عامة وريف الوجه القبلي خاصة .

إن ما يزيد على ثلث أفراد الأسر من غير المتزوجين وتزداد نسبتهم في ريف الوجه البحري مقارنة بريف الوجه القبلي (٤٠١٪ ، ٣٤٣٪ على التوالي) . وتصل نسبة الأرامل منهم إلى ٥٦٪ وتكاد النسبة في ريف الوجهين البحري والقبلي تتقارب (٥٧٪ ، ٥٣٪ على التوالي) ، وتنخفض نسبة المطلقين والمطلقات منهم لتصل إلى ٩٪ على مستوى إجمالي أفراد الأسر وترتفع قليلاً في الوجه القبلي عن الوجه البحري (١٢٪ ، ٨٪) ، وقد يفسر ذلك في ضوء انخفاض الدخل والمستوى التعليمي في ريف الوجه القبلي .

٦- الحالة التعليمية

جدول (١٥)

الحالة التعليمية

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمي	٨٦٠	١٦٤	٢٨٦	٢١١	١١٤٦	١٩٨		
يقرأ ويكتب	٥٦١	١٢٧	١١٦	٨٥	٦٧٧	١١٧		
أقل من متوسط	١١٢٦	٢٥٤	٤٠٢	٣٦٦	١٥٢٨	٣٦٤		
متوسط	١٠٣٣	٢٣٣	٣٢١	٢٣٧	١٣٥٤	٢٣٤		
فوق المتوسط	٢٢٢	٥٠	٨٢	٦٠	٣٠٤	٢٥		
جامعي	٦٢٤	١٤١	١٥٠	١١١	٧٧٤	١٣٤		
المجموع	٤٤٢٦	١٠٠	١٣٥٧	١٠٠	٥٧٨٣	١٠٠		

تتوزع أفراد الأسر المعيشية على متغيرات الحالة التعليمية وينسب متقاربة وإن كانت نسبة الحاصلين منهم على تعليم أقل من المتوسط تزيد على الربع قليلاً

يليهام الحاصلون على التعليم المتوسط كما هو مبين بالجدول . ويرتبط ذلك بزيادة نسب التسرب من التعليم فى الريف عامة وريف الوجه القبلى خاصة . كما بلغت نسبة الحاصلين على التعليم المتوسط وفوق المتوسط (٢٨٧٪) ، نظرا لإقبال الريفيين على التعليم المتوسط فهو طريق مختصر للحصول على وظيفة حكومية ويصفة خاصة للإناث ، ويتسق ذلك مع انخفاض دخل الأسرة وارتفاع تكاليف التعليم الجامعى .

هذا وقد بلغت نسبة الأمية ١٩٨٪ بين أفراد أسر العينة وهى ترتفع قليلاً فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٢١١٪ ، ١٦٤٪ على التوالى) ، وهى نسب تنخفض عن بيانات تعداد ١٩٩٦ والتى بلغت نسبة الأمية فيه ٤٩٦٪ على مستوى إجمالى ريف الجمهورية . ويفسر ذلك بالارتفاع النسبى لدخل أسر هذه الشريحة نظرا لعمل المرأة والرجل بأجر .

كما بلغت نسبة من يقرآن ويكتب فقط بون الحصول على مؤهلات علمية (١١٧٪) من أفراد الأسر ، وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه البحرى (١٢٧٪) مقارنة بريف الوجه القبلى (٨٥٪) .

وتكاد نسبة الجامعيين بين أفراد أسر العاملات بأجر ترتفع مقارنة ببيانات تعداد ١٩٩٦ وهو أمر قد يرتبط بالتوسع فى الجامعات الإقليمية ، والزيادة النسبية فى دخل تلك الأسر ، والارتفاع النسبى للمستوى التعليمى للمرأة العاملة بأجر ، كما ترتفع نسبة الجامعيين من أفراد الأسر فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى .

٧- الحالة العملية

جدول (١٦)
الحالة العملية

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صاحب عمل ويستخدم آخرين	٥٢	٢٨	٥	٩	٥٨	٢٤		
صاحب عمل ولا يستخدم أحد	٧٩	٤٢	١٥	٢٨	١٩٤	٣٩		
يعمل بأجر	١٦٧٧	٩٠.٠	٤٩٩	٩٣.٨	٢١٧٦	٩٠.٩		
يعمل بدون أجر	٢٩	١.٦	١٢	٢.٣	٤١	١.٧		
مشتغل متعطّل	٢٢	١.٢	١	٠.٢	٢٣	١.٠		
أخرى	٢	٠.٢	-	-	٣	٠.١		
المجموع	١٨٦٣	١٠٠	٥٣٢	١٠٠	٢٣٩٥	١٠٠		

توضح الحالة العملية مدى استغلال قوة العمل المتاحة ، وهى تعكس الأوضاع الاقتصادية للأفراد من خلال معرفة حجم بطالة الداخلين الجدد إلى سوق العمل والذين سبق لهم العمل ، كما أنها تشير إلى مدى تطور علاقات العمل من حيث نسب أصحاب الأعمال والعاملين لدى الغير بأجر ، بجانب أنها توضح حجم متوسط عمالة الوحدات الاقتصادية^(٩).

وتعكس الحالة العملية لأفراد الأسر ارتفاع نسبة من يعمل بأجر نقدي منهم (٩٠.٩٪) ، ويفسر هذا الارتفاع انحسار العمل بالقطاع الزراعى والذى يرتبط بممارسة أعمال غير مأجورة لصالح الأسرة ، علاوة على أن أفراد هذه الأسر تضم النساء العاملات بأجر ، وترتفع نسبة من يعمل بأجر فى هذه الأسر فى ريف الوجه القبلى ٩٣.٨٪ مقارنة بريف الوجه البحرى ٩٠.٠٪. ويمكن تفسير ذلك فى إطار المستوى التعليمى والنشاط الاقتصادى ونوعية القطاع الذى ينتمى إليه أفراد هذه الأسر - كما سيتضح .

وتصل نسبة أصحاب الأعمال إلى ٦.٣٪ ، وإن كانت نسبة أصحاب

الأعمال ولا يستخدمون آخرين أعلى قليلاً مقارنة بأصحاب الأعمال الذين يستخدمون آخرين ويرجع ذلك لتواضع حجم الاستثمار في الريف ، بالإضافة إلى أن المشروعات الصغيرة الموجودة في الريف يديرها أصحابها وأسرهـم ، وترتفع نسبة أصحاب الأعمال في ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (٧٪ ، ٣٧٪) .

تصل نسبة البطالة الموسمية (مشتغل تعطل) ١٠٪ وهى نسبة منخفضة وترتبط بممارسة الزراعة والأعمال الموسمية . وهى ترتفع فى ريف الوجه البحرى ٢١٪ مقارنة بريف الوجه القبلى ٢٪ . ويرتبط ذلك بزيادة عدد الأفراد فى قوة العمل فى ريف الوجه البحرى .

٨- المهنة

جدول (١٧)

المهنة

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وظائف فنية عليا	٣٠٠	١٦١	٨٧	١٦٤	٣٨٧	١٦٢		
مديرون وأصحاب أعمال	٦٦	٣٥	١٣	٢٤	٧٩	٣٢		
وظائف كتابية	٣٤٥	١٨٥	١٣٥	٢٥٤	٤٨٠	٢٠٠		
عمال خدمات	٧٤٢	٣٩٨	١٩٩	٣٧٤	٩٤١	٣٩٢		
يعمل بالزراعة	٢٨٤	١٥٢	٧٥	١٤١	٢٥٩	١٥٠		
عمال إنتاج	١٢٦	٦٨	٢٣	٤٣	١٤٩	٦٢		
المجموع	١٨٦٣	١٠٠	٥٣٢	١٠٠	٢٣٩٥	١٠٠		

يرتبط تطور الهيكل المهنى بتطور الهيكل التعليمى ، حيث إن المستويات التعليمية الأعلى ترتبط بمستويات مهنية مناسبة لها^(١٠). ويتسق ذلك مع البيانات الواردة فى جدول (١٧) والتي تشير إلى أن أعمال الخدمات تحتل المرتبة الأولى (٣٩٢٪) ، وتكاد نسبتهم فى ريف الوجهين البحرى والقبلى تتقارب (٣٩٨٪) ،

٣٧ر٤٪ على التوالي) ، ويرتبط ذلك بانخفاض المستويات التعليمية بهؤلاء الأفراد كما سبق وأشار بالتعليم ، وأيضا سياسات التوظيف الحكومى التى استمرت لفترات طويلة بجانب التوسع فى قطاع الخدمات .

جاء فى المرتبة الثانية فئة القائمين بالأعمال الكتابية (٢٠٪) ، وتضم حملة المؤهلات المتوسطة . وتزداد نسبتهم فى ريف الوجه القبلى ٢٥ر٤٪ مقارنة بريف الوجه البحرى ١٨ر٠٪ ، حيث تنخفض فرص الاستثمار فى القطاع الخاص .

وينعكس تحسن المستوى التعليمى لقوة العمل فى تحسن الهيكل المهنى ، حيث توضح البيانات أن الوظائف الفنية العليا جاءت فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٦ر٢٪ ، وتتقارب فى ريف الوجهين .

والأمر الملفت للنظر تراجع نسبة المشتغلين بالزراعة لتحل المرتبة الرابعة بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى - وفقا لبيانات التعدادات المختلفة - وربما يفسر ذلك بالتحويلات التى شهدتها الريف المصرى والمتمثلة فى انتشار التعليم ، وموجات الهجرة النفطية ، والهجرة الريفية الحضرية وما صاحب ذلك من انتشار أنشطة غير زراعية فى الريف .

وأخيرا احتل عمال الإنتاج ، والمديرون وأصحاب الأعمال نسباً منخفضة فى الهيكل المهنى لأفراد أسر العاملات بأجر ، وتزيد نسبتهم زيادة طفيفة فى ريف الوجه البحرى ، ويعد ذلك أمرا منطقيا حيث انخفاض فرص الاستثمار فى الريف ، وسيطرة القطاع الزراعى والخدمى ، وتقلص نصيب قطاع الصناعة .

جدول (١٨)
النشاط الاقتصادي

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نشاط زراعي	٣٠٩	١٦٦	٧٧	١٤٥	٢٨٦	١٦١		
نشاط صناعي	١١٥	٦٢	١٤	٢٦	١٢٩	٥٤		
نشاط تجاري	١٠٥	٥٦	٢٠	٢٨	١٢٥	٥٢		
نشاط خدومي	١٢٩٥	٦٩٥	٤١٦	٧٨٢	١٧١١	٧١٤		
تشديد وبناء	٣٩	٢١	٥	٠٩	٤٤	١٨		
المجموع	١٨٦٣	١٠٠	٥٣٢	١٠٠	٢٣٩٥	١٠٠		

وبشكل عام يتوزع أفراد أسر العاملات بأجر على أوجه النشاط المختلفة ، وإن كانت النسبة تزيد بشكل ملحوظ في النشاط الخدمي (٧١٤٪) ، وتأتي الزيادة في هذا النشاط لصالح ريف الوجه القبلي مقارنة بريف الوجه البحري (٧٨٢٪ ، ٦٩٥٪ على التوالي) . وغالبا ما يتركز معظمهم في القطاع الحكومي حيث تنتشر القيم المشجعة على العمل الحكومي . وقد أثر العمل في الأنشطة الخدمية على العمل في النشاط الزراعي . فانخفضت نسبة ممارسة النشاط الزراعي إلى (١٦١٪) ، وترتفع قليلا نسبة ممارسة هذا النشاط في ريف الوجه البحري مقارنة بريف الوجه القبلي (١٦٦٪ ، ١٤٥٪ على التوالي) ويرجع ذلك لانحسار الرقعة الزراعية ، وانتشار الزراعات التقليدية في ريف الوجه القبلي .

وتتقارب نسبة المشتغلين بالنشاط التجاري والنشاط الصناعي فهي على التوالي (٥٤٪ ، ٢٦٪) ، وتزيد نسبة الأنشطة التجارية والصناعية في ريف الوجه البحري مقارنة بريف الوجه القبلي الذي يتركز أغلب أفرادها في أنشطة الخدمات ، ويعمل بالتشديد والبناء نسبة ضئيلة جدا ، وترتفع قليلا نسبتهم في ريف الوجه البحري .

جدول (١٩)

القطاع

الإقليم	الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
المتغيرات	ك	%	ك	%	ك	%
قطاع حكومي	٩٨١	٥٢,٧	٣١٠	٥٨,٣	١٢٩١	٥٣,٩
قطاع أعمال	٥٢	٢,٨	٩	١,٧	٥٧	٢,٤
قطاع خاص	٨٢٠	٤٤,٠	٢١٣	٤٠,٠	١٠٣٣	٤٣,١
قطاع أجنبي	١٠	٠,٥	٤	٠,٨	١٤	٠,٦
المجموع	١٨٦٣	١٠٠	٥٣٢	١٠٠	٢٣٩٥	١٠٠

وعلى الرغم من أن السياسة الاقتصادية تشجع القطاع الخاص على التوسع ، وتراجع الحكومة منذ أوائل التسعينيات عن تعيين الخريجين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة ، بالإضافة إلى فتح باب المعاش المبكر ، وحالات الاستقالة من القطاع الحكومي للعمل بالخارج أو القطاع الخاص بالداخل^(١١) . لكن بيانات جدول (١٩) توضح ارتفاع النصيب النسبي للقطاع الحكومي من العمالة فيما يزيد على النصف بقليل من أفراد أسر العاملات بأجر ملتحقين بهذا القطاع - الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء العوامل الثقافية المشجعة على التوظيف والاستقرار في قطاع يضمن الحقوق ، وترتفع نسبة الملحقين بالقطاع الحكومي على مستوى ريف الوجه القبلي مقارنة بريف الوجه البحري (٥٨,٣٪ ، ٥٢,٧٪ على التوالي) .

وكانت نسبة العاملين بالقطاع الخاص (٤٣,١٪) وترتفع النسبة في ريف الوجه البحري مقارنة بريف الوجه القبلي (٤٤٪ ، ٤٠٪ على التوالي) ، وتشير هذه النسبة إلى تنامي دور القطاع الخاص في إيجاد فرص عمل وخاصة للداخلين الجدد في سوق العمل . فقد أدى ارتفاع تكلفة فرصة العمل إلى

محدودية قدرة القطاع الحكومى على استيعاب كل الأفراد فى قوة العمل .
وتتخفّض نسبة العاملين فى قطاع الأعمال (٢٤٪) وترتفع نسبتهم فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (٢٨٪ ، ٩٪ على التوالى) ويرجع ذلك لتراجع مشاركة هذا القطاع فى دعم الاقتصاد القومى . وتشير البيانات إلى تدنى المساهمة فى القطاع الأجنبى ، فالعمل فى هذا القطاع يتطلب مهارات خاصة يندر توافرها فى ظل تدهور الأوضاع التعليمية .

١١- الدخل

جدول (٢٠)

الدخل الشهرى للأسرة

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أقل من ١٠٠ جنيه	٢٧	٣٠	١٢	٤٦	٣٩	٣٤
١٠٠ -	٦٩	٧٧	٥٥	٢١٠	١٢٤	١٠٧
٢٠٠ -	١٣٩	١٥٥	٣٣	٧١٢	١٧٢	١٤٩
٣٠٠ -	١٩٣	٢١٥	٦٢	٢٣٣	٢٥٥	٢٢٠
٤٠٠ -	١٧١	١٩١	٣٤	١٣٠	٢٠٥	١٧٧
٥٠٠ -	١٤٥	١٦٢	٢٩	١١١	١٧٤	١٥٠
٦٠٠ -	٦١	٦٨	١٢	٤٦	٧٣	٦٣
٧٠٠ فأكثر	٩١	١٠٢	٢٥	٩٥	١١٦	١٠٠
المجموع	٨٩٦	٧٧٤	٢٦٢	٢٢٦	١١٥٨	١٠٠

أظهرت البيانات أن متوسط الدخل الشهرى لأسر النساء العاملات بأجر ٤١٧ جنيهاً . ويرتفع المتوسط فى ريف الوجه البحرى (٤٣٠ جنيهاً مقارنة بالمتوسط العام للدخل على مستوى العينة وبمتوسط الدخل فى ريف الوجه القبلى ٣٧٠ جنيهاً) ويرتبط ذلك بارتفاع المستوى التعليمى ونوعية المهن التى يعملن بها .

ويصفة عامة يمكن تقسيم أسر العاملات بأجر حسب الدخل الشهرى إلى

شريحتين : الأولى يقل دخلها الشهري عن المتوسط العام ونسبتهم ٥١٪ وتزيد النسبة في ريف الوجه القبلى ٦١٪ مقارنة بريف الوجه البحرى ٤٧٪ ويرجع ذلك للتعليم ، وفرص العمل المتاحة ، والاستثمار ، ونوع القطاع .
وفيما يتعلق بالشريحة الثانية والتي يزيد دخلها على المتوسط العام فإن نسبتهم ٤٩٪، وتزيد في ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى ٥٣٪ ، ٣٨٪ على التوالى .

ثالثا: العمل المهاجر في الزراعة ورعاية الحيوانات

١ - العاملات باجر في المزارع ورعاية الحيوانات طبقا للأقليم

جدول (٢١)

العاملات باجر في أعمال الزراعة ورعاية الحيوانات

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك
أعمال زراعية	٨٦	٩٦	١٧	٦٥	١٠٣	٨٩	
رعاية الحيوان (المواشى)	١١	١٢	١٠	٣٨	٢١	١٨	
الاثنان معاً	٣٢	٣٦	٩	٣٤	٤١	٣٥	
لا تعمل أى منهما	٧٦٧	٨٥٦	٢٢٩	٨٦٣	٩٩٣	٨٥٨	
المجموع	٨٩٦	٧٧٤	٣٦٢	٢٢٦	١١٥٨	١٠٠	

تشير بيانات التعدادات السكانية المختلفة إلى انخفاض نسبة العاملات بأجر في الزراعة^(١٣) . وتكاد معطيات الدراسة الرأهنة تتقارب مع هذه البيانات . فقد تبين انخفاض نسبة العاملات بأجر في الزراعة ورعاية الحيوانات (١٤٢٪) من أفراد العينة ويفسر هذا بالثبات النسبى لمساحة الأراضى الزراعية على مستوى الريف المصرى ، علاوة على التغيرات الهيكلية التى شهدها الربع الأخير من القرن الماضى وما ارتبط بذلك من انحسار العمل الزراعى فى القرية وظهور أنشطة غير زراعية كالعمل فى القطاع غير الرسمى وبعض الأعمال الهامشية .

كما يمكن تفسير ذلك في ضوء الشرائح التي تنتمي إليها المرأة (الشرائح الدنيا) ، وانتشار الأمية ووجود نسبة من العائلات للأسر من الأرامل والمطلقات والمسنات غير المتزوجات .

وترتفع نسبة من يعملن في الزراعة ورعاية الحيوانات في الوجه البحري ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بريف الوجه القبلي (١٤ر٤٪ ، ١٣ر٧٪ على التوالي) نظراً لكبر حجم الحيازات ، وانتشار المحاصيل غير التقليدية والتي تتطلب عمالة كثيفة . هذا إلى جانب العوامل الثقافية التي تحد من عمل المرأة في ريف الوجه القبلي في الزراعة مقابل أجر عند الغير .

٢ - العاملات باجر في أعمال الزراعة ورعاية الحيوانات طبقاً لمكان العمل

جدول (٢٢)

العاملات باجر في أعمال الزراعة ورعاية الحيوانات

الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٨	١٥ر٢	٥	١٩ر٢	٢٣	١٦		
٨٧	٧٣ر٧	١٩	٧٣ر١	١٠٦	٧٣ر٦		
١٣	١١ر١	٢	٧ر٧	١٥	١٠ر٤		
١١٨	٨١ر٩	٣٦	١٨ر١	١٤٤	١٠٠		
المجموع							

غالباً ما تمارس المرأة الريفية العمل الزراعي المجور داخل زمام القرية ، ويندر السماح لها بالانتقال خارج قريتها لمزاولة تلك الأعمال . بل يفضل أن تعمل في أرض الأسرة ، إلا أن بيانات الدراسة تشير إلى أن (٧٣ر٦٪) يعملن في أرض لدى الغير . فقد ترتب على زيادة القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية نتيجة لتطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتحرير العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية عجزت الأسر الريفية الفقيرة بصفة عامة والتي ترأسها

نساء بصفة خاصة عن الاحتفاظ بما فى حياتها منها . ومن ثم حرمانهن من العمل فى أرضهن وتحويلهن إلى أجيرات فى سوق العمل بالقرية .

جدول (٢٣)

توزيع العاملات بالزراعة حسب الانتظام فى العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
المتغيرات	ك	%	ك	%	ك	%
دائم	٣٣	٢٨	٧	٢٧	٤٠	٢٧,٨
موسمى	٥٢	٤٤,١	١١	٤٢,٣	٦٣	٤٣,٧
مؤقت	٥	٤,٢	٣	١١,٥	٨	٥,٦
منقطع	٢٨	٢٣,٧	٥	١٩,٢	٣٣	٢٢,٩
المجموع	١١٨	٨١,٩	٢٦	١٨,١	١٤٤	١٠٠

يتبين من جدول (٢٣) أن (٧٢,٢٪) يعملن بشكل غير منتظم - موسمى ، متقطع ، مؤقت - ويرتبط عملهن بالمواسم الزراعية خاصة مواسم الحصاد . ويقمن ببعض الأعمال الزراعية البسيطة فكما أشارت البيانات الكيفية لدراسات نماذج من المرأة الريفية العاملة بأجر مثل تنقية الحشائش ، المقاومة اليدوية للآفات ، غرس الشتلات ، بذر البذور ، تسميد الأرض ، الرى ، جنى المحصول ، رش المبيدات ، تخزين المحاصيل ، التنظيف للمواشى ، رعاية الحيوانات الصغيرة . وترتفع نسبة من تعمل منهن عملاً غير منتظم فى ريف الوجه البحرى عن ريف الوجه القبلى . وقد يرتبط ذلك بنوعية المحاصيل الزراعية التى يتم زراعتها فى الوجه البحرى مثل الخضر والفاكهة . والتى تحتاج لأيد عاملة أكثر .

٣ - العاملات باجر فى الزراعة وفقا لعدد أيام العمل

جدول (٢٤)

توزيع العاملات باجر فى الزراعة وفقا لعدد أيام العمل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ١٠ أيام	٢٩	٢٤ر٦	٧	٢٦ر٩	٣٦	٢٥		
١٠ -	٤١	٣٤ر٧	٨	٣٠ر٨	٤٩	٣٤ر١		
٢٠ -	٢١	١٧ر٨	٨	٣٠ر٨	٢٩	٢٠ر١		
٣٠ يوم فى الشهر	٢٧	٢٢ر٩	٣	١١ر٥	٣٠	٢٠ر٨		
المجموع	١١٨	٨١ر٩	٢٦	١٨ر١	١٤٤	١٠٠		

وبالنسبة لعدد أيام العمل التى تعمل فيها مفردات العينة فقد أجاب أكثر من ثلثين بأنهن يعملن لمدة تقل عن ٢٠ يوما فى الشهر . وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه البحرى حيث الزراعات كثيفة العمالة ، فى حين أشار حوالى ربع العينة إلى أن عملهن لا يستمر أكثر من ١٠ أيام فى الشهر . وترتفع نسبتهن فى ريف الوجه القبلى عن البحرى . وتكاد نسبة العاملات اللائى يعملن لمدة تزيد على ٢٠ يوما واللائى يعملن لمدة ٣٠ يوما تتقارب .

وترتفع نسبتهن فى ريف الوجه البحرى عن القبلى . وقد كان المتوسط العام لعدد أيام العمل فى الشهر (١٦ر٨ يوم) ، ويرتفع المتوسط فى ريف الوجه البحرى (١٦ر٢٪) مقابل (١٥ر١٪ يوما) فى ريف الوجه القبلى مما يعنى عدم وجود فروق تذكر بين الوجهين .

٤ - عدد ساعات العمل اليومية للعاملات في الزراعة بالجر

جدول (٢٥)

عدد ساعات العمل اليومية

الجملة	الوجه القبلى		الوجه البحرى		الإقليم	
	ك	%	ك	%	ك	عدد الساعات
أقل من ٧ ساعات	٨٤	٥٠.٩	٢٤	٦٦.٧	٦٠	٤٦.٦
٧ - ٩	٤٠	٢٤.٣	١٠	٢٧.٨	٣٠	٢٣.٢
١٠ - ١٢	٢٤	١٤.٥	٢	٥.٥	٢٢	١٧.٣
١٣ فأكثر	١٧	١٠.٣	—	—	١٧	١٣.٢
المجموع	١٦٥	١٠٠	٣٦	٢١.٨	١٢٩	٧٨.٢

يتبين من الجدول أن متوسط ساعات العمل فى اليوم (٦.٧ ساعة) بالنسبة لجملة العاملات بالزراعة ، ويزداد متوسط ساعات العمل فى ريف الوجه البحرى ليصل إلى (٧.١ ساعة) فى مقابل (٥.٢ ساعة) فى ريف الوجه القبلى ، فما يزيد على نصف العاملات بالزراعة يعملن لمدة تقل عن ٧ ساعات فى اليوم . وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى . وتعمل ٢٤.٣٪ منهن لفترة زمنية تتراوح ما بين ٧ ساعات إلى أقل من ٩ ساعات يوميا ، وترتفع نسبتهن أيضا فى ريف الوجه القبلى .

٥ - الأجر اليومى للعاملات فى الزراعة

جدول رقم (٢٦)

الأجر اليومى

الجملة	الوجه القبلى		الوجه البحرى		الإقليم	
	ك	%	ك	%	ك	الأجر
أقل من ٥ جنيهات	١٣	٩.٢	٤	١٦.٧	٩	٧.٧
٥ - ١٠	١٠.٤	٧٣.٨	١٧	٧٠.٧	٨٧	٧٤.٣
١٠ - ١٥	١٥	٩.٠	١	٤.٢	١٤	١٢.٢
١٥ جنيه فأكثر	٩	٦.٤	٢	٨.٤	٧	٦.٢
المجموع	١٤١	١٠٠	٢٤	١٧.٣	١١٧	٨٣.٣

يصل متوسط الأجر اليومي للعاملات بأجر إلى ٦٧ جنيه ، ويرتفع هذا المتوسط ارتفاعاً طفيفاً في ريف الوجه البحري (٦٨ جنيه) مقارنة بريف الوجه القبلي (٦١ جنيه) ويرتبط انخفاض الأجر اليومي بانخفاض عدد ساعات العمل . وتندرج الغالبية (٧٣٪) في فئة الدخل من ٥ جنيهات إلى أقل من عشرة جنيهات . وترتفع نسبتهن في ريف الوجه البحري نظراً لارتفاع المستوى الاقتصادي في الأخير . وتصل نسبة اللاتي يحصلن على دخل يتراوح من عشرة جنيهات إلى أقل من خمسة عشر جنيهاً إلى ١٠-٦٪ وتنخفض نسبة من يصل دخلهن إلى أكثر من خمسة عشر جنيهاً في اليوم لتصل إلى ٤٪ . مما يعني أن قيمة الدخل اليومي في الأعمال الزراعية يرتبط ارتباطاً طردياً بعدد ساعات العمل .

رابعاً: تأثير العمل على رعاية وتربية الأبناء

تواجه المرأة الريفية التي تعمل بأجر خارج المنزل مشكلات تتعلق برعاية وتربية الأطفال خاصة في مراحلهم العمرية الأولى ، ويزداد الأمر صعوبة عندما يكون العمل شاقاً وبعيداً عن مكان إقامتها . وهي تبذل المزيد من الجهد للتوفيق بين التزاماتها نحو أطفالها في المنزل ومسئولياتها في العمل . ويساعدها في ذلك ما قد يقوم به الزوج من أدوار داخل المنزل بجانب ما توفره الدولة من خدمات كإنشاء دور حضانة على سبيل المثال . وفي هذا الإطار حاولت الدراسة التعرف على مدى تأثير عمل المرأة خارج المنزل على تربية أبنائها .

جدول (٢٧)

تأثير العمل خارج المنزل على رعاية وتربية الأبناء

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
التفسيرات	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٦١	١٨٠	٥٠	٢٠٠٦	٢١١	١٨٠٦
لا	٣٩٦	٤٤٣	١٢٨	٥٢٧	٥٢٤	٤٦١
ليس لديها أولاد	٣٣٦	٣٧٠٦	٦٥	٢٦٧	٤٠١	٣٥٣
المجموع	٨٩٢	٧٨٠٦	٢٤٣	٢١٠٤	١١٣٦	١٠٠

يوضح جدول (٢٧) أن (٣٥٣٪) من العاملات بأجر ليس لديهن أبناء . كما أشارت البيانات إلى أن ما يقرب من النصف منهن (٤٦١٪) أوضحن أن العمل خارج المنزل لم يؤثر على تربية أبنائهن . وترتفع هذه النسبة في الوجه القبلى عن الوجه البحرى ، كما هو موضح بالجدول . وربما يفسر ذلك فى ضوء عمل بعض هؤلاء النساء فى القطاع الحكومى الذى يتيح الفرصة للإجازات الخاصة لرعاية الأطفال ، بما يسمح لها بالتوفيق بين عملها خارج المنزل وتربية أبنائها داخله ، ومن جانب آخر قد تنتمى هؤلاء العاملات إلى أسر ممتدة حيث تشارك الجدة أو إحدى أخوات الزوج فى رعاية الأبناء أثناء فترة عملها . وهذا أكثر شيوعاً فى الريف عنه فى الحضر .

أما من أشرن إلى أن عملهن خارج المنزل أثر على رعاية أبنائهن فقد بلغت نسبتهن ١٨٠٦٪ ، وترتفع هذه النسبة قليلا فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى . وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الأطفال الصغار (أقل من عشر سنوات) داخل الأسرة (انظر بيان توزيع أفراد أسر العينة حسب السن) بجانب تأثير العوامل الثقافية التى يرفض الزوج فى ضوءها مشاركة الزوجة فى أداء الأعمال المنزلية . وتتحمل المرأة العاملة وحدها عبء العمل ورعاية الأبناء والتوفيق بينهما . وبالنسبة لمن أشرن إلى أن العمل خارج المنزل أثر على تربية الأبناء فيوضحها جدول (٢٨) .

جدول (٢٨)

اثر عمل المرأة على تربية الاطفال

المتغيرات	الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
		ك	%	ك	%	ك
وجودهم بدون رعاية يعرضهم للمخاطر	٤١	٢٥٥	١٠	٢٠٠	٥١	٢٤٢
افتقادهم الحنان	٤٧	٢٩٢	٥	١٠٠	٥٢	٣٤٦
عدم العناية الكافية فى التغذية والرعاية الصحية	٦٥	٤٠٤	٢٣	٤٦	٨٨	٤١٧
عدم العناية بشئونهم الشخصية	٤٤	٢٧٣	٢٣	٤٦	٦٧	٣١٨
عدم متابعتهم فى الدراسة	٣٧	٢٣	٨	١٦	٤٥	٢١٣
أخرى	١١	٦٨	١	٢	١٢	٥٧

أتت عدم العناية الكافية بتغذية الأبناء ورعايتهم الصحية فى مقدمة التأثيرات الناجمة عن عمل المرأة خارج المنزل ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٤٦٠٪ ، ٤٠٤٪ على التوالى) ، يلى ذلك افتقار الأبناء للعناية بشئونهم وترتفع هذه النسبة أيضا فى الوجه القبلى عن البحرى . وتكاد تتفق نسبة من أشرن إلى أن عمل المرأة خارج المنزل أثر فى الأبناء فى الوجه البحرى مع متوسط العينة حيث وجودهم بدون رعاية يسهم فى تعرضهم للخطر وافتقارهم للحنان . وترتفع نسبة من أشرن لذلك فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، وقد يرجع ذلك إلى الارتفاع النسبى للمستوى التعليمى للمرأة العاملة فى الوجه البحرى عن القبلى مما ينعكس على وعيها وإدراكها بالجوانب والتأثيرات السلبية لخروجها للعمل خارج المنزل ، وربما يرجع ذلك أيضا إلى انتشار الأسرة النووية فى الوجه البحرى أكثر من الوجه القبلى حيث لا تجد الأم آخرين يقيم معهم الطفل أثناء وجودها خارج المنزل .

خامساً: الرضا عن العمل

يعد الرضا عن العمل مؤشراً على الإنجاز والاستمرار فيه ، وقد خلصت معظم الدراسات السابقة إلى تباين وتنوع الدوافع التي تخلق الشعور بالرضا ، وإن كان أهمها على الإطلاق الدوافع الاقتصادية - خاصة للشرائح المتوسطة والفقيرة - علاوة على الإشباع النفسى والاجتماعى الذى يحققه العمل خارج المنزل .

جدول (٢٩)
الرضا عن العمل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	نعم	لا	%	ك	%	ك	%	ك
نعم	٨٣١	٩٣٫٨	٢٢٩	٩٤٫٦	١٠٦	٩٤٫٠		
لا	٥٥	٦٫٢	١٣	٥٫٤	٦٨	٦٫٠		
المجموع	٨٨٦	٧٨٫٥	٢٤٢	٢١٫٥	١١٢٨	١٠٠		

يتبين من الجدول أن الغالبية العظمى ممن يعملن بأجر راضيات عن عملهن ، وفى هذا السياق أشارت المبحوثات من خلال دراسات الحالة إلى أسباب متعددة لهذا الرضا ، منها "أن العمل يتيح الفرصة لخروج المرأة ، والاعتماد على النفس ، وتحمل المسؤولية ، واكتساب خبرات اجتماعية جديدة تفيدها فى إدارة شئون الأسرة ، والمساهمة فى زيادة دخل الأسرة لمواجهة نفقات المعيشة خصوصاً فى ظل ارتفاع الأسعار ، والاستقلال المادى للمرأة ، وأن العمل يجعلها عضواً فعالاً فى المجتمع ويزيد من ثقافتها ويعلمها كيفية التعامل مع الناس ، كما يمنح العمل قيمة للمرأة ويعطيها الإحساس بالأهمية ، فالمرأة العاملة تحظى باحترام الناس وتحقق مكانة مرتفعة داخل أسرتها ، "العمل يشغل وقت الفراغ ، ويحد من المشكلات مع الجيران والنخمة" .

وعلى الرغم من تنوع أسباب الرضا عن العمل والتي ارتبطت بمتغيرات كالشريحة التي تنتمي إليها المرأة العاملة بأجر ، أو المهنة ، أو العوامل الثقافية ، والظروف الأسرية . فإن السبب الذى احتل مكان الصدارة فى أسباب هذا الرضا هو الحصول على دخل يساعد فى نفقات المعيشة كما سيوضح ذلك جدول (٣٠) .

جدول (٣٠)

اسباب الرضا عن العمل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	%	ك	%	ك	%	%
الحصول على دخل يساعد فى المعيشة	٥٨٠	٦٩,٨	١٢٩	٥٦,٣	٧٠٩	٦٦,٩	
الحصول على مكانة اجتماعية	١٥١	١٨,٢	٤٣	١٨,٨	١٩٤	١٨,٣	
تحقيق درجة من الاستقلال المالى	١١٤	١٣,٧	٢٢	٩,٦	١٣٦	١٢,٨	
العمل يعطى خبرات للمرأة	١٣٦	١٦,٤	٣٤	١٤,٨	١٧٠	١٦,٠	
لتحقيق الذات	٢٤٢	٢٩,١	٦٦	٢٨,٨	٣٠٨	٢٩,١	
أخرى	٣٧	٤,٥	١٠	٤,٤	٤٧	٤,٤	

كما سبقت الإشارة فإن السبب الخاص بالمساهمة فى ميزانية الأسرة أتى فى مقدمة الأسباب حيث أشار إلى ذلك أكثر من ثلثى هؤلاء العاملات . وكان هذا أكثر وضوحاً فى ريف الوجه البحرى . وفى سياق الحديث عن الدوافع الاقتصادية أشارت ١٢,٨٪ منهن إلى أن عملهن كان بدافع تحقيق درجة من الاستقلال المادى والحصول على دخل خاص ، وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه البحرى أيضاً . حيث المرأة أكثر سعياً للتحرر من سلطة الرجل مقارنة بالنساء فى ريف الوجه القبلى . وجاء فى المرتبة الثانية السبب الخاص بتحقيق المرأة لذاتها (٢٩,١٪) وتكاد النسب فى الوجهين تتقارب ، يلى ذلك من أشرن إلى أن أسباب رضائهن عن العمل يرجع إلى رغبتهن فى تحقيق مكانة اجتماعية (١٨,٣٪) على مستوى الوجهين تقريباً ، أما باقى النسبة فقد ركزن فى أسبابهن

للرضا عن العمل في أنه - العمل - يعطى خبرات ومهارات للمرأة . وقد يرتبط السببان الآخران ببعض النساء من الشرائح العليا في الوقت الذي يمثل العائد المادى لهن هدفاً ثانوياً .

أما من أشرن إلى أنهم غير راضيات عن عملهن (٦٠٪) فكانت أسبابهن لعدم الرضا على النحو التالي .

جدول (٣١)

أسباب عدم الرضا عن العمل

الأسباب	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الإرهاق والتعب	٣٠	٤٥ر٤	٨	٦١ر٥	٣٨	٥٥ر٩		
التقصير نحو أفراد الأسرة وشئون المنزل	٨	١٤ر٥	٣	٢٣ر١	١١	١٦ر٢		
مضايقات زملاء العمل	٢	٣ر٦	-	-	٢	٢ر٦		
انخفاض الأجر	١١	٢٠ر٠	٢	١٥ر٤	١٣	١٩ر١		
أخرى	١٦	٢٩ر١	٢	١٥ر٤	١٨	٢٦ر٥		

تمثل السبب الأول لعدم الرضا عن العمل في أنه يسبب إرهاقاً وتعباً للمبحوثات حيث أجاب بذلك أكثر من نصفهن ، وقد يمثل هؤلاء النساء العاملات في الزراعة والقطاع غير الرسمى والنساء اللائى يمارسن أكثر من عمل . ويسود هذا السبب بنسبة أكبر بين العاملات في ريف الوجه القبلى حيث يقع على المرأة وحدها دون الرجل - ولأسباب ثقافية - مسئولية التوفيق بين أدوارها داخل المنزل ومتطلبات العمل بأجر خارج المنزل . ويأتى بعد ذلك من أشرن إلى السبب الخاص بانخفاض الأجر من العمل كسبب في عدم الرضا عن العمل . وترتفع هذه النسبة في ريف الوجه البحرى . ثم جاء بعد ذلك من أشرن إلى أن أسباب عدم رضائهن عن العمل يرجع إلى أنه - العمل - يؤثر على أدوار المرأة وواجباتها نحو أفراد الأسرة وشئون المنزل . وترتفع هذه النسبة في ريف الوجه القبلى حيث المرأة المسئولة فقط عن شئون المنزل سواء كانت عاملة أو غير

عاملة . وحيث تستهجن الثقافة فى الوجه القبلى تحديداً مشاركة الرجل للمرأة فى شئون المنزل أو تربية الأبناء .

سجلت دراسات الحالة اعتراض بعض المبحوثات على عمل المرأة بدعوى أن الاختلاط بالرجال فى العمل يسبب مشاكل ، وأن المرأة خلقت للعمل داخل المنزل ، ويؤثر عملها على فرص العمل المتاحة للشباب كما يؤثر على أسرتها ورعايتها لأبنائها . وقد أبدت بعض المبحوثات الموافقة على عمل المرأة وفقاً لشروط أهمها : الاحتياج المادى ، وفاة الزوج ، الطلاق ، وجود وقت فراغ ، وأن تتمتع المرأة بقوة بدنية تساعد على العمل ، علاوة على كل ذلك أن يكون العمل داخل القرية .

سادسا : ساعات العمل

يقصد بها على وجه التحديد الوقت المستغرق فى أداء الأنشطة داخل المنزل "أعمال منزلية" أو خارج المنزل "الأعمال المنجورة"^(١٣) . وفيما يلى عرض لبيان تغير ساعات العمل داخل المنزل فى (آخر عامين ٢٠٠١، ٢٠٠٢) .

جدول (٣٢)

توزيع العاملات بأجر حسب التغير فى عدد ساعات العمل داخل المنزل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%
زادت	٢٨٩	٣٢,٣	١٠٣	٣٩,٣	٣٩٢	٣٣,٩
قلت	٢٠٢	٢٢,٥	٣٨	١٤,٥	٢٤٠	٢٠,٧
كما هى	٤٠٥	٤٥,٢	١٢١	٤٦,٢	٥٢٦	٤٥,٤
المجموع	٨٩٦	٧٧,٤	٢٦٢	٢٢,٦	١١٥٨	١٠٠

يتبين من الجدول أن ما يزيد على الثلث بقليل من العاملات بأجر قد زادت عدد ساعات عملهن داخل المنزل ، وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى عن ريف الوجه البحرى ، وقد يرجع ذلك لانخفاض المستوى الاقتصادى ولجوء المرأة

إلى أداء معظم الأعمال المنزلية بالطرق اليدوية ، هذا إلى جانب أن العمل داخل المنزل مسؤولية المرأة بالدرجة الأولى ، ويندر مشاركة الرجال في أداء الأعمال المنزلية نظرا لأن نظام القيم في المجتمعات الريفية يعد مشاركة الرجل في أعمال المنزل من الأمور التي تقلل من مكانته ومنزله كرب الأسرة ، ولهذا تتحمل المرأة عادة عبء عمل مزدوج ^(١٤) علاوة على كبر حجم الأسرة . وبصفة عامة ذكرت المبحوثات في دراسات الحالة عدداً من الأسباب تقف وراء زيادة ساعات العمل منها : نقص الأجهزة الكهربائية الحديثة ، وزيادة عدد الأبناء ، والمتطلبات الأسرية ، وإقامة بعض المشروعات الصغيرة داخل المنزل لزيادة الدخل . وفيما يلي عرض لأهم المتغيرات المؤثرة على عدد ساعات العمل .

جدول (٣٣)

(سباب زيادة عدد ساعات العمل داخل المنزل)

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مسئوليات ما بعد الزواج	٩٨	٢٨.٥	١٩	١٧.٣	١١٧	٢٥.٨		
ازدياد المتطلبات الأسرية	٢١٩	٦٣.٧	٨٥	٧٧.٣	٣٠٤	٦٧.٣		
تراجع الأداء البدني مع التقدم في السن	٩	٢.٦	١	٠.٩	١٠	٢.٢		
أخرى	١٨	٥.٢	٥	٤.٥	٢٣	٥.٣		
عدد المستجيبين	٣٤٤	٧٥.٨	١١٠	٢٤.٢	٤٥٤	١٠٠		

توضح بيانات الجدول أن أكثر المتغيرات تأثيراً على زيادة ساعات العمل زيادة المتطلبات الأسرية ، وقد ظهر أثر هذا المتغير بجلاء على النساء في ريف الوجه القبلي . ومن المتغيرات المؤثرة أيضاً المسؤوليات التي يفرضها الزواج على المرأة (٢٥.٨٪) . وأشارت نسبة بسيطة إلى أن تراجع الأداء البدني مع التقدم في السن هو المسئول عن زيادة عدد ساعات العمل . أما بالنسبة لمن أشرن إلى أنه قد حدث انخفاض في ساعات العمل داخل

المنزل فتقدر نسبتهن بنحو (٢٠.٧٪) كما هو موضح بجدول (٣٢) ، وترتفع نسبة من أشرن إلى ذلك فى ريف الوجه البحرى عن الوجه القبلى . وبصفة عامة ذكرت المبحوثات فى دراسات الحالة عدة أسباب لتناقص عدد ساعات العمل منها : توافر الأجهزة المنزلية الحديثة الموفرة للوقت ، مساعدة زوجة الابن ، زيادة عدد ساعات العمل المنجور خارج المنزل ، تحمل الأبناء الكبار مسئولية العمل داخل المنزل ، انتماء المبحوثة لأسر ممتدة ، تقدم السن وتدهور الأحوال الصحية ، اعتماد الأبناء على أنفسهم لبلوغهم سن الرشد . والجدول التالى يوضح أكثر المتغيرات المؤدية إلى تناقص عدد ساعات العمل داخل المنزل .

جدول (٣٤)

اسباب تناقص عدد ساعات العمل داخل المنزل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
حسب التزاماتى فى البيت	٢٧	١١٦	٧	١٧,١	٣٤	١٢,٤		
لأنى أعمل خارج المنزل أكثر	١٥٥	٦٦,٨	٢٠	٤٨,٨	١٧٥	٦٤,١		
عدم وجود الوقت الكافى	٢٥	١٠,٨	٨	١٩,٥	٣٣	١٢,١		
توفر الأجهزة المنزلية الحديثة	٧	٣,٣	٢	٤,٩	٩	٣,٣		
أخرى	١٨	٧,٨	٤	٩,٧	٢٢	٨,١		
عدد المستجيبين	٢٣٢	٨٥	٤١	١٥	٢٧٣	١٠٠		

تكاد بيانات جدول (٣٤) تتفق مع بيانات دراسة الحالات المشار إليها حيث إن ما يقرب من الثلثين واللاى تناقص عدد ساعات عملهن داخل المنزل كان بسبب العمل خارج المنزل لفترات طويلة . وقد ظهر تأثير هذا المتغير بوضوح على العاملات فى ريف الوجه البحرى مقارنة بريف الوجه القبلى (٦٦,٨٪ ، ٤٨,٨٪ على التوالى) وقد يرتبط ذلك بارتفاع نسبة من تعمل منهن فى القطاع الخاص كما سبق وأشار . حيث تزيد نسبة العاملات بالقطاع الخاص فى ريف الوجه البحرى .

جدول (٣٥)

توزيع العاملات بأجر حسب التغير في عدد ساعات العمل خارج المنزل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
زادت	٢٩٠	٣٢,٤	٨٢	٣٣,٣	٣٧٢	٣٢,٥		
قلت	٣٦	٤,١	١٦	٦,٤	٥٢	٤,٥		
كما هي	٥٦٨	٦٣,٥	١٥١	٦٠,٦	٧١٩	٦٣,٥		
المجموع	٨٩٤	٧٨,٢	٢٤٩	٢١,٨	١١٤٣	١٠٠		

تشير بيانات جدول (٣٥) إلى أن أكثر من ثلثي من يعملن بأجر لم يحدث تغير في عدد ساعات عملهن خارج المنزل (٦٣٪) وقد يرجع ذلك إلى أنهن يعملن في القطاع الحكومي الذي يخضع لنظام محدد فيما يتعلق بعدد ساعات العمل ، كما أن ٣٢,٤٪ زاد عدد ساعات عملهن ، وتتقارب نسبتهن في ريف الوجه البحري والقبلي . وكشفت بيانات دراسات الحالة عن بعض هذه الأسباب مثل : زيادة عدد ساعات يوم العمل ، طبيعة العمل ، الأعمال التطوعية ، حضور دورات تدريبية بعيدا عن مكان العمل .

جدول (٣٦)

أسباب زيادة عدد ساعات العمل خارج المنزل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
طبيعة العمل	٢٤٣	٧٧,٩	٦٦	٧٨,٦	٣٠٩	٧٨,٦		
الحاجة لزيادة الدخل	٥٤	١٧,٣	١٥	١٧,٨	٦٩	١٧,٤		
بسبب الزواج	٣	٠,٩	-	-	٣	٠,٨		
أخرى	١٢	٣,٨	٣	٣,٦	١٥	٣,٨		
عدد المستجيبين	٣١٢	٧٨,٨	٨٤	٢١,٢	٣٩٦	١٠٠		

ترجع أكثر الأسباب لزيادة عدد ساعات العمل خارج المنزل لطبيعة العمل

الذى تؤديه المرأة ، ولا يوجد فروق فى هذا المتغير بين العاملات فى ريف الوجه البحرى والقبلى ، وأكدت ١٧ر٤٪ من إجمالى العينة إلى أن الحاجة لزيادة الدخل هى السبب فى زيادة عدد ساعات العمل .

وكما هو مبين فى جدول (٢٥) أن (٤ر٥٪) منهن أشرن إلى انخفاض عدد ساعات العمل خارج المنزل .

أما عن أسباب انخفاض عدد ساعات العمل خارج المنزل فيوضحها الجدول التالى :

جدول (٣٧)

أسباب انخفاض عدد ساعات العمل خارج المنزل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ظروفى الصحية وكبر سن	١١	٢٩ر٧	٢	١٢ر٥	١٣	٢٤ر٥		
حسب طبيعة العمل	١٩	٥١ر٤	١٢	٧ر٥	٣١	٥٨ر٥		
التقدم التكنولوجى	-	-	١	٦ر٢٥	١	١ر٩		
أخرى	٧	١٨ر٩	١	٦ر٢٥	٨	١٥ر		
عدد المستجيبين	٣٧	٧٨ر٨	١٦	٣٠ر٢	٥٣	١٠٠		

يتضح من جدول (٣٧) أن ما يزيد على نصف المبحوثات اللاتى انخفض عدد ساعات عملهن خارج المنزل كان حسب طبيعة العمل المأجور الذى تؤديه المبحوثة والذى قد يكون عملا موسميا فى الزراعة مثلا ، وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه القبلى مقارنة بريف الوجه البحرى (٧٥٪ ، ٥١ر٤٪ على التوالى) .

كما أن ما يقرب من ربع المستجيبات كانت ظروفهن الصحية والتقدم فى السن السبب الرئيس لتناقص عدد ساعات عملهن المأجور . وترتفع هذه النسبة فى ريف الوجه البحرى عن القبلى ، كما يرتبط ذلك أيضا بالعمل الذى تؤديه المرأة وما إذا كان شاقا أو غير شاق .

سابعاً : الحماية التشريعية

يمثل عقد العمل حماية قانونية لضمان حقوق العاملات بأجر ، وتتزايد أهميته بالنسبة للعاملات بالقطاع غير الرسمي باعتبارهن أكثر عرضة للاستغلال بكافة صوره في الأجور ، وساعات العمل ، والإجازات ، بل يمكن الاستغناء عنهن بسهولة^(١٥).

جدول (٣٨)

توزيع العاملات بأجر حسب نوع عقود العمل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بعقد دائم (في القطاع الخاص)	١٠	١٠٠	٩	١٠٠	٣٢٤	١٩	١٠٦	١٠٠
بعقد مؤقت (في القطاع الخاص)	١٠	١٠٠	١	١٠٠	٠٤	١١	٠٩	١٠٠
بدون عقد خالص	٣٥٩	٤٠٠	٧٣	٨٠٠	٢٧٩	٤٣٢	٢٧٣	٢٧٣
عقد مؤقت بالحكومة	٥٥	٩٠	٣٤	١٣٠	٨٩	٧٧	٧٧	٧٧
معينة في الحكومة	٤٥٩	٥١٢	١٢٦	٤٨٠	٥٨٥	٥٠٥	٥٠٥	٥٠٥
لا تعمل خارج المنزل	٣	٣٠	١٩	٧٣	٢٢	١٩	١٩	١٩
المجموع	٨٩٦	٧٧٤	٢٦٢	٢٢٦	١١٥٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يعمل أكثر من نصف العاملات بأجر (٥٠.٠٪) في الحكومة عملاً دائماً - وتكاد النسبة في الوجهين تتقارب - وهن بذلك يخضعن للحماية التأمينية والصحية التي توفرها لهن الدولة . بينما أكثر من ربع العاملات بأجر يعملن بدون عقد عمل وبذلك تتعذر الحماية القانونية لهن . وترتفع هذه النسبة في الوجه البحري عن القبلي . ويبدو أن غالبية هذه النسبة ممن يعملن عملاً موسمياً في الزراعة أو في القطاع غير الرسمي . وتنخفض نسبة من تعمل منهن بعقود مؤقتة في الحكومة وهن أيضاً يخضعن للحماية القانونية خلال فترة العقد . أما من تعمل منهن في القطاع الخاص سواء بعقد دائم أو مؤقت فتكاد تنخفض نسبتهن بين أفراد العينة لتصل إلى ٢٥٪ .

وتكشف هذه البيانات عن أهمية التزام صاحب العمل بـ عقود العمل تحدد حقوق المرأة العاملة وواجباتها في العمل ، حتى وإن كان هذا العمل في القطاع غير الرسمي خاصة في مجال الزراعة ، فتوافر الحماية التشريعية للمرأة العاملة في هذا القطاع قد يكون حافزاً لعمل المرأة في القطاع غير الرسمي في حالة عدم القدرة على الالتحاق بالعمل في القطاع الحكومي .

جدول (٣٩)

توزيع العاملات بأجر حسب المعرفة بشروط عقد العمل

الإقليم المتغيرات	الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٣	٦٥٠	٥	٥٠٠	١٨	٦٠٠
لا	٧	٣٥٠	٥	٥٠٠	١٢	٤٠٠
المجموع	٢٠	٦٦٧	١٠	٣٣٣	٣٠	١٠٠٠

لا شك أن إلمام المرأة العاملة بأجر بشروط عقد العمل من شأنه أن يساعد على التعرف على حقوقها داخل العمل وما تتمتع به من حماية قانونية طبقاً لهذا العقد . ويسؤال المبحوثات عما إذا كن على دراية بشروط عقد العمل اللاتي يعملن في إطاره تبين أن ما يقرب من ثلثهن كن حريصات على معرفة شروط عقد العمل . وترتفع هذه النسبة في الوجه البحري عن الوجه القبلي ، ويمكن أن يرتبط ذلك بالمستوى التعليمي للعاملات بأجر ، فكما سبق وأشار بلغت نسبة الحاصلات منهن على الشهادة المتوسطة وفوق المتوسطة ٥٨١٪ ، وأن الحاصلات منهن على الشهادة الجامعية وفوق الجامعية بلغت ١٧١٪ .

في ضوء ما سبق يمكن رصد عدد من الاستخلاصات حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملات بأجر وأوضاع عملهن ، وكيفية تفعيل أنوارهن في سوق العمل .

١ - تتوزع العملات بأجر فى قرى الدراسة على فئات السن المختلفة وينسب متقاربة وبلغ متوسط السن ٣١٣ سنة ، كما كشفت البيانات عن أن غالبيةهن من المتزوجات ، وأن مايقرب من نصف العملات بأجر توقفن بتعليمهن عند الشهادة المتوسطة ، كما تنخفض بينهن نسبة الأمية فى مقابل ارتفاع نسبة الحاصلات على الشهادة الجامعية . هذا وقد احتل العمل فى الخدمات المرتبة الأولى فى السلم المهني ، وجاءت فى المرتبة الثانية مجموعة المهن المكتبية والإدارية المتوسطة ، ويتسق ذلك مع المستوى التعليمي لهن . كما احتلت مهنة الزراعة مرتبة متأخرة بين المهن التى تعمل بها النساء العملات بأجر ، كما أن مايقرب من ثلثيهن لم يكتفين بمهنة واحدة بل التحقن بمهن إضافية ، وأن مايقرب من نصف العملات بأجر حصلن على عملهن عن طريق مكاتب القوى العاملة ، ويتركز مايقرب من ثلثي أفراد العينة فى القطاع الحكومى . وكشفت البيانات عن أن متوسط دخل المرأة العاملة بأجر بلغ ١٥٧٦ جنيه شهريا ويزداد الدخل فى ريف الوجه البحري مقارنة بريف الوجه القبلي ، وتؤكد البيانات على أن أكثر من ثلثي العملات ينفقن دخلهن بالكامل فى البيت .

٢ - وفيما يتعلق بالملامح الديموجرافية والاجتماعية لأفراد أسر هذه الشريحة فقد بلغ متوسط حجم الأسرة فيها ٥٧ نسمة ، وأكثر من ثلثي أفراد أسر العملات بأجر ينتمين إلى أسر يتراوح عدد أفرادها من ٥-٧ أفراد ، كما تنتمى غالبيةهن إلى أسر نووية . وبلغ متوسط سن أفراد الأسر (٢٣٨٣ سنة) ، وتنخفض نسبة الإعالة فى هذه الأسر مقارنة بنسبة الإعالة على مستوى الريف المصرى ، كما أن أكثر من نصف أفراد هذه الأسر من المتزوجين ، وما يزيد على الثلث من غير المتزوجين . وتشير البيانات إلى زيادة نسبة المتعلمين منهم تعليما أقل من المتوسط ، ثم الحاصلين على التعليم المتوسط منهم ، ويعمل من أفراد الأسر (٩٠٩٪) بأجر نقدي .

كما جاءت نسبة من يعملن فى مجال الخدمات فى المرتبة الأولى ، يليها الأعمال الكتابية ، ثم الوظائف الفنية العليا . ويتركز أكثر من ثلث أفراد الأسر فى النشاط الخدمى ثم النشاط الزراعى وينسب ضئيلة فى النشاط الصناعى والتجارى . بجانب أن ما يزيد على نصف أفراد الأسر من الملتحقين بالقطاع الحكومى ، فى الوقت الذى بلغت نسبة العاملين فى القطاع الخاص (٤٣١٪) ، وأظهرت المؤشرات الإحصائية أن متوسط الدخل الشهرى لأسر النساء العاملات بأجر ٤١٧ جنيه شهريا ، ويرتفع متوسط الدخل فى ريف الوجه البحرى عن ريف الوجه القبلى .

٣ - كشفت البيانات عن انخفاض نسبة العاملات فى الزراعة ورعاية الحيوانات (١٤٢٪) ، وتعمل النسبة الكبيرة منهن فى الزراعة لحساب الغير ، وبشكل غير منتظم (موسمى ، متقطع ، دائم) ويمارسن الأعمال الزراعية البسيطة ، وقد بلغ متوسط عدد أيام العمل ١٦٨ يوم فى الشهر ، وعدد ساعات العمل ١٦٧ ساعة فى اليوم ، وكان متوسط الأجر اليومى ٦٧٧ جنيه .

٤ - وعن تأثير عمل المرأة بأجر على رعاية الأبناء أشارت نسبة قليلة (١٨٦٪) إلى أن عملهن أثر على أبنائهن ، وأتت عدم العناية بتغذية الأبناء ورعايتهم الصحية فى مقدمة التأثيرات ، يليها افتقارهم للحنان وعدم العناية بشئونهم الشخصية . أما بالنسبة لمن أشرن إلى أن عملهن لم يؤثر على أبنائهن فقد تمثلت مبرراتهن فى عدم وجود أبناء فى الأصل ، أو أن أبنائهن قد بلغوا سناً متقدمة .

٥ - تؤكد الغالبية العظمى من العاملات بأجر على أنهن راضيات عن عملهن (٩٤٪) ، وكان السبب الرئيس للرضا الحصول على دخل إضافى إلى جانب الإشباع النفسى والاجتماعى الذى يحققه العمل المأجور خارج

المنزل . وكان التعب والإرهاق وانخفاض الأجر من أهم أسباب عدم الرضا عن العمل .

٦ - تخضع نصف العاملات بأجر للحماية القانونية (التأمين الاجتماعي والصحي) بسبب عملهن في القطاع الحكومي ، في الوقت الذي تنعدم فيه الحماية القانونية تماما لأكثر من ثلث العاملات بأجر .

٧ - كشفت البيانات عن وجود تفاوتات بين ريف الوجه البحري وريف الوجه القبلي غالبيتها في صالح ريف الوجه البحري ، فعلى سبيل المثال تبين ارتفاع نسبة الأمية ، وانخفاض الدخل الشهري للأسرة ، وزيادة حجمها ، في ريف الوجه القبلي .

في ضوء هذه النتائج ومن أجل تفعيل أدوار المرأة العاملة بأجر في سوق العمل ينبغي :

إعادة النظر في تطوير التعليم الفني ، والتوسع في مراكز التدريب المهني ، لتأهيل وإكساب المرأة الريفية المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل ، والعمل على تقديم قروض ميسرة للمرأة العاملة في الزراعة وفي القطاع غير الرسمي لبدء مشروع جديد ، ويفضل إنشاء صناعات صغيرة تغذي الصناعات الكبيرة لضمان تسويق المنتجات ، على أن تتولى بعض منظمات المجتمع المدني مساعدة الراغبات في التدريب وإعداد دراسات الجدوى وتسويق المنتجات ومتابعة سداد القروض ، لإتاحة استمرار دوران رأس المال وتمكين أخريات من الحصول على تمويل ميسر لمشروعاتهن^(١٦) . وأخيراً التدخل لمد مظلة الحماية القانونية (الصحية - الاجتماعية) لتشمل النساء العاملات بأجر في قطاع الزراعة وغيرهن من العاملات في القطاع غير الرسمي والعاملات بعقود مؤقتة .

المراجع

- ١ - كشك ، حسنين ، فرغلى ، على ، المرأة الريفية بين العمل المأجور وغير المأجور ، فى عبد الجواد ، إنعام وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية : التقرير النظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٢ .
- ٢ - كانت نسبة مساهمة المرأة فى قوة العمل طبقا لتعداد ١٩٨٦ (٧٠٪) فى حين بلغت ١٤٥٪ فى تعداد ١٩٩٦ انظر عبد الجواد ، إنعام وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، الفصل الرابع .
- ٣ - حسن ، منصور مغاوى ، أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر على العمالة الزراعية ، المؤتمر السنوى الخامس ، التغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاما ، ٢٠-٢٣ ابريل ٢٠٠٣ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٣ .
- ٤ - انظر الفصل الأول من التقرير الراهن ، ص ١٢ .
- ٥ - حليم ، نادية ، الواقع التعليمى للمرأة المصرية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد ٣١ ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٤ ، ص ٩٨ .
- ٦ - عثمان ، ماجد ، السكان وقوة العمل فى مصر . الاتجاهات والتشابكات والاتفاق المستقبلية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢٩ .
- ٧ - زيتون ، محيا ، أوضاع المرأة العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى مصر ، قضايا أساسية ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد ٣٥ ، العدد الأول ، ١٩٩٧ ، ص ١-٩٥ .
- ٨ - شكرى ، علياء وآخرون ، المرأة فى الريف والحضر ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ص ٣٩٢-٣٩٣ .
- ٩ - عثمان ، ماجد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥ .
- ١٠ - المرجع نفسه ، ص ١٣٢ .
- ١١ - المرجع نفسه ، ص ١٢٩ .
- ١٢ - بلغت نسبة العاملات بالزراعة وفقا لتعداد ١٩٧٦ (١٢٪) ، وفى تعداد ١٩٨٦ (١٥٣٪) ، كما بلغت نسبتهن ١٩٩٩٪ فى تعداد ١٩٩٦ ، انظر عبد الجواد ، إنعام ، مرجع سبق ذكره الفصل الرابع .
- ١٣ - شكرى ، علياء ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .
- ١٤ - زيتون ، محيا ، المرأة والتنمية ، مناهج نظرية وقضايا عملية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٨ .

١٥ - زيتون ، محيا ، أوضاع المرأة العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى مصر ، قضايا أساسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٠-٩٩ .

١٦ - زايد ، أحمد وآخرين ، المرأة وقضايا المجتمع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٧٢ .

الفصل السابع *

عمل المرأة غير المجور في قرى الدراسة

تعكس المساهمة في قوة العمل والهيكل الوظيفي لتلك العمالة مكانة الفرد في المجتمع ، وحقيقة الأمر أن المرأة المصرية تعمل بجانب الرجل من قديم الزمان وخاصة في القطاع الزراعي ، ولكن هناك مظاهر كثيرة للتمييز ضدها في مجال العمل من أهمها ارتفاع نسبة عمالة المرأة لدى الأسرة بدون أجر^(١) بالرغم من أن البيانات الإحصائية لا تعبر بدقة عن معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ، إذ يوجد ثمة قصور في الوسائل الإحصائية على تحديد حجم هذه المساهمة ، نظرا لإغفال هذه الإحصاءات للكثير من الأنشطة الاقتصادية غير المأجورة التي تقوم بها المرأة في إطار الأسرة المعيشية عند حساب هذه الإحصاءات . وعدم حساب عمل المرأة في الزراعة بصورة دقيقة ، كما يرجع إلى عدم حساب ما تنتجه داخل الأسرة . ولا يتم تبادله في السوق بقيمة نقدية ، وما تقدمه من خدمات للأسرة ولا تتقاضى عليه أجرا ، وهو ما دفع بعض الباحثين للحديث عن تمييز إحصائي ضد المرأة^(٢).

وعلى الجانب الآخر تحمل مشكلة تحديد حجم مساهمة المرأة الريفية في الأنشطة الاقتصادية بين طياتها عوامل ثقافية تبالغ في تقدير جهود الذكور على حساب الإناث بين أبناء المجتمع الريفي أنفسهم عند جمع بيانات الإحصاءات ،

* كتب هذا الفصل الأستاذ أحمد عبد الموجود ، باحث ، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

رغم أن الواقع يفصح عن كثافة الجهود التي تؤديها الإناث في أعمال الزراعة والحقل - على سبيل المثال - والتي تمثل في الأساس جهودا ينبغي أن يؤديها الذكور^(٣).

فالإناث بالقرية تبذل جهودا مضيئة حسب مستوياتهن الطبقية ، ومنهن من تستمر في عملها طوال ساعات النهار وبعض ساعات الليل ولكن في إطار وحدات المعيشة ، ومن ثم تظل هذه الجهود تتوارى خلف الجدران ويصعب رصدها أو حصرها ، كما لا تتم بمقابل مادي ينعكس على من يؤديها من الإناث ، ويمثل ذلك بدوره أحد أشكال القهر الذي تقع فيه المرأة الريفية^(٤).

وبوجه عام فإن قدرا كبيرا من عمل المرأة يظل بلا تقدير وبلا تقييم ، وهذا أمر يترك أثرا على مركز المرأة في المجتمع وعلى فرصها في الحياة العامة^(٥).

ويعد العمل بدون أجر في نطاق الأسرة المعيشية - اتساقا مع التوصيات الدولية - نشاطا اقتصاديا إلا إذا وقع داخل القطاعين الأولين من النشاط الاقتصادي ، الزراعة والتعدين ، ونتج عنه سلع أو خدمات لاستهلاك الأسرة المعيشية بالكامل . وتعرف المرأة العاملة لدى الأسرة بدون أجر بأنها التي تقوم بنشاط اقتصادي لدى أحد أفراد أسرتها أو الأسرة كاملة بدون مقابل مادي ، وتعد هذه الظاهرة أكثر شيوعا في الريف منها في الحضر ، وتعمل أغلبية العاملات في الإنتاج الزراعي في البيت ، أو في الحقل العائلي^(٦).

ويقصد بعمل المرأة غير المأجور في الدراسة الراهنة :

أولا : عملها داخل الأسرة المعيشية ، وهو ما يعرف بالعمل المنزلي ، أو اقتصاد إعادة الإنتاج ، وكذلك الإنتاج المنزلي ، مثل خبز العيش ، وتربية الدواجن ... إلخ .

ثانيا : عملها خارج الأسرة لحسابها أو لحساب الأسرة ، سواء كان هذا العمل في الزراعة على أرض تزرعها الأسرة ، أم كان في الأنشطة غير الزراعية ، إنتاجية كانت أم خدمية^(٧) . مثل رعاية حيوانات الأسرة وما يتضمنه

ذلك من تغذية هذه الحيوانات وحلبها ... إلخ .

وفى إطار ما سبق تتحدد أهداف هذا الفصل فيما يلى :

١ - الكشف عن الإسهامات الاقتصادية الفعلية للمرأة الريفية فى قرى الدراسة ، وطبيعة تلك الإسهامات سواء داخل المنزل أو خارجه ، وبخاصة الأعمال التى لا تتقاضى عليها أجراً (الأعمال غير المأجورة) .

٢ - التعرف على العوامل التى تؤثر فى عمل المرأة الريفية غير المأجور لدى عينة الدراسة .

٣ - الوقوف على أهم العوامل والظروف التى تدعم أو تعوق الإسهامات الاقتصادية الفعلية للمرأة الريفية .

وبمعنى آخر يحاول هذا الفصل رصد أهم الأوضاع الراهنة لعمل المرأة غير المأجور ، وقد كشفت بيانات الدراسة الراهنة عن أن ٥١٨٪ (١٦٠٠ امرأة) من إجمالى عينة الدراسة تعمل بدون أجر ، يتفاوت فى ذلك كلا الوجهين البحرى والقبلى بنسبة (٧٣٩٪ ، ٣٥١٪) على التوالى ، ويوضح ذلك مدى شيوع نمط العمل غير المأجور على مستوى الريف المصرى عموماً ، مع الوضع فى الاعتبار التباين الشديد فيما بين الوجهين البحرى والقبلى والذى يرجع فى جزء كبير منه لاختلافات ثقافية قيمية تحد من فرص خروج المرأة للعمل بالوجه القبلى أو كما أشرنا من قبل التهوين من جهود الإناث الريفيات .

وفى سبيل تحقيق أهداف الفصل تم مايلى :

١ - رصد أهم الخصائص الديموجرافية لهذه الشريحة من عينة الدراسة * .

٢ - الوقوف على الخلفية الاقتصادية للأسر التى تنتمى إليها من حيث حيازة الاراضى الزراعية ، والحيوانات المزرعية ، والآلات الزراعية .

* تجدر الإشارة إلى أن عينة الدراسة هنا من العاملات عملاً غير مأجور لدى أسرهن والبالغ عددهن ١٦٠٠ مفردة ، وليس العينة الكلية للدراسة والبالغة ٣٠٨٨ مفردة

٣ - التعرف على طبيعة الأعمال غير المأجورة والتي تقوم بها المرأة الريفية فى
قرى الدراسة سواء داخل الأسرة أو خارجها .

أولاً: أهم الخصائص الديموجرافية للعاملات بدون أجر

١- توزيع العينة حسب السن

جدول (١)

السن

الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٢٠ سنة	٥٦	٩١	٥٧	٥٨	١١٣	٧١	
٢٠ -	٩٦	١٥٥	١٤٧	١٥٠	٢٤٣	١٥٢	
٢٥ -	٦٩	١١٢	١٣٥	١٣٧	٢٠٤	١٢٨	
٣٠ -	٨٠	١٢٩	١٢٧	١٢٩	٢٠٧	١٢٩	
٣٥ -	٨٥	١٣٨	١٤١	١٤٤	٢٢٦	١٤١	
٤٠ -	٥٩	٩٥	١١٣	١١٥	١٧٢	١٠٨	
٤٥ -	٥٥	٨٩	٨٥	٨٧	١٤٠	٨٨	
٥٠ فأكثر	١١٨	١٩١	١٧٧	١٨٠	٢٩٥	١٨٤	
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	٦٠٠	١٠٠	

أظهرت بيانات الدراسة انتشار نمط العمل غير المأجور بين جميع الفئات العمرية لعينة الدراسة مع اختلاف النسبة من فئة عمرية لأخرى . ويصفة عامة تركزت أغلب العاملات فى الفئات العمرية الواقعة ما بين ٢٠-٥٠ سنة إذ بلغت ٧٤٦٪ ، ومن الطبيعى أن أغلب المنتميات لهذه الفئات هن من المتزوجات وربات الأسر اللاتي يعملن لمساعدة أزواجهن فى مواجهة أعباء الحياة - بلغت نسبة المتزوجات منهن ٧٩٪ ، وعلى مستوى الفئات العمرية أتت نسبة من يقعن فى الفئة (٥٠ سنة فأكثر) فى المرتبة الأولى إذ بلغت نسبتهن ١٨٤٪ ، وكانت هذه الفئة هى الأولى أيضا على مستوى كل من الوجهين البحرى والقبلى ، بينما كانت

أقل نسبة فى الفئة العمرية أقل من ٢٠ سنة إذ بلغت ٧١٪ . ويرجع ذلك إلى أن أغلب أفراد هذه الشريحة هن من غير المتزوجات كما تشير بيانات الحالة الاجتماعية ، بالإضافة لالتحاق الكثير من أبناء هذه الشريحة بمراحل التعليم المختلفة .

٢- توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول (٢)

الحالة الاجتماعية

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
لم تتزوج	٧٨	١٢٦	٦٤	٦٥	١٤٢	٨٩		
معقود قرانها	٣	٥	٧	٧	١٠	٠٦		
متزوجة	٤٧٧	٧٧٢	٧٩٥	٨١٠	١٢٧٢	٧٩٥		
مطلقة	٧	١١	١٠	١٠	١٧	١١		
أرملة	٥٣	٨٦	١٠٦	١٠٨	١٥٩	٩٩		
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠		

بلغت نسبة المتزوجات من النساء اللاتى يعملن بدون أجر ٧٩٪ وهى أعلى نسبة أيضا (على مستوى إجمالى العينة الكلية للدراسة ٧١٪) ويتسق ذلك مع الفئات العمرية التى اهتمت بها العينة الكلية للدراسة ، حيث نجد أن أغلب أولئك العاملات فى سن الزواج . وأتت بعد ذلك الأرامل والمطلقات بنسبة ١١٪ ، مما يعنى أن نسبة ٩٠٪ من إجمالى هذه العينة هن من المتزوجات أو ممن سبق لهن الزواج . الأمر الذى يدل على الدور الحيوى الذى تقوم به المرأة الريفية فى مساعدة الزوج على مواجهة أعباء الحياة التى لا يستطيع وحده غالبا الاضطلاع بها فى ظل ظروف اقتصادية سيئة على مستوى المجتمع المصرى عامة ، وتزداد فى الريف منه بشكل خاص .

ويؤكد ما سبق على أن ٧٥٪ من هؤلاء النساء هن من المتزوجات

برب الأسرة ، كما أن ١٢ر١٪ منهن كن ربات أسر ، كما هو موضح بالجدول (٣) .

جدول (٣)

الصلة برب الأسرة

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ربة أسرة	٦٧	١٠ر٨	١٢٦	١٢ر٨	١٩٣	١٢ر١		
زوجة (لرب الأسرة)	٤٤٣	٧١ر٧	٧٦٦	٧٨ر٠	١٢٠٩	٧٥ر٦		
ابنة	٨٠	١٢ر٩	٧٦	٧ر٧	١٥٦	٩ر٨		
أخرى	٢٨	٤ر٥	١٤	١ر٤	٤٢	٢ر٦		
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠		

٣- توزيع العينة حسب الحالة التعليمية

جدول (٤)

الحالة التعليمية

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمية	٣٤٩	٥٦ر٥	٧٧٥	٧٨ر٩	١١٢٤	٧٠ر٣		
الابتدائية (يقرأ ويكتب)	٦٤	١٠ر٤	٥٥	٥ر٦	١١٩	٧ر٤		
الإعدادية	٣٩	٦ر٣	٢٢	٢ر٢	٦١	٣ر٨		
شهادة متوسطة	١٢٧	٢٠ر٦	١١٠	١١ر٢	٢٣٧	١٤ر٨		
شهادة فوق المتوسطة	١٣	٢ر١	٤	٤ر٠	١٧	١ر١		
شهادة جامعية	١٦	٢ر٦	١٣	١ر٣	٢٩	١ر٨		
شهادة عليا (ماجستير - دكتوراه)	١	٠ر٢	٠	٠ر٠	١	٠ر١		
ما زالت فى التعليم الإعدادى أو المتوسط	٩	١ر٥	٣	٠ر٣	١٢	٠ر٨		
ما زالت فى التعليم الجامعى	-	-	-	-	-	-		
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠		

ترتفع نسبة الأمية لدى النساء العاملات بدون أجر فى قرى الدراسة إذ بلغت (٧٠٣٪) وهى أكثر ارتفاعا فى الوجه القبلى (٧٨٩٪) بينما فى الوجه البحرى ٥٦٠٪ ، الأمر الذى انعكس على طبيعة الأعمال التى تؤديها المرأة والتى تركز أغلبها فى العمل لدى الأسرة بدون أجر نظرا لانعدام المهارات المؤهلة للعمل خارج نطاق الأسرة بأجر. هذا وقد أتت نسبة الحاصلات منهن على الشهادة المتوسطة فى المرتبة الثانية سواء على مستوى العينة أو على مستوى كل من الوجهين البحرى والقبلى ، وإن كانت بنسب متفاوتة ، وهى (١٤٨٪) على مستوى الإجمالى و (١١٢٪) فى الوجه القبلى و (٢٠٦٪) فى الوجه البحرى ، وبصفة عامة كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق بين الوجه البحرى والوجه القبلى لصالح الوجه البحرى ، مما سيتضح فى كثير من البيانات التالية .

وبالنسبة للأميات من هذه الشريحة (٧٠٣٪) بلغت نسبة من لم تلتحق منهن بالمدرسة من قبل (٧٨٤٪) ، وكانت أهم أسباب ذلك عدم اهتمام الأسرة بتعليم البنات (٣٥٤٪) من إجمالى غير المتحقات ، ويأتى بعد ذلك السبب الخاص بانخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة (٣٠١٪) ، ثم رفض الأسرة لتعليم البنات (٢٨٩٪) ، أى أن أسباب عدم الالتحاق كانت فى معظمها لظروف أسرية على وجه الخصوص سواء كانت لعوامل اقتصادية أو لعوامل ثقافية خاصة بوعى أفراد الأسرة بأهمية التعليم للإناث .

ومن ناحية أخرى بلغت نسبة من دخلن المدرسة وتسربن منها (٢١٦٪) تسرب غاليتهن من التعليم الابتدائى (٩١٨٪) والباقى من التعليم الإعدادى ، وترجع أهم أسباب التسرب من هذه المرحلة بحلقتيها إلى انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة أيضا (٤٠٢٪) ، ويأتى بعد ذلك الفشل الدراسى للمبحوثة (٢٢٪) .

هذا وقد كشفت البيانات عن تفاوت دور سوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة فيما بين الوجهين البحرى والقبلى فى عدم التحاق أو تسرب المبحوثات من التعليم

فنجذ أن سوء هذه الظروف كان سببا فى عدم الالتحاق بالتعليم فى الوجه البحرى (٢٠٪) مقابل (٣٣٪) فى الوجه القبلى ، كما أتى هذا المتغير كمبرر للتوقف عن التعليم الإعدادى بنسبة (٣٦٪) فى الوجه البحرى مقابل (٤٣٪) فى الوجه القبلى ، مما يعكس بعض التفاوتات الاقتصادية بين الوجهين البحرى والقبلى لصالح الوجه البحرى إلى حد ما .

٤- العمل الأساسى

جدول (٥)

العمل الأساسى

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	١٤٥	٢٣	٩٩	١٠	٢٤٤	١٥	٣٨٥	١٥
عاملة صناعية أو حرفية	٨	١٣	٤	٠	١٢	٨	١٢٠	٨
عاملة خدمات	٣٢	٥	٤	٠	٣٦	٢	٢٣٠	٢
تاجرة صغيرة	٦	١٠	١٥	١	٢١	١	١٣٠	١
صاحبة مشروع	٢٣	٣	٢٤	٢	٤٧	٣	٣٠٠	٣
أعمال منزلية	٣٨٥	٦٢	٨٣١	٨٤	١٢١٦	٧٦	١٢١٦	٧٦
طالبة	١٩	٣	٥	٠	٢٤	١	١٥٠	١
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

أظهرت بيانات الدراسة ندرة فرص العمل المتاحة خارج المنزل أمام نساء العينة فى قرى الدراسة ، فغالبيتهم يعملن أعمالا منزلية فقط (٧٦٪) من إجمالى العاملات بدون أجر ، ترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى إذ تبلغ (٨٤٪) ، (٦٢٪ على التوالى) ، يأتى بعد ذلك وبفارق كبير العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات (١٥٪) وتنخفض هذه النسبة بالوجه القبلى عن الوجه البحرى (١٠٪ مقابل ٢٣٪) ، وقد يرجع ذلك لكبر المساحة المزروعة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى بالإضافة لاختلاف القيم والعادات

والتقاليد بين الإقليمين والتي تسمح لإناث الوجه البحرى بالخروج للعمل
بالزراعة ، بينما تعوق عملهن فى الوجه القبلى إلا للضرورة الاقتصادية . أما
باقى الأعمال فتأتى بعد ذلك بنسب أقل كما يوضح جدول (٥) .

وبصفة عامة كانت الأعمال المنزلية هى أكثر الأعمال راجا لدى عينة
الدراسة سواء العينة الكلية أو شريحة العاملات بدون أجر ، ويأتى بعد ذلك العمل
بالزراعة ورعاية الحيوانات . وقد لعبت الأوضاع التعليمية للعاملات بهذه الشريحة
فى قرى البحث دورا فى شيوع هذه الأعمال ، فقد كشفت بيانات الدراسة عن أن
(٧٠.٨٪) ممن يعملن فى الأعمال المنزلية من الأميات ، ارتفعت هذه النسبة لمن
تعمل منهن فى الزراعة ورعاية الحيوانات لتصل إلى ٨١.٥٪ .

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية للأسرة

يسعى هذا الجزء إلى تقديم عرض موجز للأوضاع الاقتصادية لأسر العاملات
بدون أجر لدى أسرهن للتعرف على دور هذه الأوضاع فى شيوع هذا النمط من
العمل على مستوى العينة الكلية للدراسة حيث (٥١.٨٪) يعملن بدون أجر مقابل
(٣٧.٥٪) يعملن بالأجر فقط عند الغير ، وذلك من خلال رصد حياة الأسرة
للأراضى الزراعية ، والحيوانات المزرعية ، والآلات الزراعية ، وأخيرا متوسط
الدخل الشهري للأسرة .

١- حيازة الاسرة للاراضى الزراعية

جدول (٦)

حيازة الاسرة للاراضى الزراعية

المتغيرات	الإقليم	الوجه البحرى	الوجه القبلى	الجملة		
	ك	%	ك	%		
ملك فقط	١٥١	٢٤,٤	١٢٨	١٣,٠	٢٧٩	١٧,٤
إيجار فقط	٩٧	١٥,٧	١١٥	١١,٧	٢١٢	١٣,٣
الاثنان معا	٢٣	٣,٧	١٠	١,٠	٣٣	٢,١
أرض مؤجرة للغير	١٠	١,٦	١٩	١,٩	٢٩	١,٨
لا توجد أرض	٣٣٧	٥٤,٥	٧١٠	٧٢,٣	١٠٤٧	٦٥,٤
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

أكدت بيانات حيازة أسر هذه الشريحة من عينة الدراسة للأراضى الزراعية سوء الأوضاع الاقتصادية لها ، فقد ارتفعت نسبة الأسر التى لا تحوز أرضا بل لم تكن لديها أرض من قبل سواء ملك أو إيجار (٢٤ر٤٪) ، وترتفع نسبة هذه الأسر فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى (٧٢ر٣٪ مقابل ٥٤ر٥٪ على التوالى) ، أما من يحوزون أرض مملوكة فقد بلغت نسبتهم (١٧ر٤٪) ، ارتفعت فى الوجه البحرى لتبلغ ٢٤ر٤٪ مقابل ١٣٪ فى الوجه القبلى . وتراوحت مساحة هذه الأراضى ما بين أقل من نصف فدان إلى عدائين فأكثر .

أما من يحوزون أرضا مستأجرة ويقومون بزراعتها فقد بلغت نسبتهم ١٣ر٣٪ لإجمالى أسر هذه الشريحة ، ارتفعت بالوجه البحرى لتصل إلى ١٥ر٧٪ ، مقابل ١١ر٧٪ بالوجه القبلى ، وتدل بيانات الدراسة على أن مساحة هذه الأراضى تراوحت ما بين أقل من نصف فدان إلى عدائين فأكثر ، وكانت فى معظمها مساحات قزمية بدأت من أقل من نصف فدان إلى فدان بنفس النسبة تقريبا .

وبشكل عام تعكس البيانات السابقة محدودية حيازة الأسر من الأراضى الزراعية بغض النظر عن نوع الحيازة (ملك أو إيجار) أو مساحتها ثلث أسر هذه

الشريحة هم فقط من لديهم أرض يزرعونها ونسبة ٣٤٦٪ على المستوى الإجمالي ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٤٥٪ فى الوجه البحرى مقابل ٢٧٧٪ فى الوجه القبلى ، كما يوضح جدول (٦) .

٢- حيازة الاسرة للحيوانات المزرعية

جدول (٧)

حيازة الاسرة للحيوانات المزرعية

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٢١٤	٣٤٦	٢٢٠	٢٢٤	٤٣٤	٢٧٩
لا	٤٠٤	٦٥٤	٧٦٢	٧٧٦	١١٦٦	٧٢٩
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

بلغت نسبة من يحوزون حيوانات مزرعية فى هذه الشريحة من عينة الدراسة (٢٧١٪) وهى ترتفع فى الوجه البحرى إلى ٣٤٦٪ مقابل ٢٢٤٪ . وتمثلت هذه الحيوانات فى الأبقار والجاموس والحمير والأغنام والجمال . ونظرا لانخفاض المستوى الاقتصادى ومحدودية حيازة هذه الشريحة من الأرض الزراعية كانت حجم حيازتها من الحيوانات المزرعية محدودة كما سيتضح فيما يلى :

١ - الأبقار والجاموس

جدول (٨)

حيازة الأسر للابقار والجاموس

العدد	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	١٠٢	٤٧,٧	١٣٦	٥٩,٥	٢٣٣	٥٣,٧		
٢	٦٩	٣٢,٢	٦١	٢٧,٧	١٣٠	٣٠,٠		
٣	٢٢	١٠,٣	١٦	٧,٣	٣٨	٨,٨		
٤ فلكثر	١٣	٦,١	٤	١,٨	١٧	٣,٩		
ليس لديه جاموس أو أبقار	٨	٣,٧	٨	٣,٦	١٦	٣,٧		
المجموع	٢١٤	١٠٠	٢٢٠	١٠٠	٤٣٤	١٠٠		

يوضح الجدول السابق أن أكثر من نصف أسر هذه الشريحة (٥٣,٧٪) يملكون بقرة أو جاموسة واحدة فقط ، ترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى كما هو مبين فى الجدول ، ويأتى بعد ذلك من يملكون جاموستين أو بقرتين أو إحداهما بنسبة (٣٠٪) وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، ويأتى بعد ذلك من يملكون ثلاثا أو أربعا فأكثر وينسب أقل كما يوضح جدول (٨) مما يعنى محدودية عدد ما تحوزه هذه الأسر من حيوانات مزرعية .

- مجالات الاستخدام

جدول (٩)

مجالات استخدام الأسرة للأبقار والجاموس

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك
العمل الزراعى	٥٩	٢٨٦	٦٢	٢٩٤	١٢١	٢٩٠	
منتجات الألبان	١٦٢	٧٨٦	١٥٨	٧٤٩	٣٢٠	٧٦٧	
للتسمين بغرض البيع	٣٨	١٨٤	٤٨	٢٢٧	٨٦	٢٠٦	
للتربية بغرض التوالد والتكاثر والإحلال	٦٠	٢٩١	٥٠	٢٣٧	١١٠	٢٦٤	
المجموع	٢٠٦		٢١١		٤١٧		

تمثل الاستخدام الأساسى للأبقار والجاموس لدى هذه الشريحة فى إنتاج منتجات الألبان (٧٦٧٪) على مستوى إجمالى من يملكونها فى هذه الشريحة . ويأتى بعد ذلك ويفارق كبير استخدام هذه الحيوانات فى العمل الزراعى (٢٩٪) ويرتبط انخفاض هذه النسبة بمحدودية عدد من يملكون أو يؤجرون أرضا زراعية ، بالإضافة لصغر مساحة هذه الأراضى إن وجدت .

أما عن استخدام هذه الحيوانات بغرض التوالد والتكاثر ، وكذلك التسمين بغرض البيع فقد كانت نسبتهما (٢٦٤٪ ، ٢٠٦٪ على التوالى) وهى نسب قد لا تعد منخفضة فى ظل المستوى الاقتصادى العام لهذه الشريحة والذى يتسم بالانخفاض ، ومن الممكن النظر إلى هذا الاستخدام الأخير باعتباره مجالا لتحسين مستوى الأسرة الاقتصادى .

ب - الحمير

جدول (١٠)

ملكية الحمير

العدد	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	١٠٦	٤٩٥	٨٦	٣٩١	١٩٢	٤٤٢		
٢	١١	٥١	١٧	٧٧	٢٨	٦٥		
ليس لديه حمير	٩٧	٤٥٣	١١٧	٥٣٢	٢١٤	٤٩٣		
المجموع	٢١٤	١٠٠	٢٢٠	١٠٠	٤٣٤	١٠٠		

يوضح جدول (١٠) أن حوالي النصف (٤٩٣٪) ممن يمتلكون حيوانات مزرعية من أسر هذه الشريحة لا يمتلكون "حميرا" وأن من يمتلكون واحدا فقط ٤٤٢٪ على مستوى إجمالي من يمتلكون حيوانات مزرعية ، وترتفع هذه النسبة في الوجه البحري (٤٩٥٪) مقابل (٣٩١٪) في الوجه القبلي ، وتنخفض نسبة من يمتلكون حمارين لتصل إلى (٦٥٪) . وإذا كانت استخدامات هذه الحيوانات والتي دائما ترتبط بالعمليات الزراعية كنقل المحاصيل والأسمدة وخلافه ، فإنه وفي ضوء محدودية الأرض الملك أو الإيجار وقلة مساحة ما يحوزون من هذه الأرض نجد أن هذا يعد أمراً طبيعياً إلى حد كبير .

ج - الأغنام

جدول (١١)

ملكية الأغنام

المعد	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	٢٣	١٠٧	٨	٣٦	٣١	٧١		
٢	١٠	٤٧	٩	٤١	١٩	٤٤		
٣	٨	٣٧	٤	١٨	١٢	٢٨		
٤ فاكثّر	٤	١٩	٦	٢٧	١٠	٢٣		
ليس لديه أغنام	١٦٩	٧٩٠	١٩٣	٨٧٧	٣٦٢	٨٣٤		
المجموع	٢١٤	١٠٠	٢٢٠	١٠٠	٤٣٤	١٠٠		

بلغت نسبة من يحوزون أغناما من أسر هذه الشريحة - بغض النظر عن عددها - ١٦٦٪ لإجمالي من يحوزون حيوانات مزربية من هذه الأسر ، ارتفعت هذه النسبة قليلا في الوجه البحري (٢١٪) ، وفي الوجه القبلي ١٢٢٪ . ونظرا لانخفاض المستوى الاقتصادي لهذه الشريحة من عينة الدراسة ، نجد أن النسبة الأكبر تحوز واحدة فقط ، وتقل هذه النسبة كلما زاد عدد الأغنام ، مع الوضع في الاعتبار أن أغلب من يحوزون حيوانات مزربية في هذه الشريحة (٨٣٤٪) لا يحوز/يحوز أغناما من الأساس .

لقد أثرت ندرة حيازة الأسر للأراضي الزراعية سواء كانت ملكا أو إيجارا بل ومحدودية هذه الحيازة على حيازتها للحيوانات المزربية لارتباط الأخيرة بحيازة الأرض .

٣- حيازة الأسرة للآلات الزراعية

نظرا لمحدودية حيازة الأراضي الزراعية لدى هذه الشريحة ، كشفت البيانات عن ضالة أو انعدام ملكية الأسرة للآلات الزراعية ، وكانت أعلى نسبة ممن يملكون آلات زراعية من يملكون "آلة ري نقالي" ، وهي ٣٧٪ ، ثم من يملكون "آلة ري

ثابتة" بنسبة ٢٨٪ ، وتأتى بعد ذلك باقى الآلات الزراعية بنسب أقل مع الوضع فى الاعتبار أن حيازة هذه الآلات كانت للاستخدام العائلى فقط ، أما الملكية والتأجير للغير فكانت منخفضة للغاية ولم تتعد ٦٪ وكان ذلك بالنسبة للجرار الزراعى ، ويتسق ذلك إلى حد كبير مع الأوضاع الاقتصادية المتدنية لأسر هذه الشريحة .

ونظرا لمحدودية حيازة أسر هذه الشريحة من الأراضى سواء الملك أو الإيجار ومحدودية مساحتها فإن هناك نسبة ليست بالقليلة لجأت لاستئجار الآلات الزراعية ، وهى نسبة تتفاوت من آلة لأخرى كما هو موضح بجدول (١٢) .

جدول (١٢)

نسبة من يستأجرون آلات زراعية لإجمالى من يعملون بدون أجر

الآلة الزراعية	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
جرار زراعى	١٥٢	٢٤.٦	٢٢٠	٢٢.٤	٣٧٢	٢٣.٣	
دراس	١٢٧	٢٢.٢	٢١٠	٢١.٤	٣٤٧	٢١.٧	
مقطورة جرار	١١٣	١٨.٣	٢٠١	٢٠.٥	٣١٤	١٩.٦	
محراث ميكانيكى	١١٢	١٨.١	١٩٦	٢٠.٠	٣٠٨	١٩.٣	
موتور رش	١٢٤	٢٠.١	١٨٠	١٨.٣	٣٠٤	١٩.٠	
ماكينة تدرية	١٠٨	١٧.٥	١٨٢	١٨.٥	٢٩٠	١٨.١	
آلة رى نقالى	١٠٧	١٧.٣	١٧٥	١٧.٨	٢٨٢	١٧.٦	
آلة رى ثابتة	٨٨	١٤.٢	١٦٨	١٧.١	٢٥٦	١٦.٠	
عزاقة ميكانيكية	٩٢	١٤.٩	١٦١	١٦.٤	٢٥٣	١٥.٨	
كومباين	٦٧	١٠.٨	٩٣	٩.٥	١٦٠	١٠.٠	

ويوضح الجدول أن أعلى نسبة ممن يستأجرون آلات زراعية فى هذه الشريحة كانت لمن يستأجرون الجرار الزراعى (٢٣.٣٪) أما من يستأجرون الدراس فبلغت نسبتهم (٢١.٧٪) . وكانت أقل نسبة من يستأجرون "الكومباين"

إذ بلغت ١٠٪ للإجمالي . وتراوحت نسب المستأجرين للآلات الزراعية الأخرى فيما بين (١٥٨٪ ، ١٩٦٪) كما هو مبين بالجدول ، وهى نسب تكاد تكون قليلة فى إطار محدودية الأرض الزراعية سواء الملك أو الإيجار .

– أسباب استخدام الآلات الزراعية

جدول (١٣)

أسباب استخدام الآلات الزراعية

الإجابة	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
توفير الوقت والجهد	١٧١	٨٥١	١٤٠	٧٢٩	٣١١	٧٩١		
توفير النفقات	٥٠	٢٤٩	٣٦	١٨٨	٨٦	٢١٩		
عدم كفاية من يعمل بالزراعة فى الأسرة	٣٨	١٨٩	٢٠	١٠٤	٥٨	١٤٨		
ندرة العمالة الزراعية فى المنطقة	١٠	٥٠	٥	٢٦	١٥	٣٨		
إتقان العمل الزراعى	٤٣	٢١٤	٣٩	٢٠٣	٨٢	٢٠٩		
كبر حجم الحيازة	٧	٣٥	١	٥	٨	٢٠		
عدم وجود حيوانات فى الأرض	١٦	٨٠	٦	٣١	٢٢	٥٦		
أخرى	٢	١٠	٥	٢٦	٧	١٨		
عدد المستجيبين	٢٠١	-	١٩٢	-	٣٩٣	-		

أتى "توفير الوقت والجهد" فى مقدمة أسباب استخدام الآلات الزراعية بنسبة ٧٩١٪ لإجمالى من يستخدمون آلات زراعية من أسر هذه الشريحة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى إلى (٨٥١٪) ، مقابل (٧٢٩٪) فى الوجه القبلى ، ثم جاء توفير النفقات ، وزيادة الإتقان فى العمل الزراعى بنسبة (٢١٩٪ ، ٢٠٩٪) على التوالى . أما السبب الخاص بندرة العمالة الزراعية فى أسر هذه الشريحة فقد أشار إليه (١٤٨٪) من أفراد العينة ، وتتوزع باقى النسبة على الأسباب المشار إليها فى الجدول .

جدول (١٤)
الدخل الشهري للأسرة

الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
الإجابة		ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ١٠٠ جنيه		٤٦	٧٤	٢٠٢	٢٠٦	٢٤٨	١٥٥
١٠٠ -		١٤١	٢٢٨	٣٦٠	٣٦٧	٥٠١	٣١٣
٢٠٠ -		١٤٨	٢٣٩	١٩٤	١٩٨	٣٤٢	٢١٤
٣٠٠ -		١٣٦	٢٢٠	١٣٠	١٣٢	٢٦٦	١٦٦
٤٠٠ -		٥٦	٩١	٤١	٤٢	٩٧	٦١
٥٠٠ -		٤٥	٧٣	٢٢	٢٢	٦٧	٤٢
٦٠٠ -		١٨	٢٩	٢٠	٢٠	٣٨	٢٤
٧٠٠ فأكثر		٢٨	٤٥	١٣	١٣	٤١	٢٦
المجموع		٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق أن حوالى ثلث أسر هذه الشريحة (٣١٣٪) يتراوح دخلهم الشهري ما بين ١٠٠-٢٠٠ جنيه ، فى حين وصلت نسبة الأسر التى يتراوح دخلها ما بين (٢٠٠ إلى أقل من ٤٠٠ جنيه) إلى ٣٨٪ ، وكانت نسبة الأسر التى يتجاوز دخلها ٤٠٠ جنيه (١٥٣٪) فقط . هذا فى الوقت الذى تقع فيه ٨٤٪ من أسر هذه الشريحة فى فئات الدخل أقل من ٤٠٠ جنيه . وبشكل عام تظهر البيانات - التى تم جمعها بناء على تقدير حالات الدراسة - انخفاض نصيب الفرد من الدخل الأسرى .

ففى ضوء متوسط حجم الأسرة فى هذه الشريحة والذى وصل إلى ستة أفراد ومتوسط الدخل الشهري للأسرة والبالغ ٢٤٠ جنيها ، نجد أن نصيب الفرد من الدخل الشهري يبلغ ٤٠ جنيها فقط ، وهو أمر يعكس فقر أسر هذه الشريحة مما يضطر معه أفراد هذه الأسر - وخاصة نساءها - إلى العمل بنون أجر لدى الأسرة ، سواء كان ذلك فى أرض تستأجرها الأسرة ، أو فى تربية

حيوانات مزرعية ويبيع منتجاتها ، أو إنتاج منتجات منزلية وبيعها للحصول على دخل يساعد في تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسرة .

حاولنا فيما سبق توضيح أهمية الدور الذي تلعبه الظروف الاقتصادية لأسر هذه الشريحة في سيادة نمط العمل غير المأجور لدى الأسرة بين أفرادها ، حيث ندرة الأراضي الزراعية والحيوانات المزرعية والآلات الزراعية ، وانخفاض مستوى الدخل الأسري . لقد تفاعلت هذه العوامل مع انخفاض الأوضاع التعليمية المتدنية لنساء هذه الشريحة وانعدام فرص العمل المتاحة ، وأدت إلى تركيز فرص العمل المتاحة في العمل غير المأجور لدى الأسرة ، وهو أمر يتسق مع شيوع قيام النساء بالأعمال المنزلية في الريف المصري ، بالإضافة إلى إنتاج بعض المنتجات داخل المنزل وتسويقها خارجيا فيما بعد (في أسواق القرية أو القرى المجاورة) . ويكاد هذا يتسق مع ما هو متاح من إحصاءات رسمية حيث تشير بيانات الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٢ إلى زيادة فرص انخراط النساء في الريف المصري في العمل الأسري غير مدفوع الأجر ، فهناك حوالي ٦٤٪ من النساء في الريف يعملن لدى الأسرة بدون أجر ، مقابل ٢٧٫٤٪ فقط من نساء الحضر^(٨) . وتشير نفس البيانات إلى أن نسبة الإناث العاملات لدى الأسرة بدون أجر في الريف تصل إلى ٢٨٪ مقابل ١١٪ للرجال . وتشير العديد من الدراسات إلى أنه لكي يكون هناك مردود للعمل على حياة المرأة وعلى زيادة مشاركتها في القرارات التي تتخذها الأسرة لابد من وجود عائد نقدي للعمل ، ومن ثم فإن عمل المرأة بدون أجر نقدي يقلل من مردود ذلك العمل عليها^(٩) .

وترجع بعض الدراسات قصر أدوار المرأة في الأعمال غير مدفوعة الأجر بأنه أمر متعمد بقصد استمرار تبعية المرأة الريفية للرجل ، بدليل أن الذكور غالبا ما يتولون الأنشطة ذات العائد الاقتصادي أو مدفوعة الأجر ، بينما توجه جهود النساء للإنتاج من أجل الاستهلاك^(١٠) ، في حين تشير دراسة أخرى إلى أن المرأة الريفية ذاتها هي التي تفضل العمل داخل الأسرة رغم مشقة العمل

الزراعى (بدون مقابل فى معظم الأحيان) ، فالمرأة الريفية تفضل هذا النوع من العمل بسبب المكانة التى لا تتوافر فى حالة العمل مقابل أجر والذى ينظر إليه بقدر من الاستنكار فى الريف ، مما يعنى أن وضع المرأة العاملة لدى الأسرة بدون أجر ليس بالسوء الذى تصورناه أو افترضناه ، بل بالعكس قد تتوافر لهذه المرأة بعض مزايا التمكين النسبى إذ إن لديها فرصة العمل فى حقل زوجها أو أسرتها وفى رعاية الحيوانات التى فى حيازتها . وهى فى ذلك تحقق قدرا من الرفاهة لأسرتها ولذاتها دون أن تعاني سوء المعاملة . كما تضيف نفس الدراسة أن المرأة العاملة لدى الأسرة بدون أجر تنعم بمكانة اجتماعية أفضل من نظيرتها العاملة مقابل أجر^(١١) . وهى نتيجة لا نستطيع أن نجزم بها فى دراستنا الراهنة ، وتحتاج لمزيد من البحث فى دراسات قادمة .

ثالثا: طبيعة الأعمال غير المأجورة للمرأة الريفية

تنقسم الأعمال غير المأجورة التى تؤديها المرأة الريفية فى هذه الشريحة إلى أعمال تمارس داخل المنزل إما بغرض إنتاج منتجات منزلية تساعد على سد احتياجات الأسرة أى للاستهلاك المباشر ، أو لبيعها أو بيع جزء منها للحصول على دخل نقدي محدود يساعد غالبا فى توفير نفقات المعيشة داخل الأسرة ، والقسم الآخر هو الأعمال التى تمارس خارج المنزل . وقد ركزت الدراسة الراهنة على نوعين فقط من هذه الأعمال هما : العمل فى أرض الأسرة التى تملكها أو تؤجرها بالرغم من ندرة هذه الأراضي ، أو العمل برعاية الحيوانات المزرعية الخاصة بالأسرة ، وفيما يلى عرض لطبيعة هذه الأعمال ومدى انتشارها فى هذه الشريحة .

١- العمل داخل المنزل

جدول (١٥)

الاعمال غير المجورة التي تمارسها المرأة داخل المنزل للاستهلاك المنزلي *

نوع العمل	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجمالية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خبز العيش	٤٩٨	٨٠.٦	٧٥٨	٧٧.٢	١٢٥٦	٧٨.٥		
تربية الدواجن	٤٤٠	٧١.٢	٧٠٤	٧١.٧	١١٤٤	٧١.٥		
عمل المخللات	٤٩٩	٨٠.٧	٥٩٤	٦٠.٥	١٠٩٣	٦٨.٣		
تنشيف الخضراوات	٣٦٩	٥٩.٧	٦٣١	٦٤.٣	١٠٠٠	٦٢.٥		
فرش وغزيلة الحبوب	١٨٨	٣٠.٤	٣٤٩	٣٥.٥	٥٣٧	٣٣.٦		
عمل الكشك	٤٠	٦.٥	٣٨٠	٣٨.٧	٤٢٠	٢٦.٣		
عمل الشعيرة	٧٧	١٢.٥	٢٩٩	٣٠.٤	٣٧٦	٢٣.٥		
عمل الفريك	٥٨	٩.٤	٢٨٨	٢٩.٣	٣٤٦	٢١.٦		
منتجات الألبان	١٣٠	٢١.٠	٢١٢	٢١.٦	٣٤٢	٢١.٤		
عمل المريات	١٨٣	٢٩.٦	١٤٩	١٥.٢	٣٣٢	٢٠.٨		
الخطاطة وأعمال التريكو	١١٤	١٨.٤	١٦٢	١٦.٥	٢٧٦	١٧.٣		

* تم حساب هذه النسب لإجمالي أسر العاملات عملا غير منجور

تنوعت الأعمال غير المجورة التي تمارسها المرأة داخل المنزل فى هذه الشريحة من حيث الهدف منها ، فهى إما للاستهلاك المنزلى ، وهذا هو النمط الغالب على هذه الأعمال ، أو للبيع وهذا نادر حيث بلغت أعلى نسبة له ٨٪ بالنسبة لمنتجات الألبان ، أو للاستهلاك المنزلى والبيع معا وهو أيضا نمط غير شائع وبلغت أعلى نسبة له ٨.٥٪ وأيضا لمنتجات الألبان .

وبالنسبة للأعمال التي تمارسها المرأة داخل المنزل بغرض الاستهلاك المنزلى ، يجب أن نؤكد أولا على أن منتجات هذه الأعمال من شأنها أن توفر دخلا نقديا للأسرة فيما لو تم شراؤها من خارج المنزل . هذا من جانب ومن جانب آخر نظرا لموسمية المحاصيل الزراعية ، لذا يبرز دور النساء فى جعلها دائمة للاستهلاك العائلى لأطول فترة ممكنة على مدار العام^(١٣).

ويوضح جدول (١٥) أن خبيز العيش أتى فى مقدمة الأعمال المنزلية غير المناجورة التى تمارسها المرأة داخل المنزل (٧٨ر٥٪) من إجمالى شريحة الدراسة ، وتتقارب هذه النسبة بالوجهين البحرى والقبلى إذ بلغت (٨٠ر٦٪ ، ٧٧ر٢٪) على التوالى .

وأتى بعد ذلك الأعمال التى ترتبط "بتربية الدواجن ، وعمل المخللات ، وتنشيف الخضراوات" بنسبة (٧١ر٥٪ ، ٦٨ر٣٪ ، ٦٢ر٥٪ على التوالى) . أما الأعمال المتعلقة "بفرش وغريلة الحبوب ، عمل الكشك ، عمل الشعيرية ، عمل الفريك ، منتجات الألبان ، عمل المربيات ، الخياطة وأعمال التريكو" فقد أتت بنسب تتراوح ما بين (٣٣ر٦٪ و ١٧ر٣٪) .

وبالنظر إلى بيانات الجدول وجد أن هناك ٧٢٪ من هذه الشريحة لا يمارسن أى نشاط يتعلق بمنتجات الألبان ، وقد يبدو ذلك غريبا فى الريف بشكل عام إلا أنه يمكن تفسيره فى ضوء محدودية ملكية الأسرة للحيوانات المزرعية "الأبقار والجاموس" التى لا تتجاوز ٢٦ر١٪ من إجمالى هذه الأسر بغض النظر عن عددها وتبلغ نسبتهم لإجمالى هذه الشريحة ٢٦ر١٪ ، وهن غالبا العاملات بإنتاج منتجات الألبان .

لقد دعمت دراسات الحالة التى تمت فى قرى البحث البيانات السابقة ، حيث أشارت أغلب المبحوثات من هذه الشريحة إلى أنهن يبدأن العمل المنزلى فى سن مبكرة تبدأ أحيانا فى السابعة ، كما كشفت دراسات الحالة عن اختلاف الآراء حول تصنيع المنتجات المنزلية ، فالكثير من المبحوثات لا يقمن بتصنيع منتجات منزلية أو تخزينها ، "كل حاجة موجودة بالسوق ، أنا باشتري كل حاجة طازة لأننى مش بحب غير الطازة ، وأشتري ولا إنى أعمل وأتعب نفسى" ، بينما أشارت بعضهن إلى أنهن يعملن مخللات ومربيات وتنشيف بعض الخضراوات "لأن الحاجة بتاعة برة مش حلوة ، ومش بتبقى زى بتاعة البيت ، اللى بتكون أوفر كثير عن شرائها من برة ، وأنظف" ، ويكون ذلك بغرض الاستهلاك المنزلى فقط

وليس للبيع . كما أشارت إحدى الحالات إلى أن السبب في خبيز العيش والذي أتى في مقدمة الأعمال التي تمارسها المرأة داخل المنزل يرجع إلى "إنه أحسن وأنظف وأوفر ، لأننا مش بنعرف ناكل العيش التاني ، ومش بنحب عيش السوق ، ومش متعودين عليه" .

٢- العمل خارج المنزل

أشارت العديد من الدراسات إلى أن معظم الأعمال التي تقوم بها النساء الريفيات تتركز في الأنشطة المتصلة بالاستهلاك المنزلي ، وأن هذا لا يعنى أنها لا تسهم في الأنشطة الإنتاجية المتصلة بالزراعة وتربية الماشية دون أن يتعارض هذا مع ذلك ، وأن اشتغال النساء بالزراعة لا يقلل من العبء الملقى على عاتقهن في تلك الأنشطة ، بل إنه يزيده ، فهي تمارس معظم الأنشطة المتصلة بالعمل الزراعي ، فضلا عن أدائها للأنشطة المنزلية^(١٣) . وتضيف دراسات أخرى أنه رغم أن أعمال الزراعة الشاقة هي من اختصاص الذكور وتشكل بعض الصعوبات أمام النساء في القيام بها ، إلا أننا نجد أنهن قد انخرطن في هذه الأعمال عندما هجرها الذكور إلى بول أخرى أو إلى الأعمال المأجورة . فخلال العقدين اللذين شهدا ارتفاعا في معدلات هجرة الرجال إلى بلاد النفط ، ارتفعت مساهمة المرأة في سوق العمل الزراعي ، وحدث ما يمكن تسميته "بتأنيث العمل الزراعي" ولقد استفاد من ذلك أصحاب الأعمال مستأجرو قوة العمل^(١٤) في تخفيض الأجر اليومي للعامل الزراعي والمرأة تحديدا .

وتكاد بيانات بحثنا الراهن تتفق مع ما سبق حيث تعد الأعمال التي تمارسها المرأة خارج المنزل في هذه الشريحة من الأعمال الزراعية المختلفة ورعاية الحيوانات أو الاتنين معا ، حيث بلغت نسبة من يقمن بهذه الأعمال ٢٥٪ من إجمالي العاملات بدون أجر ، وقد يرجع انخفاض هذه النسبة إلى عدم وجود حيازة من الأرض الزراعية أو الحيوانات المزرعية التي تحوزها الأسرة ، كما أشرنا من قبل .

جدول (١٦)

العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعمال زراعية	٧١	١١.٥	٢٢	٢.٢	٩٣	٥.٨		
رعاية الحيوان (المواشى)	٤٩	٧.٩	١٠.٧	١.٠	١٥٦	٩.٨		
الاشئان	١٠.٧	١٧.٣	٤٣	٤.٤	١٥٠	٩.٤		
لا تعمل أى منهما	٣٩١	٦٣.٣	٨١٠	٨٢.٥	١٢٠١	٧٥.٠		
المجموع	٦١٨	١٠٠	٩٨٢	١٠٠	١٦٠٠	١٠٠		

تأتى رعاية الحيوانات المزرعية فقط ، والأعمال الزراعية ورعاية الحيوانات معا فى مقدمة الأعمال غير المنجورة التى تؤديها نساء هذه الشريحة خارج المنزل ، وينسب متقاربة . هذا وترتفع نسبة من تقوم منهن برعاية الحيوانات والأعمال الزراعية معا ، وفى الوجه البحرى عن مثيلتهن فى الوجه القبلى ، فى حين تنخفض نسبة من تقوم منهن برعاية الحيوانات فى الوجه البحرى . وتأتى بعد ذلك نسبة العاملات بدون أجر لدى الأسرة فى الأعمال الزراعية إذ بلغت ٨.٥% . ويلاحظ فى الجدول السابق انخفاض نسبة العاملات بالأعمال الزراعية فقط أو الأعمال الزراعية ورعاية الحيوانات معا بالوجه القبلى عن الوجه البحرى . وسوف نعرض فيما يلى لطبيعة الأعمال غير المنجورة التى تمارسها المرأة فى رعاية الحيوان والأعمال الزراعية بشيء من التفصيل .

١ - رعاية الحيوان

جدول (١٧)

أنماط الأعمال غير المأجورة التي تقوم بها المرأة في رعاية الحيوان

الإقليم	الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%
تغذية الحيوان	١٤٥	٩٢٫٩	١٤٨	٩٨٫٧	٢٩٣	٩٥٫٨
تنظيف الحظيرة	١٣٠	٨٣٫٣	١٤٣	٩٥٫٣	٢٧٣	٨٩٫٣
الحلب	١٣٨	٨٨٫٤	١٣٠	٨٦٫٦	٢٦٨	٨٧٫٥

تمثل عمل المرأة في رعاية الحيوانات في ثلاثة أنشطة رئيسة هي "تغذية الحيوان ، وتنظيف الحظيرة ، والحلب" وهي الأنشطة الأساسية إن لم تكن الوحيدة في مجال رعاية الحيوان ، مع الوضع في الاعتبار أن هذه الأنشطة تمارس فقط لصالح الأسرة وبدون أجر .

وتشير البيانات إلى أن العمل في تغذية الحيوان أتى في المرتبة الأولى بين هذه الأنشطة (٩٥٫٨٪) وهو أكثر انتشارا في الوجه القبلي ، ويأتي بعد ذلك العمل في تنظيف الحظيرة (٨٩٫٣٪) لإجمالي العائلات برعاية الحيوان في العينة ، وترتفع هذه النسبة في الوجه القبلي عن الوجه البحري ، والأمر الملاحظ أن هذين النمطين أكثر شيوعا بالوجه القبلي عن الوجه البحري ، وأخيرا يأتي العمل في حلب الحيوانات (٨٧٫٥٪) ، وتكاد النسبة فيما بين الوجهين البحري والقبلي تتقارب كما يوضح جدول (١٧) .

ب - العمل الزراعي

طبقا لما أتيح من بيانات حول هذا المتغير بلغت نسبة من يعملن بالأعمال الزراعية في أرض الأسرة بدون أجر ٩٢٫٢٪ من إجمالي العائلات بالزراعة ، وترتفع هذه النسبة بالوجه القبلي عن الوجه البحري ، أما نسبة من يعملن في أرض الغير

فتنخفض لتصل إلى ٧٪ ، ويبدو أن هذا يتم فى إطار ما يسمى "بالمزاملة" أى بدون أجر أيضا .

جدول (١٨)

انشاط الاعمال الزراعية غير المجورة التى تؤديها المرأة *

طبيعة العمل	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تنقية الحشائش	١٣٥	٧٥٨	٤٩	٧٥٤	١٨٤	٧٥٧		
جمع الثمار	١٢٧	٧١٣	٤٣	٦٦٢	١٧٠	٧٠٠		
تخزين المحاصيل وتسويقها	١١٦	٦٥٢	٢٩	٤٤٦	١٤٥	٥٩٧		
زراعة الحبوب والشتل	١١١	٦٢٤	٢٨	٤٣١	١٣٩	٥٧٢		
تربيط ونقل المحاصيل	١٠١	٥٦٧	٣٤	٥٢٣	١٣٥	٥٥٦		
تسميد الأرض	١٠٦	٥٩٦	٢٧	٤١٥	١٣٣	٥٤٧		
دراس المحاصيل	٨٨	٤٩٤	٢١	٣٢٣	١٠٩	٤٤٩		
جنى القطن	٨٢	٤٦١	٢٥	٣٨٥	١٠٧	٤٤٠		
رى المحاصيل	٧٢	٤٠٤	٢٢	٣٣٨	٩٤	٣٨٧		
نقاوة نودة القطن	٦٦	٣٧١	٢٤	٣٦٩	٩٠	٣٧٠		
عزيق الأرض	٦٢	٣٤٨	٢٢	٣٣٨	٨٤	٣٤٦		
تذرية المحاصيل	٦٥	٣٦٥	١٩	٢٩٢	٨٤	٣٤٦		
أعمال ترتبط بالمبيدات الزراعية	٤٨	٢٧٠	٧	١٠٨	٥٥	٢٢٦		

* تم حساب هذه النسب لإجمالى العائلات بالاعمال الزراعية والبالغ عددهم ٢٤٣ .

تعمل المرأة فى هذه الشريحة فى جميع الأعمال الزراعية وبدون أجر بنسب متفاوتة كما هو موضح بالجدول ، ويأتى فى مقدمة هذه الأعمال تنقية الحشائش وجمع الثمار ، ثم تخزين المحاصيل وتسويقها وزراعة الحبوب والشتل وتربيط ونقل المحاصيل وتسميد الأرض ، كما تعمل المرأة فى هذه الشريحة أيضا فى عمليات دراس المحاصيل وريها وجنى القطن وعزيق الأرض وغيرها من الأعمال الواردة بالجدول . والملفت للنظر فى بيانات الجدول أن المرأة تعمل فى بعض الأعمال التى ترتبط بالمبيدات الزراعية شأنها شأن الرجل وينسبة تصل إلى ٢٢٦٪ من إجمالى من تعمل منهن فى الأعمال الزراعية ، رغم ما يمتلكه ذلك

العمل من خطورة على صحتها . هذا وتكشف بيانات الجدول عن ارتفاع نسبة من يعملن من هؤلاء النساء فى الأعمال الزراعية على اختلاف أنماطها فى الوجه البحرى عموما بالمقارنة بالوجه القبلى ، وبلغ هذا الارتفاع مداه فى عمليات تخزين الحبوب والشتل . بينما انخفض هذا التفاوت إلى أدناه فى نقاوة بودة القطن وتنقية الحشائش .

لقد أظهرت دراسات الحالة أن أغلب الأعمال الزراعية التى تؤديها المرأة فى هذه الشريحة تكون بقصد إنتاج للاستهلاك المنزلى ، فالمرأة تعمل بالأعمال الزراعية باعتبارها إما أو زوجة أو ابنة ، وبالتالي فإن العلاقات العائلية هى التى تحدد علاقتها بالعمل . كما تشير دراسات الحالة أيضا إلى أن ٢٥٪ من الحالات المدروسة تعمل بالأعمال الزراعية فى أرض الأسرة بدون أجر ، فقد أشارت إحداهن فى هذا السياق إلى أنها تساعد الزوج فى بعض الأعمال الزراعية "خصوصا فى موسم البرسيم ، وزراعة الأرز ، والقطن ، يس طبعا كل الشغل ده مش بأخذ عليه فلوس علشان أنا باشتغل فى ملك جوزى وطبعا مش معقول إن هو يكون بيصرف على وعلى البيت وأخذ منه أجرة زى الغريب" ، وتتنظر هذه الحالة إلى عملها فى الأرض الزراعية من منطلق التعاون بين الزوجين والذى تعمل الثقافة التقليدية للمجتمع على تكريسه واستمراره من أجل مواجهة أعباء الحياة .

رابعاً: عدد ساعات العمل

جدول (١٩)

عدد ساعات العمل بالأعمال الزراعية ورعاية الحيوان

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٧ ساعات	١٤٩	٦٥٦	١٣٨	٨٠٢	٢٨٧	٧١٩		
٧ - ٩	٣٨	١٦٧	٢٥	١٤٥	٦٣	١٥٨		
١٠ - ١٢	٣٦	١٥٩	٧	٤١	٤٣	١٠٨		
١٣ فأكثر	٤	١٨	٢	١٢	٦	١٥		
المجموع	٢٢٧	١٠٠٠	١٧٢	١٠٠٠	٣٩٩	١٠٠٠		

اهتمت دراسات عديدة بمعيار الوقت كأحد المحددات الأساسية لقياس إسهام المرأة فى العمل ، وأن المرأة تعمل فى بعض الدول النامية عدد ساعات أكثر من الرجل^(١٥) خاصة فى القطاع الريفى ، وفى إطار بحثنا الراهن نجد أنه من الصعوبة بمكان - فى إطار الثقافة المصرية عامة والريفية منها على وجه الخصوص - تحديد عدد ساعات العمل الفعلية بدقة ، ولكن واعتمادا على تقديرات المبحوثات لعدد ساعات عملهن الفعلية فى اليوم ، أشارت أغلبهن (٧١٩٪) من إجمالى العائلات بالأعمال الزراعية ورعاية الحيوان لدى الأسرة بدون أجر إلى أنهن يعملن أقل من ٧ ساعات يوميا ، وهى نسبة ترتفع بالوجه القبلى عن الوجه البحرى ، يأتى بعد ذلك من تعمل منهن من ٧-٩ ساعات يوميا بنسبة ١٥٨٪ للإجمالى ، وبنسبة ١٦٧٪ ، ١٤٥٪ لكل من الوجهين البحرى والقبلى على التوالى .

ونرى ضرورة التعامل مع هذه الأرقام بشئى من الحذر لعدم اعتمادها على مقياس دقيق لتحديد ساعات العمل اليومية ، واعتمادها فقط على تقدير المبحوثات ، وأن ذلك يقدم مؤشرات لمتوسط ساعات عمل

المرأة الريفية فى رعاية الحيوان والأعمال الزراعية بدون أجر .

ومن جملة البيانات السابقة يمكن رصد عدد من الملاحظات نوجزها على النحو التالى :

١ - ينتشر العمل غير المأجور لدى نساء هذه الشريحة فى كل الفئات العمرية بدءا من أقل من ٢٠ إلى أقل من ٦٥ سنة . وهو أمر يمكن تفسيره فى ضوء انتشار الفقر فى هذه الأسر مما يضطرهن إلى القيام ببعض الأعمال والنشاطات داخل المنزل والتي تدر عليهن دخلا يساعد فى نفقات المعيشة ، وتوفيرا لدخل الأسرة .

٢ - ارتفاع نسبة المتزوجات العاملات عملا غير مأجور سواء كان هذا العمل داخل المنزل أو خارجه ، مما يعنى أن زواج المرأة يضيف عليها أعباء كثيرة وهو ما يضطرها إلى العمل لمساعدة الزوج .

٣ - أسهمت الأوضاع التعليمية المتدنية لنساء هذه الشريحة وفقد قدراتهن المهارية وأيضا فقر الأسرة فى انحسارهن فى الأعمال غير المأجورة داخل الأسرة ، وندرة الفرص المتاحة أمامهن فى سوق العمل المأجور ، وبالتالي استبعادهن منه ، لذلك تركزت فرصهن فى الأعمال غير المأجورة التى يقمن بها داخل الأسرة سواء داخل المنزل أو خارجه فى بعض الأعمال الزراعية أو رعاية حيوانات الأسرة .

٤ - عكست الأوضاع الاقتصادية لأسر هذه الشريحة فقر هذه الأسر وانخفاض متوسط الدخل الأسرى بشكل عام ، حيث ينتمى غالبيتهم إلى الشرائح الدنيا من الدخل وأيضا محدودية حيازة الأسرة من الأرض الزراعية ومحدودية مساحة هذه الأرض ، وأخيرا محدودية حيازتها من الحيوانات المزرعية .

٥ - تمارس المرأة فى هذه الشريحة الأعمال غير المأجورة داخل المنزل بهدف

الاستهلاك المنزلى ، توفيراً لدخل الأسرة ، والذي كان يمكن أن ينفق فى شراء هذه المنتجات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة ، من أمثلة هذه الأعمال خبز العيش وتربية الدواجن وعمل المخللات وتنشيف الخضراوات وغيرها من الأعمال .

٦ - انحصرت الأعمال التى تمارسها المرأة خارج المنزل بدون أجر فى الأعمال الزراعية ورعاية الحيوان ، وهى غالبا ما تكون لمساعدة الزوج فى أرض الأسرة ، مع الوضع فى الاعتبار أن ربع العينة فقط هن من يعملن فى مثل هذه الأعمال والتى تركزت غالبا فى الأعمال التى لا تحتاج إلى جهد عضلى مثل تنقية الحشائش وجمع الثمار وتخزين المحاصيل وتسويقها . بالإضافة لما سبق كانت هناك ٧٪ من هذه الشريحة يعملن فى أرض الغير وإن كان ذلك بدون أجر أيضا فى إطار مايعرف (بالمزاملة) أى تتم المساعدة فى بعض الأعمال الزراعية فى أرض الغير بدون أجر ، على أن يرد هؤلاء ذلك العمل فيما بعد وبدون أجر أيضا .

٧ - هناك فروق جوهريّة بين نساء الوجه البحرى والقبلى لصالح الوجه البحرى . ويكاد هذا يتفق مع العديد من الدراسات التى أشارت نتائجها إلى وجود تمايزات بين الوجهين البحرى والقبلى ، والذي يمكن تفسيره فى ضوء الانحسار التاريخى فى توزيع فرص التنمية فى الوجه القبلى وفى الريف تحديداً .

وفى ضوء ما سبق من بيانات ومعطيات ، ومن أجل تفعيل مشاركة أو مساهمة المرأة الريفية فى سوق العمل فى إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها الريف المصرى ، فإن الأمر يتطلب مايلي :

١ - عدم تجاهل الأعمال غير المأجورة التى تؤدىها المرأة مع ضرورة تضمينها بصورة أشمل وأكثر تفصيلا فى بيانات التعدادات والإحصاءات الرسمية حتى تقدم صورة دقيقة للواقع الفعلى للمساهمة الاقتصادية

للمرأة الريفية ، وهو ما يتطلب استخدام أساليب علمية وإحصائية دقيقة لحساب هذه المساهمة .

٢ - أهمية توعية المرأة الريفية بدورها ومكانتها ومقاومة العوامل الثقافية والاجتماعية التي تحاول قصر دورها فى الأعمال غير المأجورة لتوفير فرصة العمل المأجور للرجل .

٣ - يجب أن توضع المرأة الريفية فى الاعتبار فى الخطط التنموية من حيث محو أميتها وتعليمها ، ورفع مهارتها التى تساعد على تفعيل أدوارها فى التنمية ، ووضع القوانين التى تساعد على تنفيذ ذلك .

٤ - ضرورة توجيه جهود التنمية القومية لكلا الوجهين البحرى والقبلى بشكل متساوٍ مع إعطاء مزيد من الاهتمام بالمرأة الريفية من حيث توفير بعض فرص العمل الملائمة لثقافتهن ، والعمل على رفع هذه القدرات من خلال برامج تدريبية تتفق والإمكانيات البيئية المتاحة .

المراجع

١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، وضع المرأة والرجل فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٠ .

٢ - كشك ، حسنين ، فرغلى ، على ، العمل المأجور وغير المأجور ، فى إنعام عبدالجواد (مشرقا ومحررا) الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، التقرير النظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦٤-١٦٥ .

٣ - إسماعيل ، فوزى عبد الرحمن : العوامل الثقافية المؤثرة فى عمل المرأة الريفية ، فى إنعام عبدالجواد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٥ .

٤ - المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

٥ - تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٥ ، ص ٨٧ .

٦ - زعلوك ، ملك : المرأة العاملة والتمكين فى ريف الدلتا ، دراسة حالة قرية إخطاب ، فى محمود عودة وإلهام عفيفى (تحرير) مؤتمر القرية المصرية ، الواقع والمستقبل ، ١٠-١٢ إبريل

١٩٩٤ ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٦٣-٢٦٥ .

٧ - كشك ، حسنين ، فرغلى ، على ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٤ .

٨ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ .

٩ - المرجع السابق ، ص ٨٢ .

١٠ - Scanzani John and Jeer: Sex Roles, Family and Society, the Seventies and Beyond, Jornal of Marriage and Family, Vol. 42, No. 4. 1980, pp. 744-745.

١١ - زعلوك ، ملك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧٢-٢٩٠ .

١٢ - إبراهيم ، أمانى حامد ، العمل غير المنجور لربة البيت وبوره فى تنمية اقتصاديات الأسرة ، عرض عالية جبيب ، فى علياء شكرى وآخرون ، علم اجتماع المرأة ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠١ ، ص ١٩١ .

١٣ - شكرى ، علياء : عمالة المرأة ونصيبها من القوة والمكانة ، دراسة استطلاعية لقرية بدوية متريفة ، وقرية ريفية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠١ ، ص ص ٣٤-٣٥ .

١٤ - See Kamaran, Asdar Ali, Conflict or Cooperation: Changing Gender Roles in Rural Egyptian Households, in Nicholas Hopkins & Kirsten Westergaard (eds.) Directions of Change in Rural Egypt, Cairo, AUC Press, 1998.

١٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان : حالة سكان العالم ٢٠٠٢ ، الناس والفق والإمكانات ، جعل التنمية تعمل لصالح الفقراء ، القاهرة ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦ .

الفصل الثامن*

المرأة الريفية العاملة والمشروعات الصغيرة

يرجع الاهتمام بالمرأة الريفية العاملة والمشروعات الصغيرة نظرا لأن هذه المشروعات أنشطة تتلاءم مع وضع المرأة الريفية وبورها في المجتمع ، وتساعدها على التشغيل الذاتي ، والاستفادة من القدرات الإنتاجية لها ، وفي إيجاد فرص عمل ، وفي تكوين قاعدة من العمالة الماهرة، وجذب المدخرات . كما كشفت تقارير تقييم تلك المشروعات وبرامج المساعدة الذاتية - والتي تكون غالبا في صورة مدخرات أو قروض صغيرة - عن أنها نجحت في تغيير حياة الإناث الفقيرات ؛ عن طريق تحسين دخولهن وتوليد كثير من الاتجاهات الموضوعية لديهن مثل زيادة احترام المرأة لذاتها ، وتقليل حالة تهميشها من خلال تملكها للأصول الإنتاجية ، وتحسين وسائل العيش الطبيعية للأسرة ، والتي غالبا ما تكون من خلال رعاية صحية وتغذية أفضل^(١) .

كما تمثل المشروعات الصغيرة مرحلة الانتقال الواضح والتدريجي بين اقتصاد المنزل واقتصاد السوق . ومن ثم تعتبر عملية التوظيف الذاتي Self-Employment في مثل هذه المشروعات أحد الاختيارات الأساسية للمرأة الريفية في سعيها لتوليد الدخل في كثير من البلاد . ففي أمريكا اللاتينية ، تمتلك الإناث ما بين ثلث ونصف المشروعات الريفية الصغيرة^(٢) ، وفي مصر يمثل هذا

* كتب هذا الفصل الأستاذ الدكتور منصور مغاوري ، مستشار بالمركز .

القطاع نحو ٢٥ ٪ من الاقتصاد غير المنظم ، بينما يتمثل الجانب الثانى من الاقتصاد غير المنظم فى قطاع العمل العشوائى الذى يبلغ نحو ٧٥ ٪ من الاقتصاد غير المنظم ، ويعكس هذا القطاع استراتيجيات البقاء للفقراء^(٣) . Survival Strategies

كما تؤدى هذه المشروعات نورا فى ضمان التوازن الاقتصادى والاجتماعى للأسرة ، لما لها من مردود سريع ومجز خاصة على الأسر الريفية الفقيرة ، وانعكاسات ذلك على المجتمع الريفى خاصة فى مصر ، وتأثير ذلك على الشرائح والفئات الاجتماعية ، وخاصة على المرأة الريفية حيث إن الفجوة لا تزال كبيرة بين الذكور والإناث كما توضح ذلك مؤشرات التنمية^(٤) . مما يبرر أهمية اختيار موضوع الفصل الراهن لمساعدة مخططى ومتخذى القرار ومنفذى برامج التنمية الريفية فى التعرف على المعوقات التى تواجهها هذه المشروعات ، ومما يساعد أيضا على اختيار المشاريع التى تخاطب طبيعة المرأة فى كل إقليم من أقاليم مصر ، وبذلك ستجد المرأة الريفية فى مصر نفسها حتما جزءا من عملية التنمية^(٥) .

لكل ما سبق ، يكمن الهدف الرئيس لهذا الفصل فى التعرف على أوضاع المرأة الريفية العاملة والمشروعات الصغيرة التى تحوزها ، وواقع مشاركتها فى عملية التنمية من خلال حيازتها أحد هذه المشروعات ، ورصد الدور الفعلى للمرأة صاحبة المشروع فى الأنشطة المختلفة ، بهدف التعرف على الجوانب الإيجابية ، وتحديد بعض السلبيات المحددة لآثار هذه المشروعات . كما يهدف هذا الفصل أيضا إلى التعرف على إمكانات ومجالات المشروعات التى تقدم للمرأة الريفية فى قرى الدراسة ، وتحليل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على حياة المرأة الريفية - فى مصر - لمشروع صغير . بالإضافة إلى تقييم هذه المشروعات فى ضوء تحقيق أهدافها ، والتعرف على أهم المشاكل التى تواجه مثل هذه المشروعات ومن ثم اقتراح بعض التوصيات لتعزيز الفرص أمام مشروعات المرأة الريفية الحالية والمستقبلية .

عرض النتائج

أولاً: المشروعات التى تحوزها (و تديرها) المرأة الريفية فى عينة الدراسة

جدول (١)

المرأة الريفية التى تحوز (و تدير) مشروعاً صغيراً فى عينة الدراسة

الموقف من ملكية مشروع صغير	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تمتلك مشروعاً صغيراً	١٤٣	٨١٣	٦٨	١٢	٢١١	٨٣	٢٨٧	١٧
لا تمتلك مشروعاً صغيراً	١٦٦	٩١٨٧	١٢٦١	٩٤٨٨	٢٨٧٧	٩٣١٧	٢٨٧٧	٩٣١٧
المجموع	١٧٥٩	١٠٠٠	١٣٢٩	١٠٠٠	٣٠٨٨	١٠٠٠	٣٠٨٨	١٠٠٠
%			٦٧٧٨		٣٢٢٢		١٠٠٠	

لقد عكست بيانات كل من تعدادى السكان عامى ١٩٨٦، ١٩٩٦ تراجع نسبة العاملات فى الزراعة على مستوى إجمالى الريف المصرى ، وتناقص دور الزراعة كمصدر لفرص العمل ، وانتشار أنشطة اقتصادية جديدة تعمل فيها المرأة الريفية كالتجارة والبيع والعمل فى الخدمات والصناعات التحويلية والوساطة المالية والعقارات ؛ وهى مجالات لم تكن تعمل بها الإناث من قبل . كما ارتفعت نسبة مساهمة الإناث فى القطاع الخاص باعتباره المصدر المتاح أمام الفاقدرات لوظائفهن فى الحكومة وقطاع الأعمال ، نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية - العالمية والإقليمية والمحلية - التى مر بها المجتمع المصرى .

وتعتبر المشروعات الصغيرة من أهم الأنشطة الاقتصادية الجديدة التى دخلت فيها المرأة الريفية ، حيث أوضحت النتائج - التى يعرضها الجدول السابق - أن حجم عينة الإناث اللائى يملكن مشروعاً أو يدرنهُ بلغ ٢١١ مفردة بنسبة ٨٣٪ من إجمالى العينة الكلية (٣٠٨٨ مفردة) للبحث الراهن ، وهى نسبة صغيرة مما يدل على أن الغالبية العظمى من الإناث فى العينة لا يملكن

مثل هذه المشروعات . كما توضح النتائج توزيع هذه النسبة الصغيرة بين ١٤٣ مفردة بنسبة ٨١٣٪ من إجمالي عينة الوجه البحرى (١٧٥٢ مفردة) للبحث المشار إليه ، ٦٨ مفردة بنسبة ٥١٢٪ من إجمالي عينة الوجه القبلى (١٣٢٩ مفردة) .

وقد ارتفعت نسبة المشروعات التى تحوزها أو تديرها المرأة الريفية فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى . إذ بلغت ٦٧٪ فى الأول مقابل ٣٢٪ فى الثانى . وربما يعزى هذا إلى الوضع التعليمى ، فلقد عكست نتائج تعدادى السكان الأخيرين (التعداد العام للسكان والإسكان فى عام ١٩٨٦^(٦) ، وفى عام ١٩٩٦^(٧) ، وضعاً تعليمياً متدنياً للإناث على مستوى ريف الجمهورية مقارنة بالذكور الريفيين ، فنسبة الأمية بين الإناث الريفيات مازالت مرتفعة على مستوى الريف عامة ، وأكثر ارتفاعاً على مستوى ريف الوجه القبلى ، مما يحول دون مساهمة الإناث فى النشاط الاقتصادى .

ثانياً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية الحائزة لمشروع صغير
تفيد دراسة الخصائص الاجتماعية فى معرفة بعض الجوانب المهمة للأسرة ، باعتبار أنها تعكس السياق الاجتماعى لأسرة المرأة الريفية المالكة أو الحائزة لمشروع صغير ، والتى تساعد فى التعرف على مدى استقرارها ، وتتضمن الخصائص الاجتماعية كلا من الحالة العمرية ، وصلة المرأة الريفية المبحوثة برب الأسرة ، والحالة التعليمية ، والحالة المهنية ، وعدد أفراد أسرتها ، ونوع الأسرة . وعلاقة ذلك بإمكان حياة المرأة الريفية لمشروع صغير .

وتساعد الخصائص الاقتصادية للأسرة فى توضيح مدى الحاجة إلى إقامة مشروع صغير بواسطة المرأة الريفية ، وارتباط ذلك بإمكانيات أسرتها ، بالإضافة إلى إمكانياتها هى نفسها .

ونعرض فيما يلى لتوزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة وأسرها .

جدول (٢)

السن

الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١١	٧٧	٢	٢٩٠	١٣	٦٢	١٥ - ٢٠ سنة	
١٧	١١٩	٩	١٣٢٤	٢٦	١٢٣	٢٠ -	
٢٨	١٩٦	١١	١٦٢٠	٣٩	١٨٥	٢٥ -	
٢٢	١٥٤	٩	١٣٢٤	٣١	١٤٧	٣٠ -	
١٧	١١٩	١٠	١٤٧١	٢٧	١٢٨	٣٥ -	
١٨	١٢٦	١٠	١٤٧١	٢٨	١٣٣	٤٠ -	
١١	٧٧	٦	٨٨٠	١٧	٨٠	٤٥ -	
١٩	١٣٢	١١	١٦٢٠	٣٠	١٤٢	٥٠ فأكثر	
١٤٣	١٠٠	٦٨	١٠٠	٢١١	١٠٠	المجموع	

يتبين من جدول (٢) أن غالبية المبحوثات الحائزات لمشروعات صغيرة تتراوح أعمارهن بين سن ٢٠-٤٥ سنة (٧١٦ ٪) ، وهى فترة النشاط الإنتاجى من العمر ، كما أن نسبة من بلغت أعمارهن من ١٥-٢٠ سنة كانت ٦٢ ٪ . وقد بلغ متوسط السن فى العينة نحو ٣٥ سنة ، بانحراف معيارى قدره ١١٤٥ . وهو ما يعكس ارتفاع نسبة من هن فى سن النشاط الاقتصادى ("قوة العمل" + ١٥ سنة) الحائزات لمشروعات صغيرة . هذا وترتفع نسبة الحائزات لمشروعات صغيرة فى الوجه القبلى كلما زاد عمر المرأة على ٢٥ عاما ، وربما يرجع ذلك إلى القيم الثقافية التى تحد من حرية اشتغال المرأة فى الوجه القبلى وخاصة فى السن المبكرة ، بينما تنخفض هذه النسبة كلما زاد عمر المرأة الريفية فى الوجه البحرى .

جدول (٣)
الحالة الاجتماعية

الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٩	١٣,٣	٧	١٠,٣	٢٦	١٢,٣٢	٢٦	١٢,٣٢
٢	١,٤	—	—	٢	٠,٩٥	٢	٠,٩٥
١٠,٨	٧٥,٥	٥٢	٧٦,٥	١٦٠	٧٥,٨٣	١٦٠	٧٥,٨٣
٣	٢,١	٢	٢,٩	٥	٢,٤٠	٥	٢,٤٠
١١	٧,٧	٧	١٠,٣	١٨	٨,٥٠	١٨	٨,٥٠
١٤٣	١٠٠	٦٨	١٠٠	٢١١	١٠٠	٢١١	١٠٠

يتبين من جدول (٣) أن غالبية عينة المبحوثات من أصحاب المشروعات الصغيرة متزوجات (٧٥,٨٪)، كما بلغت نسبة غير المتزوجات منهن ١٢,٣٪، ونسبة الأرامل والمطلقات ١٠,٩٪، وهو ما يعكس ارتفاع نسبة المتزوجات المالكات لمشروعات صغيرة. ويوضح ذلك أن المرأة المتزوجة تواجه أعباء المعيشة فى الريف كما يواجهها الرجل، ولا توضح النتائج فروقا جوهرية بين الحائزات لمشروعات صغيرة بالنسبة للحالة الاجتماعية لهن فى الوجهين البحرى والقبلى. بينما تعكس النتائج ارتفاع نسبة الأرامل الحائزات لمشروعات صغيرة فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى، والعكس صحيح بالنسبة لغير المتزوجات منهن. ومن الجدولين (٢)، (٣) يتضح مدى تأثير القيود الثقافية على تملك صغيرات السن لمشروعات صغيرة فى المجتمع الريفى فى الوجه القبلى، وخاصة إذا كانت الإناث غير متزوجات بعكس الحال فى الوجه البحرى.

٣ - الصلة برب الأسرة

جدول (٤)

الصلة برب الأسرة

الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٨	١٢٦	١٧	٢٥	٢٥	٢٥	١٦٦	٢٥
١٠٤	٧٢٧	٤٣	٦٣٢	١٤٧	٦٣٢	٦٩٧	١٤٧
١٩	١٣٣	٨	١١٨	٢٧	١١٨	١٣٨	٢٧
٢	١٤	—	—	٢	—	٠٩	٢
١٤٣	١٠٠	٦٨	١٠٠	٢١١	١٠٠	٢١١	١٠٠

توضح بيانات جدول (٤) أن أكثر من ثلث أصحاب المشروعات الصغيرة هن زوجات لرب الأسرة ، وأن نسبة ربات الأسر منهن بلغت ١٦,٦ ٪ ، وهو ما يعنى أن نسبة المرأة التى تعول أسرتها بمفردها (المعيلة) تبلغ سدس أصحاب المشروعات الصغيرة فى العينة الكلية ، فهى أكثر الفئات تضررا من الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادى ، وما صاحب ذلك من توجه نحو ترشيد الدعم ارتفاع أسعار أغلب السلع والخدمات ، بينما توزعت النسبة الباقية بين ابنة فى الأسرة ، وأخرى ؛ والتى يغلب على مفرداتها أنها زوجة الابن .

٤ - الحالة التعليمية

جدول (٥)

الحالة التعليمية

ك	%	الحالة التعليمية
١١٠	٥٢١	أمية
٢٢	١٠٤	الابتدائية (يقراً ويكتب)
١٣	٦٢	الإعدادية
٤٥	٢١٣	شهادة متوسطة
١٣	٦٢	شهادة فوق المتوسطة
٧	٣٣	شهادة جامعية
—	—	شهادة عليا (ماجستير - دكتوراه ...)
١	٠٥	مازالت فى التعليم الإعدادى أو المتوسط
—	—	مازالت فى التعليم الجامعى
٢١١	١٠٠	المجموع

يلعب التعليم دوراً مهماً في كثير من المتغيرات منها سن الزواج ، ودرجة الوعي عند الزواج ، واختيار شريك الحياة ، ووفيات الأطفال ، وتحديد العمل ، وكيفية اكتساب المهارات ، ومن ثم تمثل الحالة التعليمية أحد المكونات الأساسية للحكم على خصائص الحائزات لمشروعات صغيرة .
وتبين من جدول (٥) أن ما يزيد قليلاً على نصف المبحوثات من الأميات ، وأن نسبة الحاصلات منهن على شهادات جامعية تبلغ ٣٣٪ ، وهو ما يعكس انخفاض مستوى التنمية البشرية للمرأة الريفية الحائزة لمشروع صغير ، خاصة بالنسبة لمؤشر التعليم . بينما توضح النتائج أن ٢٧٥٪ من الحائزات لمشروع صغير من الحاصلات على التعليم المتوسط وفوق المتوسط ، وهو ما يوضح أن الدخول في أنشطة المشروعات الصغيرة قد شمل كل الفئات التعليمية ، وينسب متفاوتة وإن كانت ترتفع عند الأميات أكثر .

جدول (٦)

توزيع مفردات العينة حسب الحالة التعليمية

المجموع	الوجه القبلي		الوجه البحري		الإقليم		الحالة التعليمية
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
٥٢١١	١١٠	٦٣٢٤	٤٣	٤٦٨	٦٧		أمية
١٦٦	٣٥	٨٨٢	٦	٢٠٣	٢٩		الابتدائية (يقرأ ويكتب) ، والإعدادية
٣١٣	٦٦	٢٧٩٤	١٩	٣٢٩	٤٧		شهادة متوسطة ، وشهادة فوق المتوسطة ، وشهادة جامعية
١٠٠٠	٢١١	١٠٠٠	٦٨	١٠٠٠	١٤٢		المجموع

ومن نتائج جدول (٦) يتضح استمرار الفجوة التعليمية بين الوجهين البحري والقبلي ، وخاصة في نسبة الأمية حيث تصل إلى ٦٣٢٪ في الوجه القبلي ، مقابل ٤٦٨٪ في الوجه البحري ، وكذا الحال بالنسبة للحاصلات على التعليم بدرجاته المختلفة حتى الجامعي ، وهذا الوضع يعكس تفاوتاً كبيراً بين

الحالة التعليمية للإناث في ريف كل من الوجه البحرى والوجه القبلى ، مما يوضح أن الإناث في الوجه القبلى أقل حظا من الإناث فى الوجه البحرى بالنسبة للتعليم ، الأمر الذى يؤثر تأثيرا سلبيا على العديد من خصائصهن الاقتصادية والاجتماعية .

٥- العمل الأساسى

جدول (٧)

العمل الأساسى

الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
ك		%		ك		%	
العمل الأساسى							
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٥	٣٥	٣	٤٤	٨	٣٨	
عاملة صناعية أو حرفية	١	٠.٧	٤	٥٩	٥	٢٤	
عاملة خدمات	٣	٢.١	٤	٥٩	٧	٣٢	
عاملة بناء	١	٠.٧	-	-	١	٠.٥	
أعمال مكتبية وإدارية متوسطة	١٣	٩.١	٤	٥٩	١٧	٨١	
وظائف مكتبية وإدارية عليا	٤	٢.٨	-	-	٤	١.٩	
وظائف فنية ومهنية عليا (طبية - مهندسة)	٢	١.٤	٣	٤٤	٥	٢.٤	
تاجرة صفرة	٥٤	٣٧.٧	٢٩	٤٢.٦	٨٣	٣٩.٣	
صاحبة مشروع	٥١	٣٥.٧	١٧	٢٥.٠	٦٨	٣٢.٢	
أعمال منزلية	٧	٤.٩	٤	٥٩	١١	٢.٥	
طالبة	٢	١.٤	-	-	٢	٠.٩	
المجموع	١٤٣	١٠٠.٠	٦٨	١٠٠.٠	٢١١	١٠٠.٠	

يتبين من جدول (٧) الحائزات لمشروعات ومتفرغات لها فقط كعمل أساسى وهن فئتا تاجرة صغيرة ، وصاحبة مشروع صغير ، حيث بلغت نسبتهن ٣٩.٣٪ ، ٣٢.٢٪ على التوالى ، فإن نسبة صغيرة من المبحوثات أصحاب المشروعات الصغيرة (٥.٢٪) يقمن بأعمال منزلية فقط ، وجاءت نسبة الموظفات فى وظائف إدارية متوسطة وعليها ١.٠٪ ، ١.٢٤٪ يعملن فى وظائف فنية ومهنية

عليا ٢٤٪ ، وهذا يعنى وجود ٢٨ر٪ من عدد الحائزات لمشروعات كان المشروع الصغير بالنسبة لهن يمثل عملا إضافيا ، كما توضح البيانات وجود طابقتين من أصحاب المشروعات الصغيرة فى الوجه البحرى ، كما كشف الجدول أيضا عن ارتفاع نسبة أصحاب المشروعات فى الوجه البحرى (٣٥ر٪) عنها فى الوجه القبلى (٢٥ر٪) ، وكذا فى الوظائف المكتبية والإدارية المتوسطة ، بعكس الوضع بالنسبة لمن يعملن فى الوظائف الفنية والمهنية العليا (طبيبة ، مهندسة ... إلخ) حيث ترتفع هذه النسبة إلى (٤٤ر٪) فى الوجه القبلى مقابل ١٤ر٪ فى الوجه البحرى ، وكذا الأمر فى وظائف العاملات بالزراعة ورعاية الحيوانات ، والعاملات الحرفيات والصناعات ، وعاملات الخدمات ، والأعمال المنزلية .

٦ - الدخل الشهرى للأسرة

جدول (٨)

الدخل الشهرى للأسرة

الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى
فئات الدخل الشهرى		ك	٪	ك	٪	ك
أقل من ٢٠٠ جنيه		٢٦	١٨ر٢	٢٥	٣٦ر٨	٥١
٢٠٠ - أقل من ٤٠٠		٦٠	٤١ر٨	٢٨	٤١ر٢	٨٨
٤٠٠ - أقل من ٦٠٠		٣٣	٢٣ر١	١٤	٢٠ر٥	٤٧
٦٠٠ فأكثر		٢٤	١٦ر٨	١	١ر٥	٢٥
المجموع		١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١

يرتبط توفير الحاجات الأساسية المختلفة للأسرة بمستوى دخلها ، ومن ثم يعتبر مستوى دخل الأسرة أحد المؤشرات الدالة على مستوى معيشتها . وتدل بيانات جدول (٨) على أن ما يقرب من ربع أصحاب المشروعات الصغيرة لا يتعدى دخلها الشهرى مائتى جنيه ، وأن ٤١ر٧٪ منهم يتراوح دخلهن بين ٢٠٠ جنيه إلى أقل من ٤٠٠ جنيه ، ومن ذلك يتبين أن أكثر من ثلثي

أسر المبحوثات يقل دخلهن الشهري عن ٤٠٠ جنيه ، كما أن الغالبية العظمى (٨٨,٢٪) يقل دخلها الشهري عن ٦٠٠ جنيه ، بينما تنخفض نسبة الأسر التي يتجاوز دخلها الشهري ٦٠٠ جنيه إلى نحو ١١,٨٪ . مما يوضح أن الغالبية العظمى من أسر المبحوثات من الأسر الفقيرات . وحيث إن مستويات الفقر تختلف من محافظة لأخرى ، فقد بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة في العينة نحو ٢٢٣ جنيهها ، بانحراف معياري قدره ٢١١,٣٨ . كما توضح النتائج انخفاض مستويات الدخل في الوجه القبلي كثيرا عنها في الوجه البحري ، ومن ذلك يتضح مدى الانخفاض والتباين الشديدين في الدخل ، واتساع شرائح الفقراء في عينة الدراسة ؛ مما يعكس فقر المرأة الريفية صاحبة المشروعات الصغيرة ، وفقر الأسر الريفية التي تنتمي إليها ، وهذا يتطلب ضرورة التأكيد على أهمية تكثيف الجهود لتخفيف حدة الفقر في الريف عامة ، وبين النساء بشكل خاص .

٧- نوع الأسرة

جدول (٩)

نوع الأسرة

نوع الأسرة	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		المجموع الكلي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نووية	١٠٣	٧٢,٠	٥١	٧٥,٠	١٥٤	٧٣,٠		
ممتدة	٤٠	٢٨,٠	١٠	١٤,٧	٥٠	٢٣,٧		
مشتركة (أكثر من أسرة نووية)	-	-	٧	١٠,٣	٧	٣,٣		
المجموع	١٤٣	١٠٠,٠	٦٨	١٠٠,٠	٢١١	١٠٠,٠		

يوضح جدول (٩) أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثات ينتمين إلى أسر نووية ، بينما جاءت نسبة المبحوثات اللائي ينتمين إلى أسر ممتدة أقل قليلا من الربع . وإن كانت ترتفع في الوجه البحري (٢٨٪) كثيرا عنها في الوجه القبلي

(١٤٧٪) ، بينما وجدت نسبة ليست صغيرة (١٠٣٪) من الأسر المشتركة (أكثر من أسرة نووية) فى الوجه القبلى ، وربما يرجع ذلك لشدة قيم الارتباط العائلى فى الوجه القبلى عنه فى الوجه البحرى . كما بلغت نسبة الأسر المشتركة (أكثر من أسرة نووية) نحو ٣٣٪ من العينة الكلية . ومن هذا يتضح مدى التغير الاجتماعى الذى حدث فى الأسرة المصرية نتيجة تأثرها بالتغيرات الاقتصادية والثقافية ، وتحول نمطها من أسر ممتدة إلى الاتجاه للمعيشة فى أسر نووية صغيرة فى الغالب . كما يوضح ذلك أيضا أنه كلما كانت الأسرة نووية سعت المرأة الريفية إلى زيادة دخلها عن طريق المشروع الصغير ، مدركة أن عليها مواجهة أعباء المعيشة ، وأن ما تحققه من دخل يعود عليها وعلى أسرتها .

٨ - حجم الأسرة

جدول (١٠)

حجم الأسرة

عدد أفراد الأسرة	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ - ٤	٣٥	٢٤.٥	١٨	٢٦.٥	٥٣	٢٥.١		
٥ - ٦	٦٨	٤٧.٥	١٧	٢٥.٠	٨٥	٤٠.٣		
٧ - ٨	٢٨	١٩.٦	٢١	٣٠.٩	٤٩	٢٣.٢		
٩ فأكثر	١٢	٨.٤	١٢	١٧.٦	٢٤	١١.٤		
المجموع	١٤٣	١٠٠.٠	٦٨	١٠٠.٠	٢١١	١٠٠.٠		

تعتبر الأسرة وحدة اجتماعية تحكمها العادات والأعراف والقوانين . وتعكس بيانات جدول (١٠) ارتفاع نسبة الأسر التى يزيد عدد أفرادها على أربعة أفراد ، إذ تصل إلى ثلاثة أرباع العينة ، كما ترتفع نسبة الأسر التى يزيد عدد أفرادها على تسعة أفراد إلى ١١٤٪ . وقد بلغ متوسط حجم الأسرة فى العينة ٦ أفراد (٦.٢٥) بانحراف معيارى قدره ٢.٥٣ .

ومن ذلك يتضح ارتفاع حجم أغلب أسر العينة ؛ مما يعنى استمرار تمسك أسر العينة بعادات واتجاهات كثرة الإنجاب وعدم تبنيها أى اتجاهات حديثة مثل تنظيم الأسرة ، وخاصة فى الوجه القبلى ، حيث يلاحظ انخفاض نسبة الأسر قليلة العدد وارتفاع نسبة الأسر كبيرة العدد ، حيث تبلغ نسبة الأسر التى يزيد عددها على ستة أفراد ٤٧.٥٪ فى الوجه القبلى مقابل ٢٨٪ فى الوجه البحرى ، وتبدو هذه النتائج منطقية إلى حد كبير إذا ما تم ربطها بالعديد من المؤشرات ؛ وخاصة انخفاض نسبة التعليم ، وارتفاع الأمية ، وانخفاض الحيازة من الأرض الزراعية مما يؤدى إلى الدوران فى الحلقة المفرغة للفقر . ومن ثم تلجأ المرأة الريفية إلى أنشطة المشروعات الصغيرة لكسر هذه الحلقة ، ولزيادة دخلها .

جدول (١١)

حيازة الأسرة للأرض الزراعية

الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
عدد أفراد الأسرة		ك	٪	ك	٪	ك	٪
تحوذ أرض زراعية (ملك أو إيجار)		٣١	٢١.٧	١٤	٢١.٣	٤٥	٢١.٣
لا تحوئ أرض زراعية		١١٢	٧٨.٣	٥٤	٧٩.٤	١٦٦	٧٨.٧
المجموع		١٤٣	١٠٠.٠	٦٨	١٠٠.٠	٢١١	١٠٠.٠

٩ - حيازة أسرة المبحوثة من الأرض الزراعية

جدول (١٢)

نوع الحيازة

الاستجابة	ك	٪
ملك فقط	٢٧	١٢.٨
إيجار فقط	١٠	٤.٧
الإثنان معاً	٣	١.٤
أرض مؤجرة للغير	٥	٢.٤
لا يوجد أرض	١٦٦	٧٨.٧
المجموع	٢١١	١٠٠.٠

يوضح جدول (١١) أن ما يقرب من ثلاث أرباع العينة ٧٨,٧٪ لا تحوز أرضاً زراعية ، كما يوضح جدول (١٢) أنه لا توجد فروق كبيرة بين أسر المبحوثات من حيابة الأرض الزراعية فى الوجهين البحرى والقبلى ، وكذا بين أشكال الحيازة ، بينما تتوزع النسبة الباقية الحائزة لأرض زراعية بين أشكال الحيازة المختلفة والتي أغلبها ملك حيث تبلغ نسبة الأسر التي تحوز أرضاً مملوكة (١٢٨٪) من العينة الكلية ، كما تبلغ نسبة الأسر التي تحوز أرضاً مستأجرة ٤٧٪ ، وتتخفف عن ذلك كثيراً نسبة باقى أشكال الحيازة لأرض زراعية . ويعتبر نقص الأرض الزراعية ، بجانب محدودية الدخل ، من المحددات الأساسية التي يواجهها فقراء الريف ، وتكون هذه المحددات أكثر تأثيراً على المرأة الريفية مقارنة بالرجل ، هذا إلى جانب محدودية فرص العمل المتاحة فى الريف خاصة بالنسبة للإناث .

ولذلك يجب مساندة المرأة الريفية بالأنشطة غير الزراعية Non- Farming Activities مثل التسويق والتصنيع الغذائى والمشروعات الصغيرة الأخرى ، وهذا ما تركز له فى هذه الآونة جهود الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وصندوق التنمية المحلية ، والبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) ، مع جهود المنظمات الأهلية NGO'S .

١٠ - حيازة أسرة المبحوثة للحيوانات المزرعية

جدول (١٣)

حيازة الأسرة للحيوانات المزرعية

الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		المجموع الكلى	
الاستجابة		ك	٪	ك	٪	ك	٪
تحوز حيوانات مزرعية		٢٧	١٨,٩	٢٠	٢٩,٤	٤٧	٢٢,٣
لا تحوز حيوانات مزرعية		١١٦	٨١,١	٤٨	٧٠,٦	١٦٤	٧٧,٧
المجموع		١٤٣	١٠٠,٠	٦٨	١٠٠,٠	٢١١	١٠٠,٠

إن أحد الفروض النظرية فى علم الاقتصاد الزراعى هو وجود علاقة بين حجم الحيازة من الأرض الزراعية وبين ملكية الحيوانات المزرعية ، وربما يرجع ذلك إلى أن الحيازة الأكبر تدر بالتالى دخلا مناسبا يستطيع الحائز به اقتناء الحيوانات ، كما أن هذه الحيازة توفر له المساحة اللازمة لتدبير العلف اللازم لتغذية الحيوانات^(٨) . وتوضح نتائج جدول (١٣) صدق هذا الفرض حيث يتبين أن غالبية أسر العينة لا تحوز حيوانات مزرعية ، بينما تبلغ نسبة الأسر الحائزة لحيوانات مزرعية ٢٢,٣٪ ، وهى نسبة تقارب نسبة الأسر الحائزة ، مما يعكس ارتفاع مستوى الفقر ، وزيادة تهميش المرأة ، وانخفاض دخلها الحقيقى فى المجتمع الريفى ، لأنها أكثر الفئات التى تهتم بحيازة الحيوانات المزرعية لتوليد دخل إضافى منها ، وخاصة فى الوجه القبلى حيث ترتفع نسبة الأسر التى تحوز حيوانات (٢٩,٤٪) عنها فى الوجه البحرى (١٨,٩٪) .

ثالثا: النتائج الخاصة بالمشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية

١ - مجالات المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية

جدول (١٤)

مجالات المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية

الجملة	الوجه القبلى		الوجه البحرى		الإقليم	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
مجالات المشروع						
مزرعة دواجن	١٦	٧,٦	٩	٤,٩	٧	٧
أبقار حليب أو تسمين عجول	١٥	٧,١	٧	٥,٦	٨	٨
مشروع لتربية الماعز والأغنام	٧	٣,٢	٦	٢,٧	١	١
مشغل للتطريز والخياطة	٣٠	١٤,٢	١٢	١٢,٦	١٨	١٨
خلايا نحل	٣	١,٤	—	—	٣	٣
آلات زراعية للإيجار	٢	٠,٩	١	٠,٧	١	١
مطعم أو محل يقالة	١٣٧	٦٤,٩	٣٢	٧٣,٤	١٠٥	١٠٥
معمل لتصنيع الألبان	١	٠,٥	١	—	—	—
المجموع	٢١١	١٠٠,٠	٦٨	١٠٠,٠	١٤٣	١٠٠,٠

أوضحت بيانات جدول (١٤) تركز مجالات المشروعات الصغيرة فى مشروعات المطاعم ومحال البقالة والتي تمثل نحو ٧٣,٤٪ فى الوجه البحرى ، ٤٦٪ فى الوجه القبلى ؛ ٦٤,٩٪ على مستوى العينة الكلية - مما يعنى أن مشروعات المطاعم ومحال البقالة أصبحت تمثل أهم مجالات المشروعات الريفية الصغيرة أمام المرأة الريفية . أما بالنسبة لمشروعات الإنتاج الحيوانى والمتمثلة فى : مزارع الدواجن ، ومشروعات تربية أبقار الحليب ، وتسمين العجول ، وتربية الماعز والأغنام ، وخلايا النحل ، فقد جاءت فى المرتبة الثانية بنسب بلغ مجملها نحو ١٩,٤٪ على مستوى العينة الكلية ، وارتفعت هذه النسبة فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى . مما يعكس أهمية مشروعات الإنتاج الحيوانى بالنسبة للمرأة الريفية فهى مسئولة عن تغذية ورعاية الماشية التى تحوزها الأسرة ، ولديها الخبرة وخاصة فى إنتاج الألبان وتصنيعها . كما تحتفظ النساء الريفيات بقطاع صغير من الماعز والأغنام ، ويربى معظمهن الدواجن للاستهلاك المنزلى ، وتسويق الفائض . وهذا ما كان يبرر الإقبال على مشروعات الإنتاج الحيوانى حيث تفضلها المرأة الريفية لأن تقاليد الأسرة الريفية ترى ضرورة أن يكون المشروع الذى يمتلكه المرأة الريفية ، داخل المنزل أو قريبا منه ، وهو ما يتوافر فى هذه النوعية من المشروعات . كما أنها - المشروعات - تساعد على توفير فرص عمل حقيقية ، وتعمل على تحسين مستوى تغذية أفراد الأسرة ، وتعتبر مصدرا مهما ومتزايدا من مصادر الدخل ، والإدخار ، وتوفير السيولة النقدية وقت الحاجة . إلا أنه بالرغم من كل هذا احتلت مشروعات المطاعم ومحال البقالة الاهتمام الأول فى قائمة المشروعات المملوكة للمرأة الريفية ، ويعزى ذلك إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى مر بها المجتمع المصرى ، ومن بينها تطبيق تعديلات قانون العلاقة الإيجارية بين الملاك والمستأجرين فى الأراضى الزراعية * ، والذى أدى إلى فقدان كثير من

* القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ .

المستأجرين للأراضي الزراعية التي كانت تساعدهم على عمل مشروعات الإنتاج الحيوانى .

كما جاءت فى المرتبة الثالثة لهذه المشروعات مشاغل التطريز والخياطة بنسبة ١٤٢٪ على مستوى العينة الكلية ، ومثلت نحو ١٢٦٪ فى الوجه البحرى ، وكانت أقل من نظيرتها فى الوجه القبلى إذ بلغت نحو ١٧٦٪ . كما يلاحظ من الجدول المشار إليه دخول المرأة الريفية مجالاً جديداً وهو تملك مشروعات الآلات الزراعية بغرض تأجيرها ، وإن جاء ذلك بنسبة ضئيلة بين مفردات العينة .

٢- الدوافع وراء تفكير المرأة الريفية فى عمل المشروع

أ- دوافع التفكير فى مشروع صغير

جدول (١٥)

الدوافع وراء تفكير المرأة الريفية فى عمل المشروعات الصغيرة التى تحوزها

الهدف من المشروع	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة	١٢٩	٩٠.٢	٦٣	٩٤.١	١٩٣	٩١.٥		
تحقيق الاستقلال المادى	٨	٥.٦	١	١.٥	٩	٤.٣		
إيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة	٦	٤.٢	٣	٤.٤	٩	٤.٣		
أخرى	٨	٥.٦	٣	٤.٤	١١	٥.٢		
المجموع	١٤٣	١٠٠.٠	٦٨	١٠٠.٠	٢١١	١٠٠.٠		

تكشف بيانات جدول (١٥) أن الغالبية العظمى من مفردات العينة يركزون على أن زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة هو أهم الدوافع وراء تفكير المرأة الريفية فى عمل المشروعات الصغيرة التى تحوزها ، وقد بينت النتائج تساوى هدفى تحقيق الاستقلال المادى ، وإيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة بنسبة ٤.٣٪ لكل منهما . إلا أنه يلاحظ أن نسبة من دفعهن إلى تحقيق الاستقلال المادى فى

عمل المشروعات الصغيرة من إناث الوجه البحرى (٥٦٪) فاقت نظيرتها فى الوجه القبلى ؛ حيث كان تحقيق الاستقلال المادى عن الأسرة هدفاً لحائزة واحدة فتحت محل بقالة كما يتضح من جدول (١٥) المشار إليه ، وهذا يوضح تأثير التباينات الثقافية بين الإقليمين ، وعدم مقدرة بعض الإناث فى الوجه القبلى على تحقيق الاستقلالية فى إدارة أعمالهن بعيداً عن الرجال .

ب - نوافع التفكير فى عمل المشروع الصغير طبقاً للمجالات

جدول (١٦)

مجالات المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية وتوزيعها طبقاً لأهداف المشروع

المشروع		مزرعة دواجن أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		أخرى		الجملة	
الهدف من المشروع		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة		١٣	٨١,٣	٢٢	١٠٠,٠	٢٨	٩٣,٣	١٢٨	٩٠,٠	٦	١٠٠
تحقيق الاستقلال المادى		٢	١٢,٥	-	-	١	٣,٣	٦	٤,٤	-	-
إيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة		-	-	١	٤,٥	٤	١٣,٣	٤	٢,٩	-	-
أخرى		-	-	-	-	٣	١٠,٠	٨	٥,٨	-	-
عدد المستجيبات		١٦	٢٢	٣٠	١٣٧	٦	٢١١				

وتبين نتائج جدول (١٦) أن زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة كان الدافع الأساسى لدى الأغلبية العظمى فى مشاريع الإنتاج الحيوانى ، سواء كانت مزارع الدواجن أو تسمين الأبقار والأغنام . كذلك كان الأمر بالنسبة لمشروعات التريكو والسجاد اليدوى ، ومحال البقالة ، بالإضافة إلى أنها كانت تهدف إلى توفير فرص عمل لأفراد الأسرة ، بينما كان من بين أهداف المشروعات التجارية ومحال البقالة ، ومزارع الدواجن ، ومشروعات التريكو والسجاد اليدوى ، وتسمين الأبقار والأغنام تحقيق الاستقلال المادى للمرأة الريفية ، وإيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة .

٣ - مصادر تمويل المشروعات الصغيرة التي تحوزها المرأة الريفية

أ - مصادر التمويل

جدول (١٧)

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة التي تحوزها المرأة الريفية

مصدر تمويل المشروع	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قرض (من البنك أو من الصندوق الاجتماعى)	١٠	٧٠	٢٥	٣٦	٣٥	١٦	١٦	١٦
سلفة من أحد الأقارب أو المعارف	٣٢	٢٢	١٠	١٤	٤٢	١٩	١٩	١٩
مدخرات	٦٣	٤٤	٢٦	٣٨	٨٩	٤٢	٤٢	٤٢
بعت أرض كانت عندى	٦	٤	١	١	٧	٣	٣	٣
ورثت مبلغ عملت به المشروع	٩	٦	١	١	١٥	٧	٧	٧
أخرى	٢٣	١٦	٥	٧	٢٨	١٣	١٣	١٣
المجموع	١٤٣	١٠٠	٦٨	١٠٠	٢١١	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كا = ٣٢,٣% ** دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

جاءت المدخرات فى المرتبة الأولى من بين مصادر تمويل المشروعات الصغيرة ، ونسبة ٤٢,٣% من الحائزات ، بينما كان الاقتراض من أحد الأقارب أو المعارف فى المرتبة الثانية لهذه المصادر ، يلى ذلك القروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية أو من البنوك . ويلاحظ ارتفاع نسبة من اعتمدن فى مصادر تمويل مشروعاتهن على هذه القروض فى الوجه القبلى عن مثيلتهن فى الوجه البحرى مما يعنى الاهتمام المتزايد فى الآونة الأخيرة بتنمية الوجه القبلى من قبل الحكومة ، وكانت هناك مصادر أخرى للتمويل أشارت إليها الحائزات لهذه المشروعات من بينها بيع مصوغاتهن (مدخرات عينية) ، أو التجارة فى بضائع يتم الحصول عليها من كبار التجار على الأقل لحين تسويقها . خاصة فى مشروعات تسويق الإنتاج الزراعى والداجنى ومحال البقالة ، بما يعنى عدم وجود رأسمال ثابت لدى الحائزات .

ب - مجالات المشروعات الصغيرة التي تحوزها المرأة الريفية ، ومصادر تمويلها

جدول (١٨)

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة التي تحوزها المرأة الريفية

وتوزيعها طبقاً لمجالات المشروعات

المشروع	مزرعة	دواجن	أبقار	وأغنام	مشغل	محل	بقالة	أخرى	الجملة
مصدر رأس مال المشروع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
قرض (من البنك أو من الصندوق الاجتماعي)	٣١٣	١٣	٥٩١	٣	١٠٠	١٤	١٠٢	-	٣٥
سلفة من أحد الأقارب أو المعارف	٣١٣	٢	٩١	٤	١٣٣	٣٠	٢١٩	١	٤٢
مدخرات	٢٥٠	٤	١٨٢	١٥	٥٠٠	٧٢	٥٢٦	٤	٩٩
بعت أرض كانت عندي ورثت مبلغ عملت به	-	-	-	١	٣٣	٥	٣٦	١	٧
المشروع آخرى	١٢٥	٣	١٣٦	٧	٢٣٣	١٦	١١٧	-	٢٨
المجموع	١٦	١٠٠	٢٢	١٠٠	٣٠	١٠٠	١٢٧	٦	١٠٠

كأ = ٤٩٣ ** (دالة عند ٠.٠١) .

تبين من جدول (١٨) أن القروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية أو من البنوك أكثر توجهاً إلى مشروعات الإنتاج الحيواني ، وخاصة في مجال تسمين الأبقار والأغنام ، والدواجن . كما ساهمت القروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية أو من البنوك في ١٠٢٪ من عدد المشروعات التجارية ومحال البقالة . بينما أسهمت المدخرات النقدية في أكثر من نصف إجمالي هذه المشروعات تقريباً ، وفي مجال مشروعات التريكو والسجاد اليدوي على التوالي . إلا أن أهم ما يلفت النظر أن ٣٦٪ من الحائزات لحال البقالة قد بعن قطع أرض زراعية كن يملكنها لتمويل مشروعاتهن ، مما يوضح الاتجاه إلى ضعف التمسك بالأرض الزراعية نظراً لأن العائد من زراعتها أصبح غير مجز في ظل تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ، وخاصة إذا كانت مساحة الحيازة صغيرة .

٤ - حجم رأسمال المشروعات الصغيرة التي تحوزها المرأة الريفية

١ - حجم رأسمال المشروعات الصغيرة التي تحوزها المرأة الريفية

جدول (١٩)

فئات حجم رأسمال المشروعات الصغيرة

الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٠٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه	٧٠	٤٩٠	٤٦	٦٧٦	١١٦	٥٥٠	
٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه	٣٦	٢٥٢	١٣	١٩١	٤٩	٢٣٢	
٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ جنيه	١١	٧٧	٥	٧٤	١٦	٧٦	
٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه	٥	٣٥	١	١٥	٦	٢٨	
٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ جنيه	١٢	٨٤	١	١٥	١٣	٦٢	
٦٠٠٠ جنيه فأكثر	٩	٦٣	٢	٢٩	١١	٥٢	
المجموع	١٤٣	١٠٠	٦٨	١٠٠	٢١١	١٠٠	

كأ = ٨٩** (دالة عند ٠.٠١) .

توضح بيانات جدول (١٩) أن أكثر من ثلاثة أرباع المشروعات الصغيرة التي تحوزها الإناث (٧٨,٢٪) تراوح رأسمالها ما بين ألف جنيه إلى أقل من ثلاثة آلاف جنيه ، بينما بلغت نسبة المشروعات التي تراوح رأسمالها ما بين ثلاثة آلاف إلى أقل من خمسة آلاف جنيه ١٠,٤٪ ، أما نسبة المشروعات التي تراوح رأسمالها ما بين خمسة آلاف جنيه حتى أكثر من ستة آلاف جنيه فكانت ١١,٤٪ . وعلى مستوى الوجه البحرى وصلت نسبة المشروعات التي لا يتعدى رأسمالها ألفى جنيه فى الوجه القبلى إلى ٦٧,٦٪ مقابل ٤٩٪ فى الوجه البحرى ، كما كانت نسبة المشروعات التي يتراوح رأسمالها ما بين ثلاثة آلاف جنيه إلى أكثر من ستة آلاف جنيه فى الوجه البحرى ضعف مثلتها فى الوجه القبلى (٢٥,٧٪ ، ١٣,٣٪ على التوالى) ، وهو ما يوضح الزيادة فى نسبة المشروعات التي رأسمالها كبير نسبيا فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى .

وقد بلغ متوسط حجم رأسمال المشروع فى إجمالى العينة ٢٥٤٠ جنيهاً بانحراف معيارى قدره ٥٨٩٠ ، وفى عينة الوجه البحرى ٢٨٧٠ جنيهاً بانحراف معيارى قدره ٦٩١٠ فى مقابل ١٨٤٠ جنيهاً بانحراف معيارى ٢٦٢٠ فى عينة الوجه القبلى . مما يعنى انخفاض حجم رأسمال المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية فى قرى الدراسة ، وانخفاضها الشديد فى عينة الوجه القبلى . وقد يقلل انخفاض حجم رأسمال المشروع من تحقيق النجاح فيه ويضيق من إمكان النهوض بالمرأة الريفية مما يتطلب ليس فقط زيادة عدد القروض الموجهة لهذه المشروعات بل رفع أحجام رأسمالها .

ب - فئات حجم رأسمال المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية طبقاً لمصادر تمويلها المختلفة

جدول (٢٠)

توزيع تمويل المشروعات الصغيرة وفقاً لفئات حجم رأسمالها (لأقرب ألف جنيه)

المشروع	قرض	سلفة من الأقارب	مخبرات أو بيع أراضى وراث	أخرى		الجملة	فئات رأسمال المشروع	
				ك	%		ك	%
١٠٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه	١٤	٤٠.٠	٢٧	٦٤.٣	٥٩	٢٨.٦	١٤	٥٠.٠
٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه	١٣	٣٧.١	١٢	٢٨.٦	١٨	٢٨.٦	٤٩	٢٣.٢
٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ جنيه	٢	٥.٧	٢	٤.٧	٩	-	١٦	٧.٦
٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه	١	٢.٩	-	-	٢	١٤.٣	٧	٢.٨
٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ جنيه	٣	٨.٦	١	٢.٤	٤	١٤.٣	١٣	٦.٢
٦٠٠٠ جنيه فلكس	٢	٥.٧	-	-	٧	١٤.٣	١١	٥.٢
المجموع	٣٥	١٠٠.٠	٤٢	١٠٠.٠	٩٩	١٠٠.٠	٢٨	١٠٠.٠

كا = ١٦.٩ ** (دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١)

يتبين من بيانات جدول (٢٠) أن غالبية المبحوثات الحاصلات على قروض لتمويل مشروعاتهن فنئى رأس المال الذى يتراوح ما بين ألف جنيه إلى أقل من ثلاثة آلاف جنيه (٧٧٪) ، وهى فى غالبيتها قروض من البنوك والصندوق

الاجتماعى للتنمية . وقد تركزت غالبية المبحوثات اللائى كان مصدر رأسمال مشروعاتهن الاقتراض من الأقارب فى هاتين الفئتين أيضا (٩٢ر٩٪) ، وكذا من لجأن إلى بيع الأرض (٥٧ر٢٪) ، أما غالبية المبحوثات اللائى كان مصدر رأسمال مشروعاتهن المدخرات أو الميراث فقد تركزت غالبيتهن (٨٦ر٩٪) فى الفئات الثلاث الأولى على التوالى . وهذا يعنى أن المدخرات أو بيع الميراث كانتا أعلى مصدر لتمويل المشروعات الصغيرة للإناث وهو ما يوضح أن الاعتماد على التمويل الذاتى من أهم مصادر رأس مال هذه المشروعات . كما كانت هناك مصادر أخرى استعانن بها صاحبات المشروعات فى تمويل مشروعاتهن مثل بيع المصوغات ، واستلام البضاعة على الأجل .

يستخلص من ذلك أن القروض يمكن أن تساعد على الحد من الفقر عندما تستخدم لتمويل استثمار فى مجالات معروفة بالتدفق النقدى المرتفع بما يسمح بهامش ربح بعد سداد أقساط هذه القروض وفوائدها ، وإذا ترجمت الزيادة فى الدخول إلى زيادة الأصول الإنتاجية ، فإن المشروع يضع المرأة الريفية على سلم النجاة من حلقة الفقر المفرغة . وبالرغم من ذلك فإن القروض ليست هى الوسيلة لمواجهة الفقر ، فقد تؤدي إلى وضع أسوأ ، خاصة إذا ما استخدمت فى أغراض غير إنتاجية مما يؤدي إلى التعثر فى سدادها ، وزيادة أعباء القروض من ديون .

جـ - مجالات مشروعات المرأة الريفية ، وأحجام رأسمالها

جدول (٢١)

توزيع مجالات المشروعات الصغيرة وفقا لفئات حجم رأسمالها (لا تقرب ألف جنيه)

المشروع	فئات رأسمال المشروع	مزرعة دواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		أخرى		الجملة	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١٠٠٠ - ٢٠٠٠	١٠	٦٢	٥	٢٢٧	١٨	٦٠	١٨	٥٩	٢	٣٣٣	١١٦	٥٥٠	١١٦
٢٠٠٠ - ٣٠٠٠	٤	٢٥٠	٨	٣٦٤	٥	١٦٧	٣٠	٢١٩	٢	٣٣٣	٤٩	٢٣٢	٢٣٢
٣٠٠٠ - ٤٠٠٠	-	-	-	٢٢٧	١	٣٣	٩	٦٦	١	١٦٧	١٦	٧٦	٧٦
٤٠٠٠ - ٥٠٠٠	١	٦٣	١	٤٠	٢	٦٧	٢	١٥	-	-	٦	٢٨	٢٨
٥٠٠٠ - ٦٠٠٠	-	-	-	٩٠	٣	١٠٠	٨	٥٨	-	-	١٣	٦٢	٦٢
٦٠٠٠ - ٦٠٠٠ فأكثر	١	٦٣	١	٥٤	١	٣٣	٧	١٥	١	١٦٧	١١	٥٢	٥٢
المجموع	١٦	١٠٠٠	٢٢	١٠٠٠	٣٠	١٠٠٠	١٣٧	١٠٠٠	٦	١٠٠٠	٢١١	١٠٠٠	١٠٠٠

ك٢ = ٢٥٩ * دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ .

تشير بيانات جدول (٢١) إلى أن قيمة رأسمال أغلب مشروعات مزارع الدواجن (٨٧٪) ، ومشروعات التريكو (٧٦٪) تراوحت بين ألف جنيه إلى أقل من ثلاثة آلاف جنيه . بينما تركز رأسمال أغلب مشروعات تسمين الأبقار والأغنام (٨١٪) . والمشروعات التجارية ، ومحال البقالة (٨٧٪) في الفئات الثلاث الأولى التى تراوحت بين ألف جنيه وأقل من أربعة آلاف جنيه ، كما تركزت غالبية المبحوثات الحائزات لمحال البقالة ، ومشروعات الدواجن ، ومشروعات التريكو والنسيج اليدوى فى الفئة الأولى من فئات رأسمال المشروعات الصغيرة (١٠٠٠ - أقل من ٢٠٠٠ جنيه) ، وتركزت مشروعات الأبقار والأغنام فى الفئة الثانية (٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه) ، كما تراوح رأسمال المشروعات التى كانت مجالات مشروعات أخرى جاءت فى الدراسة (كوافيرة ، صيدلية) بين الفئتين الثانية والثالثة (٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه) ، (٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ جنيه) ، وقد وجد أن أكثر من ١١ مشروعا يزيد رأسمالها على ٦٠٠٠ آلاف جنيه منها ٧ مشروعات محال تجارية ومحال بقالة .

٥ - أفراد الأسرة الذين يساعدون المرأة الريفية فى تشغيل المشروعات الصغيرة التى تحوزها وصلتهم بها

جدول (٢٢)

أفراد الأسرة الذين يساعدون المرأة الريفية فى
تشغيل المشروعات الصغيرة التى تحوزها وصلتهم بها

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%
الزوج	٤٥	٣١.٥	١٥	٢٢.١	٦٠	٢٨.٤
الأبناء	٢٩	٢٠.٣	١٢	١٧.٦	٤١	١٩.٤
أحد الأقارب	١٦	١١.٢	٤	٥.٩	٢٠	٩.٥
لا يوجد	٥٣	٣٧.١	٣٧	٥٤.٤	٩٠	٤٢.٧
المجموع	١٤٣	١٠٠.٠	٦٨	١٠٠.٠	٢١١	١٠٠.٠

كا^٢ = ٦٣ غير دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥

توضح بيانات جدول (٢٢) أن نسبة كبيرة من المبحوثات الحائزات للمشروعات الصغيرة (٤٢.٧٪) تعتمد فى تشغيلها على أنفسهن ولا يساعدن أحد من أفراد الأسرة ، وأن الأزواج هم أكثر أفراد الأسرة الذين يساعدون زوجاتهم فى تشغيل هذه المشروعات (٢٨.٤٪) ، بينما كان الأبناء فى المرتبة الثانية فى تقديم المساعدات لمهاتهم فى تشغيل هذه المشروعات (١٩.٤٪) ، وقد جاءت نسبة المبحوثات المتلقيات للمساعدة فى أعمال هذه المشروعات من الأزواج والأبناء فى الوجه البحرى أكثر منها فى الوجه القبلى ، وذلك لسيادة النظرة الدونية لعمل المرأة الريفية فى الوجه القبلى ، وهو ما يوضح الاختلاف فى الموروث الثقافى بين الوجهين البحرى والقبلى .

مجالات المشروعات الصغيرة التي تحوزها المرأة الريفية ، وفقا لصلة قرابة المشاركين معها
في تشغيل هذه المشروعات

جدول (٢٣)

إسهامات أفراد الأسرة في تشغيل المشروعات الصغيرة التي تحوزها
المرأة الريفية في كل مجال من مجالات هذه المشروعات

المشروع	مزرعة		نواجن		أبقار		وأغنام		مشغل	محل بقالة		أخرى		الجملة
درجة القرابة للمبحوث	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الزوجة	٥	٣١٣	٩	٤٠٩	٥	١٦٧	٣٨	٢٧٧	٣	٥٠٠	٦٠	٢٨٤		
الابن	٤	٢٥٠	٤	١٨٢	٢	٦٧	٢١	٢٢٦	—	—	٤١	١٩٤		
أحد الأقارب	١	٦٣	٣	١٣٦	—	—	١٥	١٠٩	١	١٦٧	٢٠	٩٥		
لا يساعدن أحد	٦	٣٧٥	٦	٢٧٣	٢٣	٧٦٧	٥٣	٣٨٧	٢	٣٣٣	٩٠	٤٢٧		
المجموع	١٦	١٠٠٠	٢٢	١٠٠٠	٣٠	١٠٠٠	١٢٧	١٠٠٠	٦	١٠٠٠	٢١١	١٠٠٠		

كا^٢ = ١١٣** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ .

توضح بيانات جدول (٢٣) أن الأزواج هم أكثر أفراد الأسرة الذين يساعدون في مشروعات الإنتاج الحيواني سواء كانت مزارع للدواجن أو لتسمين الأبقار والأغنام ، كما أنهم يساعدون في أعمال المشروعات التجارية ومحال البقالة ، وأتى الأبناء في الفئة الثانية ممن يقدمون المساعدة في تشغيل هذه المشروعات ، كما توضح البيانات أن ٤٢٧٪ من المبحوثات لا يساعدن أحد في إدارة وأعمال مشروعاتهن ، وهي نسبة كبيرة توضح زيادة اعتماد المرأة الريفية على نفسها في كافة أعمال مشروعاتها .

٦- نوع حيازة المشروع

جدول (٢٤)

نوع حيازة المشروعات الصغيرة

نوع الحيازة	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بالمشاركة	٢٠	١٤.٠	٩	١٣.٢	٢٩	١٣.٧		
ملك	١٢٣	٨٦.٠	٥٩	٨٦.٨	١٨٢	٨٦.٣		
المجموع	١٤٣	١٠٠.٠	٦٨	١٠٠.٠	٢١١	١٠٠.٠		

يوضح جدول (٢٤) أن غالبية المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية - التى شملتها عينة الدراسة - مملوكة ملكية خالصة لحائزتها (٨٦.٣٪)، وأن باقى النسبة تحوز مشروعاتهن بالمشاركة مع آخرين ، وقد تقاربت هذه النسب فى كلا الوجهين .

٧- المشاركون للمرأة الريفية فى حيازة المشروعات الصغيرة

جدول (٢٥)

المشاركون للمرأة الريفية فى حيازة المشروعات من افراد أسرة الحائزة . واقاربها

درجة القرابة المبحوث	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الزوج	٧	٣٥.٠	٧	٧٧.٨	١٤	٤٨.٣		
أحد الأبناء	١	٥.٠	-	-	١	٣.٤		
أحد الأقارب أو الإخوة	١١	٥٥.٠	١	١١.١	١٢	٤١.٤		
أخرى	١	٥.٠	١	١١.١	٢	٦.٩		
المجموع	٢٠	١٠٠.٠	٩	١٠٠.٠	٢٩	١٠٠.٠		

كأ = ٦.٠ غير دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥

جاءت مشاركة الزوج لزوجته فى ملكية المشروع فى المرتبة الأولى من بين الحائزات لمشروعاتهن بالمشاركة مع آخرين ، أى ما يقرب من نصف عينة الحائزات لمشروعاتهن بالمشاركة . وجاءت مشاركة أحد الأقارب أو الإخوة لها فى المرتبة الثانية ، مما يوضح أن أغلبية المساهمين (٨٩٧٪) فى المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية من بين أفراد الأسرة ، سواء كانوا أزواجاً أو أبناء أو أحد الأقارب والإخوة لها ، ويعنى هذا أن المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية بالمشاركة أغلبها مشروعات أسرية .

ويتبين أيضاً ارتفاع نسبة مشاركة الزوج للمرأة الريفية فى مشروعها الصغير فى الوجه القبلى إلى ضعفى مثلها فى الوجه البحرى كما هو مبين فى الجدول ، وربما يرجع ذلك إلى التقاليد التى لا تسمح للمرأة بمشاركة أحد فى مشروعاتها سوى زوجها . بينما تميل المرأة الريفية فى الوجه البحرى (٥٥٪ من عينة الوجه البحرى) إلى مشاركة الأقارب والإخوة أكثر منها فى الوجه القبلى (١١٩٪) .

جدول (٢٦)

مجالات المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفية .

وتوزيعها وفقاً لصلة قرابة المشاركين معها فى حيازة هذه المشروعات

المشروع	مزرعة		بواجن		أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		أخرى		الجملة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
السنج	٢	٤٠.٠	١	٥٠.٠	١	٥٠.٠	٨	٣٣.٣	٢	٦٦.٧	١٤	٨٣.٣	
أحد الأبناء	—	—	—	—	—	—	١	٦.٣	—	—	١	٣.٤	
أحد الأقارب أو الإخوة	٢	٤٠.٠	١	٥٠.٠	٢	٦٦.٧	٦	٢٣.٣	١	٣٣.٣	١٢	٤١.٤	
أخـرى	١	٢٠.٠	—	—	—	—	١	٦.٣	—	—	٢	٦.٩	
المجموع	٥	١٠٠.٠	٢	١٠٠.٠	٣	١٠٠.٠	١٦	١٠٠.٠	٣	١٠٠.٠	٢٩	١٠٠.٠	

ك = ٣٧ غير دالة عند مستوى معنوية ٠.٥ .

ويوضح جدول (٢٦) أنه غالباً ما يشارك أحد الأبناء الأم في أحد المشروعات ذات المجال التجارى أو محال البقالة ، بينما ظهرت مشاركة الزوج والأقارب لها في كل المجالات .

٨- مدى تحقيق المشروعات الريفية الصغيرة لأرباح

أ- توزيع الحائزات للمشروعات الصغيرة وفقاً لمدى تحقيقها الأرباح حسب الأقاليم

جدول (٢٧)

مدى تحقيق المشروعات الريفية الصغيرة لأرباح

الاستجابة	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تحقق أرباحا	٣٦	٢٥٢	٢٠	٢٩٤	٥٦	٢٦٥		
تحقق أرباحا إلى حد ما	٩٤	٦٥٧	٤٥	٦٦٣	١٣٩	٦٥٩		
لا تحقق أرباحا	١٣	٩١	٣	٤٤	١٦	٧٦		
المجموع	١٤٣	١٠٠٠	٦٨	١٠٠٠	٢١١	١٠٠٠		

أفادت نسبة صغيرة من الحائزات للمشروعات بأنها لا تحقق أرباحاً من هذه المشروعات (٧٦٪) ، بينما أفادت أكثر من ربع المبحوثات (٢٦٥٪) بأنهن يحققن أرباحاً من هذه المشروعات ، وإذا أضيف إلى هذه النسبة نسبة من كانت استجابتهن بأن مشروعاتهن تحقق أرباحاً إلى حد ما ، فإنه يمكن الاستنتاج بأن الغالبية العظمى من الحائزات للمشروعات الريفية الصغيرة (٩٣٤٪) يحققن أرباحاً من هذه المشروعات ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى (٩٥٦٪) عنها فى الوجه البحرى (٩٠٩٪) .

ب - توزيع الحائزات للمشروعات الصغيرة وفقاً لمدى الأرباح التي تحققها في كل مجال من المجالات

جدول (٢٨)

مجالات المشروعات الصغيرة التي تحوزها المرأة الريفية وتوزيعها وفقاً لمدى تحقيقها لأرباح

نوع المشروع	مزرعة	دواجن	أبقار	أغنام	مشغل	محل بقالة	أخرى	الجملة
مدى تحقيق الأرباح ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
تحقق أرباحا	٧	٤٣٫٨	١٦	٧٢٫٧	٥	١٦٫٧	٢٦	١٩٫٠
إلى حد ما	٩	٥٦٫٢	٦	٢٧٫٢	٢٣	٧٦٫٧	٩٨	٧١٫٠
لا تحقق أرباحا	-	-	-	-	٢	٦٫٧	١٣	٩٫٠
المجموع	١٦	١٠٠٫٠	٢٢	١٠٠٫٠	٣٠	١٠٠٫٠	١٣٧	١٠٠٫٠
	٢١١	١٠٠٫٠	٦	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	٢١١	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠

كا = ٣٤٨ ** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ .

يتبين من بيانات جدول (٢٨) أن (٩٢٫٤٪) من المبحوثات حققن أرباحاً من مشروعاتهن ، وأن كل المبحوثات الحائزات لمشروعات الإنتاج الحيواني (١٠٠٪) - سواء كانت مشروعات الدواجن أو الأبقار أو الأغنام - قد حققن أرباحاً من هذه المشروعات . إلا أن نسبة قليلة من الحائزات لمشروعات التريكو ومحال البقالة أقرت بأنها لا تحقق أرباحاً . وقد يعزى تحقيق الأرباح في مشروعات الإنتاج الحيواني إلى أنها أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً بالنسبة للمرأة الريفية ؛ حيث تحتاج هذه المشروعات إلى رأسمال متوسط (Moderate) بالنسبة لربة الأسرة الفقيرة مع إمكان مشاركة الآخرين معها ، بجانب أن دورة رأس المال في هذا المجال قصيرة نسبياً ؛ بما يوفر عائداً سريعاً .

٩ - المشروعات الريفية الصغيرة التي لم تحقق خسارة أبداً وتلك التي سبق لها أن حققت خسارة

جدول (٢٩)

توزيع النساء الريفيات الحائزات لمشروعات صغيرة من حيث
تعرضها (أو عدم تعرضها لخسارة من هذه المشروعات

الإقليم	الوجه الجرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%
تعرضت لخسائر	٤٢	٢٩ر٤	٢٢	٣٢ر٤	٦٤	٣٠ر٣
لم تتعرض لخسائر	١٠١	٧٠ر٦	٤٦	٦٧ر٦	١٤٧	٦٩ر٧
المجموع	١٤٣	١٠٠ر٠	٦٨	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

ك٢ = ٢٠ غير دالة عند مستوى معنوية ٠.٥

توضح بيانات جدول (٢٩) أن أكثر من ثلثي الحائزات لمشروعات ريفية صغيرة لم يسبق لهن التعرض لأى خسارة من هذه المشروعات ، بينما تعرضت باقى النسبة لخسائر ، وليست هناك فروق جوهرية بين الوجهين .

جدول (٣٠)

توزيع النساء الريفيات الحائزات لمشروعات صغيرة من حيث
تعرضها (أو عدم تعرضها لخسارة من هذه المشروعات . طبقاً لجالاتها

المشروع	مزرعة		أبقار وأغنام		مشغل		محل بقالة		أخرى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تعرضت لخسائر	٦	٣٧ر٥	٢	٩ر١	٦	٢٠ر٠	٥٠	٣٦ر٥	-	-	٦٤	٣٠ر٣
لم تتعرض لخسائر	١٠	٦٢ر٥	٢٠	٩٠ر٩	٢٤	٨٠ر٠	٨٧	٦٢ر٥	٦	١٠٠ر٠	١٤٧	٦٩ر٧
المجموع	١٦	١٠٠ر٠	٢٢	١٠٠ر٠	٣٠	١٠٠ر٠	١٣٧	١٠٠ر٠	٦	١٠٠ر٠	٢١١	١٠٠ر٠

ك٣ = ٣٤ر٥** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥

تعد مشروعات الإنتاج الداجنى من أكثر المشروعات التي سبق أن تعرضت لخسائر ، وربما يفسر ذلك بارتفاع نسبة المخاطرة فى هذا المجال لتعرض

الدواجن للنفق . وجاءت مشروعات البقالة يليها مشروعات تسمين الأبقار ومشروعات التريكو فى مقدمة المشروعات التى لم يسبق لها أن تعرضت لخسائر . فمشروعات البقالة تعتمد على سلع يحتاج إليها الأفراد احتياجا أساسيا بما يعنى سرعة تسويقها ، كما أنها تحقق هامشا مضمونا من الربح ، أما بالنسبة لمشروعات تسمين الأبقار فهى من المشروعات التى تمارسها المرأة الريفية ولها خبرة طويلة بها ، كما أنها ذات عائد كبير . كما أن مشروعات التريكو من المشروعات ذات العائد المضمون إذا ما تم تسويقها جيدا .

١٠- كيفية مواجهة المرأة الريفية للخسائر التى سبق لبعض المشروعات الريفية الصغيرة تكبدها

جدول (٣١)

طرق مواجهة المرأة للخسائر التى سبق
لبعض المشروعات الريفية الصغيرة تكبدها

طرق مواجهة الخسائر	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أوقفت المشروع لحين مواجهة سبب الخسارة	١٤	٣٣.٣	١٦	٧٢.٧	٣٠	٤٦.٩		
التوقف عن النشاط والبحث عن نشاط آخر	١	٢.٤	-	-	١	١.٦		
التوقف عن العمل بالمشروع تماما	-	-	١	٤.٥	١	١.٦		
أخرى	٢٧	٦٤.٣	٥	٢٢.٧	٣٢	٥٠.٥		
المجموع	٤٢	١٠٠.٠	٢٢	١٠٠.٠	٦٤	١٠٠.٠		

كا = ١٢.٢** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ .

توضح بيانات جدول (٣١) أن ما يقرب من نصف الحائزات التى سبق لمشروعاتهن التعرض لخسائر قد أوقفن العمل بالمشروع لحين مواجهة سبب الخسائر ، مما يعنى أن خسارة المشروع تؤدى إلى التوقف عن العمل فيه أو الاتجاه إلى الاستثمار فى مجال آخر أو الإفلاس نهائيا . وأن التوقف عن العمل

تماما أو عن النشاط والبحث عن نشاط آخر جاء بنسب صغيرة متساوية ، ولا تخرج كيفية مواجهة الخسائر فى بند أخرى تذكر - والتي توزعت بنسب صغيرة متساوية - عن التأكيد على الاستمرار ، وتكملة المشروع بالاقتراض أو بيع جزء آخر من المصوغات أو إعادة جدولة القرض ، وأخيرا كان تحمل الخسائر لحين استكمال المشروع .

جدول (٣٢)

توزيع المشروعات الصغيرة التى سبق تعرضها لخسائر طبقا لطرق مواجهة هذه الخسائر

المشروع	مزرعة دواجن	أبقار	وأغنام	مشغل	محل بقالة	الجملة
طرق مواجهة الخسائر	ك %	ك %	ك %	ك %	ك %	ك %
أوقفت المشروع لحين مواجهة سبب الخسارة	١٠٠	١	٥٠	٦	١٠٠	٣٠
التوقف عن النشاط والبحث عن نشاط آخر	-	-	-	-	١	١٦
التوقف عن العمل بالمشروع تماما	-	١	٥٠	-	-	١
أخرى	-	-	-	-	٣٢	٣٢
المجموع	١٠٠	٢	١٠٠	٦	١٠٠	٦٤

كا^٢ = ٤٩٢ •• دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ .

كشفت البيانات عن أن كل الحائزات لمشروعات الدواجن ، ومشروعات التريكو ، واللائى سبق تعرضهن لخسائر - قد أوقفن المشروع إلى حين مواجهة أسباب هذه الخسائر . بينما لجأ حوالى الثلث إلى وقف المشروع إلى حين مواجهة أسباب الخسائر ، وأن حائزة واحدة لمشروع أبقار وأغنام توقفت تماما عن المشروع ، وربما يرجع ذلك لارتفاع الخسارة بالنسبة لها فى هذا المجال مقارنة بالمجالات الأخرى .

١١- توزيع المشروعات الريفيه الصغيرة وفقا لمواجهتهما أو عدم مواجهتهما لمشاكل فى التشغيل

جدول (٣٣)

توزيع المشروعات الريفيه الصغيرة وفقا لمواجهتهما أو عدم مواجهتهما لمشاكل فى التشغيل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%
تواجه مشاكل فى تشغيل المشروع	٣٦	٢٥٢	١٩	٢٧٩	٥٥	٢٦٩
لا تواجه مشاكل فى تشغيل المشروع	١٠٧	٧٤٨	٤٩	٧٢٩	١٥٦	٧٣٩
المجموع	١٤٣	١٠٠٠	٦٨	١٠٠٠	٢١١	١٠٠٠

إن ما يقرب من ثلاثة أرباع أصحاب المشروعات الصغيرة لا تواجه مشاكل فى تشغيل المشروع ، بينما تواجه باقى النسبة كثيرا من هذه المشاكل ، ولا يختلف الأمر كثير فى كلا الوجهين .

١٢- نوعية المشاكل التى تواجهها المشروعات الريفيه الصغيرة

جدول (٣٤)

نوعية المشاكل التى تواجهها المشروعات الريفيه الصغيرة .

وتوزيعها بين الوجهين البحرى والقبلى

أنواع المشاكل	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ارتفاع تكلفة تربية الحيوانات ورعايتها	٣	٨٣	٢	١٠٠	٥	٩٩	٥	٩٩
قلة الخامات ومواد الإنتاج وارتفاع أسعارها	٦	١٦٧	٦	٣١٦	١٢	٢١٨	١٢	٢١٨
الحاجة المستمرة لأعمال النظافة	١	٢٨	-	-	١	١٨	١	١٨
التعرض للأمراض والأفات	٢	٥٦	١	٥٣	٣	٥٥	٣	٥٥
مشكلات خاصة بتسويق الإنتاج	٩	٢٥٠	١١	٥٧٩	٢٠	٣٦٤	٢٠	٣٦٤
مشكلات خاصة بالعمل	١	٢٨	١	٥٣	٢	٣٦	٢	٣٦
مشكلات خاصة بتسديد القروض	٢	٥٦	-	-	٢	٣٦	٢	٣٦
أخرى	١٩	٥٢٨	٨	٤٢١	٢٧	٤٩٩	٢٧	٤٩٩
عدد المستجيبات	٣٦	١٠٠	١٩	١٠٠	٥٥	١٠٠	٥٥	١٠٠
عدد الاستجابات *	٤٣		٢٩		٧٢		٧٢	

* عدد الاستجابات أكثر من عدد المستجيبات - مكانية اختيار أكثر من استجابة .

جاءت مشاكل التسويق (Marketing) فى مقدمة أهم المشاكل التى تواجه مشروعات المرأة الريفية ، وهو أمر يعكس عدم الوعى بمتطلبات السوق ، وعدم وجود قنوات حقيقية لتصريف منتجات هذه المشروعات . وفى هذا الصدد تذكر إحدى حالات الدراسة "أنها كانت عندها مصنع حلويات منذ خمس سنوات ، تصنع فيه حلويات (هريسة ، وجلاش ، ويسيمة ، وبلح الشام) وبعد التكلفة (المرتفعة) لهذه الصناعة من مواد خام وأدوات ومبان لم ينجح المشروع بسبب عدم الخبرة فى التسويق ، وبذلك تم غلق المشروع" .

هذا وترتفع نسبة من أشرن إلى مشاكل التسويق فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى كما هو مبين فى الجدول ، يأتى بعد ذلك مشاكل قلة الخامات ومواد الإنتاج وارتفاع أسعارها ، ثم مشاكل ارتفاع تكلفة تربية الحيوانات ورعايتها ، والأمر الملاحظ هو انخفاض نسبة مشكلات العمال ، ومشكلات تسديد القروض (٣٦٪ لكل منهما) ، وربما يفسر انخفاض نسبة من أشرن إلى مشكلات العمال إلى اعتماد صاحبات المشروع على العمالة الأسرية وأيضاً إلى ارتفاع نسبة البطالة فى الريف عموماً . كما يعزى انخفاض نسبة المشكلات الخاصة بتسديد القروض إلى حرص المرأة الشديد على السداد ، وأنها أكثر التزاماً . لذا فإن مكافحة الفقر والنهوض بالمجتمع ليست أمراً مستحيلاً إذا ما استغلت إمكاناته البشرية ووظفت توظيفاً إنتاجياً . كما أن للمرأة دوراً حيوياً فى اختيار النشاط الإنتاجى الملائم لبيئتها ، لما لها من قدرة على الاستفادة من الخامات المتوافرة فى البيئة . وتشكل ممارستها دوراً رئيساً فى الوصول إلى التنمية المستدامة . كما يعنى ذلك بمفهوم اقتصادى أن أكثر مشروعات المرأة الريفية والتى تحصل على القروض تحقق تدفقات رأسمالية تكفى لسداد أصل القرض ، وتحقيق أرباح ودخل إضافى .

جدول (٣٥)

المشاكل التي تواجهها المشروعات الصغيرة وفقا لمجالاتها المختلفة

المشروع	مزرعة	دواجن	أبقار	وأغنام	مشغل	محال	أخرى	الجملة
						البقالة	والمطاعم	
أنواع المشاكل	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ارتفاع تكلفة تربية الحيوانات	٣	٦٠.٠	٢	٥٠	-	-	-	٩.١
ورعايتها	-	-	-	-	-	-	-	-
قلة الخامات ومواد الإنتاج	-	-	-	-	٢	١٤.٣	٩	٢٩.٠
وارتفاع أسعارها	-	-	-	-	-	-	-	-
الحاجة المستمرة لأعمال النظافة	-	-	-	-	-	-	-	-
التعرض للأضرار والأفات	٢	٤٠.٠	-	-	-	-	-	١٠.٠
مشكلات خاصة بتسويق الإنتاج	١	٢٠.٠	١	٢٥	٦	٤٢.٩	١٢	٣٨.٧
مشكلات خاصة بالعمال	-	-	-	-	١	٧.١	١	٣.٢
مشكلات خاصة بتسديد القروض	-	-	-	-	١	٧.١	١	٣.٢
أخرى	٣	٦٠.٠	١	٢٥	٧	٥٠.٠	١٦	٥١.٦
معد المستجيبات	٥	٤	٤١	٣١	١	٥٥	-	-

وتشير بيانات جدول (٣٥) إلى أن مجال الإنتاج الداجنى تعرض لمشاكل إنتاجية مثل ارتفاع تكلفة التربية والرعاية والتعرض للنفوق ، بينما كانت مشكلات التسويق أهم ما يواجه مشروعات التريكو والنسيج اليدوى ، وربما تعزى تلك المشاكل التى تتعرض لها المشروعات فى ذلك المجال إلى التقدم التكنولوجى فى مثل هذه الصناعات بما يوفر منافسة غير عادلة فى الجودة ، وكم الإنتاج ، وبالتالي الأسعار ، وهذا ما يدعونا إلى توجيه المخططين - للمشروعات التنموية الموجهة إلى المرأة الريفية - إلى ضرورة البعد عن التوصية بمثل هذه المشروعات التقليدية التى استمرت التوصية بها للمرأة لفترة طويلة على أساس أن مشاريع التريكو هى التى تناسب المرأة . وكذا إلى ضرورة التنسيق بين الجهات الرسمية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى NGO'S فى مجال التسويق من خلال العمل الجماعى المنظم .

١٣- كيفية مواجهة مشاكل المشروعات الريفية الصغيرة

جدول (٣٦)

كيفية التصرف فى مشاكل المشروعات الريفية الصغيرة

الجملة	الوجه القبلى		الوجه البحرى		الإقليم	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيفية مواجهة المشاكل						
الاقترعاع من نفقات المنزل	٧	١٩٤	٤	٢١١	١١	٢٠٠
الاقترعاع من الغير	٣	٨٣	٢	١٠٥	٥	٩١
الاستعانة بطبيب بيطرى	٢	٥٦	—	—	٢	٣٦
الاستعانة ببعض العمال بالأجر اليومى	٢	٥٦	٢	١٠٥	٤	٧٣
لا أعمل شىء	١٧	٤٧٢	٤	٢١١	٢١	٣٨٢
أخرى	٧	١٩٤	٩	٤٧٤	١٦	٢٩١
المجموع	٣٦		١٩		٥٥	

تتعدد سبل مواجهة المشاكل التى تتعرض لها المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية ، وتختلف طبقا لنوعية المشاكل ، وكذا طبقا لمجالات المشروعات ، وأن أغلبها يندرج تحت بند الإجراءات المالية مثل : الاقتطاع من نفقات المنزل ، والاقترعاع من الغير ، ويلي ذلك زيادة عدد العمال بالأجر اليومى . كما تشير هذه النتائج إلى أن نسبة كبيرة من الحائزات لمشروعات أقرت بعجزها عن مواجهة المشاكل التى تواجه مشروعاتهن ؛ ربما لعدم وعيهن بكيفية حلها ، أو لعدم قدرتهن ، أو أن هذه المشاكل خارج إطار إمكانيتهن لعدم تدريبهن وتأهيلهن لمواجهتها . كما أنها قد ترجع لظروف مجتمعية - مثل الكساد الاقتصادى ، وعدم وعى المستهلكين ، ومشكلات التمويل والضرائب ، والغلاء ، والحاجة إلى آلات وتكنولوجيا مساعدة - كما أوضح ذلك بعض ما ورد فى بند أخرى تذكر .

جدول (٣٧)
كيفية مواجهة مشاكل المشروعات الريفيه
الصغيرة فى المجالات المختلفه

المشروع	مزرعة دواجن	أبقار واغنام	مشغل	محال البقاله والمطاعم	أخرى	الجملة
كيفية مواجهة المشاكل	ك	%	ك	%	ك	%
الاقتطاع من نفقات المنزل	-	-	١	٢٥	٢	١٤٣
الاقتراض من الغير	٢٠	١	١	٢٥	٢	٧١
الاستعانة بطبيب بيطرى	٢٠	١	-	-	-	-
الاستعانة ببعض العمال	-	-	١	-	٢	٧١
بالأجر اليومى	-	-	-	-	١	٢٥
لا أعمل شيء	٣	٦٠	١	٢٥	٦	٤٢٩
أخرى	-	-	١	٢٥	٤	٢٨٦
المجموع	٥	٤	١٤	٣١	١	٥٥

تركز الاقتراض من الغير لمواجهة المشاكل فى مجالى الدواجن ، والتريكو ، وأن الاقتطاع من نفقات المنزل كان لمواجهة بعض مشاكل محال البقاله والمطاعم . أما الاستعانة بعمال بأجر يومى فقد كان لمواجهة الحاجة لعمالة من خارج نطاق أسرة المبحوثة فى محال البقاله والمطاعم ، وأن بعض المشاكل الخاصة بمشروعات الدواجن والتريكو لم تتم مواجهتها كما سبق توضيحه . وكانت هناك إجابات أخرى من أهمها منع البيع بالأجل (الشكك) ، والتهرب من الضرائب العالية ، وبقى التصرفات المادية مثل الاقتراض أو بيع المواشى أو بيع المصوغات .

١٤ - التأمين على المشروعات الريفيه الصغيرة . والعمال

جدول (٣٨)

موقف حائزات المشروعات الريفيه الصغيرة من التأمين على المشروع والعمال

الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
الموقف من التأمين		ك	%	ك	%	ك	%
التأمين على المشروع		٣٠	٢١٠	٣	٤٤	٣٣	١٥٦
التأمين على المشروع والعمال		٨	٦٥	١	١٥	٩	٤٣
لا يوجد تأمين على الاثنين		١٠٥	٧٣٤	٦٤	٩٤١	١٦٩	٨٠٠
المجموع		١٤٣	١٠٠٠	٦٨	١٠٠٠	٢١١	١٠٠٠

يعد التأمين على المشروع أو العمال مهما فى حماية المشروع ، وأصوله ، ومنتجاته ، وعماله من الأخطار ، ويساعد على استمراريته . وتوضح بيانات جدول (٣٨) أن ١٥٦٪ من الحائزات لجأن إلى عمل تأمين على مشروعاتهن ، فى حين أن ٤٣٪ فقط هن اللاتى لجأن إلى عمل تأمين على المشروع والعمال ، وتنخفض نسبة من لجأن إلى ذلك فى الوجه القبلى عن البحرى . وربما يعزى ذلك إلى اختلاف الوعى التأمينى ، وكذا مستوى التنمية البشرية بين الوجهين : البحرى والقبلى .

خلاصة القول أن المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفيه فى قرى الدراسة محدودة ، ولا تتناسب مع حجم البطالة الناتج عن التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى أثرت على أوضاع عملها^(٩) ، كما أن انخفاض قيمة القروض الموجهة للمرأة^٦ يؤدى إلى ضعف عائده هذه المشروعات وتعثر معظمها فى سداد أقساطه ، بعروض ، ومن ثم عدم استمرارية هذه المشروعات . بالإضافة إلى قلة الدراسات الاقتصادية التى تناولت هذه المشروعات بسبب عدم وجود سجلات دائمة لها ، وعدم وجود بيانات دقيقة يمكن استخدامها فى التحليل . وأن غالبية المشروعات الصغيرة التى تحوزها المرأة الريفيه مملوكة ملكية خالصة ، وأن

غالبية الحائزات لمشروعات ريفية صغيرة من الأميات ، وأن نسبة المرأة التي تعول أسرتها بمفردها وحائزة لمشروع تبلغ ١٦٦٪ . ويأتى زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة كدافع أساسى لدى الغالبية العظمى منهن ، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لباقي أفراد الأسرة . هذا وتعتمد نسبة كبيرة من الحائزات لمشاريع صغيرة على المدخرات فى تمويل مشروعاتهن ، بينما كان الاقتراض من أحد الأقارب أو المعارف فى المرتبة الثانية لمصادر التمويل ، كما جاءت القروض من الصندوق الاجتماعى للتنمية أو من البنوك العاملة فى هذا المجال فى المرتبة الثالثة ، وهذا يفسر تزايد الاهتمام فى الآونة الأخيرة بالتنمية الريفية . هذا وقد تراوح رأس مال أكثر من ثلاثة أرباع المشروعات الصغيرة ما بين ألف جنيه إلى ثلاثة آلاف من الجنيهات ، وهى بذلك مشروعات متناهية الصغر . وأن الغالبية من المبحوثات حققن أرباحاً من هذه المشروعات ، وخاصة المبحوثات الحائزات لمشروعات الإنتاج الحيوانى (١٠٠٪) سواء كانت مشروعات الدواجن أو الأبقار أو الأغنام . وكانت مشكلات التسويق ، (Marketing) أهم ما يواجهه هذه المشروعات حيث جاء التسويق فى مقدمة أهم المشاكل التى تواجهها المرأة الريفية فى هذه المشروعات ، وهو ما يوضح عدم الوعى بمتطلبات السوق ، وعدم وجود قنوات حقيقية لتصريف منتجات هذه المشروعات .

وفى ضوء ما توصلت إليه الدراسة خاصة ما يتعلق بأهمية دور المشروعات الصغيرة فى تحسين دخل المرأة وتحقيق ذاتها واستقلالها وتوفير فرص عمل ملائمة وبالتالي تفعيل أدوارها فى المجتمع ، فإننا نرى ضرورة التنسيق والتعاون بين المنظمات والأجهزة الرسمية التى تعمل فى مجال تنمية القرية المصرية ، وبينك التنمية والائتمان الزراعى وغيرها ، والجمعيات الأهلية ؛ وذلك لوضع استراتيجية للمشروعات الصغيرة ، من خلال حزمة من البيانات تشتمل على أربعة أركان : هى الائتمان ، وتصميم المنتجات ، والتسويق ، والتنظيم . على أن تراعى هذه الاستراتيجية : ضرورة التركيز على تنوع مصادر الدخل فى الأسرة

الريفية ، خاصة فقراء الريف . وضرورة العمل على دعم الأنشطة التنموية للمرأة الريفية لإنهاء حالة تهميشها عن طريق : تقديم الدعم الاقتصادى للمرأة الريفية ، والتوسع فى الائتمان الممنوح لها بشروط سهلة وميسرة لتمويل مشروعات اقتصادية ذات جدوى وعائد ، وتنمية فرص العمل . وتحديد فرص الاستثمار فى كل مجتمع محلى من خلال إجراء دراسات جدوى لعدد من المشروعات غير التقليدية ، كثيفة العمل ، وتدريب المجموعات المستهدفة (المرأة الريفية) على الإدارة ، وكيفية الأداء . وتوفير عناصر الإنتاج وتوسيع قنوات تصريف النواتج النهائية . وأخيرا تأتى المتابعة المستمرة من الجهات المانحة والقيام بدراسات اجتماعية تقييمية للوقوف على الواقع العملى ومدى تحقيق الأهداف المرجوة .

المراجع

- ١ - رضوان ، سمير، المرأة المصرية فى سوق العمل ، نظرة مستقبلية ، القاهرة ، منتدى المرأة فى سوق العمل ، القاهرة ، ٨ يونيو ، ٢٠٠٠ . ص ٤ .
- ٢ - FAO, Women and Small Projects (Micro-Enterprises). p. 1.
<http://www.fao.org/docrep/w2356e/w2356e13.htm>.
- ٣ - رضوان ، مرجع سابق . ص ١٣ .
- ٤ - تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٦ .
- ٥ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مساهمة التنظيمات النسوية فى تنمية المرأة ، وثيقة المشروع المتكامل لتطويرها ، الخرطوم ، جامعة الدول العربية ، ديسمبر ، ١٩٩٧ . ص ١١٠ .
- ٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان ، عام ١٩٨٦ .
- ٧ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان ، عام ١٩٩٦ .
- ٨ - أبو مندر ، محمد ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، كتاب المحروسة (١٨) ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، الطبعة الأولى ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ٢٨٩ .

٩ - حسن ، منصور مفاوى ، التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها
على عمل المرأة الريفية ، فى : إنعام عبد الجواد ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ،
التقرير النظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ .
ص ص ٩٧-٥٧ .

الفصل التاسع *

الحماية التشريعية للمرأة الريفية العاملة

لقد بات واضحاً أن ثمة ملامح تشكلت واستقرت بالنسبة لوضعية المرأة فى سوق العمل ؛ تنسم بدرجة كبيرة من التمايز بينها وبين الرجل ، ويتضاعف هذا التمايز بالنسبة لشرائح معينة من النساء تنتمى إلى سوق العمل فى الريف بسبب الخصوصية الاجتماعية والثقافية ، حيث يصحح التمايز والانتقاص من الحقوق ذات طبيعة مزدوجة يضاف إلى حصيلة الأوضاع التى تضعف وضع المرأة الريفية عموماً .

ونظراً لما أسفرت عنه معظم الدراسات التى تناولت أوضاع عمل المرأة الريفية ، وكما تدلل الشواهد الواقعية على غياب شبه كامل بلغ حد الاستبعاد لفئات من نساء الريف فى سوق العمل من مظلة الحماية التشريعية وهى الفئات العاملة فى الزراعة ومجمل القطاع غير الرسمى ، فإن إيلاء الاهتمام برصد هذه الأوضاع فى سياق الدراسة الميدانية لبحث الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية يمثل هدفاً أساسياً لهذا الفصل ، بجانب ما أثير من تساؤلات وقضايا فى التقرير الأول للبحث حول الحماية التشريعية للمرأة الريفية العاملة ^(١) وهى تساؤلات وقضايا كاشفة لبيان أوضاعها ، ومن بين أهمها مدى كفاءة وكفاية الحماية التشريعية المكفولة للمرأة الريفية العاملة فى سوق العمل . وفى ضوء هذا

* كتبت هذا الفصل الأستاذة الدكتورة ثريا عبد الجواد ، أستاذ علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية .

تحددت أهداف الفصل فيما يلي :

- ١ - الوقوف على ما تحققه القوانين النافذة في نطاق العمل حالياً كضمان لحماية المرأة الريفية في سوق العمل ، خاصة في مجال الرعاية والتأمين والضمان الاجتماعي .
 - ٢ - التعرف على مدى كفاءة وكفاية المعمول به من تشريعات لحماية المرأة الريفية في سوق العمل .
 - ٣ - التعرف على مدى حماية القانون للمرأة الريفية العاملة في مجال الاستثمار أو المشروع الخاص باعتبارها من مجالات سوق العمل الحالي ، والتي فرضته ظروف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية .
 - ٤ - تحديد أهم المشكلات التي تواجه المرأة الريفية العاملة في سوق العمل نتيجة غياب الحماية القانونية .
- ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على البيانات الكمية والتي جمعت من مفردات العينة الكلية من خلال استمارة البحث ، بجانب بعض البيانات الكيفية التي تم الحصول عليها من دراسة حالات لنماذج من المرأة الريفية العاملة في قرى الدراسة ، إضافة إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع .

عرض النتائج

جدول (١)

العمل الاساسي

العمل	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات	٢٤٢	١٣.٨	١٢٨	٩.٦	٣٧٠	١٢.٠		
عاملة بالأجر (حرفية ، خدمات ، بناء)	٤٢٤	٢٥.٠	٨٨	٦.٧	٥١٢	١٦.٦		
أعمال إدارية ومكتبية متوسطة	٢٣٠	١٣.٧	٩٨	٧.٤	٣٢٨	١٠.٦		
أعمال إدارية ومكتبية عليا	٢١٨	١٢.٣	٦٦	٥.٠	٢٨٤	١٤.٣		
تاجرة صغيرة أو صاحبة مشروع	٢١٦	١٢.٢	١١٣	٨.٥	٣٢٩	١٠.٧		
أعمال منزلية	٣٩٠	٢٢.٢	٨٣٠	٦٢.٥	١٢٢٠	٣٩.٥		
طالبة	٣٩	٢.٢	٦	٥.٠	٤٥	١.٥		
المجموع	١٧٥٩	١٠٠.٠	١٣٢٩	١٠٠.٠	٣٠٨٨	١٠٠.٠		

تكشف نتائج جدول (١) عن بعض ملامح وضعية المرأة فى العمل* والتي تحددها شروط اجتماعية تلعب دورا فى احتلالها لأدنى المراتب فى سوقه ، والتي من أهمها نقص فرص الحصول على التعليم والتدريب بالإضافة إلى المسؤوليات المنزلية ، وهنا تفرض هذه الشروط نمطا للكسب يتميز بالتدنى الذى ينحصر فى الالتحاق بأدنى قطاعات العمل وهى العمالة الزراعية أو الخدمية ، إذ يتضح من الجدول أن النسبة الغالبة من نساء العينة سواء فى الوجه القبلى أو البحرى تعمل فى قطاع العمل الزراعى أو الخدمى حيث نجد أن ٢٨ر٨٪ من إجمالى عينة الوجه البحرى من بين العمالة الزراعية والخدمية ، وتقل كثيراً فى الوجه القبلى لتصل إلى ١٦ر٣٪ ، وبالرغم من ذلك فهى تمثل أعلى قطاعات العمل استيعابا للمرأة الريفية فى الوجهين ، وقد يرجع انخفاضها فى الوجه القبلى إلى انحصار فرص العمل فيه أمام المرأة حتى وإن كانت فى أدنى المستويات نتيجة الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالظروف والأوضاع الاقتصادية غير المواتية فى الوجه القبلى .

وفى مقابل الاستيعاب الكبير للعمالة النسائية فى الريف فى العمل الزراعى والخدمى نجد أن القطاعات الأخرى تستحوذ على نصيب أقل ، إذ تبلغ نسبة من يعملن فى الأعمال الإدارية والمكتبية والمتوسطة ١٠ر٦٪ من إجمالى العينة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى عن القبلى كما هو مبين فى الجدول ، وترتفع أيضاً نسبة من تعمل منهن فى الوجه البحرى عن القبلى ١٤ر٣٪ فى الأعمال الإدارية والمكتبية العليا .

والملفت للنظر فى بيانات الجدول أيضاً وجود قطاع كبير من النساء اللاتي

* تتطلب مناقشة أوضاع الحماية التشريعية للمرأة فى سوق العمل ، ومدى كفايتها وكفائتها بالنسبة للمرأة الريفية الاستعانة ببعض البيانات حول خصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بأوضاع العمل من حيث : نوع المهنة ، الحالة العملية ، وقطاعات العمل باعتبارها محددات أساسية للتعرف على أوضاع الحماية التشريعية .

لا يعملن خارج المنزل أو متعطلات عن العمل ، فقد بلغت نسبة هؤلاء في الوجه القبلى على سبيل المثال ٦٢ر٥٪ وفي الوجه البحرى ٢٢ر٢٪ وإن كان لا بد من الإشارة إلى أن الغالبية من هؤلاء النساء يقمن بأعمال داخل الأسرة قد تعتبر مصدراً للدخل ، ولكنها أيضا تتسم بكونها أعمالاً ذات مرتبة متدنية .

جدول (٢)

توزيع افراد العينة حسب الحالة العملية

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
بالأجر عند الغير فقط	٨٩٦	٥٠.٩	٢٦٢	١٩.٧	١١٥٨	٣٧.٥	
صاحبة عمل وتديره بنفسها وليس لديها عمال	٢٢٧	١٢.٩	٧٩	٥.٩	٣٠٦	٩.٩	
صاحبة عمل وتديره وأيديها عمال	١٨	١.٠	٦	٠.٥	٢٤	٨.٠	
بدون أجر لدى الأسرة	٦١٨	٣٥.١	٩٨٢	٧٣.٩	١٦٠٠	٥١.٨	
المجموع	١٧٥٩	١٠٠.٠	١٣٢٩	١٠٠.٠	٣٠٨٨	١٠٠.٠	

لعل أدق وصف لحالة عمل المرأة الذى وثقته معظم الدراسات^(٢) من أنه إنتاج متواصل وجهد شاق وفقر متزايد بسبب علاقات العمل التى يحددها سوق عمالة النساء بصفة عامة والتى تتميز بكونها عمالة بدون أجر ، وهو ما يدخل فى عداد السخرة حيث العمل بلا مقابل أو الإكراه على قبول نوع من العمل تحت وطأة الأوضاع لسد رمق العيش ، فمن المعروف أن المرأة العاملة فى الريف ليست هى التى تعمل خارج إطار الأسرة فقط ، وإنما التى تعمل سواء من خلال مشاركتها لزوجها أو أبنائها ، أو بشكل منفرد ومالكة لأرض زراعية أو مستأجرة لها أو ضمن عمال الزراعة الموسمية أو الترحيل . وتشير معظم الدراسات إلى أن أغلب النساء فى الريف يعملن بدون أجر ، وهو ما يضاعف حالة الفقر بالنسبة للقطاع الكبير من العمالة النسائية ويضفى على أوضاع عملها مشقة مزروجة وفقرا مضاعفا . وتدل بيانات جدول (٢) على أن الغالبية العظمى من نساء العينة يعملن بدون أجر لدى أسرهن (٥١.٨٪) من إجمالى العينة ، ويلفت

الانتباه ارتفاع نسبة هؤلاء فى الوجه القبلى مقارنة بالوجه البحرى والتي بلغت ٧٣,٩٪ ، ٣٥,١٪ على التوالى ، والذي يفسر فى ضوء الأوضاع الأسرية المتردية فى الوجه القبلى ، يلى ذلك نسبة من يعملن بالأجر والتي لا تزيد على ٣٧,٥٪ من إجمالى العينة وإن كانت التفاوتات الإقليمية أيضا تلعب دورا فى انحسار فرص العمل أمام نساء الوجه القبلى التي تنخفض فيها نسبة هؤلاء ، حيث بلغت ١٩,٧٪ فى مقابل ارتفاعها فى الوجه البحرى لتصل إلى ٥٠,٩٪ ، وتكاد أعداد النساء اللاتي يمارسن أعمالا لحسابهن الخاص تختفى تماما سواء استخدموا عمالا أو لم يستخدموا عمالا ، وهو ما يفسر فى ضوء المعوقات الاجتماعية والاقتصادية أمام المرأة .

جدول (٣)

توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل

القطاع	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
الحكومة	٥٢٥	٤٦,٠	١٧٨	٥١,٣	٧٠٣	٤٧,٢	
قطاع الأعمال	٢١	١,٨	٤	١,٢	٢٥	١,٧	
القطاع الخاص	٥٩٥	٥٢,١	١٦٥	٤٧,٦	٧٦٠	٥١,٩	
الجملة	١١٤١	١٠٠,٠	٣٤٧	١٠٠,٠	١٤٨٨	١٠٠,٠	

يتمثل أحد عناصر الجذب بالنسبة للالتحاق بسوق العمل فى نوعية المهارات التى يتطلبها ذلك ، ولما كانت المرأة الريفية وفقا للإحصاءات الرسمية تعاني تدهورا فى خصائص العمل من حيث التعليم والتدريب فإن سوق العمل فى القطاع الخاص يصبح هو الملاذ للحصول على دخل يتوافق مع هذه الخصائص ، وهو الأمر الذى تعكسه بيانات جدول (٣) الذى يوضح أن القطاع الخاص يستحوذ على نسبة كبيرة من العمالة النسائية فى الريف ، إذ إن أكثر من نصف العينة بقليل يعملن فيه مقابل ٤٧,٢٪ يمارسن العمل فى القطاع الحكومى . وتؤكد هذه النتيجة ما سبق أن أوضحته بيانات الأسرة المعيشية فى هذه الدراسة

والتي أشارت إلى أن القطاع الخاص يأتي في مقدمة القطاعات التي يعمل فيها أفراد هذه الأسر بنسبة ٦٢٪ ، يلي ذلك نسبة من يعملن في القطاع الحكومي بنسبة ٣٤٫٩٪ . (انظر الفصل الرابع من التقرير الراهن) .

وقد يبدو هذا الارتفاع متسقاً مع التعديلات التي حدثت في طبيعة الاقتصاد المصري في العقود الأربعة الماضية والذي أوكل فيه للقطاع الخاص الدور الأكبر لتوفير فرص العمل ، وإن كان يظل باقياً أن هذا التشجيع لن يسفر عن نتائج إيجابية في توزيع فرص للعمل حتى للذين تتوافر فيهم المهارات المطلوبة لهذا السوق . ففي دراسة لإبراهيم العيسوي^(٣) حول فرص العمل الجديدة بينت أن أغلب الفرص التي يوفرها القطاع الخاص هي فرص للتدريب على العمل في المنشآت الخاصة ، ومن ثم فهي فرص عمل مؤقتة ولا مجال لإلزام القطاع الخاص بتحويلها إلى فرص عمل دائمة . كما أن فرص العمل هذه ستتاح من خلال عمليات التدريب التحويلي ، أي أن معظم هذه الفرص ستتاح من خلال الانتقال من عمل إلى آخر نتيجة اكتساب مهارات جديدة ، ومن ثم فهي لا تمثل إضافة صافية لفرص العمل .

وتشير الدلائل السابقة إلى أن فرص العمل المتبقية في القطاع الخاص - والذي تشغل فيه النساء النصيب الأكبر في الريف - تمثل أدنى مستويات العمل في ذلك القطاع والذي يدور في معظمه في إطار القطاع الخدمي ، والذي يفترض أنه من أكثر القطاعات حرماناً لهن من الأمان والحماية ، بل يمثل حلماً أساسياً في أوضاع عمل النساء في الريف . ويؤكد ذلك الاستخلاص ما ورد من نتائج في الجزء المتعلق بخصائص الأسرة المعيشية في هذه الدراسة من أن النشاط الخدمي جاء في مقدمة الأنشطة التي يعمل فيها أفراد هذه الأسر بنسبة ٥٦٫٣٪ على المستوى الإجمالي ، كما ترتفع نسبة الإناث اللاتي يعملن في هذا النشاط في الوجه البحري عن الوجه القبلي ، وبشكل عام ترتفع نسبة الإناث عن الذكور على مستوى كل إقليم (انظر الفصل الرابع من التقرير الراهن) .

جدول (٤)

توزيع أفران العينة حسب نوع العمل

نوع العمل	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة
	ك	%	ك	%	ك	%	
أعمال زراعية	١٦٥	٩٤	٤١	٣١	٢٠٦	٦٧	
رعاية حيوان	٦٧	٣٨	١٢٥	٩٤	١٩٢	٦٢	
الائثنان معا	١٥٣	٨٧	٥٤	٤١	٢٠٧	٦٧	
لا تعمل أى منها	١٣٧٤	٧٨١	١١٠٩	٨٣٤	٢٤٨٣	٨٠٤	
الجملة	١٧٥٩	١٠٠٠	١٣٢٩	١٠٠٠	٣٠٨٨	١٠٠٠	

جدول (٥)

توزيع العينة حسب نوع عقد العمل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة
	ك	%	ك	%	ك	%	
بعقد دائم (فى القطاع الخاص)	١٠	٠٦	٩	٠٧	١٩	٠٦	
بعقد مؤقت (فى القطاع الخاص)	١٠	٠٦	١	٠١	١١	٠٤	
بدون عقد خالص	٦٠٨	٣٤٦	١٤٣	١٠٨	٧٥١	٢٤٣	
عقد مؤقت بالحكومة	٥٥	٣١	٣٦	٢٧	٩١	٢٩	
معينة فى الحكومة	٤٦٩	٢٦٧	١٣٣	١٠٠	٦٠٢	١٩٥	
لا تعمل خارج المنزل	٦٠٧	٣٤٥	١٠٠٧	٧٥٨	١٦١٤	٥٢٣	
المجموع	١٧٥٩	١٠٠٠	١٣٢٩	١٠٠٠	٣٠٨٨	١٠٠٠	

يشكل العمل عنصرا ضروريا لتحقيق النشاط الاقتصادي مثله مثل العناصر الأخرى كالثروة الطبيعية ورأس المال ، وفى الوقت نفسه يشكل العمل بالنسبة لمن يبذله ضرورة اجتماعية ، فمشاركة الإنسان بجهده فى خلق الثروة (القيم الاقتصادية) يجعل له كمقابل الحق فى جزء منها ، فالعمل يعد مصدرا للدخل بالنسبة لمن لا يملك مصدراً آخر للدخل إلا من خلال بذل قوة عمله . ويؤسس التنظيم القانونى لعلاقات العمل دائماً على ضرورة الحفاظ على الذاتية الإنسانية لقوى العمل البشرية ، وذلك بهدف إخضاع العلاقات الاقتصادية لقيم

خلفية ، وهنا يكون عقد العمل أو الارتباط التعاقدى هو تجسيد قانونى للتوفيق بين مصلحتين متقابلتين على أساس من التوازن ^(٤) .

وبالرغم من أهمية التعاقد بين طرفى العمل إلا أن واحدة من أهم مشكلات سوق العمل فى الريف تتبع أساساً من غيبة التنظيم القانونى الوضعى الذى يوثر بشكل كبير على سوء أوضاع عمالة الريف عامة ، ويتضاعف هذا الأثر على النساء عموماً لهشاشة وضعها الاجتماعى والاقتصادى فيلاحظ من جدول (٥) أن نسبة من يعملن بعقد سواء كان هذا العقد مؤقتاً أو دائماً لا تزيد على ٦٪/ وأن نسبة من يعملن على مستوى إجمالى العينة ، فى مقابل ذلك ترتفع نسبة من يعملن بدون عقد نهائى على مستوى إجمالى العينة لتصل إلى ٣٠٪/ ٢٤٪ . كما يلاحظ ارتفاع نسبة من يعملن بدون عقد فى الوجه البحرى عن مثيلاتها فى الوجه القبلى فهى على التوالى ٣٤٪/ ٦٠٪/ ، وهو مايعنى فقدان علاقات العمل لأهم الشروط الضامنة لاستمرار العمل ، كما يمثل فى نفس الوقت صورة من صور الاستغلال التى تتعرض لها النساء فى الريف لقبول أى نوع من العمل دون الحفاظ على حقوقها وما قد يترتب على ذلك من أمان واستقرار ، فضلاً عما تخسره العاملة حال تعرضها لمخاطر تهدد سلامتها الجسدية ، وأخيراً ما قد يترتب على ذلك من ضياع لحقوقها عند الإحالة إلى التقاعد أو الوفاة ، وغياب علاقة التعاقد هنا يترتب عليه مهما وُفر لها من وسائل للرعاية والحماية استمرار ل نوعية من العمل توصف بكونها أعمالا فى إطار السخرة ، والتى تدفع العاملة لأن تقبل أى نوع من العمل تحت ضغط الحاجة والعوز .

وبمقارنة ما ورد فى بيانات هذا الجدول خاصة ما يتعلق بوجود نسبة عالية ممن يعملن بدون عقد والآثار المترتبة على ذلك ، نورد بعض الاستخلاصات التى تم التوصل إليها من دراسة بعض الحالات خاصة ما يتعلق بشروط العمل كما ورد فى نتائج دراسة الحالات ، حيث أشارت النتائج إلى :

١ - أن جميع الحالات التى تم تصنيفها من خلال القوى العاملة تحظى بجميع

- المزايا مثل الإجازات والتأمين الصحى والمعاش والمرتب الثابت .
- ٢ - أن اللائى يعملن بعقد غير ثابت فى الحكومة لا يحظين بهذه الميزات .
- ٣ - أن كل الحالات التى تعمل فى مجال الزراعة قد حصلن على فرص العمل من خلال المقاول ، وأنه لا يوجد أى حالة تعمل بعقد عمل ، ومن حق صاحب العمل طردها فى أى وقت .

جدول (٦)

المعرفة بشروط العقد عند العمل

الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%
الإجابة						
نعم	١٣	٦٥.٠	٥	٥٠.٠	١٨	٦٠.٠
لا	٧	٣٥.٠	٥	٥٠.٠	١٢	٤٠.٠
المجموع	٢٠	١٠٠.٠	١٠	١٠٠.٠	٣٠	١٠٠.٠

بالرغم من أن بيانات جدول (٥) قد أوضحت الغياب شبه التام لدى العاملات من النساء ممن يضمن حقوقهن فى العمل وذلك بانتفاء العلاقة التعاقدية لدى النسبة الغالبة منهن بأن الوعى بأهمية العقد والحرص على معرفة شروطه مثلت ملمحا أساسيا لديهن ، وبالرغم من ضآلة حجم من يعملن بعقود ، فيشير جدول (٦) إلى أن ١٣ مفردة بنسبة ٦٥٪ ممن ينطبق عليهن السؤال أنهن كن حريصات على معرفة شروط العقد فى الوجه البحرى ، كما أن ٥ مفردات بنسبة ٥٠٪ فى الوجه القبلى أكدت على ضرورة معرفة شروط العقد ، وهو ما يعنى أن عدم إقرار الحقوق فى الواقع لايعنى غياب الوعى بها وهو مايمثل خطوة أولى نحو المطالبة بها .

جدول (٧)

اسباب العمل بدون عقد عمل من وجهة نظر الباحثة

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا أعرف أهمية عقد العمل	٣٧	٦١	١٧	١١.٩	٥٤	٧.٢		
رفض صاحب العمل لذلك	١٦	٢٦	١	٧.٠	١٧	٢.٣		
حاجتى للعمل بدون شروط	٧٦	١٢.٥	١٥	١٠.٥	٩١	١٢.١		
طبيعة العمل لا تتطلب ذلك	٤٧٩	٧٨.٨	١١٠	٧٦.٩	٥٨٩	٧٨.٤		
المجموع	٦٠٨	١٠٠.٠	١٤٣	١٠٠.٠	٧٥١	١٠٠.٠		

توضح بيانات جدول (٧) أن أسباب اشتغال المرأة فى الريف بدون عقد عمل يرجع إلى سببين يمثّلان فى الواقع بعض خصائص سوق العمل فى القطاع غير الرسمى والنّزى شعنت المرأة فيه مرتبة رضى هى : «تحتن به» ، حيث يستوعب هذا القطاع العمالة النسائية الفقيرة المدفوعة إلى العمل دون شروط أو ضمانات إلا شرط الحصول على أجر فقط وأى أجر بسبب الفقر . فنجد البيانات تشير إلى أن حاجة المرأة إلى العمل تمثل عاملا أساسيا فى اشتغالها بدون عقد ، حيث بلغت نسبة من أجبن بذلك ١٢.١٪ من إجمالى المشتغلين بدون عقد والبالغ عددهن ٧٥١ مفردة من عينة الدراسة ، يلى ذلك ما يوصف به عمل المرأة فى الريف من كونه ينتمى إلى القطاع غير الرسمى وحيث طبيعة الأعمال لا تتطلب عقد عمل حيث أفادت ٧٨.٤٪ من إجمالى عدد النساء بأن طبيعة عملهن لا تتطلب عقد عمل . ويلاحظ أيضا أن نسبة هؤلاء ترتفع فى الوجه البحرى حيث وصلت إلى ٧٨.٨٪ بينما كانت ٧٦.٩٪ فى الوجه القبلى ، وقد يفسر ذلك فى ضوء التفاوت فى فرص العمل فى الوجه البحرى عن القبلى والتي تتميز بالتوافر النسبى فى الأول . وتقيد معظم الدراسات التى تناوت عمر المرأة فى الريف وبالذات فى مصر بأن المرأة تسهم بحوالى ٤٠٪^(١٢) من دخل العائلة النقدي ، وأن معظم هذا العمل يكون فى قطاعات غير مسجلة فى الإحصاءات الرسمية

وهو ما يمثل أحد التمايزات فى سوق العمل ، حيث لا تحصل المرأة نظير هذا العمل على أية ضمانات أو حماية فى قوانين العمل .

وندلل على ملامح هذا الوضع الذى يدفع النساء فى الريف إلى العمل بدون عقد يضمن حقوقهن بسبب حاجتهن الشديدة للمال من بعض البيانات الكيفية حيث أشارت بعضهن إلى :

"لازم يكون فيه عقد عند الشغل بره الحكومة عشان الواحد يضمن حقه لأن المدير أو صاحب الشغل ممكن يطردنى فى أى وقت ، وقد قبلت العمل بدون عقد لأننى مضطرة اشتغل عشان الفلوس ويمكن أقول العقد مش مهم عشان الشغلانة ماتطرش" .

جدول (٨)

الحصول على راحة أثناء العمل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تأخذ راحة أثناء العمل	٦٤٧	٥٦,٢	١٥٤	٤٧,٨	٨٠١	٤٤,٣		
لا تأخذ راحة أثناء العمل	٥٠٥	٤٣,٨	١٦٨	٥٢,٢	٦٧٣	٤٥,٧		
المجموع	١١٥٢	١٠٠,٠	٣٢٢	١٠٠,٠	١٤٧٤	١٠٠,٠		

يعتبر تحديد عدد ساعات العمل أحد المسائل الأساسية فى تحديد عنصر المشقة فى العمل ، كما تعتبر أيضا فترة الإجازات والراحة ضمن الحقوق التى يجب أن تتوافر بالنسبة لظروف العمل ، ولذلك تحرص كافة القوانين التى تنظم علاقات العمل على تضمين العمل شروطاً توفر هذه الحقوق ، كما تحرص هذه القوانين على إفراد جانب من شروط العمل بالنسبة للمرأة تحديدا نظرا للمسئولية الاجتماعية فى الرعاية الأسرية لأبنائها ، وتحدد القوانين هذه الحقوق فى ضرورة تحديد عدد ساعات العمل اليومية ، وتنظيم الإجازات ، وإجازات فى حالة المرض والوضع .

ويمطالعة بيانات جدول (٨) يتضح أن أكثر من نصف العينة يأخذن راحة أثناء العمل بنسبة ٥٤٣٪ ، ويلاحظ أن نسبة هؤلاء ترتفع فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ٥٦٢٪ ، ٤٧٨٢٪ على التوالي وإن كان يظل باقيا أن نسبة ليست هينة وصلت إلى ٤٥٧٪ من النساء لا يأخذن راحة أثناء العمل وهو ما يمثل إرهاقا شديدا بالنسبة للمرأة العاملة يضاف إليه مشقة العمل المنزلى الموكول إليها ويؤدى إلى كثرة تغيبهن عن العمل ، وهو ما يؤثر فى النهاية على الدخل المتوقع الذى يتناقص نتيجة لهذه الظروف . وتشير كثير من الدراسات ^(١) إلى أن أهم مشكلات المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى الذى تنتمى إليه المرأة الريفية تتمثل فى ازواج الأنوار فى المنزل والعمل ، مما يؤدى إلى تزايد معدلات التغيب بين النساء أكثر من الرجال . والقضية المثارة هنا لا تتمثل فى وجود قانون يضمن حصول المرأة على حقوقها فى نطاق العمل فى حالة وجود القانون ، ولكن فى ذلك البون الشاسع بين أحكام القانون والواقع الفعلى لأوضاع العاملات من النساء فى الريف وبالأذات فى الزراعة ، حيث وثقت الدراسات أن بعض العاملات يعملن لمدة ١٦ ساعة يوميا وهو ما يتنافى مع قوانين العمل ، وأن حوالى ٩٣٧٪ من العاملات بأجر لا يحصلن على راحة أسبوعية أو يحصلن على راحة مدفوعة الأجر . وهنا فإن عدم منح المرأة لحقها فى الراحة فى العمل يؤثر على واجبها فى الرعاية الأسرية ، وهو ما كشفت عنه البيانات الكيفية ، فقد كشفت دراسات الحالة عن أن ١١ حالة من بين ٤٢ حالة تمت مقابلتهم أن الضغوط والأعباء المتزايدة فى العمل قد أثرت بالسلب على رعاية أطفالهن وأسرهن بشكل عام ، ونورد بعضا من آراء الحالات بشأن تأثيرات العمل المتواصل وعدم الراحة أثناء العمل .

"أكيد شغلى بيأثر على العيال لأنى مش بلاقى الوقت اللى أعلمهم فيه وكمان ما اقدرش أقول واتحكم فيهم لأنى على طول بره البيت وده بيأثر عليهم".
وتذهب حالة أخرى : "أنا باندنم إنى باشتغل لأنى حاسة إنى مش لاقية

وقت أقعد مع الأولاد لأنى بأرجع مهسودة من الشغل وما بأصدق أنام شوية ومبقوش دلوقتى فى مرحلة عايزين أقعد معاهم واتكلم معاهم".
وتكشف العبارات السابقة عما يترتب على صراع الأنوار الذى تعيشه المرأة العاملة فى الريف بسبب كثرة الأعباء الملقاة عليها ، يضاف إلى هذا العجز التام عن المطالبة بحقوقها داخل نطاق العمل لعدم وجود تشريع يضمن هذه الحقوق .

جدول (٩)

الانتظام فى الحصول على الأجر

المنطقة	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%
بانتظام	٧٤٩	٧٩,٩	١٩١	٧٣,٢	٩٤٠	٧٨,٤
حسب الظروف	١٨٩	٢٠,١	٧٠	٢٦,٨	٢٥٩	٢١,٦
المجموع	٩٣٨	١٠٠,٠	٢٦١	١٠٠,٠	١١٩٩	١٠٠,٠

تمثل قضية الحصول على الأجر قضية محورية ضمن علاقات العمل التى تنظمها قوانين العمل ، ولذلك تحرص كافة قوانين العمل والاتفاقيات الدولية على أن تتضمن بنودها حماية الأجر حيث يمثل الحصول على الأجر الهدف الاسمى بالنسبة لممارسة العمل ، ووفقا لتطور النظم القانونية فى حماية الأجر تحددت جوانب الحماية فى إرساء قواعد أساسية هى تحديد الحد الأدنى للأجر ، والالتزام بدفع الأجر ووجوب دفع الأجر كاملا ، فضلا عن التعويض عن الأجر فى حالة التعرض لمخاطر العمل ^(٧) . إلا أنه بالنسبة لوضع المرأة فى سوق العمل وبالنسبة للريف نجد أنه فيما يتعلق بقضية الأجر من حيث حده الأدنى أو طريقة الحصول عليه وأيضا مايسمى باستقرار الأجر تمثل جوانب أساسية فى الحماية تفتقر إليها المرأة الريفية - باستطلاع بيانات جدول (٩) يلاحظ أن النسبة الغالبة من نساء العينة يحصلن على أجورهن بانتظام بنسبة ٧٨,٤% على

المستوى الإجمالي للعينة ، وإن كانت نسبة هؤلاء ترتفع قليلا فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى حيث وصلت النسبة إلى ٧٩.٧٪ ، ٧٣.٢٪ على التوالى إلا أنه يظل باقيا أن هناك نسبة ٢١.٦٪ من النساء لا يحصلن على أجرهن بانتظام وعلى العكس ترتفع نسبتهن فى الوجه القبلى عن البحرى ففى الوجه القبلى ٢٦.٨٪ مقابل ٢.٠٪ فى الوجه البحرى ، إلا أن أهم ما يثار بالنسبة لحماية الأجر ويرتبط بنتائج هذه الدراسة هو عمل المرأة دون أجر والذى يكاد يتخذ طابعا شبه عام بالنسبة لعمل المرأة فى الريف بشكل عام ، وهو ما يمثل إجحافا لحقوق المرأة بالرغم من أنها تشارك فى قوة العمل بشكل كبير .

وتوثق بعض الدراسات حول عمل المرأة الريفية فيما يتعلق بالأجر أن ٧٥٪ من أفراد عينة الدراسة يعملن بدون أجر ، وأن ٤٤٪ من العاملات بأجر والمتزوجات قد استغنى عنهن صاحب العمل بسبب الحمل والولادة ، وأن ٥٦٪ منهن لا تدفع أجورهن بسبب حوادث العمل^(٨) .

وليست القضية بالنسبة للمرأة الريفية فى انتظام الأجر أو الحصول عليه ، وإنما القضية أن عنصر الحماية من حيث الالتزام بدفع الأجر كعلاقة تحمى العامل بالنسبة للمرأة الريفية هى علاقة شبه غائبة بسبب عدم وجود قوانين بالنسبة للمرأة فى الريف أصلا .

ويكفى أن نشير هنا إلى ما يحدده القانون من حماية للأجر بالنسبة للعامل وهو ما تفتقر إليه المرأة فى الريف من خلال هاتين المادتين فى قانون العمل الموحد ، وهما أن يؤدى الأجر المستحق للعامل بالعملة المتداولة قانونا ، والالتزام بما ورد فى عقد العمل الفردى بمكان وزمان الوفاء بالأجر . وهو ما يغيب تماما تحقيقه بالنسبة للمرأة الريفية نتيجة عدم شمول قانون العمل فى تطبيقه بالنسبة للقطاع غير الرسمى الذى يمثل القطاع الأوسع المستوعب لعمل النساء فى الريف . وتبقى المسألة الأهم فى حماية المرأة العاملة فى الريف وبالذات لمن يعملن لدى الغير واللاتى يفتقرن إلى شروط العمل كما تقره القوانين

فيما يتعلق بدفع الأجر عند المرض ، إذ تشير بيانات جدول (١٠) إلى أن ٢٦٪ من إجمالي من يعملن بأجر لدى الغير لا يحصلن على إجازة مدفوعة الأجر على المستوى الإجمالي للعينة .

جدول (١٠)

مدى احقية العاملة في حصولها على أجر في حالة المرض

المنطقة	الوجه البحري		الوجه القبلي		الإقليم		المتغيرات
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
تأخذ إجازة مدفوعة الأجر	٥٤٧	٥٨,٣	١٣٣	٥١,٠	٦٨٠	٦٨,٧	
تأخذ إجازة غير مدفوعة الأجر	٢٥٨	٢٧,٥	٦٠	٢٣,٠	٣١٨	٣١,٥	
لا تأخذ إجازة	٩٤	١٠,٠	٥٣	٢٠,٣	١٤٧	١٢,٣	
خصم جزء من الأجر	٣٩	٤,٢	١٥	٥,٧	٥٤	٤,٥	
المجموع	٩٣٨	١٠٠,٠	٢٦١	١٠٠,٠	١١٩٩	١٠٠,٠	

جدول (١١)

بعض مشكلات العمل

المنطقة	الوجه البحري		الوجه القبلي		الإقليم		المتغيرات
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
عدم وجود تأمينات ومعاشات	٥٠	٤,٣	٢٣	٧,٩	٧٣	٥,٠	
انخفاض الأجر	٢٦٩	٢٣,٤	٥٠	١٥,٥	٣١٩	٢٦,٦	
يوم العمل طويل ومجهد	٤٢٩	٣٧,٢	٩٥	٢٩,٥	٥٢٤	٣٥,٥	
المعاملة السيئة من صاحب العمل	٣٥	٣,٠	١	٣,٠	٣٦	٢,٤	
المعاكسات من الرجال	٢٩	٢,٥	٦	١,٩	٣٥	٢,٤	
عدم وجود حضانة	٢٩	٢,٥	٥	١,٦	٣٤	٢,٣	
بعد مكان العمل عن البيت	١٣٠	١١,٣	٣٨	١١,٨	١٦٨	١١,٤	
أخطار العمل التي تتعرض لها	٦٤	٥,٦	١٠	٣,١	٧٤	٥,٠	
(لا يوجد)	٢٤٢	٢١,٠	٧٩	٢٤,٥	٣٢١	٢١,٨	
عدد المستجيبين	١١٥٢	١٠٠,٠	٣٢٢	١٠٠,٠	١٤٧٤	١٠٠,٠	

واتساقا مع أوضاع المرأة في العمل والتي تفتقر إلى مبادئ حقوقية تقرها قوانين العمل وتحرم منها المرأة في الريف ، نجد جدول (١١) توضح بياناته أن

أهم ماتعانيه المرأة فى عملها يتمثل فى طول يوم العمل والإجهاد الذى تتعرض له أثناء العمل ، فقد أشارت النتائج إلى أن ٣٥هـ٪ من نساء العينة يعانين طول يوم العمل ومما يسببه لهن ذلك من إجهاد أثناء ساعات العمل على المستوى الإجمالى للعينة ، يلى ذلك انخفاض الأجر وبنسبة ٢١٦٪ وترتفع هذه النسبة فى الوجه البحرى (٢٣٤٪) ، فى مقابل (١٥هـ٪) فى الوجه القبلى . وتدل هذه البيانات على بعض جوانب المشقة فى العمل بالنسبة للمرأة ويضاعف من مشقتها عدم وجود أى نص قانونى يضمن توفير ظروف عمل أفضل بالنسبة للمرأة ، وبالأذات فيما يتعلق بمقدار الجهد الذى تبذله فى العمل ، وأيضا الكسب الناتج عن هذا العمل . وتدعم تقارير التنمية البشرية هذه الأوضاع مقارنة بوضع الرجل فى سوق العمل ففى تقرير حول مصر عام ١٩٩٥ يظهر التفاوت بين الجنسين فى مجال العمل فيما يتعلق بالأجر ، حيث إن نسبة كبيرة من عمل المرأة تتم بدون تقييم ، بالرغم من أن المرأة تعمل عدد ساعات أطول من عمل الرجل ، كما أن المرأة تقضى فى أنشطة السوق وفى العمل غير المأجور معا وقتا أكبر من الوقت الذى يؤديه الرجل بنسبة ١٣٪ ، ويزداد العبء الذى تتحمله المرأة فى مجال العمل فى المناطق الريفية حيث النسبة ٥٥٪ للمرأة ، و٤٥٪ للرجل^(٩) .

وتفرض هذه الأوضاع على عمل المرأة الريفية ضرورة أن يكون هناك ضمان للالتزام بما تقره قوانين العمل فيما يتعلق بساعات العمل ومساواتها فى الأجر مع الرجل نظرا للمسئولية المضاعفة للمقابلة على عاتقها .

جدول (١٢)

(أوقات العمل لدى أفراد العينة)

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
بالنهار دائما	٩٨٣	٨٥٣	٢٧٦	٨٥٧	١٢٥٩	٨٥٤	
بالليل دائما	٣٧	٣٢	١٤	٤٣	٥١	٣٥	
حسب الظرف	١٣٢	١١٥	٣٢	٩٩	١٦٤	١١١	
المجموع	١٠٠٠	١٠٠	٢٢٢	١٠٠	١٤٧٤	١٠٠٠	

تحرص كل قوانين العمل بالنسبة لتنظيم أوضاع العمل وبالأذات بالنسبة للمرأة على حظر العمل ليلا إلا بشروط فهو أشد إرهاقا وإجهادا من العمل نهارا فضلا عما يتطلبه دور المرأة عموما فى الاهتمام والرعاية الأسرية اللازمة للصغار من أبنائها ، وبالنسبة لحظر العمل ليلا تتضمن كل قوانين العمل والاتفاقات الدولية بالنسبة للمرأة حظره حظرا مطلقا ، وتنص جميع قوانين العمل المصرية المتعاقبة على أنه لايجوز تشغيل النساء فى الفترة ما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحا إلا فى الأحوال والأعمال والمناسبات التى يصدر بتحديددها قرار من وزير القوى العاملة والتدريب .

نضيف إلى القيود القانونية العرف السائد بالنسبة للمرأة بوجه عام والذي لايجيز لها أيضا العمل الليلي ، واتساقا مع ذلك أتت بيانات جدول (١٢) لتؤكد ارتفاع نسبة من يعملن بالنهار لتصل إلى ٨٥٪ على مستوى إجمالى العينة وإن تقاربت النسبة بين الوجه البحرى والقبلى كما هو موضح بالجدول ، إلا أنه يظل باقيا أن مآثره القوانين من حقوق للعمل يكاد يكون مقتصرأ على فئات معينة من المرأة العاملة وخاصة من تعمل منهن فى القطاع الصناعى ، حيث يستثنى قانون العمل المرأة الريفية من هذه الحقوق ، ومن ثم فلا يوجد أى نص يمنع من الاشتغال ليلا بالنسبة لها ، وبالتالي فإنه فى ظل ظروف الفقر والحاجة قد تضطر كثير من النساء إلى العمل ليلا .

ولأن الرعاية الصحية أثناء العمل ، وما يتعرض له العامل من مخاطر بسبب مزاولته نوعاً ما من الأعمال تشكل جزءاً مهماً من حقوق العامل ، لذلك سوف يكون التحليل بالنسبة لهذا الجزء متضمنا جوانب الرعاية الصحية والإصابات أثناء العمل إجمالاً وتشمل الجداول من ١٣-١٦ .

جدول (١٣)

التعرض للإصابة أثناء العمل

المتغيرات	الإقليم	الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة
		ك	%	ك	%	
نعم	١٧٥	١٥٢	١٨	٥٦	١٩٣	١٣٠١
لا	٩٧٧	٨٤٨	٣٠٤	٩٤٤	١٢٨١	٨٦٩
المجموع	١١٥٢	١٠٠٠	٣٢٢	١٠٠٠	١٤٧٤	١٠٠٠

جدول (١٤)

نوع الإصابة التي تعرضت لها المبحوثات أثناء العمل

المتغيرات	الإقليم	الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة
		ك	%	ك	%	
الجروح	١٢٤	٧٦٦	١١	٦١١	١٤٥	٧٥٠١
الحروق	٣	١٧	١	٦٥	٤	٢١
الكسور	٣٢	١٨٣	٥	٢٧٨	٣٧	١٩٢
التسمم	٣	١٧	٠	٠٠٠	٣	١٦
أخرى	٣	١٧	١	٦٥	٤	٢١
المجموع	١٧٥	١٠٠٠	١٨	١٠٠٠	١٩٣	١٠٠٠

جدول (١٥)

الإنفاق على العلاج في حالة الإصابة من جانب صاحب العمل

المتغيرات	الإقليم	الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة
		ك	%	ك	%	
يبتحمل تكاليف العلاج كلها	٧٧	٨٢	١١	٤٢	٨٨	٧٢
يبدفع جزء من التكاليف	٥٢	٥٥	٨	٣١	٦٠	٥٠
لا يتحمل أي تكاليف	٣٥٢	٣٧٥	١١١	٤٢٥	٤٦٣	٣٨٦
التأمين الصحي يبتحمل التكاليف	٤٥٧	٤٨٧	١٣١	٥٠٢	٥٨٨	٤٩٠
عدد المستجيبين	٩٣٨	١٠٠٠	٢٦١	١٠٠٠	١١٩٩	١٠٠٠

جدول (١٦)

الرعاية الصحية للمبحوثات من جانب صاحب العمل في حالة المرض

المقدرات	الإقليم	الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة
		ك	%	ك	%	
يتمثل تكاليف العلاج كلها	٥٣	٦٧	٥	١٩	٥٨	٤٨
يبدف جزء من التكاليف	٣٦	٣٨	٣	١١	٣٩	٣٢
لا يتحمل أى تكاليف	٣٧٥	٤٠٠	١٠١	٣٨٧	٤٧٦	٣٩٧
يستغنى عن عملى	٣٠	٣٢	٢٢	٨٤	٥٢	٤٣
التأمين الصحى يتمثل التكاليف	٤٤٤	٤٧٣	١٣٠	٤٩٨	٥٧٤	٤٧٩
عدد المستجيبين	٩٣٨	١٠٠٠	٣٦١	١٠٠٠	١١٩٩	١٠٠٠

تفرض قوانين العمل بعض الالتزامات بالنسبة لأصحاب الأعمال مثل حق العامل فى الحماية والتأمين من الأخطار الناجمة عن العمل ، كما تلزم هذه القوانين فرض عقوبات جنائية على المخالفين لقواعدها وخاصة فيما يتعلق بتشديد العقوبة بشأن السلامة والصحة المهنية لخطورة هذه المخالفات على صحة وسلامة العمال ، كما تلزم القوانين أيضا حق التعويض من الإصابة أثناء العمل أو التأمين على الإصابات ضد العمل وكلها حقوق أصبح مستقراً عليها فى أى تنظيم لقانون العمل . وتشير بيانات الجداول السابقة إلى بعض المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها المرأة فى نطاق العمل :

١ - اتضح أن حوالى ١٣٪ ممن يعملن يتعرضن لإصابات أثناء العمل على المستوى الإجمالى للعينة .

٢ - أن ٧٥٪ من هؤلاء أصبن إصابات مختلفة تراوحت بين الجروح والحروق والكسور والتسمم ، واحتلت الجروح أعلى نسبة فى الإصابة حيث كانت ٦٦٪ فى الوجه البحرى ، ٦١٪ فى القبلى .

٣ - أن ٣٨٪ من أصحاب الأعمال لا يتحمل أى تكاليف فى حالة إصابة أى من العاملات ، وترتفع نسبة من يلجأون إلى ذلك من أصحاب الأعمال فى

الوجه القبلى لتصل إلى ٤٢.٥٪ ، فى حين تصل فى الوجه البحرى إلى ٣.٧٪ فقط .

- ٤ - أن ٣٩.٧٪ أيضا من أصحاب الأعمال على مستوى إجمالى العينة قد أجابوا بأنه فى حالة المرض لا يتحمل صاحب العمل أية تكاليف ، وعلى العكس ارتفعت فى حالة المرض نسبة من لا يدفع تكاليف فى الوجه البحرى عن القبلى ٤٠٪ مقابل ٣٨.٧٪ على التوالى .
- ٥ - أشارت نسبة قليلة جدا وصلت إلى ٤.٣٪ من العينة إجمالا إلى أن صاحب العمل يستغنى عن العاملة فى حالة المرض ، وترتفع هذه النسبة قليلاً فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى .

جدول (١٧)

بمى مشرفة البحوثات بوجه نقابة

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٢٩١	٤٩.٧	٩١	٤٧.٤	٣٨٢	٤٩.٢		
لا	٢٧٥	٤٧.٠	٩٩	٥١.٦	٣٧٤	٤٨.١		
لاتوجد نقابة	١٠	١.٧	١	٠.٥	١١	١.٤		
لا أعرف	٩	١.٥	١	٠.٥	١٠	١.٣		
عدد المستجيبين	٥٨٥	١٠٠.٠	١٩٢	١٠٠.٠	٧٧٧	١٠٠.٠		

يحدد القانون الخاص بالنقابات مهام النقابة بالنسبة للعاملين فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وذلك بهدف حفظ حقوق الأفراد فى سوق العمل . ومن هنا فإن أولى مهام أى نقابة هى الدفاع عن حقوق العمال ورعاية مصالحهم ، وتحسين شروط ظروف العمل ، فضلا عن الاهتمام بالنواحي النقابية ورفع مستوى الوعي بالمهنة من خلال التدريب المستمر بهدف الارتقاء بمستوى العمالة بشكل عام . إلا أنه بالنسبة لسوق العمل فى الريف ولاعتبارات اجتماعية واقتصادية تتعلق بطبيعة الأعمال التى تقوم بها المرأة فى الريف ، فإن العمل

النقابى بشكل عام لا يلقى أهمية لدى المرأة وإن كانت العينة انقسمت إلى مجموعتين : مجموعة عضو فى النقابة والمجموعة الأخرى غير مشتركة ، وإن كانت المشتركات منهن أكثر بقليل عن مثيلها ، كما ترتفع نسبة المشتركات فى نقابة فى الوجه القبلى عن مثلهن فى الوجه القبلى كما هو موضح فى جدول (١٧) .

جدول (١٨)

الخدمات التى تقدمها النقابة لأعضائها من وجهة نظر المشتركات بها

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
توفير فرص عمل	٠	٠٠	١	١١	١	٣	٠	٠
توفير أجر أفضل	٢٥	٨٦	٢	٢٢	٢٧	٧١	٢٧	٧١
حماية قانونية لأعضاء النقابة	٢٥	١٢٠	١	١١	٣٦	٩٤	٣٦	٩٤
صرف معاشات للأعضاء	١٤٦	٥٠٢	٥٤	٥٩٣	٢٠٠	٥٢٤	٢٠٠	٥٢٤
تقديم خدمات اجتماعية وصحية للأعضاء	٩٨	٣٣٧	٤٠	٤٤٠	١٣٨	٣٦١	١٣٨	٣٦١
أخرى	٤٤	١٥١	١٣	١٤٣	٥٧	١٤٩	٥٧	١٤٩
عدد المستجيبين	٢٩١	١٠٠	٩١	١٠٠	٣٨٢	١٠٠	٣٨٢	١٠٠

نظرا لطبيعة أوضاع منظمات المجتمع المدنى والذى تكبله القوانين المختلفة تُختزل أدوار هذه المنظمات - ومنها النقابات - على بعض الأنشطة التى يرتبط معظمها بتحقيق بعض المنافع الاقتصادية لأعضائها مثل صرف بعض التعويضات أو المعاش أو التأمين أو ما إلى ذلك . ويبدو أن الأهداف الاقتصادية هى الدافع الوحيد للاشتراك فى النقابات عما عداها من أهداف تتعدى الحقوق السياسية إلى حقوق المواطنة ، وهى قضايا غالبا ما لا تكون قريبة من وعى القرويين وبالذات النساء . فكما توضح بيانات جدول (١٨) بالنسبة لمن منهن أعضاء فى نقابة أن صرف المعاشات للأعضاء قد حظيت بأعلى اختيار فى الخدمات التى تقدم لهن من النقابة حيث أشارت ٥٢٤% على المستوى الإجمالى للعينة بذلك ، وتفاوتت نسبة هؤلاء بين الوجه البحرى والقبلى لترتفع النسبة فى

الوجه القبلى إلى ٥٩٣٪ وفى الوجه البحرى إلى ٥٠٢٪ على التوالى ، يلى هذا الاختيار ما تقوم به النقابة من خدمات اجتماعية وصحية للأعضاء بنسبة ٣٦١٪ للعينة إجمالاً مع تفاوت بسيط بين الوجه البحرى والقبلى ليكون فى الأول ٣٣٧٪ ، ٤٤٪ للثانى . وتؤكد بيانات دراسة الحالة بعض النتائج التى تشير إلى حالة وعى المرأة الريفية العاملة بأدوار النقابات ، إذ أوضحت بعض الحالات مايفيد هذا التوجه حيث تقول إحدى الحالات .

"أنا لا أعرف نقابة ولا غيره لأنى مش مشتركة وأنا معرفش حاجة عنها غير لما الواحد بيموت يطلع له معاش" .

وتذهب أخرى إلى :

"أعرف النقابة بس أنا مش مشتركة بس أنا عارفة أنها بتقدم معاشات كويسة ، وأنا ما انضمتش عشان المادة مقصرة معايا ومطلوب أدفع مبالغ كبيرة عشان اشتراك لأنى بقالى ١٦ سنة باشتغل وييتى أولى" .

وترى ثالثة

"أنا عضوة فى نقابة المحامين بس مجرد عضوية يعنى أدفع فلوس واطلع الكارنيه لكن نشاط حقيقى لا وسبب انضمامى للنقابة عشان يكون لى معاش وتأمينات وبس" .

ويؤكد ما سبقه حالة رابعة بقولها :

"أنا زى ماقلت لك عارفة النقابات ومشاركة فى نقابة التمريض عشان يبنى معاش بعد كده ويصرفوا لى حاجات كويسة" .

وأضافت بعض الحالات أن النقابات يمكن أن تقوم ببعض الخدمات الترفيهية لأعضائها وأيضاً الحج والعمرة والتخفيضات على بعض السلع المنزلية . وعن رأى الحالات عن الأسباب التى أدت إلى عدم اشتراكهن فى النقابة

تعددت الآراء على النحو التالى :

١ - النقابات مايتعلمش حاجة (يعنى شعارات وبس) .

- ٢ - عدم وجود نقابات أصلا لعمال الزراعة نشترك فيها .
- ٣ - ارتفاع تكلفة الانضمام إلى النقابة نظرا لقلة الدخل .
- ٤ - إن النقابات حاليا لا تهتم بأوضاع العمال .
- ٥ - عدم المعرفة والوعي بالنقابة وأهميتها .

جدول (١٩)

اسباب تفضيل اصحاب الاعمال تشغيل الرجال

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ميل أصحاب الأعمال لتشغيل الرجال	٢٧١	٣٣.٠	١٢٩	١٩.٥	٤٠٠	٢٧.٠		
الاعتقاد بأن الرجال أقوى جسمانيا	٢١٢	٢٥.٩	٩٧	١٤.٧	٣١٠	٢٠.٩		
العرف عندنا إن الرجال يشتغل بره البيت أكثر من الستات	٣٦٦	٤٤.٦	٣٩٧	٦٠.٢	٧٦٣	٥١.٥		
طبيعة العمل تحدد ذلك	١٤٣	١٧.٤	٦٤	٩.٧	٢٠٧	١٤.٠		
خطورة بعض الأعمال على الستات	٧٠	٨.٥	١٣	٢.٠	٨٣	٥.٦		
أخرى	٣٢	٣.٩	٢٩	٤.٤	٦١	٤.١		
عدد المستجيبين	٨٢١	١٠٠.٠	٦٦٠	١٠٠.٠	١٤٨١	١٠٠.٠		

عدد الاستجابات أكثر من عدد المبحوثين لأنه غالبا ما تجنب المبحوثين بإكثر من متغير .

ومما يدعم دور النوع في الاستفادة من هذه المشروعات . بيانات جدول (١٩) والخاصة برأى المبحوثات في أسباب زيادة فرص الرجال في الحصول على منافع من مشروعات الحكومة أو القطاع الخاص ، فقد اتضح أن السبب هو العرف السائد لدى القرويين الذي يجيز عمل المرأة في البيت بينما يترك العمل خارج المنزل للرجل حيث أفاد بهذا المتغير حوالي ٥١.٥% من إجمالي العينة ، كما اتضح أيضا أن تأثير هذا العرف يكون أكثر سطوة في محافظات الوجه القبلي عن البحري حيث وصلت نسبة من يؤكدون على تأثيره في الوجه القبلي ٢٠.٩% بينما وصلت نسبتهم في الوجه البحري ٤.٤% ، ويدعم من هذه النتيجة أيضا الإفادة من جانب العينة المتغير الذي حظى على الترتيب الثاني ضمن

المتغيرات التي ذكرت هو ميل أصحاب الأعمال لتشغيل الرجال بنسبة وصلت إلى ٢٧٪ على مستوى إجمالى العينة ، وهو ما يعنى أيضا سيادة ثقافة خاصة بأوضاع عمل المرأة والتي تحددها ثقافة النوع والتمييز الذى يترتب عليه ويؤدى إلى سوء أوضاع المرأة عموما فى سوق العمل .

جدول (٢٠)

رأى المبحوثات فى مدى استفادة الإناث والذكور من المشروعات الحكومية

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الرجال أكثر	٨٢١	٤٦,٧	٦٦٠	٤٩,٧	١٤٨١	٤٨,٠		
الستات أكثر	١١٨	٦,٧	٦٨	٥,١	١٨٦	٦,٠		
لا يوجد فرق	٣١٦	١٨,٠	١٧٤	١٣,١	٤٩٠	١٥,٩		
لا أعرف	٢٣٤	١٣,٣	١٥٦	١١,٧	٣٩٠	١٢,٦		
لا توجد مشروعات	٢٧٠	١٥,٣	٢٧١	٢٠,٩	٥٤٠	١٧,٥		
المجموع	١٧٥٩	١٠٠,٠	١٣٢٩	١٠٠,٠	٣٠٨٨	١٠٠,٠		

بالرغم من أن النتائج التى أسفرت عنها كل الدراسات التى تناولت أوضاع سوق العمل قد أكدت على أن النساء هن الأكثر عرضة لويلات البطالة ، كما أن الفقر يزداد بين صفوف النساء وبالذات نساء الريف ، فإنه فى حالة عمل مشروعات من جانب الحكومة أو القطاع الخاص لتحسين أوضاع الريف فإن حظ ونصيب المرأة من هذه المشروعات يتأثر بعامل النوع ، حيث يرتفع نصيب الرجل من عوائد الاستفادة فى العمل فيها مقارنة بالنساء ، وتوضح بيانات جدول (٢٠) أن ما يقرب من نصف العينة قد أكدت على أن نصيب الرجل أكثر من النساء فى العمل بهذه المشروعات وبنسبة ٤٨٪ على المستوى الإجمالى للعينة ، وإن كانت النسبة ترتفع قليلا فى الوجه القبلى لتصل إلى ٤٩,٧٪ مقابل ٤٦,٧٪ فى البحرى ، بينما لم تصل نسبة من أكدت على أن النساء أكثر حظا فى الحصول على فوائد هذه المشروعات على المستوى الإجمالى أكثر من ٦٪ من

عينة الدراسة ، فوفقا لما هو متعارف عليه من تقسيم العمل فى الريف أنه يقوم على أساس النوع حيث يعهد إلى المرأة عادة بالأعمال المكملة للعمل الزراعى قليلة الدخل ، فإن الاستفادة أيضا من فرص العمل فى المشروعات التى تقام من جانب الحكومة أو القطاع الخاص تستند إلى النوع أيضا ، وتعود هذه الوضعية أصلا إلى وجود عدد من الإجراءات والقوانين ، وهو ما يعنى أن سوق العمل المولد للدخل - حتى فى ظل التغيرات الاقتصادية الجديدة - مغلق أمام المرأة بسبب عجزها القانونى .

جدول (٢١)

راى المبحوثات فى مدى استفادة المرأة من القروض لعمل المشروعات مقارنة بالرجال

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الرجال أكثر	٨٨٠	٥٠.٠	٦٣٦	٤٧.٩	١٥١٦	٤٩.١		
الستات أكثر	٩٨	٦.٥	١٤٦	١١.٠	٢٤٤	٧.٩		
لا يوجد فرق	٣٥٩	٢٠.٤	١٦٥	١٢.٤	٥٢٤	١٧.٠		
لا أعرف	٤٢٣	٢٤.٠	٣٨٢	٢٨.٧	٨٠٤	٢٦.٠		
المجموع	١٧٥٩	١٠٠.٠	١٣٢٩	١٠٠.٠	٣٠٨٨	١٠٠.٠		

جدول (٢٢)

اسباب تفضيل الذكور فى حالة الحصول على السلف من وجهة نظر المبحوثات

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد	٢٦٦	٣٠.٢	١٤٦	٢٣.٠	٤١٢	٢٧.٢		
عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض	١٦٦	١٨.٩	١٧٩	٢٨.١	٣٤٥	٢٢.٨		
قلة خبرة الستات فى الحصول على القروض	٢٦٩	٣٠.٦	١٤٦	٢٣.٠	٤١٥	٢٧.٤		
العرف عندينا إن الرجال هما اللى يياخذوا السلف والقروض	٣٦٩	٤١.٩	١٩٠	٢٩.٩	٥٥٩	٣٦.٩		
أخرى	٤٠	٤.٥	٣٠	٤.٧	٧٠	٤.٦		
المجموع	٨٨٠	١٠٠.٠	٦٣٦	١٠٠.٠	١٥١٦	١٠٠.٠		

تشير دراسة راجى أسعد حول الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر^(١٠) إلى أن الفقراء وبالذات المرأة يصعب حصولهم على فرص عمل مما يزيد من استمرار فقرهم ، وترجع هذه الوضعية إلى صعوبة الوصول إلى مؤسسات الدولة وذلك بسبب الإجراءات التى يجهلها الفقراء ، فضلا عن الأمية التى تحرم ملايين الفقراء من الوصول إلى دواوين الحكومة وبالتالي الاستفادة من خدماتها ، وأن النساء هن الأكثر عرضة لتأثيرات هذه الأوضاع حيث كثير من الأسر المعيشية التى تعولها نساء لا يستطعن الحصول على معاش الأراذل والمطلقات نتيجة لعدم وجود بطاقة شخصية أو فتح حساب فى بنك للحصول على قروض .

وبمراجعة بيانات جدول (٢٢) نجد أن فرصة المرأة فى الحصول على قروض أو سلف لعمل مشروعات هى فرص ضئيلة ، حيث أفادت العينة برأيها بأن الرجال تكون فرصهم أكثر فى الحصول على القروض بنسبة ٤٩ر١٪ على مستوى إجمالى العينة ، وترتفع النسبة فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى حيث فى الأولى ٥٠٪ والثانية ٤٧ر٩٪ ، وهو ما يفسر بأن الصيغ الرسمية فى التعامل مع هذه القروض يمثل العقبة الأكبر فى حصول المرأة على الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التى يجب أن تقدم لها .

وبالنسبة لمن أشرن إلى أن الرجال أكبر من النساء فى فرصهن للحصول على القروض والسلف ، فإن أسباب ذلك ترجع كما يوضحها جدول (٢٢) إلى :

١ - أن العرف هو الذى يحدد أولوية للرجل فى الحصول على هذه القروض بنسبة ٣٦ر٩٪ .

٢ - قلة خبرة الستات فى الحصول على القروض ٢٧ر٤٪ .

٣ - تخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد ٢٧ر٢٪ .

٤ - عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض ٢٢ر٨٪ .

وتؤدى هذه العوامل مجتمعة من وجهة نظر النساء إلى استبعادهن من

أنشطة السوق التي يمكن أن تزيد من دخلهن ونضيف إلى ذلك نتائج دراسة حول^(١١) أسباب إحجام النساء عن الاقتراض بسبب ما يترتب على عدم السداد أو التأخر فيه نتيجة الإجراءات القانونية التي تنتهي بالحبس وهو ما يدفع إلى ضرورة تقديم التيسيرات والتسهيلات الممكنة للمرأة الريفية للاستفادة من هذه القروض .

جدول (٢٣)

أسباب عمل المشروع من وجهة نظر المبحوثات

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة	١٢٩	٩٠.٢	٦٤	٩٤.١	١٩٣	٩١.٥		
تحقيق الاستقلال المادي	٨	٥.٦	١	١.٥	٩	٤.٣		
إيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة	٦	٤.٢	٣	٤.٤	٩	٤.٣		
أخرى	٨	٥.٦	٣	٤.٤	١١	٥.٢		
عدد المستجيبات	١٤٣	١٠٠.٠	٦٨	١٠٠.٠	٢١١	١٠٠.٠		

جدول (٢٤)

مصدر تمويل المشروع لمن يعملن لحساب أنفسهن

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحري		الوجه القبلي		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قرض (من البنك أو من الصندوق الاجتماعي)	١٠	٧.٠	٢٥	٣٦.٨	٣٥	١٦.٦		
سلفة من أحد الأقارب أو المعارف	٣٢	٢٢.٤	١٠	١٤.٧	٤٢	١٩.٩		
مدخرات	٦٣	٤٤.١	٢٦	٣٨.٢	٨٩	٤٢.٢		
بعت أرض كانت عندي	٦	٤.٢	١	١.٥	٧	٣.٣		
ورث مبلغ عملت به المشروع	٩	٦.٣	١	١.٥	١٠	٤.٧		
أخرى	٢٣	١٦.١	٥	٧.٤	٢٨	١٣.٣		
المجموع	١٤٣	١٠٠.٠	٦٨	١٠٠.٠	٢١١	١٠٠.٠		

جدول (٢٥)

حجم رأس مال المشروع مقدرا بالجنهيات لمن يعملن احساب انفسهن

حجم رأس المال	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	٧٠	٤٩٠	٤٦	٦٧٦	١١٦	٥٥٠		
٢	٣٦	٢٥٢	١٢	١٩١	٤٩	٢٣٢		
٣	١١	٧٧	٥	٧٤	١٦	٧٦		
٤	٥	٣٥	١	١٥	٦	٢٨		
٥	١٢	٨٤	١	١٥	١٣	٦٢		
٦ فكثر	٩	٦٣	١	٢٩	١١	٥٢		
المجموع	١٤٣	١٠٠٠	٦٨	١٠٠٠	٢١١	١٠٠٠		

توضح بيانات جدول (٢٢) الأسباب التى تدفع المرأة إلى عمل مشروع خاص حيث أتى زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة فى المرتبة الأولى من بين أسباب الإقدام على عمل المشروع الخاص ونسبة ٩١٪ على المستوى الإجمالى ، وترتفع قليلاً نسبة من أشرن إلى ذلك السبب فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى كما هو موضح بالجدول ، يلى ذلك الرغبة فى إيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة بنسبة ٤٣٪ ، وأخيراً تحقيق الاستقلال المادى بنسبة ٤٣٪ .

ومن ذلك يتضح أن الرغبة فى زيادة الدخل هو السبب الأول فى اتخاذ المرأة قرار عمل المشروع الخاص ، وحيث يوضح جدول رقم (٢٥) والخاص بحدود رأسمال المشروع أن ٥٥٪ من النساء اللاتى قمن بعمل مشروع تراوح رأسمال مشروعاتهن فى حدود الألف جنيه ، وأن نسبة ٦٧٦٪ منهن فى الوجه القبلى ، و٤٩٪ فى الوجه البحرى .

فى حين لم تتعد نسبة من زاد رأس مال مشروعاتهن على ٦ آلاف جنيه عن ٥٢٪ من حجم العينة على المستوى الإجمالى ، وهو ما يعنى أن النساء أصحاب المشروعات الاستثمارية يقعن فى نطاق الأسر الفقيرة والتى لا تتعدى إمكانياتها الاقتصادية أكثر من الاعتماد على مدخراتها لبدء مشروعاتها ، وهو ما اتضح من

بيانات جدول (٢٤) والنزى أشارت فيه النساء إلى أن رأس مال المشروع قد اعتمد على مدخراتها بنسبة ٤٢٢٪ . فى حين لم تتعد نسبة من اقترضن أو حصلن على قروض من البنك ١٦٦٪ من إجمالى عينة من قمن بعمل مشروعات لحسابهن الخاص ، وهو مما يعنى أن معظم النساء اللاتى يعملن لحسابهن الخاص من خلال هذه المشاريع الصغيرة ينتمين إلى فقراء الريف وهو ما تؤكده أيضا دراسات الفقر فى مصر ، حيث اتضح طبقا لتقرير التنمية البشرية^(١٢) لمصر ١٩٩٦ أن أعلى نسبة من الفقراء كانت فى الأسر التى يعولها شخص يعمل لحساب نفسه ، أو يقوم بأعمال مؤقتة وخاصة فى التجارة أو الزراعة أو الخدمات الشخصية ، ويزداد الفقر فى الأسر التى تعولها امرأة وتعمل لحساب نفسها . وتلفت هذه النتائج النظر إلى بعض العوامل التى يجب مراعاتها بالنسبة للمرأة التى تعمل لحساب نفسها من جانب الدولة وحمايتها من كل الآثار القانونية التى ترتب على الفصل فى هذه المشروعات .

جدول (٢٦)

المشاركة فى رأس مال المشروع لمن يعملن لحساب أنفسهن

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم تشارك	٢٠	١٤٠	٩	١٣٢	٢٩	١٣٧		
لا تشارك	١٢٣	٨٦٠	٥٩	٨٦٨	١٨٢	٨٦٣		
المجموع	١٤٣	١٠٠٠	٦٨	١٠٠٠	٢١١	١٠٠٠		

جدول (٢٧)

صلة المبحوثة بالمشاركين لها في مشروع العمل

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الزوج	٧	٣٥٠	٧	٧٧٨	١٤	٤٨٣		
أحد الأبناء	١	٥٠	٠	٠	١	٣٤		
أحد الأقارب أو الإخوة	١١	٥٥٠	١	١١١	١٢	٤١٤		
أخرى	١	٥٠	١	١١١	٢	٦٩		
المجموع	٢٠	١٠٠٠	٩	١٠٠٠	٢١١	١٠٠٠		

جدول (٢٨)

التأمين على المشروع

المتغيرات	الإقليم		الوجه البحرى		الوجه القبلى		الجملة	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تأمين على المشروع والعمال	٣٠	٢١٠	٣	٤٤	٣٣	١٥٦		
التأمين على الاثنين*	٨	٥٦	١	١٥	٩	٤٣		
لا يوجد تأمين للثنتين	١٠٥	٧٣٤	٦٤	٩٤١	١٦٩	٨٠١		
المجموع	١٤٣	١٠٠٠	٦٨	١٠٠٠	٢١١	١٠٠٠		

* يقصد بكلمة الاثنين هنا التأمين على المشروع كرأس مال والتأمين على العمال .

أشارت نتائج الدراسة الخاصة بخصائص الأسرة المعيشية لنساء عينة الدراسة إلى أنها من الأسر المعيشية كبيرة العدد ، كما أنها من الأسر التى ترتفع فيها نسبة الإعالة وبالأذات فى الوجه القبلى ، وترتفع فيها نسبة الأمية لدى الإناث ٣٨٣٪ مقابل ٢٥٦٪ للذكور وتزداد الأمية كلما اتجهنا إلى الوجه القبلى، إضافة إلى ارتفاع نسبة الذكور العاملين بأجر مقارنة بالإناث ٨٢٥٪ ذكور مقابل ٦٦٨٪ للإناث ، وأخيرا فإن أكثر من نصف العينة يقعن فى فئة الدخل أقل من ٣٠٠ جنيه شهريا (٥٢١٪) .

وتشير هذه الخصائص إلى أن معظم نساء الأسر المعيشية فى العينة هن ما يمكن أن نطلق عليهن بالفقراء ، وبالتالي فإن أسواق العمل بأجر هى أسواق مغلقة أمام هؤلاء النساء ، ويصبح العمل لحساب أنفسهن هو أفضل الاختيارات لأنه بمثابة الوسيلة للتكيف مع الفقر لجذب بعض الموارد المالية البسيطة التى تعين الأسرة على مواصلة الحياة ، معتمدة فى ذلك على أشكال التضامن الاجتماعى السائدة فى الأسرة ، ورفض التعاون مع أفراد خارج الأسرة المعيشية خوفا من مخاطر الفشل فى المشاريع التى تقوم بها والتى لا تتحمل مغامرة الفشل .

وتأتى بيانات جدول (٢٦) لتوضح أن المرأة صاحبة المشروع لا ترغب مطلقا فى مشاركة أى فرد معها حيث اتضح أن ٨٦,٣٪ من النساء اللاتى لديهن مشروعات خاصة ليس لديهن شريك فى المشروع ، وتكاد النسبتان فى الوجه البحرى والقبلى تتساويان . ومن جانب آخر ، فإن ميل الأسرة المعيشية للتضامن كوسيلة لمواجهة الفقر يمثل مدخلا لمواجهته وذلك من خلال أفراد الأسرة المعيشية ، فنجد جدول (٢٧) يوضح أن الزوج يحصل على أعلى نسبة فى مشاركة الزوجة فى مشروعاتها الخاصة بنسبة ٤٨,٣٪ على مستوى إجمالى العينة ، وترتفع هذه النسبة فى الوجه القبلى لتصل إلى ٧٧,٨٪ مقارنة بنسبة ٣٥٪ فى الوجه البحرى ، ويلى مشاركة الزوج مشاركة الأهل أو الإخوة بنسبة ٤١,٤٪.

وتشير هذه النتائج مجتمعة - بالإضافة إلى خصائص الأسرة المعيشية السابق الإشارة إليها - إلى أن المشروعات التى تمارسها المرأة فى هذه الأسر هى مشروعات متناهية الصغر أى مشروعات لمواصلة الاستمرار والبقاء ، ومن هنا فالمرأة لا تملك حيالها أى حماية يمكن أن يكفلها قانون أو الحماية من تقلبات السوق ، حيث إنها فى معظمها مشاريع تعتمد على المدخرات الشخصية للأسرة ، كما أنها مشاريع غير مؤمن عليها ولا على العمالة فيها ، وهو ما يتضح

من بيانات جدول (٢٨) الخاص بالتأمين على المشروع من أن ٨٠٫١٪ من نساء العينة أكدن على عدم التأمين على المشروع أو العمالة فيه ، وأن ١٥٪ فقط من هذه المشاريع مؤمن عليها ، وترتفع نسبة المشاريع غير المؤمن عليها في الوجه القبلي لتصل إلى ٩٤٫١٪ مقابل ٧٣٫٤٪ في الوجه البحرى .

ومن حصاد ما سبق من تحليلات نظرية ، وبيانات واقعية ، ورؤى ميدانية لقطاع من نساء الريف في سوق العمل ، يمكن إيجاز بعض الملامح العامة لأوضاع عمل النساء في الريف :

أولاً : بالنسبة لمن يعملن لدى الغير ياجر

١ - مازال قطاع العمل الزراعى والخدمى يحتل القطاع الأكثر استيعابا لعمالة المرأة في الريف بالرغم من ارتفاع نسب التعليم بشكل عام ، ونسب تعليم الإناث بشكل خاص ، إلا أن هذه الزيادة دائماً ما تقع في المستويات التعليمية الأدنى التي لا توفر العمل إلا في القطاع الزراعى ، وفي أدنى مراتب القطاع الخدمى في أفضل الحالات ، ومع شيوع البطالة كظاهرة عامة تتقبل النساء في أى مجال حتى وإن كان غير مناسب لمستوى التعليم وهو ما يظهر بوضوح لدى النساء في الريف .

٢ - وعلى عكس ما هو سائد في المناطق الحضرية ، إذ تشير الإحصاءات إلى استئثار النساء بالنسبة الأكبر من الأعمال الإدارية والمكتبية المتوسطة ، وبالنسبة للريف فإن هذه الأعمال تحتل مكانة أدنى في عمل النساء لها ، وتتفاوت هذه النسب بين الوجهين القبلى والبحرى ، حيث ترتفع قليلا في الوجه البحرى .

٣ - وبينما تحظى قطاعات العمل الزراعى والخدمى ، والأعمال الإدارية والمكتبية بنصيب في سوق عمل النساء ، إلا أنه وعلى الوجه الآخر فإن البطالة تحظى بالنصيب الأكبر حيث تعانيها كل المستويات التعليمية (من النساء) .

٤ - مازال الملمح السائد وفقاً لنتائج الدراسة يشير إلى استمرار وضعية

أساسية بالنسبة لعمل المرأة هي انتشار ما يسمى بالعمل غير المأجور بالرغم من ارتفاع نسب التعليم ، كما يضاف إلى هذا المشهد استمرار الوضع بصورة أكثر اتساعاً فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى - وهو ما يعزز الاقتناع بدور المعوقات الثقافية والاجتماعية بالنسبة لعمل المرأة .

٥ - تشير النتائج إلى أنه بالرغم من تعدد الجهود التى تبذل بالنسبة لتحسين أوضاع المرأة فى سوق العمل ، حيث تتوجه معظم هذه الجهود نحو التمكين الاقتصادى لها ، من خلال إقامة مشروعات صغيرة تتواءم مع السياسات المطبقة ، إلا أن المؤشرات دلت على انخفاض أعداد النساء اللاتى يعملن لحساب أنفسهن ، وتوضح الفروق الإقليمية أيضاً بين الوجه القبلى والبحرى ، وهو ما يثير التساؤل حول جدوى تلك الجهود ، التى يتم معظمها من خلال قروض ومعونات تقدمها الحكومة والمجتمع المدنى ، ومع ذلك فالمرود الاجتماعى والاقتصادى منها يحتاج إلى مراجعة ، وإلى آلية أخرى للاستفادة من المشاريع الصغيرة .

٦ - بالرغم من أن النتائج أشارت إلى أن القطاع الخاص يستحوذ على نسبة كبيرة من العمالة النسائية فى مقابل القطاع الحكومى ، إلا أن هذا الاستحواذ لا يمثل إضافة لسوق عمل المرأة أو أنه يفتح فرصاً لمزيد من العمالة النسائية ، بل إن هذا القطاع كما اتضح فى متن الدراسة يتميز بما يلى :

أ - أنه يتضمن أدنى المستويات فى سوق العمل من حيث المهارة والتدريب ، ومستوى التعليم ، والتكلفة .

ب - أن الفرص التى يتاح للمرأة العمل فيها هى فى معظمها فرص للتدريب التحويلى ، وهى فى مجملها فرص مؤقتة ، ولا إلزام للقطاع الخاص بتحويلها إلى فرص عمل دائمة .

٧ - أوضحت البيانات أنه بالنسبة لحماية المرأة فى سوق العمل فإن سوق عمل

المرأة يندر أن يوجد به أى شكل من أشكال التنظيم القانونى ، ويترتب على ذلك الغياب شبه التام للتمتع بأى من الميزات التى تكفلها قوانين العمل ، كما يترتب عليه إهدار للحقوق المكتسبة فى نطاق العمل . ولقد اتضح من بيانات الدراسة بعض جوانب هذا القصور والتى منها:

أ - أن نسبة كبيرة من النساء يعملن بدون أجر أو لا يحصلن على أجورهن بانتظام .

ب - أشارت النتائج إلى أنه فى قطاعات العمل المختلفة فى الريف تعاني النساء فقدان الشروط الضامنة لاستمرار العمل بسبب عدم وجود علاقة تعاقدية بين طرفى العمل ، وما يترتب على غياب هذه العلاقة التعاقدية من سبل للحماية والرعاية التى تضمنها قوانين العمل ، بالإضافة إلى التنظيم النقابى ، والضمان الاجتماعى وغيرها من حقوق توفرها قوانين العمل .

ج - يسود وما زالت علاقات العمل عن طريق السخرة ، وهى علاقات عمل تجاوزتها الأنظمة والتشريعات الاجتماعية فى مجال العمل ، حيث مازال قطاع العمل الزراعى فى مجمله يتعامل مع النساء من خلال مقاليد الأنفار ، الذى يوفر فى أوقات متفاوتة ، وليست دائمة ، مع ما يستتبعه ذلك من حقوق فى الطرد من جانبه ، واقتطاع اليومية ، وعدم الرعاية الصحية والتأمينية ... إلى غير ذلك من حقوق كفلتها قوانين العمل .

د - ولا يقتصر أثر غياب التنظيم القانونى على ضعف الناتج النهائى للعمل من دخل ورعاية ، بل إن غيابه يؤثر على ظروف العمل ذاته من حيث زمن العمل وتوقيته ، والذى يمثل عنصراً أساسياً فى تقدير مشقة العمل فضلاً عن الإجازات وفترات الراحة وما تتطلبه أوضاع المرأة الخاصة من حمل ورضاعة ورعاية الأطفال .

هـ - ومن ضمن ظروف العمل أيضا ما يقع على المرأة من مخاطر ترتبط بنوعيات معينة من الأعمال ، وهو ما يجعل نوع العمل يرتبط فى كثير من الأحوال بأوضاع المرأة المتدنية إجمالاً ، إذ إن العمل الزراعى أو الخدمى يمثل أكثر مجالات العمل التى تغيب فيها ظروف الحماية والأمان المهنى من حيث المخاطر التى تحيط بها ، فضلا عن غياب التعويض الذى يمكن أن تكفله القوانين فى مجالات مشابهة فى القطاعات الحضرية .

و - ويبقى أخيراً الدافع عن مصالح المشتغلين فى أى قطاع للعمل والذى يتمثل فى دور النقابات التى ترعى حقوق العاملين فيها وتحسن من شروط العمل تدريجيا ومهنيا بهدف الارتقاء بمستوى العمالة ، وهو ما لا يتوفر فى عمل المرأة فى الريف .

ز - ولا يقتصر التأثير بالنسبة للدور النقابى على العمالة أثناء فترات العمل بل تتعداه بعد التقاعد ، وهو يمثل نوعا من الضمان الاجتماعى والأمان النفسى الذى تحرم منه المرأة الريفية .

ثانياً: عمل المرأة الريفية التى تعمل لحساب نفسها

اتضح من نتائج الدراسة بعض المؤشرات التى يمكن الاستدلال منها على أن الأوضاع الثقافية مازالت تمارس تأثيراً على إمكان إتاحة حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية متوازية مع حقوقها الاجتماعية والسياسية ، فقد رصدت الدراسة ما يلى :

١ - ما زالت القروض والمنح والتى تعتبر فرصا لتشغيل النساء المستحوذ الأكبر عليها فى الريف هم الرجال دون النساء ، مع بروز للتفاوت الإقليمى حيث الوجه القبلى يحتل مرتبة أعلى .

٢ - تمثل الإجراءات القانونية والتعقيدات الروتينية سبباً مهماً فى عدم استفادة النساء من فرص العمل لحسابهن .

٣ - بالنسبة للمشروعات ذات الطابع الحكومى والتي تكون موجهة لتحسين فرص عمل النساء فإن إحتلال الرجل فيها مكانة تكون أعلى من النساء فى شغل فرص العمل المتاحة ، وقد لخصت النتائج أسباب عدم اتساع نطاق فرص عمل المرأة فى المشروعات الخاصة كما ورد فى متن الدراسة ، حيث حصرت الأسباب فيما يلى وفقا لنتائج البيانات :

- ١ - أجاب عدد كبير من عينة أصحاب المشروعات الخاصة إلى أن الأعراف تلعب دوراً كبيراً فى حصول الرجل على هذه القروض .
- ٢ - تلعب الأمية دوراً فى الحيلولة دون معرفة النساء بهذه القروض :
- قلة خبرة النساء فى الحصول على القروض .
- تخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد .
- عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض .
- الآثار التى تترتب على عدم الوفاء بالقرض .
- وتطرح هذه النتائج تساؤلات بشأن الدعوات التى تلاحقنا بشأن التحسن الاقتصادى للمرأة وما يجب مواجهته لمثل هذه المعوقات ، ويأتى فى مقدمتها الأوضاع الثقافية للمرأة .

وجمة نظر ختامية بشأن (وضع الحماية التشريعية للمرأة العاملة فى الريف
لم يعد ممكناً قبول الرأى القائل بأن ما ادعته السياسات الليبرالية التى طبقت زهاء العقود الثلاثة الماضية أنها سوف تحرر سوق العمل من القيود والعوائق ، وأن هذا التحرر هو السبيل الوحيد لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد ، ومن ثم تحقيق العدالة والتنمية والتقدم الاجتماعى ، حيث إن هذا الادعاء يواجهه على الوجه المقابل ادعاء آخر بضرورة إطلاق حرية الدولة فى القيام بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية فى صناعة القرار الاقتصادى وتوفير الخدمات العامة والأساسية ، إضافة إلى ذلك فإن على الدولة أن تتحرر من تنفيذ السياسات

التي تهدف إلى تحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية كسياسات الدعم ، وتحقيق الوظائف الاجتماعية لها في مجال التعليم والصحة والإسكان وغيره وبالأذات بالنسبة للفئات الفقيرة .

وتخلق هذه الوضعية نوعاً من التناقض بين ما تدعيه السياسات الاقتصادية المطبقة من تحقيق عدالة وتقديم اجتماعي ، وبين ما يترتب على غياب دور الدولة من حماية للفقراء ، ويتضاعف هذا الوضع بثالوث آخر يتمثل في سيادة وأبدية النظام الاجتماعي والسياسي الذي يمارس قيوداً ثقافية على عمل المرأة ، وهو النظام الأبوي الذي يتضافر مع سيادة وهيمنة من أجل الإبقاء على الغالبية العظمى من النساء في وضع يتسم بالتدني الثقافي ، والانتقاص من قدرهن الاجتماعي والتمهيش الاقتصادي .

ولقد وسمت هذه الأوضاع مجتمعة ظروف عمل النساء في الريف التي يمكن تحديدها في سمتين أساسيتين هما :

١ - تأنيث الفقر ، حيث حرمت برامج التكيف الهيكلي النساء من الخدمات التعليمية والصحية مما انعكس على حرمانهن من حقوقهن في العمل ، والترقي ، وزاد من بطالتهن ، وسد جميع المنافذ أمام عمليات التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لها .

٢ - أن القيود الثقافية والاجتماعية مع حالة الفقر المتزايد لأوضاع النساء تعزز من فقر القدرات والإمكانات التي يمكن أن تحدث نقلة نوعية في مكانة المرأة بصفة عامة ، وسوق العمل بصفة خاصة .

وفي ظل سياق عالمي يسعى لإعلاء حقوق الإنسان ، مؤكداً على مبدأ عدم جواز التمييز ، وأن البشر متساوون في الكرامة والحقوق ، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات فإنه من الممكن الإشارة إلى بعض الإجراءات العاجلة التي يمكن أن تخفف من حدة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على المرأة في الريف وهي :

- ١ - المطالبة السريعة والفورية بضرورة أن تتضمن تشريعات سوق العمل وقضايا النوع الاجتماعى فيما يتعلق بمعايير العمل وشروطه ، الحد الأدنى للدخل والحقوق التى تتضمنها الاتفاقيات والمواثيق الدولية ، وخاصة ما صدر مؤخراً حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .
 - ٢ - الاهتمام بالسياسات الاقتصادية التى تراعى البعد النوعى فى توليد فرص العمل الخاصة بالنساء وبالأذات فى الريف والمناطق المحرومة .
 - ٣ - إلغاء كافة القيود المعوقة لدور المجتمع المدنى التى يمكن أن تقدم إسهامات حقيقية للمرأة .
- على أن هذه الإجراءات على أهميتها لا تنفى توافر إطار اجتماعى اقتصادى سياسى تتوافر فيه شروط كفالة الحقوق والعدالة الاجتماعية لكافة الناس دون تمييز وإن كان الأبعد مناصباً مرحلياً .

المراجع

- ١ - عبد الجواد ، ثريا ، الأوضاع القانونية لعمل المرأة الريفية ، القضايا والإشكاليات فى : عبد الجواد ، إنعام وآخرون ، الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية ، التقرير النظرى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٠٧-٢٤٦ .
- ٢ - نصيف ، عريان ، الفلاحة المصرية والبؤس المزيج . نشرة غير دورية تصدر عن ملتقى الهيئات لتنمية المرأة ، القاهرة ، العدد الثامن ، ٢٠٠١ ، ص ١٢ .
- ٣ - العيسوى ، إبراهيم ، هوم اقتصادية مصرية ، القاهرة ، ميريت ٢٠٠٣ ، ص ٥٤ .
- ٤ - حسن ، عبد الرحمن قدوس ، إنهاء علاقات العمل لأسباب اقتصادية ، القاهرة ، المطبعة العربية الحديثة ، ١٩٩٠ ، مقدمة الكتاب .
- ٥ - Larson, Barbara, Women and The Informal Economy in Rural Egypt in: Lobban, Richard A., Middle Eastern women and The Invisible Economy. USA., University Press of Florida, 1990, pp. 148-165.
- ٦ - عاصم ، رشا ، القطاع غير المنظم والمرأة العاملة العربية ، ندوة المرأة العاملة فى القطاع غير المنظم ، القاهرة ، منظمة العمل الدولية ، ٢٠٠١ ، ص ١٠ .

- ٧ - حول قوانين العمل انظر : قانون العمل الموحد .
- ٨ - كشك ، حسنين ، احتياجات الحماية التشريعية للمرأة العاملة في مجال الزراعة في القرية المصرية ، دراسة ميدانية ، القاهرة ، جمعية التنمية الصحية والبيئية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٦ .
- ٩ - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٥ ، ص ٨٧ .
- ١٠ - أسعد ، راجى ، الفقر واستراتيجيات مواجهته في مصر ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ٣٠ .
- ١١ - عبد الجواد ، ثريا ، استثمار نواذى المرأة فى مواجهة تحديات برامج تنظيم الأسرة ، القاهرة ، المجلس القومى للسكان ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٠ .
- ١٢ - تقرير التنمية البشرية ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٦ .

خاتمة •

هدف البحث الراهن إلى وصف خصائص قوة عمل النساء في القرى المدروسة وتأثير تلك الخصائص على وضعهن التنافسي في أسواق تلك القرى ، والوقوف على أهم أشكال وأوضاع العمل التي تسهم به المرأة في النشاط الاقتصادي ؛ وفي ضوء نتائج البحث المشار إليها في فصول سابقة سوف نركز فيما يلي على أهم تلك النتائج :

- ١ - ارتفاع نسبة الأمية بين المرأة الريفية العاملة في قرى الدراسة والتي بلغت نصف العينة ، ولقد أكدت النتائج على انخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية بين الريفيات مما أضعف من فرصهن في أسواق العمل . ولهذا فقد اضطرت غالبية العينة إلى قبول فرص العمل المتاحة وبغض النظر عن نوعيتها وشروطها - خاصة عدد ساعات العمل وعوائدهن منه .
- ٢ - ترتفع الإعالة في الأسر المعيشية التي تنتمي إليها المرأة الريفية العاملة مما يعنى زيادة العبء على أرباب وربات الأسر ، الأمر الذي يدفع المرأة إلى العمل سواء داخل الأسرة - بجانب أدوارها التقليدية - عملاً غير منظور - أو غير مدفوع الأجر أو خارج المنزل بأجر ، الأمر الذي يتوقع فيه زيادة عرض العمل من قبل الريفيات .
- ٣ - أتى العمل غير المجور في مقدمة الأعمال التي تقوم بها المرأة في قرى الدراسة حيث يعمل به أكثر من نصف العينة تقريباً ، يليه العمل بأجر عند

• كتب الخاتمة الدكتور فوزى عبد الرحمن •

الغير ، وتعكس الحالة التعليمية لمن يعملن عملاً غير مأجور فى قرى البحث ارتفاع نسبة الأمية مما أدى إلى استبعادهن من سوق العمل المأجور بسبب فقر قدراتهن التعليمية والمهارية . وتكاد الأعمال غير المأجورة التى تقوم بها الإناث فى عينة البحث تتركز فى الأعمال المنزلية التقليدية داخل المنزل بهدف الاستهلاك المنزلى وتوفيراً للإنفاق ، مثل إعداد الخبز وتربية الدواجن ، وعمل المخللات وتجفيف الخضراوات وغيرها من الأعمال . كما انحصرت الأعمال غير المأجورة التى تمارسها المرأة خارج المنزل فى الأعمال الزراعية ورعاية الحيوانات ، وهى غالباً ما تكون لمساعدة الزوج فى أرض الأسرة مثل تنقية الحشائش وجمع الثمار وتخزين المحاصيل ، بالإضافة إلى أن هناك نسبة من هذه الشريحة يعملن فى أرض الغير بدون أجر فى إطار ما يعرف بالمزاملة * .

- تنتمى غالبية من يعملن عملاً غير مأجور إلى الشرائح الدنيا حيث محدودية حيازة الأسرة من الأرض الزراعية ، سواء كانت ملكاً أو إيجاراً ، ومن الحيوانات المزرعية والآلات الزراعية ، وبالتالي انخفاض دخل الأسرة .

- أفصحت البيانات عن انتشار العمل المأجور بين النساء الريفيات العاملات فى قرى البحث من الحاصلات على التعليم المتوسط ، كما بينت الدراسة وجود نوع من التباين المهنى داخل هذه الفئة ، فقد احتل العمل فى مجال الخدمات نسبة كبيرة ، إضافة إلى نسبة أخرى انخرطت فى الأعمال المكتبية والإدارية ، والوظائف الفنية والمهنية العليا .

- أما عن القطاعات التى التحقت بها العاملات فقد تبين أن حوالى ثلثى

* المزاملة : التعاون المتبادل فى العمل بين المرأة الريفية وجاراتها .

العاملات بأجر يعملن فى القطاع الخاص ، أما من يعملن عملا مأجورا فى الزراعة ورعاية الحيوانات فكانت غالبيتهن يعملن لدى الغير بأجر ، إضافة إلى من يعملن عملا مأجورا فى الصناعات الحرفية والأعمال المنزلية وهى فى معظمها لا تتطلب قدرا من التعليم أو المهارات .

- يقع أكثر من ثلثى ممن يعملن بأجر من النساء الريفيات فى الفئات الدنيا للدخل والتي تتراوح ما بين أقل من ١٠٠ جنيه إلى أقل من ٢٠٠ جنيه شهرياً ، وأن ما يقرب من ربعهن يتراوح دخله ما بين ٢٠٠ إلى أقل من ٣٠٠ جنيه ، فى حين بلغت نسبة من يقعن فى فئة الدخل ٣٠٠ جنيه فأكثر ٧٧٪ . والأمـر الملاحظ أن التفاوت فى الدخول فى هذه الفئة محدود نسبياً وقد يفسر ذلك فى ضوء أن نسبة كبيرة منهن تعمل فى القطاع الحكومى بسبب أنهن متقاربات فى العمر والمؤهل .

ومن حصاد ما سبق ومن نتائج بعض الدراسات والبحوث السابقة التى تمت الإشارة إليها فى متن التقرير ، ثمة مجموعة من الحقائق أكدها البحث الذى نحن بصده حول خصائص المرأة الريفية وأوضاع وأشكال عملها . أفصح عنها الاقتراب من الواقع كما سبقت الإشارة ، إلا أنها فى الوقت ذاته تمثل حلقات صلبة تحاصر المرأة الريفية وتتحكم فى قدرتها على التفاعل مع متغيرات سوق العمل ومتطلباته ، وتصبح أى محاولة لتفعيل دور المرأة فى سوق العمل ووضع أقدامها على الطريق بلا معنى إذا أغفلت هذه الحقائق ، والتى من بينها :

أ - الأمية المنتشرة بين العينة وما ارتبط بها من تداعيات كتنقص القدرة والمهارات ، وما يترتب على ذلك من انحسار فرص العمل ، والانخراط فى مهن بعينها والتى لا تتطلب مهارات عالية وهذا ما حدث بالفعل للمرأة الريفية فى سوق العمل ، وقد انعكس هذا على أدائها ، وعلى حياتها ، وعلى مشاركتها فى النشاط الاقتصادى ، ونصيبها من الإسهام فيه .

ب - حالة الفقر بأنواعه المادى وفقـر القدرات ، والتى تشكل حصاراً اجتماعياً

ومادياً ، والتي تطوّق أعناق نسبة كبيرة من الأسر الريفية ، فغالبية الأسر تعاني فقر القدرات حيث انخفاض المستوى التعليمي فيها ذكوراً وإناثاً ، وبالتالي افتقارهم للمهارات والخبرات اللازمة للالتحاق بسوق العمل . كما تعاني انخفاض الدخل وليست لديها حيازات زراعية أو حيوانات مزرعية مما ينعكس على أوضاعهم وخبراتهم والمهارات المتاحة أمامهم والتي يتطلبها الحصول على فرصة عمل ملائمة وضعاً ودخلاً ، والمؤكد أن وطأة الفقر لا يتساوى الجميع في تحمل أوزارها ولكن يكون لبعض الفئات الاجتماعية النصيب الأكبر من هذا العبء ، كما تتحمل المرأة جانباً من هذه التبعات .

ج - وضوح ظاهرة النساء الريفيات المعيلات للأسر وأغلبهن من الأراامل ، وغالبيتهن لسن ملتحقات بأى مهنة ويقمن بالأنوار المرتبطة بالأعمال المنزلية (عملاً غير مأجور) ، وتلتحق العاملات منهن بأجر فى المهن الهامشية والقطاع غير الرسمي وتوزيع السلع الغذائية وفى الزراعة ورعاية الحيوانات ، وتنخفض بينهن من يعملن فى الأعمال المكتبية والإدارية العليا ، وعليهن تقع مسئولية الوفاء باحتياجات أسرهن فى ظروف العمل الصعبة وضيق فرص الحياة التى تعيشها المرأة الريفية .

د - غياب الحماية التشريعية حيث تعمل النساء الريفيات خارج الإطار التنظيمى أو خارج قطاع العمل المنظم ، ومن ثم لا يتمتعن بأى حماية تشريعية فى ظل علاقات عمل غير متوازنة . فإذا تعرضت المرأة الريفية التى تعمل فى ظل هذه الشروط المجتمعة للإصابة أثناء العمل ، أو للمرض فعليها أن تتحمل بمفردها وزر هذه العثرات أو المخاطر ، وذلك لعدم وجود عقود للعمل تتضمن تحديداً للحقوق والواجبات ، وما ينبغى أن يوفره صاحب العمل من أشكال للحماية المختلفة .

هـ - يضاف إلى ما سبق تأثير العوامل الثقافية ونظرة المجتمع الريفى إلى

المرأة ووضعها فى مكانة أقل من الرجل ، وامتداد ذلك إلى سوق العمل والتميز فى الأجر بينها وبين الرجل ، وحصارها فى بعض الأعمال المتدنية بحجة أنها تتلاءم وقدراتها المحدودة وتتسق وموقعها التالى لمكانة الرجل ، وإن كانت البيانات قد أفصحت عن أن بعضاً من هذه العوامل بدأ يتوارى خلف الضغوط الاقتصادية التى تقع على كاهل الأسرة ، مما جعلها تخرج إلى العمل بأجر لوعيهن بأهمية العمل فى تحقيق عائد يدعم الأسرة مادياً من جانب ، ويجعلها أكثر قدرة فى الاعتماد على النفس من جانب آخر .

و - رغم الإسهامات الاقتصادية الكثيفة التى تقدمها النساء الريفيات فى البيت أو فى إطار الوحدة المعيشية ، أو فى العمل المأجور خارج المنزل إلا أن بيانات الدخل القومى تسقط هذه الجهود من حساباتها بزعم صعوبة قياسها ، أو لأنها تتم خارج الإطار المؤسسى المنظم ويضاعف من هذا العبء الاجتماعى الواقع على المرأة الريفية ، ولعل أدق وصف لهذه الحالة ذلك الذى وثقته معظم الدراسات من أنه "إنتاج متواصل وجهد شاق وفقير متزايد". وفى هذا السياق المتشابك حوصرت مسيرة المرأة الريفية فى سوق العمل ، والذى يشهد بدوره مؤثرات متنوعة حالت ظروف المرأة الريفية دون مواكبتها ، فالقرية لم تعد ذلك الوعاء الاجتماعى المتجانس والذى ينصب كل اهتمامه فى الزراعة والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به ، بل أصبحت مسرحاً للتنوع المهنى ، ووقفت هذه التحديات أمام استيعاب المرأة الريفية لهذه التحولات ، وظلت أو أثرت البقاء - مرغمة - تؤدى تلك الأنوار التقليدية التى ارتبطت بها تاريخياً ، وكأن هناك اتفاقاً ضمناً أو غير ملعن بالمجتمع الريفى على أن تظل مسيرة المرأة خلف مسيرة الرجل فى العمل ، وبالتالي فى الحياة ، حتى وإن فاقت قدراتها قدراته ، فقد أفضت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها الريف المصرى

إلى تحولات فى سوق العمل ، وأصبح العمل الزراعى لا يحقق طموح الذكور ، ومن ثم فقد انصرفوا عن أداء أعمال ذات عائدا اقتصادى أعلى وتركوا للإناث الأعمال الأقل عائدا .

السبيل إلى الخروج من هذا الحصار للمرأة الريفية وتفعيل دورها فى سوق العمل يعلن الجميع شعار أن المرأة هى نصف المجتمع ، وشتان ما بين الشعار وتحديات الواقع ، فإسقاط جهدها من حسابات التنمية هو إهدار لحقوق المجتمع وحقوقها ومكانتها ، والاقتراب من الواقع الريفى يؤكد ما تتحمله المرأة الريفية من أعباء تفوق تلك التى يتحملها الذكور . وجدير بالذكر أن مؤسسات التعداد وحصر الأنشطة الاقتصادية ، والمتخصصين فى حسابات الدخل القومى ، يفضون البصر عن رصد هذه الجهود ، وكأنما يحققون بذلك رغبة كامنة فى لاشعور المجتمع الذكورى على نطاق متسع ، ويشاركونهم فى ذلك ذكور المجتمع الريفى ، وكأننا يريد الجميع تغييب وعى المرأة الريفية عن إسهاماتها ، لأن هذه الجهود إذا ماتم حصرها وحسابها وربطها بالأجر فسوف تأتى المرأة الريفية فى مقدمة الذكور ، وذلك وفقا للتنوع فى الأداء والكثافة فى الإنجاز ، ويفصح تأمل هذه الملابس بشقيها الكامن والظاهر عن أن هناك اتفاقا ضمنيا أو غير معلن على أن مسيرة المرأة الريفية لابد أن تظل خلف مسيرة الرجل فى العمل والحياة ، ومن ثم حاصر الواقع الاجتماعى بتداعياته المختلفة عمل المرأة الريفية على مستوى الأسرة وفى سوق العمل ، لتؤدى الأعمال الأكثر جهدا والأكثر مشقة والأقل أجرا ، بالإضافة إلى ما هو ملقى عليها فى الوحدة المعيشية من أعباء وهو ما يطلق عليه علماء الاقتصاد - إنتاج قيم الاستخدام لا قيم التبادل - حتى تظل القوامه للذكور .

ولأن المرأة هى نصف المجتمع كما يقولون ، فنصف المجتمع الريفى يعانى أمراضا اجتماعية أفقدته القدرة على التحرك الواعى فى سوق العمل ، وفى ركب التنمية ، ولابد للمجتمع أن يتولى مواجهة هذه الأمراض حتى لا تسقط المرأة من

حساب القوى الاجتماعية ، ويقترح البحث الراهن بعض التوصيات - بجانب ما ورد من توصيات فى ثنايا البحث - للخروج بالمرأة الريفية من هذا الحصار الاجتماعى الذى فرضه الواقع عليها ، ومنها :

١ - محو أمية المرأة الريفية ونقصد هنا الأمية بمعناها العام ، والأمية المهنية ، حتى يمكنها الانخراط فى سوق العمل والتفاعل مع متغيراته الجديدة ، ويمكن أن تسهم منظمات المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية بدور فاعل ومؤثر فى هذا الصدد .

٢ - التركيز فى جهود التنمية الريفية على مواجهة مشكلات الفقر والحرمان الذى تعانيه الأسرة الريفية وتحمل فى غضونها المرأة الكثير من الأعباء التى تبديد طاقتها ، ونقصد هنا الفقر بشقيه المادى ، وفقر القدرة ، فهما يحرمانها من فرص المنافسة فى سوق العمل ، بالإضافة إلى القيم السلبية التى تلازم الفقر كالاستغلال .

٣ - مواجهة البطالة واستثمار الكثافة العددية للأسرة الريفية ، وذلك من خلال إيجاد فرص للعمل المنتج مثل المشروعات الصغيرة ، وتقديم القروض من قبل صناديق التنمية للأسرة الريفية ، وتدريب النساء الريفيات على استثمار هذه القروض فى بعض المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية ، وذلك بعد دراسة خريطة احتياجات الواقع وتنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع ، ومتابعة هذه الأسر بشكل يضمن نجاح واستمرار هذه المشروعات ووضعها فى إطار قومى .

٤ - تغطية قطاع العمل فى الريف بتشريعات منظمة للعمل ، فليس من الملائم فى ظل التطور الاجتماعى والتقنى الذى يشهده العالم أن تظل بعض القطاعات بدون ضوابط للعمل أو قوانين تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، كما هو حادث فى القطاع الريفى الذى تتحمل فيه النساء العبء الأكبر بلا حماية تشريعية .

٥ - كسر حلقات التخلف بالمجتمع الريفي ، ففي غضون هذه الحلقات تولد أشكال متنوعة من التحيزات الاجتماعية كالتى بين الذكور والإناث ، وتتعكس بدورها على سوق العمل والحياة اليومية بالقرية ، والعلاقات الأسرية . ويتبدى هنا أهمية توعية أفراد المجتمع الريفي والذكور بشكل خاص بأهمية الإنجاز الذى تؤديه المرأة الريفية ، وقيمة أدوارها فى استمرار الحياة ، وأهمية تضافر قوى المجتمع (ذكورا وإناثا) فى دفع عجلة الحياة والتنمية - ويمكن لمؤسسات التعليم والإعلام ومنظمات المجتمع المدنى الاضطلاع بهذا الجهد فى ظل برامج الاهتمام بالأسرة الريفية أو المرأة الريفية .

٦ - إنشاء مراكز للتدريب بالقرى تتولى تنمية مهارات الريفيات وتدريبهن على بعض الأعمال ذات الصلة بسوق العمل ، ويشرف على هذه المراكز ويديرها وينفق عليها صناديق التنمية الاجتماعية ووزارة القوى العاملة والهجرة والجمعيات الأهلية المهتمة بشئون المرأة ، والمجلس القومى للمرأة .

٧ - وضع قضايا المرأة الريفية ومشكلاتها - ومنها : البطالة والأمية والحماية التشريعية ، وتمكين المرأة الريفية ، والتعليم والتدريب ، وسوق العمل - فى أولويات الاهتمام من قبل المسئولين وصانعى القرار وتوجيه الجهود المؤسسية والأهلية نحو تذليل هذه المشكلات .

الملاحق

استمارة البحث

دليل القرية

دليل دراسة حالة نماذج مختارة من المرأة الريفية العاملة

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
شعبة بحوث المجتمعات والفئات الاجتماعية
قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية

--	--	--	--

مسلسل

استثمار بحث

الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية

اسم المبحوث :

المحافظة : المنوفية (١) الشرقية (٢) دمياط (٣) البحيرة (٤) ☐
الفيوم (٥) المنيا (٦) أسوان (٧)

اسم المركز :

اسم القرية :

اسم الباحث الميداني :

اسم المراجع الميداني :

اسم المشرف الميداني :

تاريخ التطبيق : / / ٢٠٠

اسم المراجع المكتبي :

اسم المرمز :

بيانات هذه الاستثمار سرية بحكم القانون ولا تستخدم لغير أغراض البحث العلمي

أولاً : البيانات الأساسية

س١ : عندك كام سنة : (يكون السن الفعلى لأقرب سنة)
()

س٢ : الحالة الاجتماعية :

- (١) لم تتزوج
- (٢) معقود قرانها
- (٣) متزوجة
- (٤) مطلقة
- (٥) أرملة

س٣ : وياترى انتى :

- (١) ربة الأسرة (عائل الأسرة)
- (٢) زوجة رب الأسرة
- (٣) ابنة
- (٤) أخرى (تذكر)

س٤ : ياترى أنت وصلت لاي مرحلة تعليمية ؟

- (١) أمية
- (٢) الابتدائية (يقرأ ويكتب)
- (٣) الإعدادية
- (٤) شهادة متوسطة
- (٥) شهادة فوق المتوسطة
- (٦) شهادة جامعية
- (٧) شهادة عليا (ماجستير - دكتوراه)
- (٨) مازالت فى التعليم الإعدادى أو المتوسط
- (٩) مازالت فى التعليم الجامعى

(انتقل إلى س٥)

(انتقل إلى س٨)

(انتقل إلى س٩)

س ٥ : وانتى دخلتى المدرسة ولا ما دخلتيش خالص ؟

دخلت المدرسة (١) (انتقل إلى س٦)

لم تدخل المدرسة (٢) (انتقل إلى س٧)

س ٦ : وخرجتى فى أى مرحلة ؟

الابتدائى (١)

الإعدادى (٢) (انتقل إلى س٨)

س ٧ : وليه ما دخلتيش المدرسة خالص ؟

للعمل ومساعدة الأسرة (١)

عدم اهتمام الأسرة بتعليم البنات (٢)

رفض الأسرة تعليم البنات (٣)

سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة (٤)

أخرى (تذكر) (٥) (انتقل إلى س٩)

س ٨ : وليه اتوقفتى عن التعليم فى المرحلة دى ؟

الفشل الدراسى (١)

سوء معاملة المدرسين (٢)

سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة (٣)

حاجة الأسرة لعمل (٤)

أخرى (تذكر) (٥)

س٩ : ومهنتك الأساسية إيه بالضبط ؟

- (١) العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات
- (٢) عاملة صناعية أو حرفية
- (٣) عاملة خدمات
- (٤) عاملة بناء
- (٥) أعمال مكتبية وإدارية متوسطة
- (٦) وظائف مكتبية وإدارية عليا
- (٧) وظائف فنية ومهنية عليا (طبيبة - مهندسة ...)
- (٨) تاجرة صغيرة
- (٩) صاحبة مشروع
- (٩) أعمال منزلية
- (١٠) طالبة

س١٠ : وياترى إنتى بتشتغلى :

- (١) بالأجر عند الغير فقط
- (٢) صاحبة عمل وتديره بنفسك وليس لديك عمال
- (٣) صاحبة عمل وتديره بنفسك ولديك عمال
- (٤) بدون أجر لدى الأسرة

س١١ : وشغلك ده :

- (١) فى الحكومة
- (٢) فى قطاع الأعمال
- (٣) فى القطاع الخاص

س١٢ : وياترى بتشتغلى شغلانة تانية جنب شغلك دى ؟

- نعم (١) لا (٢) (انتقل إلى س١٤)

س١٣ : وياه هى الشفلة دى ؟

- (١) العمل بالزراعة ورعاية الحيوانات
- (٢) عاملة صناعية أو حرفية
- (٣) عاملة خدمات
- (٤) عاملة بناء
- (٥) أعمال مكتبية وإدارية متوسطة
- (٦) وظائف مكتبية وإدارية عليا
- (٧) تاجرة صغيرة
- (٨) صاحبة مشروع
- (٩) أعمال منزلية
- (١٠) طالبة

س١٤ : وياترى دخلك الشهرى من عملك (الأساسى والإضافى معا) قد
إيه فى المتوسط ؟

()

س١٥ : وبتصرفى فيه إزاي ؟

- (١) أصرفه بالكامل فى البيت
- (٢) أضع جزء منه فى البيت وأصرف الباقى على نفسى
- (٣) أنخر جزء وأصرف الباقى على نفسى
- (٤) أنخر جزء وأصرف الباقى فى البيت
- (٥) أنخره كله
- (٦) أصرفه كله على احتياجاتى
- (٧) أصرف جزء على نفسى وجزء فى البيت وأنخر الباقى

س١٦ : وياترى دخل الأسرة الشهرى قد إيه ؟

()

ثانياً : بيانات عن أسرة المبحوث

س١٧ : ياترى كام عدد أفراد أسرتك اللى عايشين مع بعض معيشة واحدة ، يعنى بياكلوا مع بعض ؟

☐ ☐

()

طيب احنا عايزين نعرف منك شوية بيانات عن أفراد الأسرة بتاعتكم :

م	الاسم	العلة **** يرب الأسرة	النوع ذكر (١) أنثى (٢)	السن	الحالة الزواجية : دون السن لم يتزوج (١) متزوج (٢) مطلق (٣) أرمل (٤)	الحالة التعليمية دون السن (٥) أمى (١) يقرأ ويكتب (٢) أقل من متوسط (٣) متوسط (٤) فوق المتوسط (٥) جامعى (٦)	الحالة العائلية *	المهنة : دون السن فنية وعلمية (١) مديرين وأصحاب أعمال (٢) وظائف كتابية (٣) عمال خدمات (٤) بالزراعة (٥) عمال إنتاج (٦)	النشاط الاقتصادى **	القطاع ***
١										
٢										
٣										
٤										
٥										
٦										
٧										
٨										
٩										
١٠										
١١										
١٢										
١٣										
١٤										

- **** العلة يرب الأسرة : نفسه (١) زوجة (٢) ابن إبنة (٣) حفيد (٤) أقارب (٥) آخريين (٦) .
- * الحالة العائلية : صاحب عمل ويستفيد آخريين (١) صاحب عمل ولا يستخدم أحد (٢) يعمل بنجر (٣) يعمل بدون أجر (٤) مشتغل بعمل (٥) متفرغة للمنزل (٦) .
- ** النشاط الاقتصادى : زراعة (١) صناعة (٢) تجارة (٣) خدمات (٤) تشييد وبناء (٥) .
- *** القطاع : حكومى (١) قطاع أعمال (٢) خاص (٣) لجنه (٤) .

س١٨ : نوع الأسرة (يستنتج من بيانات الجداول ولا يُسال)

نووية (١)

ممتدة (٢)

مشتركة (أكثر من أسرة نووية) (٣)

س١٩ : ياترى فيه حد من أفراد أسرتك مسافر للعمل فى بلد بره مصر ؟

نعم (١) (انتقل إلى س٢٠)

لا (٢) (انتقل إلى س٢١)

س٢٠ : مين هو ؟

الندج (١)

الأخ (٢)

الأب (٣)

الابن (٤)

أكثر من فرد (٥)

س٢١ : ياترى الأسرة عندها أرض بتزرعها سوا ملك أو إيجار ؟

ملك فقط (١)

إيجار فقط (٢)

الاثتان معاً (٣)

أرض مؤجرة للغير (٤)

لا يوجد أرض (٥) (انتقل إلى س٢٤)

س٢٢ : والأرض دى مساحتها قد إيه ؟

قيراط فدان

ملك

إيجار

بالمشاركة

ملك مؤجرة للغير

(انتقل إلى س٢٦)

بالقيراط

س٢٣ : والأرض دى بتزرعوها ايه طول السنة ؟

محاصيل تقليدية (قمح - ذرة - فول ...) (١)

محاصيل نقدية (فواكه وخضراوات .. إلخ) (٢)

الاثنان معاً (٣) (انتقل إلى س٢٦)

س٢٤ : وطول عمر الأسرة ماكانش عندها أرض ملك أو إيجار ؟

لم يكن لديها (١) (انتقل إلى س٢٦)

كان لديها أرض (٢)

س٢٥ : والأرض دى راحت فىن ؟

استردها المالك (١)

تم بيعها (٢)

راحت فى التنظيم (٣)

س٢٦ : وياترى الأسرة عندها حيوانات مزرعية ؟

نعم (١)

لا (٢) (انتقل إلى س٢٩)

س٢٧ : إيه هى وعددها أد إيه ؟

العدد

جاموس أو أبقار ()

أغنام ()

حمير ()

جمال ()

(لن لديه أبقار وجاموس يسال س٢٨)

العدد

س٣٤ : والشغل ده ؟

- دائم (١)
موسمى (٢)
مؤقت (٣)
متقطع (٤)

س٣٥ : وتقريباً بتشتغلى كام يوم فى الشهر ؟
()

س٣٦ : والشغل ده إيه من الأعمال دى :

بأجر	بدون أجر للأسرة	الاثنان معاً	لا تعمل
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)

نقاوة دودة القطن

جنى القطن

عزيق الأرض

تنقية الحشائش

زراعة الحبوب والشتل

تسميد الأرض

رى المحاصيل

تربيط ونقل المحاصيل

جمع الثمار

دراسة المحاصيل

تذرية المحاصيل

تخزين المحاصيل وتسويقها

أعمال ترتبط بالمبيدات الزراعية

(من تعمل فى الأعمال الزراعية فقط انتقل إلى س ٣٩)

س٣٧ : وشغلك اللى فى رعاية الحيوانات زى إيه ؟

يأجر بدون أجر للأسرة	الاثنان معاً	لا تعمل	
(١)	(٢)	(٤)	تغذية الحيوانات
(١)	(٢)	(٤)	ال حلب
(١)	(٢)	(٤)	تنظيف الحظيرة

س٣٨ : والشغل ده :

- (١) دائم
- (٢) موسمي
- (٣) مؤقت
- (٤) متقطع

س٣٩ : وأجرك على شغلك سوا فى الأعمال الزراعية أو خدمة الحيوانات :

- (١) نقدى
- (٢) عينى
- (٣) الاثنان معاً
- (٤) لا يوجد أجر

س٤٠ : وتقدير أجرك ده فى اليوم يطلع أد إيه ؟
()

س٤١ : وتقريباً إنتى بتشتغلى كام ساعة يومياً فى الأعمال دى ؟
(سواء فى الأعمال الزراعية أو رعاية الحيوان أو الاثنان)
()

(ابعا : الحماية التشريعية لعمل المرأة) : (لمن تعمل خارج المنزل)

س٤٢ : وشغلك اللى بتشتغليه خارج المنزل :

- | | |
|-----------------|-----------------------------|
| (١) | بعقد دائم (فى القطاع الخاص) |
| (٢) | بعقد مؤقت (فى القطاع الخاص) |
| (٣) | بدون عقد خالص |
| (٤) | عقد مؤقت بالحكومة |
| (٦) | معينة فى الحكومة |
| (٥) | صاحبة عمل |
| (انتقل إلى س٤٥) | |
| (انتقل إلى س٤٦) | |
| (انتقل إلى س٤٦) | |
| (انتقل إلى س٦١) | |

س٤٣ : ولما عملتى العقد كنت حريصة إنك تعرفى إيه شروط العقد ده ؟

- (١) نعم
(٢) لا

س٤٤ : وإيه من الشروط دى متوفرة فى شغلك الحالى ؟

- | | |
|-----|-------------------------------|
| () | تأمينات ومعاشات |
| () | تأمين صحى |
| () | إجازات دورية |
| () | إجازات طارئة |
| () | إجازات رسمية وأعياد |
| () | إجازات مرضية |
| () | توفر وسيلة انتقال لمكان العمل |
| () | وجود حضانة للأطفال |
| () | أخرى (تذكر) |
| () | (انتقل إلى س٤٦) |

س٤٥ : وایه بتشتغلی من غیر عقد عمل ؟

- (١) لا أعرف أهمية عقد العمل
- (٢) رفض صاحب العمل لذلك
- (٣) حاجتي للعمل بدون شروط
- (٤) طبيعة العمل لا تتطلب ذلك

س٤٦ : وحصلتی علی الشغل ده إزای ؟ (إجابة واحدة)

- (١) عن طريق إعلان في الصحف
- (٢) عن طريق مكتب العمل
- (٣) عن طريق مقال الانقار واسطة
- (٤) البحث عن العمل بنفسها
- (٥) عن طريق أحد الجيران أو الأقارب
- (٦) عملت مشروع بنفسی
- (٧) أعمل بأرض الأسرة
- (٨) أخرى (تذكر)
- (٩)

س٤٧ : ویاتری بتحصلی علی أجرك بانتظام ولا حسب الظروف ؟

- (١) بانتظام
- (٢) حسب الظروف

س٤٨ : ویتأخذی راحة أثناء العمل ولا لا ؟

- (١) تأخذ راحة أثناء العمل
- (٢) لا تأخذ راحة أثناء العمل

س٤٩ : وفى حالة المرض صاحب العمل بيدىكى اجازة مدفوعة الأجر ولا

لا ؟ (لن يعمل لدى الغير)

- (١) تأخذ إجازة مدفوعة الأجر
- (٢) تأخذ إجازة غير مدفوعة الأجر
- (٣) لا تأخذ إجازة
- (٤) خصم جزء من الأجر

س٥٠ : إيه أهم الحاجات اللى بتتعبك فى الشغل ؟

- () عدم وجد تأمينات ومعاشات
- () انخفاض الأجر
- () يوم العمل طويل ومجهد
- () المعاملة السيئة من صاحب العمل
- () المعاكسات من الرجال
- () عدم وجود حضانة
- () بعد مكان العمل عن البيت
- () أخطار العمل التى نتعرض لها
- () أخرى (تذكر)

س٥١ : ياترى إنت شغلك :

- (١) بالنهار دائماً
- (٢) بالليل دائماً
- (٣) حسب الظروف

س٥٢ : ويأتري مكان شغلك ده : (لن تعمل داخل منشأة)

لا نعم

(٢) (١) بيدخله الشمس والهواء

(٢) (١) هادىء

(٢) (١) نظيف

(٢) (١) مزدحم

س٥٣ : يأتري الشغل بتاعك بيأثر على رعايتك وتربيتك لأولادك ؟

(١) نعم

(٢) لا (انتقل إلى س٥٤)

(٣) ليس لديها أولاد (انتقل إلى س٥٦)

س٥٤ : وإيه هو التأثير ده :

() وجودهم بنون رعاية بيعرضهم للمخاطر

() افتقادهم الحنان

() عدم العناية الكافية فى التغذية والرعاية الصحية

() عدم العناية بشئونهم الشخصية

() عدم متابعتهم فى الدراسة

() أخرى (تذكر)

س٥٥ : ويتعملى ايه علشان تراعى ولادك أثناء وجودك فى العمل ؟

(١) يقوم أحد الأقارب برعايتهم

(٢) الأبناء الكبار يقومون برعاية الصغار

(٣) كلهم بيروحوا المدارس والحضانة

(٤) أقوم بتجهيز احتياجاتهم فى غير أوقات

العمل وأتركهم بمفردهم

(٥) أحضرهم معى بمكان العمل

(٦) أخرى (تذكر)

س٥٦ : ياترى سبق إنك اتعرضتى لأى إصابة وانت بتشتغلى فى مكان
عملك ؟

- (١) نعم
(٢) لا
انتقل إلى س٥٨

س٥٧ : إيه نوع الإصابة دى ؟

- (١) الجروح
(٢) الحروق
(٣) الكسور
(٤) التسمم
(٥) حساسية

س٥٨ : صاحب الشغل بيتصرف إزاي مع أى حد لما تحصل حاجة من
الحاجات اللى حقوقك عليها ؟ (لن يعمل لدى الغير)
أ - فى حالة إصابة العمل :

- (١) بيتحمل تكاليف العلاج كلها
(٢) بيدفع جزء من التكاليف
(٣) لا يتحمل أى تكاليف
(٤) التأمين الصحى بيتحمل التكاليف

ب - فى حالة المرض :

- (١) بيتحمل تكاليف العلاج كلها
(٢) بيدفع جزء من التكاليف
(٣) لا يتحمل أى تكاليف
(٤) يستقنى عن عملى
(٥) التأمين الصحى بيتحمل التكاليف

ج - في حالة التأخير عن مواعيد العمل :

- (١) التحذير أول مرة
- (٢) الخصم من الأجر
- (٣) الضرب أو السب
- (٤) الاستغناء عن عملي
- (٥) خصم من الاجازة الاعتيادية

س ٥٩ : ياترى إنت مشتركة فى نقابة ؟

- (١) نعم
- (٢) لا
- (٣) لا توجد نقابة (انتقل إلى س ٦١)
- (٤) لا أعرف (انتقل إلى س ٦١)

س ٦٠ : والنقابات دى بتقدم إيه للمشاركين فيها ؟

- () توفير فرص عمل
- () توفير أجر أفضل
- () حماية قانونية لأعضاء النقابة
- () صرف معاشات للأعضاء
- () تقديم خدمات اجتماعية وصحية لأعضاء
- () أخرى (تذكر)

خامسا : الإبعاد الثقافية لوضع عمل المرأة

لجميع : (س ٦١ إلى س ٦٣)

س ٦١ : فيه ناس موافقة على عمل المرأة وناس غير موافقة ، انت رأيك إيه ؟

- (١) موافقة (انتقل إلى س ٦٢)
- (٢) غير موافقة (انتقل إلى س ٦٣)

س٦٢ : موافقة ليه ؟

- () للمساعدة فى مواجهة نفقات المعيشة
- () يجعل للمرأة كلمة فى شئون المنزل
- () يجعل المرأة تعتمد على نفسها
- () يعطى للمرأة خبرات اجتماعية
- () يفيد فى إدارتها لشئون المنزل وأسررتها
- () أخرى (تذكر)

س٦٣ : مش موافقة ليه ؟

- () العمل داخل البيت وخارجه متعب جداً
- () الأجر منخفض ولا يتناسب مع غلاء الأسعار
- () يضر بتربية الأبناء ورعاية الأسرة
- () علاقات العمل سيئة وتتعبنى نفسياً
- () أخرى (تذكر)

س٦٤ : أول ما اشتغلتى ياترى كنتى مبسوفة علشان حتشغلى ؟

- نعم (١) (انتقل إلى س٦٥)
- لا (٢) (انتقل إلى س٦٦)

س٦٥ : وليه كنتى راضية ؟

- () الحصول على نخل يساعد فى المعيشة
- () الحصول على مكانة اجتماعية
- () تحقيق درجة من الاستقلال المادى
- () العمل يعطى خبرات للمرأة
- () لتحقيق الذات
- () أخرى (تذكر)

س٦٦ : وليه مش راضية ؟

- () الإرهاق والتعب من العمل
- () التقصير نحو أفراد الأسرة وشئون المنزل
- () مضايقات زملاء العمل
- () انخفاض الأجر
- () أخرى (تذكر)

☐
☐
☐
☐
☐

س٦٧ : ياترى فيه حد من أفراد الأسرة كان مش موافق انك تشتغلى ؟

- نعم (١) (انتقل إلى س٦٨)
- لا (٢) (انتقل إلى س٧٠)

☐

س٦٨ : مين هم (هو) ؟

- () الأب
- () الأم
- () الزوج
- () أحد الأبناء
- () الإخوة الذكور
- () الأخوات الإناث
- () أحد الأقارب

☐
☐
☐
☐
☐
☐
☐

س٦٩ : وكانت إيه أسباب عدم الموافقة ؟

- () المرأة للبيت فقط
- () الاختلاط بالرجال ضار أخلاقياً
- () عمل المرأة عيب
- () الأسرة مش محتاجة
- () أوقات العمل غير مناسبة
- () أخرى (تذكر)

☐
☐
☐
☐
☐
☐
☐

س٧٠ : هل فيه فى الشغل بتاعك أى اختلاف فى المعاملة بين الستات والرجال ؟

- نعم (١) (انتقل إلى س٧١)
لا (٢) (انتقل إلى س٧٢)
لا يوجد رجال فى الشغل بتاعى (٣) (انتقل إلى س٧٢)

س٧١ : زى إيه ؟

- () الأجر غير متساوى عن نفس العمل (لصالح الرجل)
() تحميل المرأة أعباء أكثر من الرجال
() الانحياز لبعض العاملات لكون حق
() أخرى تذكر

س٧٢ : وفى البلد هنا ، إيه هى الأعمال اللى الستات عيب انها تشتغلها ؟

- () أعمال البناء والتشييد
() أعمال العتالة
() العمل فى مزارع الدواجن
() الأعمال الزراعية بأجر
() قيادة السيارات
() الصيد
() السباكة
() الخدمة فى المنازل
() أخرى (تذكر)

س٧٣ : ياترى المشروعات اللى بتعملها الحكومة أو القطاع الخاص فى
بلدكم أو فى البلاد المجاورة مين بيشتغل فيها أكثر ، الستات
ولا الرجال ؟

- | | | |
|-----|-----------------|-----------------|
| (١) | (انتقل إلى س٧٤) | الرجال أكثر |
| (٢) | (انتقل إلى س٧٥) | الستات أكثر |
| (٣) | (انتقل إلى س٧٥) | لا يوجد فرق |
| (٤) | (انتقل إلى س٧٥) | لا أعرف |
| (٥) | (انتقل إلى س٧٥) | لا توجد مشروعات |

س٧٤ : وليه الرجالة أكثر ؟

- | | |
|-----|---|
| () | ميل أصحاب الأعمال لتشغيل الرجال |
| () | الاعتقاد بأن الرجال أقوى جسمانيا |
| () | العرف عندنا إن الرجال بتشتغل برة البيت أكثر من الستات |
| () | طبيعة العمل تحدد ذلك |
| () | خطورة بعض الأعمال على الستات |
| () | أخرى (تذكر) |

س٧٥ : تفكرى القروض والسلف اللى بتتاخذ لعمل مشروعات ، مين
بياخذها أكثر الستات ولا الرجالة ؟

- | | | |
|-----|-----------------|-------------|
| (١) | (انتقل إلى س٧٦) | الرجال أكثر |
| (٢) | (انتقل إلى س٧٧) | الستات أكثر |
| (٣) | (انتقل إلى س٧٧) | لا يوجد فرق |
| (٤) | (انتقل إلى س٧٧) | لا أعرف |

س٧٦ : وليه الرجالة أكثر ؟

- () تخوف النساء من الاقتراض لعدم القدرة على السداد
- () عدم وجود ضمانات كافية للاقتراض
- () قلة خبرة الستات فى الحصول على القروض
- () العرف عندها إن الرجال هما اللى بياخدوا السلف والقروض
- () أخرى (تذكر)

سادسا: المشروعات

س٧٧ : ياترى إنتى عندك أى مشروع من المشروعات اللى حقوقك عليها دى ويتشغليه بنفسك ؟

- (١) مزرعة دواجن
- (٢) أبقار حليب أو تسمين عجول
- (٣) مشروع لتربية الماعز والأغنام
- (٤) مشغل للتطريز والخياطة
- (٥) خلايا نحل
- (٦) آلات زراعية للإيجار
- (٧) مطعم أو محل بقالة
- (٨) معمل لتصنيع الألبان
- (٩) لا توجد (انتقل إلى س٩١)

س٧٨ : إيه اللى خلاكى تفكرى فى عمل هذا المشروع ؟

- () زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة
- () تحقيق الاستقلال المادى
- () إيجاد فرص عمل لأفراد الأسرة
- () أخرى (تذكر)

س٧٩ : ولما بدأ تى المشروع جيتتى فلوسه منين ؟

- (١) قرض (من البنك أو من الصندوق الاجتماعى)
- (٢) سلفة من أحد الأقارب أو المعارف
- (٣) مدخرات
- (٤) بيعت أرض كانت عندى
- (٥) ورثت مبلغ عملت بيه المشروع
- (٦) أخرى (تذكر)

س٨٠ : ورأسمال المشروع كان قد إيه ؟ (لأقرب ألف جنيه)
()

س٨١ : ياترى فيه حد من أفراد أسرتك (الزوج أو الأولاد) بيساعدك فى
تشغيل المشروع ؟

- (١) الزوج
- (٢) الأبناء
- (٣) أحد الأقارب
- (٤) لا يوجد

س٨٢ : وياترى إنتى مشاركة حد معاكى فى المشروع ؟
(١) نعم
(٢) لا (انتقل إلى س٨٤)

س٨٣ : مين هو ؟

- (١) الزوج
- (٢) أحد الأبناء
- (٣) أحد الأقارب أو الإخوة
- (٤) أخرى (تذكر)

س٨٤ : والمشروع بتاعك بيحقق لك ربح كويس ؟

نعم (١)

إلى حد ما (٢)

لا (٣)

س٨٥ : هل حصل إن مشروعك خسر قبل كده ؟

نعم (١) (انتقل إلى س٨٦)

لا (٢) (انتقل إلى س٨٧)

س٨٦ : واتصرفتي إزاي لما حصلت الخسارة دي ؟

(١) أوقفت المشروع لحين مواجهة سبب الخسارة

(٢) التوقف عن النشاط والبحث عن نشاط آخر

(٣) التوقف عن العمل بالمشروع تماماً

(٤) أخرى (تذكر)

س٨٧ : ياترى فيه مشكلات تانية بتقابلك فى تشغيل المشروع ده

نعم (١) (انتقل إلى س٨٨)

لا (٢) (انتقل إلى س٩٠)

س ٨٨ : إيه هي المشاكل دي ؟

- () ارتفاع تكلفة تربية الحيوانات ورعايتها
- () قلة الخامات ومواد الإنتاج وارتفاع أسعارها
- () الحاجة المستمرة لأعمال النظافة
- () التعرض للأمراض والآفات
- () مشكلات خاصة بتسويق الإنتاج
- () مشكلات خاصة بالعمال
- () مشكلات خاصة بتسديد القروض
- () أخرى (تذكر)

س ٨٩ : وبتتصرفي إزاي علشان تحلي المشكلات دي ؟

- () الاقتطاع من نفقات المنزل
- () الاقتراض من الغير
- () الاستعانة بطبيب بيطري
- () الاستعانة ببعض العمال بالأجر
- () لا أعمل شيء
- () أخرى (تذكر)

س ٩٠ : هل إنت عاملة تأمين على المشروع بتاعك والعمال كمان ؟

- (١) تأمين على المشروع
- (٢) تأمين على العمال
- (٣) التأمين على الاثنين
- (٤) لا يوجد تأمين للاثنين

س ٩١ : يأتري فيه جمعية أهلية أو أى جهات أخرى بتقديم أى خدمات
زى التدريب على الحرف أو تعليم لغات أو تدريب على
الكومبيوتر ... إلخ ؟

- نعم (١) (انتقل إلى س ٩٢)
لا (٢) (انتقل إلى س ٩٤)
لا أعرف (٣) (انتقل إلى س ٩٤)

س ٩٢ : طيب ممكن تقولى لى إيه الخدمات اللى يتقدمها الجهات دى
وإيه منها اللى انتى بتستفيدى منها ؟

وجود الخدمة الاستفادة

- تعليم حرف للبنات والستات () ()
تدريب البنات والستات على الكومبيوتر () ()
توفير فرص عمل للبنات والستات () ()
محو أمية البنات والستات () ()
أخرى (تذكر) () ()

س ٩٣ : وإيه هى الجهات اللى يتقدم الخدمات دى ؟

- جمعية أهلية ()
الصندوق الاجتماعى ()
مشروع شروق ()
أخرى (تذكر) ()

س ٩٤ : يأتري عدد ساعات شغلك جوه البيت زادت عن الستين اللى
فاتوا ؟

- زادت (١) (انتقل إلى س ٩٥)
قلت (٢) (انتقل إلى س ٩٦)
كما هى (٣) (انتقل إلى س ٩٦)

س٩٥ : ليه زادت ؟

- () مسؤوليات ما بعد الزواج
- () ازدياد المتطلبات الأسرية
- () تراجع الأداء البدني مع التقدم في السن
- () أخرى (تذكر)

س٩٦ : ليه قلت ؟

- () حسب التزاماتي في البيت
- () لأنني أعمل خارج المنزل أكثر
- () عدم وجود الوقت الكافي
- () توفر الأجهزة المنزلية الحديثة
- () أخرى (تذكر)

س٩٧ : يعنى عدد ساعات شغلك اللى بره البيت زادت عن الستتين اللى

فاتوا ؟

- زادت (١) (انتقل إلى س٩٨)
- قلت (٢) (انتقل إلى س٩٩)
- كما هي (٣) (انتقل إلى س١٠٠)

س٩٨ : ليه زادت ؟

- () طبيعة العمل
- () الحاجة لزيادة الدخل
- () بسبب الزواج
- () أخرى (تذكر)

س ٩٩ : ليه قلت ؟

- () ظروفى الصحية وكبر سننى
- () حسب طبيعة العمل
- () التقدم التكنولوجى
- () أخرى (تذكر)

س ١٠٠ : تفتكرى إيه هى المشروعات اللى ممكن تتعمل عشان توفر فرص للسيدات والبنات فى الريف ؟

- () التوظيف الحكومى
- () مصانع للملابس والتريكو والخياطة
- () صناعة الأغذية ومنتجات الألبان والورق
- () محو الأمية
- () تصدير الخضراوات والفواكه
- () عمل المناحل
- () أخرى (تذكر)

س ١٠١ : ومين اللى المفروض يعمل المشروعات دى ويصرف عليها ؟

- (١) الحكومة
- (٢) القطاع الخاص
- (٣) القطاع الأهلى
- (٤) القطاع التعاونى

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية

بحث الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية
دراسة ميدانية فى قرى مصرية
دليل العمل الميدانى
دليل القرية

اسم المبحوث :
المحافظة : المنوفية (١) الشرقية (٢) دمياط (٣) البحيرة (٤)
اليوم (٥) المنيا (٦) أسوان (٧)
اسم المركز :
اسم القرية :
تاريخ التطبيق :
مكان المقابلة :
توقيت بدء التطبيق : ق س
توقيت إنتهاء التطبيق : ق س
اسم الباحث الميدانى :
اسم المشرف الميدانى :

هذه البيانات سرية تماما بحكم القانون وإن تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

اسم القرية :

المجلس المحلي :

المركز التابع له :

- وصف عام للقرية - موقعها - شوارعها - ملامحها الفيزيائية .
- وصف الأنشطة الاقتصادية في مجال الزراعة وغيرها من المجالات - كالحرف والصناعات البيئية والريفية ، والتجارية ، والوظائف المؤسسية ، وغير ذلك من الأنشطة .
- تعداد سكان القرية موزعا حسب فئات السن والنوع .
- مساحة الأرض المنزرعة بالقرية ، وتوزيعها على حيازات أو ملكيات .
- ١ - حجم الزمام الكلى للقرية - حجم الأرض الزراعية - توزيعها حسب فئات الحجم ، الحيازة .
- ٢ - التركيب المحصولي - نظام الدورة الزراعية في السنوات الثلاث الأخيرة ، أسباب التغير في الدورة الزراعية - مدى الالتزام بنظام معين للدورة الزراعية أو الخروج عليه ، وأسبابه ، وخصائص أطرافه .
- نظم العمل في الزراعة ، عمل مأجور - أو مشاركة - صور كل منهما وخصائص أطرافه ، وأكثر الصور شيوعا ، متوسط عدد ساعات العمل ، متوسط الأجر - مواسم الذروة ومواسم البطالة .
- تكاليف الإنتاج لبعض المحاصيل السائدة .
- أكثر المحاصيل تفضيلا في القرية - أسباب هذا التفضيل .
- الآلات الزراعية من حيث الأنواع والأعداد وأشكال ملكيتها .
- نوافع الناس ومبرراتهم لإستخدام الميكنة أو العزوف عنها .
- العمل في الزراعة - والتغير في المهن المفضلة وأسبابه ، وحجم هذا التغير .
- تربية الماشية من حيث الأنواع والأحجام والأعداد واستخداماتها .
- مدى التأثير بقوانين العلاقة بين المالك والمستأجر والتعديلات الأخيرة .
- أهم وسائل التنمية الزراعية في المنطقة .
- الحصول على دورة محصولية في عدد من السنوات المتتالية للوقوف على أهم المحاصيل الزراعية . هل هي محاصيل تقليدية أم محاصيل تسويقية ، كالفاكهة والخضراوات .

- الخدمات المتاحة بالقرية (تعليمية - بيطرية - صحية - اجتماعية - مواصلات - كهرباء - مياه نقية) .
- الطرق التي تربط القرية بغيرها من القرى المجاورة أو المناطق الحضرية - وتحديد طبيعة العلاقات بين القرية وهذه المناطق ، العلاقات الاقتصادية أو غيرها من العلاقات .
- وصف الأنشطة المتاحة بالقرية فى مجال الأعمال المتنوعة وأى هذه الأنشطة يعمل فيها الذكور وأيها يعمل بها الإناث أو الأطفال ، وأى الأعمال التي تجمع بينهم جميعا ، وأماكن هذه الأنشطة هل هى فى إطار وحدات المعيشة أم أنها تتم لدى الغير بأجر - أم بدون أجر .
- سوق العمل بالقرية وقيمة أجور الإناث وأجور الذكور والأطفال للعمل المماثل .
- وصف حركة خروج الأفراد اليومية من القرية وإليها واتجاهات هذه الحركة ومقاصدها أو أهدافها .
- موقف القرية من التعليم ، ومن الهجرة الداخلية والخارجية ومحاولة الحصول على أعداد تقديرية لتحديد حجم هذه الظاهرة .
- التكنولوجيا المستخدمة - المنزلية - أو المستخدمة فى العمل الزراعى (بيان بالآلات الزراعية وحائزها بالقرية . وملكية الجمعية التعاونية الزراعية من الآلات) - وتأثير التكنولوجيا على العمالة والبطالة .
- البطالة بين أفراد القرية ، الذكور والإناث - ومواسم ندرة العمل .
- وصف منافذ البيع والشراء ، والسوق الأسبوعية والأنشطة التي تتم فى هذا السوق والقائمين بهذه الأنشطة .
- أية موضوعات أخرى يراها الباحث ذات صلة بموضوع البحث ، يمكن للباحث إضافتها .
- تاريخ خروج المرأة للعمل فى القرية .
- هل تزامن خروج المرأة للعمل خارج الأسرة مع متغيرات التعليم - الهجرة (منذ كام سنة بدأ خروجها) .

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية

بحث الأوضاع الراهنة لعمل المرأة الريفية
دراسة ميدانية في قرى مصرية
دليل دراسة حالة نماذج مختارة
من المرأة الريفية العاملة

اسم المبحوث :
المحافظة : المنوفية (١) الشرقية (٢) دمياط (٣) البحيرة (٤)
القيوم (٥) المنيا (٦) أسوان (٧)
اسم المركز :
اسم القرية :
تاريخ التطبيق :
مكان المقابلة :
توقيت بدء التطبيق : ق س
توقيت إنتهاء التطبيق : ق س
اسم الباحث الميداني :
اسم المشرف الميداني :

هذه البيانات سرية تماما بحكم القانون وإن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمى

١ - البيانات الأساسية

- الاسم - العمر - الحالة التعليمية - المهنة - الحالة العملية (تعمل بأجر ، تعمل لدى الأسرة بدون أجر ، الاثنان معا) النشاط الاقتصادي "زراعة - صناعة خدمات" القطاع "عام/حكومي/خاص" منظم وغير منظم المهنة الثانية إذا وجدت .
- العلاقة بالأسرة : ربة أسرة - أحد أفراد الأسرة .

٢ - خلفية (سرية) الأسرة المعيشية

- أفراد الأسرة المعيشية (العمر - النوع - الصلة برب الأسرة - التعليم - الحالة الزوجية - المهنة - الحالة العملية - النشاط الاقتصادي - القطاع - المهنة الأولى - المهنة الثانية) - نوع الأسرة .

٣ - خلفية اقتصادية - اجتماعية للأسرة

- حيازة الأسرة من الأرض الزراعية - مساحة الأرض الزراعية (المؤجرة للغير ، والمستأجرة ، والتي تزرعها الأسرة بنفسها ، نوع إيجار الأرض المؤجرة للغير أو المستأجرة من الغير (إيجار نقدي سنوي - إيجار بالزراعة - إيجار بالمشاركة) .
- حيازة الآلات الزراعية المملوكة للأسرة - نوع الملكية (ملك بالكامل - بالمشاركة) المحاصيل التي تزرعها الأسرة عادة - المشروعات الاستثمارية الأخرى (تسمين مواشى ، مزرعة دواجن ، خلايا نحل ... إلخ) .
- من كان لديهم أرض وفقدوها أو استردوها بتأثير القانون الجديد للأرض آثار القانون فيما يتعلق بوضاع عمل المبحوثة ، وغيرها من إناث الأسرة .

٤ - اوضاع العمل

- أ - داخل المنزل : العمر عند بدء العمل داخل المنزل .
- طبيعة الأعمال المنزلية (رعاية الصغار - التنظيف والغسيل والطهي - منتجات الألبان - فرش وغريلة الحبوب - عمل الشعرية والفريك والكشك والمخللات والمربيات - تشيف بعض الخضراوات "البامية ، الفلفل ، الملوخية ... إلخ" - الخبز - الخياطة وأعمال التريكو .
- ب - خارج المنزل : العمل الزراعى (نقاوة بودة القطن - جنى القطن - عزيق الأرض - تنقية المشائش - زراعة وبذر الحبوب - تسميد الأرض - الري - جنى المحاصيل

- وجمع الثمار - تسويق المحاصيل - تربيط ونقل المحاصيل - الدراس - التذرية - نقل وتخزين المحاصيل - أعمال لها علاقة بالمبيدات تفصيلا .
- ج - داخل أو خارج المنزل :** خدمة الحيوانات (خدمة المواشى - حش البرسيم - الحلب - رعاية عجول التسمين) .
- وسواء كان العمل داخل أو خارج المنزل فيما يتعلق بخدمة الحيوانات أو العمل الزراعى :
- التعرف على إذا ما كان بأجر أو بدون أجر ، ومعرفة عدد أيام أو شهور العمل الزراعى فى العام - وعدد ساعات العمل المنزلى ورعاية الحيوانات فى اليوم أو الأسبوع .
- كما يجب معرفة العمر عند بداية العمل (المنزلى - رعاية الحيوانات - الزراعى) ، ومعرفة أدوات العمل وإصباته .
- وفى حالة عدم قيام المرأة بالعمل المنزلى ، ورعاية الحيوانات ، وبالعالم الزراعى ، يعرف تاريخ العمل النوعى سواء فى الحكومة أو القطاعين "الأعمال ، والخاص" ، أول عمل وثانى عمل ... إلخ .

5 - ظروف وشروط العمل الحالى

- الوضع القانونى (تعيين بعقد دائم - بعقد مؤقت - بدون عقد - تعيين بالحكومة - صاحبة العمل) .
- **للعاملات بعقود دائمة أو مؤقتة :** مدى حرص المرأة على معرفة شروط التعاقد ، طبيعة شروط التعاقد والتأمينات والمعاشات - التأمين الصحى - الإجازات الدورية والطارئة - والمرضية - الرسمية - وجود أو عدم وجود وسائل نقل تابعة لجهة العمل ، وجود أو عدم وجود حضانة أطفال .
- للعاملات بدون عقد عمل : معرفة أهمية وجود العقد - أسباب قبول العمل بدون تعاقد .
- طريقة الحصول على العمل : إعلان - مكتب العمل - واسطة - البحث عن العمل - أحد أفراد العائلة - أحد الزملاء .
- المشكلات الناتجة عن العمل : بسبب وأثناء يوم العمل ، (مدة يوم العمل - حجم أعباء العمل - العلاقة بالزملاء - قيمة الأجور - أخطار العمل - الاستغلال ،

مضايقات الزملاء أو صاحب العمل ... إلخ) .

- للعاملات يعقد في القطاع الخاص ، ويدون عقد من غير العاملات لحسابهن : عدد ساعات العمل ، مدى انتظام الحصول على الأجر - مدى التمتع بالراحة أثناء يوم العمل - مدى التمتع بالإجازة المرضية مدفوعة الأجر - مدى امتداد العمل إلى الليل .

- لجمع العاملات :

- وصف مكان العمل من زاوية التهوية ودخول الشمس والهواء والهدوء أو الضوضاء - النظافة أو غيابها .

- إصابات العمل ، تصرف جهة العمل ، وصاحب العمل في حالة الإصابات .

- التصرف في حالة المرض ، وفي التأخير عن مواعيد العمل .

٦- العمل وصراغ الأدوار

أثر العمل على رعاية الأطفال - أثره على الزوج (في حالة الزواج) - أثره على علاقات الجيرة والأصدقاء والقرابة - أثره على الأنوار الاجتماعية العامة إذا وجدت (الدور النقابي ، الدور السياسي ، النشاط الأهلي ... إلخ) .

٧- القيم المرتبطة بالعمل

- الموقف من عمل المرأة (بالموافقة أو عدم الموافقة والأسباب في الحالتين) .
- الموقف من العمل عند بدايته (الرضا أم عدم الرضا - الأسباب في الحالتين) .
- موقف الأسرة (الأب ، الزوج ، الأخ الأكبر ، الأم ... إلخ) .
- عند بداية العمل (الموافقة وعدم الموافقة والأسباب) .
- مدى وجود تمييز بين الرجل والمرأة في العمل وأشكاله ، وأسبابه .
- النتائج الإيجابية للعمل .
- طبيعة الأعمال التي تتوفر ويتاح للمرأة العمل بها (في القرية أو المدينة القريبة ، وأسباب توفرها وإتاحتها) .

٨- دور النشاط الأهلي أو الحكومي في تمكين المرأة من فرص العمل

- مدى وجود جمعيات أهلية في القرية (أو القرى أو المدينة أو العاصمة القريبة) - أنوارها في إكساب المرأة مهارات ذات علاقة بالعمل (تدريب على حرف ، وكمبيوتر

- ولغات القراءة والكتابة ، قروض ... إلخ) .
- مدى وجود جهات حكومية ، أو شبه حكومية "مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية" تقوم بأدوار مماثلة .
- مدى وجود مشروعات دولية للتنمية .
- ٩ - **التغير فى وقت العمل المنزلى "داخل البيت" والعمل خارج البيت"فى الزراعة والصناعة والخدمات"**
- زيادة أو انخفاض وقت العمل ... والأسباب .

- ١٠- **المشاركة فى النشاط النقابى والأهلى والسياسى - العمل وصراع الأدوار**
- المعرفة بالنقابات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية ، وبأدوارها ، وخصوصا ما يتعلق بالعمل .
- الانضمام لنقابة أو لجمعية أهلية أو حزب سياسى ، أسباب الانضمام أو عدم الانضمام .
- مدى المشاركة فى النقابة أو الجمعية أو الحزب ، وأشكال المشاركة .

١١- **رؤية مستقبلية لأوضاع العمل ومشكلاته وكيفية المواجهة**

- المطلوب لخلق فرص عمل جديدة .
- المطلوب لتحسين ظروف وشروط عمل المرأة .

١٢- **لبن لديها مشروع "صغير أو كبير"**

- نوع أو طبيعة المشروع ، أسباب اختيار هذا النشاط ، تاريخ بدء المشروع ، مصادر رأس المال ، بداية المشروع ، حجم رأس المال ، مدى ربحية المشروع ، المشكلات التى تواجهه ، وطريقة مواجهة كل مشكلة - كيفية التصرف فى حالة الخسارة - مدى وجود تأمين على المشروع ، وعلى العمال (فى حالة وجود عمال) ، النتائج الإيجابية للقيام بالمشروع .

الأوضاع الراضنة لعمل المرأة الريفية

رقم الإيداع ٢٠٠٨/١٤٦٩٢

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
ميدان بن خلدون - مدينة الأوقاف - الكيت كات

سندوق بريد : القاهرة ١١٥٦١

تليفون : ٢٢٤٧٣٦٥٥ - ٢٢٤٦١٤٠ فاكس : ٢٢٠٣٦٠٦٩

اسم الموقع : www.ncscr.org

بريد الكتروني : ncscr1@ncscr.org